رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح
ألفية ابن مالك
في النحو والصرف

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح

ألفية ابن مالك

في النحو والصرف

المسمى

ارتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي الإسحاق

تأليف

محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي

ابن غازي العثماني المكناسي (ت ١٠١٩هـ)

دراسة وتحقيق

حسين عبد المنعم بركات

ماجستير النحو العربي

جامعة القاهرة - كلية دار العلوم

قسم النحو والصرف والعروض

المجزء الأول

مكتبة الرشد

الرياض

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز
ص ب ١٧٥٣٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٣٧١٢
فاكس ٤٥٧٣٣٨١

* فرع مكة المكرمة: - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٣٥٠٦
* فرع المدينة المنورة: - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠
* فرع القصيم بريدة طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٣٤
* فرع أبها: - شارع الملك فيصل هاتف ٢٢٩٦٠٠٩
* فرع الدمام: - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٣٨٣١٧٥

الإهداء

•• إلى والدي ووالدتي اللذين تعبا لي ربياني، وسهرا ليرعياني، أجزل الله لهما المثوبة، وأطال بقاءهما، ومَدَّ لي في عمريهما، وجعل ذلك في ميزان حسناتهما يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

•• إلى زوجتي .. لمسة وفاء وعرفان، وتحية إعزاز وتقدير...

•• إلى ابْنَيَّ عبد الله .. ودينا .. الشمعة التي تضئ لي الطريق، أدام الله ضياءها، وأنبتها نباتاً حَسَنًا.

إليكم جميعًا

أهدي هذا العمل المتواضع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، أما بعد :

فقد ترك أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك للغة العربية تراثًا ضخمًا، وثروة طائلة ، من المؤلفات النحوية التى عرفها العالمون والمتعلمون ، وقدَّروها حَقَّ قدرها ، وأقبلوا عليها فهمًا واستيعابًا وشرحًا وتيسيرًا حتى تكون قريبة التناول ، دانية القطوف .

وقد حَظِى بعض هذه المؤلفات بعناية كبيرة ، وتناولها كثير من العلماء بالشرح والدراسة والتعليق .

وكانت الخلاصة الألفية أوْفَى هذه المؤلفات حظًا من عناية العلماء والمحققين ، فقد ذكرتُ فى فصل خاص بشروحها أن لها مائة وتسعة وعشرين شرحًا ، ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود ، وقد أعْرب أبياتها بعض العلماء ، ووضع لها آخرون عددًا من الحواشى والتقريرات والتقييدات والتعليقات، وحوَّلها بعض آخر من نظم إلى كلام منثور، وغير ذلك من ألوان الاهتمام والعناية ، وكان من بين هؤلاء العلماء الذين شرحوها الإمامان المحققان ابن أم قاسم المرادى وأبو إسحاق الشاطبى، فجاء العلامة ابن غازى ، وجمع بين هذين الشرحين مع زيادات وفوائد فى كتاب سمَّاه : « إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق » .

وقد ظَلَّ هذا الكتاب حبيسًا فى خزائن المخطوطات ، ينتظر مَنْ يخرجه من ظلماتها إلى عالم النور ؛ ليستفيد منه دارسو العربية فى مجال الدرس النحوى ، وكان لى شرف القيام بهذه المهمة العلمية ، وفى حقيقة الأمر لقد كنتُ أشعر برغبة كبيرة وميل قوىّ إلى القيام بعمل ما فى مجال التحقيق ، فأخذت أبحث وأنقّب

حتى وُفّقتُ إلى العثور على هذا المخطوط ، وقد اهتديتُ إليه أثناء اطلاعى على فهارس المخطوطات النحوية والصرفية بدار الكتب المصرية ، فقمت بتحقيقه وإنشاء دراسة حوله ، راجيًا أن أسهم بهذا الجهد المتواضع فى التعريف بهذا الكتاب الذى شارك فى تأليفه أربع من جلّة العلماء هم (ابن مالك - المرادى - الشاطبى - ابن غازى » ، ولعلى أكون قد وُفّقت فيما قصدت .

وتكمُن أهمية الكتاب وأسباب اختيارى له فى الآتى :

١ - أنه يتناول جميع الأبواب النحوية ابتداءً من الكلام وما يتألف منه ، وانتهاءً بباب العدد وكناياته ، والحكاية إلى آخره ، كما يتناول جميع موضوعات علم الصرف .

فهذا المخطوط قد تعرض لقضايا النحو والصرف جميعًا ، وذلك لأن مؤلفه قد سار على ترتيب ابن مالك فى خلاصته ، فلم يحذف أو يُضِفْ ، أو يقدم ، أو يؤخر .

٢ - كما أن الكتاب يمثّل جُزْءًا من تراثنا العزيز الذى يجب أن ننظر إليه بعين العناية والرعاية ، فالتراث النحوىُ المخطوط ضخم وهائل ، ولم يحقق منه إلا جزء ضئيل ، وليس من الممكن أن تستوعب الجهود الشخصية فى التحقيق كل هذا الكم الهائل من تراثنا الأثير ، ولذلك فيجب أن يُلفَتَ النظر وتصرف العناية إلى تكليف طلاب الدراسات العليا بتحقيق الكتب المخطوطة التى لم تَرَ النور فى أطروحة الماجستير والدكتوراه .

٣ - كما أن هذا الكتاب يتعرض بالتعليق والتوضيح والتمثيل لأهم المنظومات النحوية على الإطلاق ، وهو نظم ألفية ابن مالك الأندلسىّ ، المعروف بـ «الخلاصة» ، ولذلك فهو كتاب خليق بالتحقيق ، وجدير بالدراسة ، وحرىٌّ بالتناول ، وقَمِنٌ بأن يخرج للنور .

هذه بعض الأسباب التى دفعتنى إلى اختيار تحقيق هذا المخطوط .

وقد قسّمتُ العمل فى الكتاب إلى قسمين :

القسم الأول : الدراسة ، وتتكوَّن من ثلاثة فصول .

القسم الثانى : تحقيق النص .

رفعت
عبد الرحمن السعيدى
أسكنه الله الفردوس

القسم الأول : الدراسة

الفصل الأول : وتناولت فيه الحديث عن ابن غازى ، فتناولت العناصر التالية

(أ) اسمه ونسبه ومولده والخلاف حول ذلك .
(ب) شيوخه الذين تلقّى عنهم ، أو أجازوه .
(جـ) تلاميذه الذين أخذوا عنه .
(د) تآليفه ومصنفاته .
(هـ) شعره .
(و) مذهبه الفقهي .
(ز) وفاته .

الفصل الثانى : تحدثتُ فيه عن الكتاب فى العناصر التالية :

(أ) توثيق عنوانه وبيان موضوعه وتاريخ تأليفه .
(ب) توثيق نسبته إلى مؤلفه .
(جـ) عرض مادة الكتاب وطريقة المؤلف فى التأليف .
(د) قيمة الكتاب ومكانته .
(هـ) مصادر الكتاب ونقوله .

الفصل الثالث : تحدثت فيه عن الألفية وشروحها ، فتناولت العناصر الآتية :

(أ) تعريف الألفية وسبب نظمها وأصلها .
(ب) أهمية الألفية فى الدرس النحوى وعناية العلماء بها .
(جـ) شروحها ، ومن أول شارح لها ؟ .
(د) شروح الألفية المطبوعة ، والمخطوطة ، والمفقودة .
(هـ) حواشى الشروح المطبوعة والمخطوطة والمفقودة .
(و) شروح شواهد شروح الألفية المطبوعة والمخطوطة والمفقودة .
(ز) التعليقات على الألفية وعلى بعض شروحها .
(ح) إعراب الألفية .
(ط) تصحيح الألفية .

(ى) تكملة الألفية .
(ك) معارضة الألفية .
(ل) تشطير الألفية .
(م) نثر الألفية .
(ن) تقييدات على الألفية .
(س) اختصار الألفية .
(ع) تهذيب لبعض شروح الألفية .
(ف) تقريرات على بعض شروح الألفية وحواشيها
(ص) التنكيت على الألفية .
(ق) نظم الألفية وبعض شروحها .
(ر) نسخ الكتاب الخطية .
(ش) منهجي في التحقيق .

القسم الثاني : تحقيق النص

وقد سرتُ في التحقيق على المنهج الذي ارتضاه المحققون الأوائل من ضبط للنص وتوثيق له ، وتخريج للآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، والشواهد الشعرية ، والأمثال العربية ، والأعلام ، والأماكن والبقاع ، وتوثيق لآراء العلماء الذين نقل عنهم المؤلف ، وذلك بالإشارة إلى مصادرها ومراجعها ، كما أثبتُّ الخلاف الوارد بين النسخ في الحاشية .

***

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

القسم الأول

الدراسة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

ابن غازي (٨٤١-٩١٩هـ)

- اسمه ونسبه ومولده .
- شيوخه .
- تلاملته .
- تآليفه .
- شعره .
- مذهبه الفقهي .
- وفاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

●● توطئة :

جرت عادة المحققين أن يُقَدِّموا لكتب التراث بمقدمات تشمل معلومات عن حياة المؤلفين مَوْلِدًا ونشأةً ووفاةً ، مُتعرضين لأبرز الجوانب المؤثرة فى حياة أولئك الرجال ، بالكشف عن شيوخهم وتلاميذهم ، والحياة العلمية فى عصورهم ، وما شَابَهَ ذلك ؛ ليصلوا بالقارئ إلى العمل الذى يقدمونه فيخصُّونه بشئ من التفصيل .

وجَرْيًا على هذه العادة سأقوم - مستعينًا بالله تعالى - فى هذا الفصل بعمل دراسة عن ابن غازى تتناول اسمه ونسبه ومولده ووفاته وأساتذته وتلامذته وشعره ومؤلفاته ، ومذهبه الفقهى :

أولا - اسمه ونسبه ومولده :

هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن على بن غازى العثمانى المكناسى[1] ، ولد بمكناس ، وقد اختلف المؤرخون فى سنة ولادته ، فمنهم من قال : إنها سنة ٨٤١هـ[2] ، ومنهم من قال : إنها سنة ٨٥٨هـ ، والأرجح أنه ولد سنة ٨٤١ هـ ، وذلك لإجماع كثير من المصادر التى ترجمت له على ذلك [3] .

---

(١) ترجمته فى نيل الابتهاج ٥٨١-٥٨٣ ودرة الحجال ١ : ٢٢٤ وجذوة الاقتباس ٣٢٠ وشجرة النور الزكية ٢٧٦ وإتحاف أعلام الناس ٤ : ٢-١١ وفهرس الفهارس ١ : ٢٨٨-٢٩١ ، ٢ : ٨٩٠ ، ٨٩١ وابن غازى لعبد الله كنون ، ولقط الفرائد ٢٨٤ وهدية العارفين ٢ : ٢٢٦ ودليل مؤرخ المغرب ٦٣ والأعلام ٥ : ٣٣٦ ومعجم المؤلفين ٩ : ١٦ ومشاهير التونسيين ٣٢٨ والنبوغ المغربى ١ : ٢٠٩ وبروكلمان ٢ : ٣١١ والملحق ٢ : ٣٣٧ وغيرها .

(٢) وقد اتفقت كل المصادر على هذا سوى فهرس الفهارس ١ : ٨٩٠ وجذوة الاقتباس ص٣٢٠، فقد ذكر هذان المرجعان أن ولادته سنة ٨٥٨ هـ ، ومعهما ابن زيدان فى إتحاف أعلام الناس ٤ : ٢ .

(٣) وذلك فى كل المصادر سوى فهرس الفهارس وجذوة الاقتباس وإتحاف أعلام الناس ، كما فى الهامش السابق .

شيوخه

أتيحَ لابن غازى أن يتلقَّى العلمَ عن عدد كبير من الشيوخ الأجلاَّء ، فقد انطلق منذ نعومة أظفاره نحو العلمَ ، فألمَّ إلماماً واسعاً بكثير من العلوم ، كعلوم الدين والعربية والسير والآداب والحساب والتاريخ وغيرها .

ويرجع الفضل فى كل هذا إلى المكانة العلمية لشيوخه الذين اتَّصل بهم وتتلمذ على أيديهم ، وسوف نذكر شيوخ ابن غازى الذين تعرضت لهم كتُبُ التراجم والسير ، وقال عنهم ابن غازى فى فهرسته : « **وها أنا أذكر بعض مَنْ أخذت عنه من الشيوخ ممن له فى العلم رُسُوخ** »[1] .

١ - **أبو الحسن علي بن منون الشريف الحسني المكناسيّ الدار** ، قال عنه ابن غازى : « قرأت عليه بها القرآن العزيز ختمات كثيرةً ، وقرَّتُ عليه فى الفرائض والوثائق وإعراب القرآن وأوقافه ، واستفدتُ منه كثيراً ، وممن أدرك من المشايخ بمكناسة : الفقيه المفتى أبا الحسن على بن عمر فمن دونه ، وممن أدرك من مشايخ فاس : أبا حفص الرجراجى . . ولُدَ - رحمه الله - فيما يغلب على ظنى سنة تسعين من القرن الذى قبل هذا القرن ، ومات بعد السبعين من هذا القرن ، ودفن بأرضه خارج باب القورجة ، أحد أبواب مدينة مكناسة ، جَدَّدَ الله عليه رحمته »[2] .

وذكر ابن زيدان أنه تُوُفِّيَ فى قعدة الحرام عام أربعة وخمسين وثمانمائة[3] .

وذكر أحمد بابا فى نيل الابتهاج أنه مات بعد السبعين وثمانمائة بمكناسة[4] .

٢ - **الشيخ الفقيه المتقن أبو زيد عبد الرحمن الكاواني** ، قال عنه تلميذه ابن غازى : « قدم علينا مكناسة فأوطنها ودرس بها ، فقرأتُ عليه الرسالة قراءة تحقيق وتدقيق ، وقرأتُ عليه ختمتَين فى فرائض التلقين فقهًا وعملاً ، وبعض

(١) التعلل برسوم الإسناد ص ٣٥ .
(٢) التعلل ٨٥ ، ٨٦ .
(٣) إتحاف أعلام الناس ٥ : ٤٥٢ .
(٤) نيل الابتهاج ٣٣٦ .

الألفية . . وكان إماماً فى أصول الدين ، فتح بصائرنا فيها وفى أصول الفقه . . . وأدرك بعض القرن الذى قبل هذا ، وتوفى - رحمه الله تعالى - فى حدود الستين من هذا القرن ، ودفن بخارج باب عيسى ، أحد أبواب مدينة مكناسة المحروسة »[1] .

٣ - **الشيخ الحافظ الخطيب العلامة أبو عليّ الحسن بن منديل المغيليّ** ، قال عنه ابن غازى فى فهرسته : « كان - رحمه الله تعالى - آية الله - عز وجلَّ - فى حفظ النقول وسرد نصوص المذهب وأقاويل الشيوخ على رسالة أبى محمد بن أبى زيد . . لازمتُ مجلسه بجامع القرويين مدة سمعتُ عليه فيها بعض رسالة أبى محمد بن أبى زيد بنقله على الصفة المذكورة ، وسألته واستفدتُ منه . . وأدرك شيئًا من القرن الذى قبل هذا ، وتوفى - رحمه الله تعالى - عام ثلاثة وستين من هذا القرن التاسع بفاس - كلاها الله تعالى »[2] .

٤ - **الشيخ الزاهد أبو زيد عبد الرحمن بن أبي أحمد بن أبي القاسم القرموني** ، قال عنه ابن غازي : « جالستُه كثيراً وسألته واستفدت منه ، وحضرتُ مجلسه بجامع القرويين فى الرسالة ، وكان متواضعًا جداً . . وزعم ولدُه أنه وُلِدَ عام واحد من هذا القرن التاسع ، ولم يدرك من الذي قبله شيئًا ، وتوفى عامَ أربعة وستين من هذا القرن بفاس »[3] .

وفي نيل الابتهاج : «عبد الرحمن القرمونى فقيه ، مدرس ، رئيس خير ، من بيت خير ، كان مؤقتًا . . وكان من بيت علم وتصرف ، وفيه ديانة . .»[4] .

(١) التعلل ٨٣ ، ٨٤ وترجمته فى إتحاف أعلام الناس ٥ : ٢٧٤ ونيل الابتهاج ٢٥٥ ، ٢٥٦ وجذوة الاقتباس ٤٠٤ .
(٢) التعلل ٧٨ ، ٧٩ ، وترجمته فى نيل الابتهاج ١٦٢ ، ١٦٣ .
(٣) التعلل ٨٠ - ٨٢ .
(٤) نيل الابتهاج ص ٢٥٦ وانظر جذوة الاقتباس ٤٠٥ .

٥ – **الشيخ الفقيه الحافظ ، أبو العباس أحمد بن عمر المزجلدي** ، قال عنه تلميذه ابن غازي : « ما أدركنا بمدينة فاس أعْلَمَ منه بالمدوَّنة ، كانت نصب عينيه ، يستظهر نصوصها ، ويمليها عند الحاجة إليها سَرْدًا ، وإذا قعد لإقرائها تسمع منه السحر الحلال . وكان – رحمه الله – نزيهًا ، زاهدًا مهيبًا ، صلبًا في الحق ، لا تأخذه في الله لومة لائم ، ولا يبالي بأبناء الدنيا ، ولا يَعُدُّهم شيئًا مذكوراً . . وتوفي بمدينة فاس – كلاها الله تعالى – عام أربعة وستين من هذا القرن التاسع . . »[1] .

٦ – **أبو العباس أحمد بن سعيد الحبّاك القَيْجَميسيّ المكناسيّ** ، قال عنه ابن غازي : « خطب ، رحمه الله تعالى ، بالجامع الأعظم من مكناسة مدةً ، ثم خطب بجامع القرويين من فاس ، ثم عاد لمكناسة فخطب بها ، كان – رحمه الله – آية الله تعالى في النُّبل والإدراك ، معه حظ وافر من الأدب ، وله ذوق في التصوف . . لازمت مجلسه – رحمه الله تعالى – واستفدتُ منه كثيراً ، وقرأتُ عليه نحو ثُلُث شرح ابن عقيل على الألفية تحقيقًا وتدقيقًا ، ولا سيَّما في شواهده الشعرية . . ولد ، رحمه الله تعالى ، بمكناسة في أوائل هذا القرن ، وتوفي في حدود السبعين منه بفاس ، جدد الله تعالى عليه رحمته»[2] .

قال عمر رضا كحالة : «من آثاره : نظم مسائل ابن جماعة في البيوع»[3] .

وقال أحمد بابا : « خطيب جامع القرويين بعد العبدوسي ، كان فقيهًا ، مُتَصوفًا ، شاعرًا ، فصيحًا ، ظريفًا ، علاَّمة ، نظم مسائل ابن جماعة في البيوع ، وقال الشعر النفيس في التصوف وغيره »[4] .

(١) التعلل ٧٦ ، ٧٧ ، وترجمته في جذوة الاقتباس ٦٢ ودرة الحجال ١ : ٨٦ وشجرة النور الزكية ٣٨٥ .
(٢) التعلل ٨٧ – ٩٠ وترجمته في معجم المؤلفين ١ : ٢٣٤ وإتحاف أعلام الناس ١ : ٣١٣ ودرة الحجال ١ : ٤١ .
(٣) معجم المؤلفين ١ : ٢٣٤ .
(٤) نيل الابتهاج ١٢٥ .

٧ – **الشيخ أبو عبد الله محمد بن قاسم القَوْرِيّ اللخميّ المكناسيّ** ، قال ابن غازي : « كان رحمه الله تعالى ، آية الله تعالى في التبحُّر في العلم والتصرف فيه واستحضار نوازل الفقه ، وقضايا التواريخ ، مجلسه كثير الفوائد ، مليح الحكايات ، وكان له قوة عارضة ومزيدُ ذكاء مع نزاهة ديانة وحفظ مروءة . . وسمعتُ عليه أيضًا تبحُّرًا وتوسُّعًا بعض التفسير وبعض رسَالة الشيخ أبي محمد أبي زيد وبعض كلام المرادي على الألفية وغير ذلك . . وُلِدَ في أوائل هذا القرن بمدينة مكناسة الزيتون ، كلاها الله تعالى ، وتوفِّي – رضيَ الله تعالى عنه – عام اثنين وسبعين وثمانمائة بمدينة فاس – حرسها الله تعالى – ودفن بباب الحمراء . . »[1] .

وقال السخاويّ عن القوريّ : « مفتي المغرب الأقصى ، كان متقدمًا في حفظ المتون وفقهها ، وعلَّق على مختصر الشيخ خليل شيئًا لم ينتشر ، وانتفع به الطلبة . . »[2] .

٨ – **الشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي** ، قال عنه ابن غازي : « الشيخ الإمام ، عَلَمُ الأعلام ، وفخر خطباء الإسلام ، سلالة الأولياء ، وخلف الأتقياء والأرضياء ، المسند الراوية ، المحدث العلامة ، المتفنن ، القدوة ، الحافل الكامل أبو عبد الله محمد ابن سيدنا شيخ الإسلام ، وخاتمة العلماء الأعلام ، الحبْر ، البحْر ، الناقد ، النافذ ، النِّحرير ، المشاور ، العمدة ، الكبير ، ذي التصانيف العديدة والأنظار السديدة . . بعث لي ولولدي محمد ، وفقه الله تعالى ، بإجازة عامة مطلقة تامة تحتوي على كل ما يجوز له وعنه روايته ، من مقروء ومسموع ، مفرق ومجموع ، ومجاز ظاهر أو مكنون ، في أي فن من الفنون ، من منثور

(١) التعلل ٧٠ – ٧٥ وانظر ترجمته في درة الحجال ١ : ٢٩٩ وإتحاف أعلام الناس ٣ : ٥٦٥ ونيل الابتهاج ٥٤٨ – ٥٥٠ والضوء اللامع ٨ : ٢٨٠ وشجرة النور الزكية ٢٦١ .
(٢) الضوء اللامع ٨ : ٢٨٠ .

أو منظوم ، فى منقول أو مفهوم ، وأذنَ لنا أن نروىَ عنه كُلَّ ما صَحَّ عندنا أنه داخل تحت روايته متلفظًا بذلك وآمرًا ؛ لتَعَذُّر بصره بكتابته . . »[1] .

قال المقري : « وأخذ عنه بالإجازة عالم فاس ابن غازى ، حسبما ذكر فى كتابه المسمَّى : التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال الساكن والناد »[2] .

ولم أقف على تاريخ مولده .

مات فى ربيع الأول سنة إحدى وثمانين وثمانمائة »[3] .

قال عمر رضا كحالة : « من تصانيفه : شرح كتابه الشفا فى التعريف بحقوق المصطفى ، لم يكمل ، وإيضاح السالك إلى ألفية ابن مالك فى النحو ، وتيسير المرام فى شرح عمدة الأحكام ، وغيرها »[4] .

٩ - **أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن حمامة ، الأوربي النيجيّ الشهير بالصغير** ، قال عنه ابن غازي : «ما رأتْ عيناى قَطّ مثله خَلْقًا وخُلُقًا ، وإنصافًا وحرصًا على العلم ، ورغبةً فى نشره ، واجتهادًا فى طلبه ، وإدمانًا لتلاوة التنزيل العزيز . . حدثنى - رحمه الله تعالى - أنه وُلِدَ بالحمر من بلاد نيجة ، بطن من اثنى عشر بطنًا من أوربة عام ثلاثة وثمانمائة ، وتوفّى - رحمه الله تعالى - بمدينة فاس ليلة يوم الجمعة السادس من شعبان عام سبعة وثمانين وثمانمائة ، ودفن بها على مقربة من قبر وليّ الله تعالى الشيخ أبى زيد الهزميرى ، برد الله ضريحه »[5] .

(١) التعلل ١٧٤ ، ١٧٥ وترجمته فى البستان ٢٤٩ ونفح الطيب ٥ : ٤١٩ ، ٤٢٠ والضوء اللامع ٩ : ٤٦ ونيل الابتهاج ٤٥٠-٤٥٥ وشجرة النور ٢٧٥ وجذوة الاقتباس ٢٢٥ والدرر الكامنة ٣ : ٣٦٠ وانظر إجازة جميع المرويات لابن غازى وولده من هذا الشيخ فى التعلل فى ص ١٧٥ حتى ص ١٩٢ .

(٢) نفح الطيب ٥ : ٤٢٠ .

(٣) نيل الابتهاج ٤٥٣ .

(٤) معجم المؤلفين ٩ : ١٧ .

(٥) التعلل ٣٦ - ٦٩ وانظر ترجمته فى درة الحجال ١ : ٢٢٠ ونيل الابتهاج ٥٥٤ - ٥٥٦ .

١٠ - **الشيخ أبو الفرج محمد بن محمد بن موسي بن أحمد الطنجي** ، قال عنه ابن غازي في فهرسته : « أخذ عن الشيخ المعمر أبى مهدى عيسى المغراوى ، وعن الشيخ أبى محمد عبد الله العبدوسى . . وقد جالسته كثيرًا للمذاكرة ، واجتمعنا بجامع القرويين - عَمَّره الله تعالى - على قراءة صحيح البخارىّ حتى ختمناه تحقيقًا وتدقيقًا وبحثًا ومطالعة لما نحتاج إليه من الغريب ونحوه ، وقرأت عليه أيضًا بعضه ، وأجاز لى سائره ، وقرأتُ عليه أيضًا بعض صحيح مسلم وأجاز لى سائره . . »[1] .

قال كحالة : « محدث ، حافظ ، توفى بفاس سنة ٨٩٣هـ - ١٤٨٧م »[2] .

١١ - **الشيخ القاضي المدرس المفتي أبو محمد عبد الله بن عبد الواحد الوريكاجليّ** ، قال ابن غازي : « جالسته وذاكرته كثيرًا ، واستفدتُ منه كثيرًا فى الفقه وأصوله ، وأصول الدين ، وأجازنى مُتَلَفِّظًا وخَاطًّا جميع ما حمله عن شيوخه ، وممن أدركه من شيوخ الفاسيين : الشيخ العالم المحقق أبا القاسم التازغدرى ، والشيخ الفقيه المحدث الحافظ أبا محمد عبد الله العبدوسى »[3] .

وذكر ابن غازى الكتب التى أجازه شيخه الوريكاجلى إياها فى فهرسته[4] .

توفّى الشيخ الوريكاجلى سنة ٨٩٤هـ .

١٢ - **الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاويّ المصري القاهري الشافعي** ، ولد سنة ٨٣١هـ ، وتوفى سنة ٩٠٢هـ ، قال ابن غازي : « وهو - والله أعلم - حَيٌّ لهذا العهد بالديار المصرية ، استجازه الأخ الصفى المذكور لنا وللمذكورين فى ترجمة الشيخ قبله سنة خمس وثمانين وثمانمائة ، فكتب أنه أجاز لنا جميع مروياته المصنَّفة على

(١) التعلل ١٢١ ، وترجمته فى معجم المؤلفين ١١ : ٣٠٥ .

(٢) معجم المؤلفين ١١ : ٣٠٥ .

(٣) التعلل ١١٣ ، وترجمته فى شجرة النور ٢٦٦ ودرة الحجال ٢ : ٣٤١ ونيل الابتهاج ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٤) التعلل ١١٣ - ١١٨ .

الأبواب والمسانيد والحروف وسائر الفوائد الثرية والمشيخات والمعاجم وغير ذلك على اختلاف أنواعه وتباين أقسامه ، وهى كثيرة جداً ، لا تمكن الإحاطة باستيفائها . . »[1] .

وقد ذكر ابن غازى فى فهرسته هذه الإجازة بتلك المرويات فقال : « وقد أنهى إلينا جزءاً بخطه تضمن بعض مروياته . . وها أنا أذكر ما تضمَّنه الجزء المذكور واصلاً اسمى بأسماء رجاله بحكم الإجازة المذكورة استمساكاً من الخير بجهد المقلّ ، وأحيلُ بكثير منه على سند الشيخ أبى عمرو عثمان الديمى ؛ لتكرره معه كثيراً ، فإن شجرتهما فى الغالب تُسقى بماء واحد »[2] .

قال ابن غازى ، بعد أن ذكر المرويات التى أجاز لهم الشيخ السابق روايتها : « وليكن هذا الحبر الإمام خاتمة مَنْ قصدنا لجمعه ممَّنْ أخذنا عنه من الشيوخ مشافهةً أو مكاتبةً بحسب التيسير الإلهى والفتح الربانىّ ، على أنا قد لقينا غير مَنْ ذكرنا ممن أخذنا عنه الفقه والعربية والأدب والأصلين والحساب والفرائض والعروض والمنطق وبعض الطب ، وغير ذلك ، ولبعضهم رواية ، وفى هذا القدر كفاية »[3] .

قال كحالة : « من تآليفه : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع فى اثنى عشر مجلداً ، والمقاصد الحسنة فى الأحاديث الجارية على الألسنة ، والبستان فى مسألة الاختتان . . وغيرها »[4] .

(١) التعلل ١٤٨ وترجمته فى الضوء اللامع ٨ : ٢ والبدر الطالع ٢ : ١٨٤ .
(٢) التعلل ١٤٩ ، وانظر إجازة المرويات فى التعلل من ص ١٤٩ حتى ص ١٧٢
(٣) التعلل ١٦٩ ، ١٧٠ .
(٤) معجم المؤلفين ١٠ : ١٥٠ .

١٣ - الشيخ أبو عمرو عثمان بن محمد بن عثمان الديميّ المصريّ، قال ابن غازي : « وهو حَيٌّ لهذا العهد ، والله تعالى أعلم ، كان أخونا الأوّدّ الخلاصة الصفى الفقيه المحدث الفقير الصوفى أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسى الشهير بزروق ، قدا ستجازه لى ولأحمد ولدى ، وفقه الله تعالى ، وللشيخ الفقيه أبى مهدى عيسى الماواسى . . فكتب بخط يده ما نصه : قد أجزتُ لمنْ سُمِّىَ فى هذا الاستدعاء المبارك أن يروي عني جميع الموطأ لإمام دار الهجرة »[1] .

وقد ذكر ابن غازى هذه الإجازة كاملة برواية مصنفات عديدة فى فهرسته[2] .

١٤ - ومنهم الشيخ الأصوليّ الكلاميّ المنطقيّ أبو زيد عبد الرحمن المجدوليّ المشهور بالتونسيّ، قال عنه ابن غازي : « كان قد برز فى علم المعقول ، وعنه كان يُؤْخَذُ بفاس ، وكان لسانه لا يُعينُه على حُسْن الإلقاء . . ربما حضرتُ مجلسه واستفدتُ منه بعض شئ »[3] .

وقال أحمد بابا في نيل الابتهاج : « وأخذ عنه الإمام زروق ، ونقل عنه أنه كان ينقل عن شيخه الأبى أنه كان يقول : « ما فى علم الكلام أشكل من مسائل ثلاث : مسألة كلامه تعالى ، والقدرة الاكتسابية ، والرؤية ، فعليك باعتقاد الحق فى ذلك وترك ما سواه »[4] . (لم أقف على وفاته) .

١٥ - الشيخ أبو محمد عبد القادر زين الدين بن عبد الوهاب بن أحمد البكريّ المقدسيّ الشافعيّ، قال ابن غازي : « قدم هذه البلاد سنة ثمانين وثمانمائة ، فذاكر فى الفقه وغيره جماعة من أصحابنا ، فلما ورد على مدينة مكناسة

(١) التعلل ص ١٢٨ وترجمته فى الضوء اللامع ٥ : ١٤٠ .
(٢) التعلل ١٢٨ - ١٤٧ .
(٣) التعلل ص ٨٣ وترجمته فى الحلل السندسية ٣ : ٦٦٧ وجذوة الاقتباس ٤٠٥ .
(٤) نيل الابتهاج ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

سلكتُ معه هذا الأسلوب نتذاكر الفرع ، فنذكر مذهب مالك فيه ، ويذكر مذهب الشافعي . . وكان له نظر في الحساب فاستجازني في الرجز الذي لفقته فيه المسمى بمنية الحساب ، فأجَزْتُها له ، وحمل منها نسخة بخطي ، واستجزته فيما حمله عمن لقي بالعراق والحجاز والشام ومصر ، فأجاز لي جميع ذلك إجازة عامة ، وكتب لي ذلك بخطه . . وُلِدَ - رحمه الله تعالى - بالشام ، وتوفي ببلاد مزاورة البربر ، عفا الله عنا وعنه بمنِّه »[1] .

١٦- ومنهم الشيخ المبارك أبو عبد الله محمد بن القاسم بن محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد النفزي الحميريّ الشهير بالسراج ، قال عنه تلميذه ابن غازي في فهرسته : « كانت له رواية عن أبيه عن جده الشيخ الراوية المكثر ، الحافظ المسند الأكمل أبي زكرياء المذكور[2] ، وقد أجاز لي جميع ما رواه من ذلك آخر ربيع الثاني عام ستة وسبعين وثمانمائة »[3] .

وقد ذكر ابن غازي في فهرسته كُلَّ ما أجازه شيخه السراج[4] .

١٧- أبو عبد الله محمد ابن الشيخ الأستاذ الحافظ أبي عبد الله محمد بن يحيى بن جابر الغسّاني المكناسيّ الدار ، قال ابن غازي : « جالسته بها واستفدتُ منه كثيراً ، وكان مُعَمَّراً ، ومن أغبط ما أخذتُ عنه : المصافحة المرْوية من طريق الخضر ، صافحني بالمسجد الأعظم من مكناسة الزيتون ، وقال : صافحني والدي الأستاذ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن جابر . . »[5] . (ولم أقف على وفاته) .

---

(١) التعلل ١٢٣ - ١٢٧ .
(٢) ترجمته في درة الحجال ٣ : ٣٣٥ .
(٣) التعلل ص ٩٢ ، وانظر : نيل الابتهاج ٥٥٣
(٤) التعلل ٩٢ - ١١٢ .
(٥) التعلل ص ٩١ وترجمته في معجم المؤلفين ١٢ : ١١٠ ودرة الحجال ١ : ٢٨٩ وإتحاف أعلام الناس ٤ : ٤٦ وشجرة النور الزكية ٢٥١ ونيل الابتهاج ٤٨٦ .

١٨- الشيخ الفقيه الصالح الورع أبو عبد الله محمد بن يحيى البادسيّ ، قال ابن غازي : « جالستُه كثيراً ، وصاحبته في السفر مراراً ، واجتمعت معه ومع غيره على قراءة جمع الجوامع لابن السبكيّ تفَقُّهًا وبَحْثًا ، وعلى المذاكرة في العلم » .

وقال : « وحدثني - رحمه الله تعالى - أنه أجاز له الشيخ الإمام العالم الصالح المؤلف الجامع المعَمَّر أبو زيد عبد الرحمن بن مخلوف الثعالبي في كل ما تجوز له ، وعنه روايته ، فقلت له : يا سيدي أجزْ لي ما أجازك فيه ، فقال لي : يا حبيبي قد أجزت لك جميع ما أجازه لي »[1] .

فهؤلاء شيوخه الذين لقيهم وأخذ عنهم بالسماع فقط ، أو بالسماع والإجازة سوى الشيخ التازغدري فقد نقل عنه دون أن يراه ؛ لأنه توفي قبله بما يقرب من عشر سنوات ، ولقد ضَمَّنَ تراجم هؤلاء الشيوخ وما أخذ عن كل منهم في فهرسته المسماة بـ « التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد »[2] .

ويبلُغ عدد هؤلاء الشيوخ الذين ذكرهم في فهرسته « التعلل برسوم الإسناد » ثمانية عشر شيخًا ، ولكن ابن غازي قد اتصل بشيوخ آخرين لم يُضَمِّنْهم فهرسته هذه ، فقد قال آخر هذه الفهرسة :

« على أنّا قد لقينا غير مَنْ ذكرنا ممن أخذنا عنه الفقه والعربية والأدب والأصلين والحساب والفرائض والعروض والمنطق وبعض الطب ، وغير ذلك ، ولبعضهم رواية ، وفي هذا القدر كفاية »[3] .

وقال عبد الله كنون : « ولقد أجاز لمترجَمنا الحافظان المصريان : الديمي والسخاوي ، استجازهما له صديقه زروق المتوفى سنة ٨٨٥هـ ، كما أجاز له

---

(١) التعلل ١١٩ .
(٢) ابن غازي ص ١٣ .
(٣) التعلل ١٦٩ ، ١٧٠ .

العلامة ابن مَرْزُوق الكفيف (من تلمسان) ، ولكن اعتماده ، كما رأيت ، على شيوخ الأخذ والسماع ، لا على شيوخ الإجازة والإذن ، ولعل هذا المعنى أول ما يفهم من اسم الفهرسة (التعلل برسوم الإسناد بعد ذهاب أهل المنزل والناد) ، فلله دَرُّ ابن غازى ما أحسن مقاصده ، وأعذب موارده »[1] .

تلامذته

لقد تَبَوَّأ ابن غازى فى عصره مكانة علمية ليست باليسيرة ، فقد تصدر للإقراء والتدريس ، وتفرَّد بكراسى التدريس ، وبرئاسة الهيئة العلمية فى عصره ، ولم ينازعه فى ذلك أحد ، وتصدر للتدريس بجامع مكناسة الزيتون ، وولىَ الخطابة بها ، وكان مقرئاً ، مُجوِّدًا ، صدرًا فى القراءات ، متقنًا لها ، عارفًا بوجوهها وعللها ، وكل هذا أكْثَرَ من تلامذته ، وقد كان أحيانًا يدرس ببيته علاوة عن المسجد والمدرسة ، وكان الطلاب يرحلون إليه من بعيد للأخذ عنه والاستماع إليه ، والجلوس بين يديه ، وكانت له مع البعض منهم مراسلات حول مسائل فقهية وأدبية .

قال عنه تلميذه عبد الواحد الونشريسى :

« أنفق عمره فى طلب العلم وإقرائه والعكوف على تقييده ونشره . . وتخَرَّج بين يديه عامة طلبة فاس وغيرها ، رحل الناس للأخذ عنه وتنافسوا فيه . . »[2] .

ونظرًا لهذه المكانة العلمية العالية فقد كثر تلاميذه ، وسوف نحاول حصرهم - بقدر المستطاع - حسب ما تسعفنا به كتب التراجم والسير والتاريخ ، وسوف يكون ترتيبهم حسب تواريخ وفياتهم :

---

١) ابن غازى ص١٤ .
٢) نيل الابتهاج ص ٥٨٢ .

١ - محمد بن علي بن أبي الشريف التلمساني الشريف الحسني .

قال أحمد بابا : « أخذ عن ابن غازى والقون وغيرهما ، له تعليق على شفاء عياض فى سفْر ، سَمَّاه « المنهل الأصفى فى شرح ألفاظ الشفا » لخصه من شرح العلامة الحافظ محمد بن الحسين أبركان ، ومن شرح الزمورى مع أشياء من كلام ابن مرزوق والشُّمُنِّى ، كتب له على ظهره ابن غازى : طالعت بعضَ هذا المجموع فأعجبنى ، وذلك فى عام ثمانية عشر وتسعمائة ، ولم أقفْ على وفاته »[1] .

قال عمر رضا كحالة : « كان حيًا سنة ٩١٨هـ »[2] .

قال مخلوف : « شرح الشفا شرحًا جيدًا أسماه المنهل الأصفى ، وعرضه على شيخه ابن غازى وشكره ، توفى سنة ٩٢١هـ »[3] .

٢ - أحمد بن محمد بن يوسف الصنهاجي شُهِرَ بالدفون .

قال أحمد بابا التنبكتى فى نيل الابتهاج : « الفقيه ، الأستاذ ، الراوية ، الشاعر ، الخطيب بجامع القرويين بفاس ، أخذ عن الأستاذ الصغير ، قرأ عليه السبع وقارب الختْم فمات الشيخ ، فكمَّل على ابن غازى وروى عن الإمام المواق فهرسته ، وكان مُقْرئًا كثير المزح . . توفى مهل شعبان عام إحدى وعشرين وتسعمائة . . »[4] .

٣ - محمد بن محمد العباس التلمساني ، الشهير بأبي عبد الله.

قال كحـــــالة : « أبو عبد الله ، فقيه ، نحـوى ، كان حيًـا فى حدود سنة ٩٢٠هـ ، من آثاره : شرح المسائل المشكلات فى مورد الظمآن »[5] .

وقال مخلوف : « له مجموع فيه فوائد كثيرة مهمة ، وله شرح مشكلات مورد الظمآن ، وغير ذلك ، كان بالحياة سنة ٩٢٠ »[6] .

---

(١) نيل الابتهاج ٥٨٩ وكشف الظنون ١٠٥٣ . (٢) معجم المؤلفين ١١ : ١٥ .
(٣) شجرة النور الزكية ص ٢٧٦ ، وترجمته فى توشيح الديباج للقرافى ص ٢١٥ .
(٤) نيل الابتهاج ص ١٣٦ ، وترجمته فى شجرة النور ص ٢٧٦ ، وتوشيح الديباج ٦٤ .
(٥) معجم المؤلفين ١١ : ٢٢٨ ، ٢٢٩ . (٦) شجرة النور الزكية ٢٧٦ .

٤ – **محمد شقرون بن أحمد بن بو جمعة المغراوي** المتوفى سنة ٩٢٩ هـ . عند موته رثى شيخه ابن غازى بقصيدة طويلة .

وقال أحمد بابا : « شقرون بن محمد بن أبي جمعة المغراوى ، الأستاذ المتكلم المقرئ الحافظ الضابط أبو عبد الله محمد ، أخذ عن العلامة محمد بن غازى ورثاه بقصيدة ، وتوفى سنة سبع وعشرين وتسعمائة . . . ، وله تعاليق منها : الجيش الكمين فى الكرّ على من يُكفّر عوامّ المسلمين» [١] .

ووفاته فى معجم المؤلفين ولقط الفرائد سنة ٩٢٩ وفى نيل الابتهاج سنة ٩٢٧هـ ، ولم يذكر له القرافى فى « توشيح الديباج »[٢] مولدًا ولا وفاةً .

٥ – **الحسن بن عثمان التملي** المتوفى سنة ٩٣٢هـ ، وقد أخذ عن الإمام ابن غازى بمدينة فاس [٣] .

٦ – **أحمد بن محمد الحباك الفاسىّ** ، « روى عن الأستاذ الفقيه أبى الرفيع سليمان ابن أبى يعرس اليزناسنى ، والإمام ابن غازى وغيرهما ، وأخذ عنه الشيخ الصالح أبو شامة بن إبراهيم وأجازه وغيره ، وكان قوّامًا بالحق ، مُغَيِّرًا للمنكر . . توفيَ مسمومًا سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة . . . » [٤] .

٧ – **مخلوف بن علي بن صالح البلبالي** .

قال عنه أحمد بابا : « الفقيه ، الحافظ ، الرحلة ، اشتغل بالعلم على كبَر ، على ما قيل ، فأول من أخذ عنه الشيخ الصالح عبد الله بن عمر بن محمد أُتيت أخو جدى ببلاد ولاتن ، قرأ عليه الرسالة ، ورأى منه نجابة ، فحضّه على العلم وتَرْك التجارة ، فحصل له الرغبة فى الطلب ، فسافر للمغرب فأدرك ابن غازى وغيره ، فأخذ عنه . . توفى بعد الأربعين وتسعمائة » [٥] .

(١) نيل الابتهاج ص ١٩٩ ، وترجمته فى معجم المؤلفين ٤ : ٣٠٣ ولقط الفرائد ٢٨٩ ودرة الحجال ٢ : ١٥١ .

(٢) توشيح الديباج ص ١٠٧ .

(٣) شجرة النور الزكية ص ٢٧٦ .

(٤) نيل الابتهاج ص١٣٩ .

(٥) نيل الابتهاج ص ٦٠٨ وترجمته فى شجرة النور الزكية ص ٢٧٨ وجذوة الاقتباس ص ٣٣٤ .

٨ – **ابنه غازي بن محمد بن أحمد بن غازي** .

قال أحمد بابا : « الشيخ الفقيه النحوى الأستاذ ابن شيخ الجماعة أبى عبد الله ، قال تلميذه أبو عبد الله الدقاق : أخذ عن أبيه وغيره ، وتوفى أول يوم ربيع الثانى يوم الأحد ، ودفن يوم الاثنين سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة»[١] .

وقال ابن القاضى فى جذوة الاقتباس : « محمد بن محمد بن أحمد بن غازى العثمانى الملقب بـ : غازى ، ولد الشيخ ابن غازى كان خطيب جامع القرويين ، نحويًا ، بارعًا فى النحو ، أستاذًا ، أمَّ بجامع القرويين من مدينة فاس أزيد من عشرين سنة ، لم يحفظ عليه فيها قط سهو فى الصلاة ، توفى سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة » [٢] .

٩ – **إبراهيم بن عبد الجبار الفجيجي** المتوفى حوالى سنة ٩٤٥ ، وقيل: سنة ٩٥٠هـ.

قال كحالة : « ناظم ، من آثاره : منظومات فى مدح النبى – صلى الله عليه وسلم – فى مجلد كبير» [٣] .

١٠ – **علي بن موسي بن علي بن هارون المطغري ، فى نيل الابتهاج** : « قال المنجور : شيخنا الفقيه الفرضى العدد الأستاذ المؤقت المتفنن الخطيب المفتى ، لازم ابن غازى بعد انتقاله لفاس عام أحد وتسعين ، وهو قارئ دروسه فى المدونة والموطأ والعمدة والتفسير وخليل والعربية والحساب والفرائض وغيرها ، جمع عليه سبعًا ، وحصّل عنه علمًا جمًا ، حتى قيل له : خزانة علم لكثرة الفنون عنده ، أجازه ابن غازى عام ستة وتسعمائة ، وختم عشرين ختمةً بعد السبع وغيرها . . . توفى فى ذى القعدة سنة إحدى وخمسين ، وقد ناف عن ثمانين ، وإفادته لاساحل لها ، حتى كأنه لا يتنفس إلا بفائدة . . . » [٤] .

(١) نيل الابتهاج ص ٣٥٥ ، وانظر درة الحجال ١/ ٢٣١ ، ولقط الفرائد ٢٩٥ .

(٢) جذوة الاقتباس ص ٣٢١ .

(٣) معجم المؤلفين ١٠ : ١٢٦ .

(٤) نيل الابتهاج ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، وترجمته فى شجرة النور الزكية ٢٧٨ .

١١- **عبد الواحد بن أحمد بن يحيى بن علي الونشريسيّ ، وُلدَ بفاس بعد الثمانين وثمانمائة . في نيل الابتهاج :** « قال الشيخ المنجور في فهرسته : شيخنا الفقيه المحقق المفتي الموثق النحوي الأديب الخطيب الفصيح الناظم الناثر أبو محمد، ولد بفاس بعد الثمانين وثمانمائة ، أخذ عن أبيه أبي العباس والشيخ ابن غازي . . . هو الذي يكتب لابن غازي ما يحتاجه . . . له نظم كثير في مسائل ، كشهادة السماع ، ومفتيات البيع الفاسد . . . وله نظم قواعد أبيه إيضاح السالك نظمًا مستوفيًا ، وزادها قواعد بأمثلتها وصورًا انتزعها من مختصر ابن عرفة . . . توفي مقتولاً في ذي الحجة سنة خمس وخمسين وتسعمائة عن نحو سبعين سنة . . . »[1] .

وقال أحمد بابا : « وله شرح على ابن الحاجب الفرعي في أربعة أسفار ، أخبرني به من رآه »[2] .

١٢- **أحمد بن علي بن عبد الرحمن بن أبي العافية** المتوفى سنة ٩٥٥هـ .

قال كحالة : « أبو العباس محدث ، فقيه ، أصولي ، مشارك في بعض العلوم ، توفي في ١٦ ذي القعدة ، من تصانيفه : شرح المنهج المنتخب على قواعد المذهب ، وحاشية على شرح الكبرى للسنوسيّ في العقائد ، ومراقي المجد في آيات السعد ، وشرح المطول ، وشرح على قصيدة ابن ذكرى في علم الكلام ، مطول ومختصر »[3] .

١٣ - **عبد الرحمن بن علي بن أحمد القصري** ثم الفاسيّ السفياني ، **في نيل الابتهاج :** « أخذ عن شيخ الجماعة ابن غازي ، والشيخ زروق . . وشرّق سنة تسع وتسعمائة فأخذ علم الحديث بمصر عن أصحاب ابن حجر . . قيّد بخطه كثيرًا من فوائد الحديث والأدب مع ضبط وشكل يقرب في الإتقان شيخه ابن غازي . . »[4] . توفي في سنة ٩٥٦هـ .

(١) نيل الابتهاج ٢٨٨ ، ٢٨٩ ونفح الطيب ٧:٤٠٦ وشجرة النور ٢٨٢، ٢٨٣ .
(٢) نيل الابتهاج ٢٨٩ وانظر : معجم المؤلفين ٦ : ٢٠٦ .
(٣) معجم المؤلفين ٢ : ١٠ .
(٤) نيل الابتهاج ٢٦٤ ، ٢٦٥ وترجمته في جذوة الاقتباس ٤٥٧ ة النور ٢٧٩ .

١٤- **أحمد بن عبد الرحمن المسجددي التزوكيني** المتوفى سنة ٩٥٨هـ .

قال كحالة : « عرف بحلولو القروى ، فقيه ، من مؤلفاته : شرح مختصر خليل ، ومختصر جمع الجوامع للسبكي »[1] .

قال القرافي : « وهو أحد الأئمة الحافظين لفروع المذهب »[2] .

١٥- **محمد بن أحمد بن عبد الرحمن اليستينيّ الفاسيّ** ، ولد سنة سبع وتسعين وثمانمائة ، وتوفي في سنة تسع وخمسين وتسعمائة .

قال أحمد بابا : « قرأ على الإمام ابن غازي قليلاً ، وعلى الفقيه يحيى السوسي الفقه والأصلين ، وعلى الفقيه أبي العباس الزقاق مختصر خليل والألفية والتفسير والحديث وغيرها . . له تآليف منها : جزء على التاجوريّ في تصحيح قليلة فاس ، وشرح مختصر خليل ، وصل إلى النواقض ، وتآليف في حقوق السلطان على الرعية وحقوقهم عليه ، وغيرها »[3] .

١٦- **أحمد بن عبد الله المدني التوعي** المتوفى حوالي سنة ٩٦٠هـ[4] .

١٧- **أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن عبد العزيز التسولي** ، الفقيه ، الأستاذ ، النحوي .

قال أحمد بابا : « روى عن الدقون وابن غازي ، وعن صاحبنا الشيخ محمد القصار مفتي فاس وغيره ، . . . توفي بفاس في رجب عام تسعة وستين وتسعمائة »[5] .

١٨- **ابنه أبو العباس أحمد** ، وقد ذكره أبوه في إجازته العامة لبعض مشاهير تلامذته .

(١) معجم المؤلفين ١ : ٢٧٠ ، وترجمته في نيل الابتهاج ١٢٧ - ١٢٩ .
(٢) توشيح الديباج ص٥٢ .
(٣) نيل الابتهاج ٥٩٤ - ٥٩٦ ، وانظر معجم المؤلفين ٨/ ٢٧٤ .
(٤) شجرة النور ص ٢٧٦ .
(٥) نيل الابتهاج ص ١٤١ .

قال ابن غازى فى الفهرسة : « وقد أجزت للسادة الأكرمين المستدعين للإجازة فى صدرها هذا المجموع جميع ما اشتمل عليه ، وجميع ما يصح لى وعنى روايته إجازة عامة بشرطها متلفظًا بها . . »[1] .

– **أحمد بن علي بن علي بن أحمد بن داود البلوي ، أبو جعفر .**

قال أحمد بابا : « أخذ عن والده العالم أبى الحسن ، وعن العالم الصالح أبى الحسن القلصادى ، وعن أبى محمد عبد الله بن إبراهيم الجابرى الغرناطى ، وعن الإمام المواق ، وبتلمسان عن الكفيف ابن مرزوق ، وأجازه ابن غازى . . ولم أقف على وفاته »[2] .

وقال كحالة : « من تآليفه : شرح على الخزرجية فى العروض ، وفرائد الفوائد فى فنون غير واحد »[3] .

– **محمد بن أحمد بن مجبر المساري**[4] .

هؤلاء بعض تلاميذ ابن غازى ، وغيرهم كثير ، وإذا طالعنا كتب التراجم فى هذه الفترة كنيل الابتهاج بتطريز الديباج وجذوة الاقتباس ودرة الحجال سنعرف مدى كثرة تلامذة ابن غازى فيها ، ولكن يصعب حصرها ، ويطول المقام بسردها .

ومما هو خليق بالذكر وحريٌّ بالإشارة أنه كانت لابن غازى اتصالات بكثير من التلاميذ فى سفره وإقامته ، مما جعل عدد تلامذته يزداد بصورة ظاهرة .

* * *

(١) التعلل ص ١٧١ .
(٢) نيل الابتهاج ص ١٣٨ .
(٣) معجم المؤلفين ١ : ٣١٦ وانظر : كشف الظنون ١١٣٦ ، ١٢٤٣ .
(٤) شجرة النور ص ٢٧٦ .

مؤلفـاتـه

ترك الإمام ابن غازى تراثًا هائلاً فى كثير من الفنون والعلوم ، فى العروض ، والنحو ، والحساب ، والفرائض ، والتاريخ ، والتراجم ، والفقه ، والعلوم الدينية ، وهذا يدل ، بوضوح ، على سعة العلم ، وطول الباع ، وقد تحدث ابن غازى عن تآليفه فى آخر فهرسته : **« التعلل برسوم الإسناد »** فقال :

« وأما الكتب التى لفَّقتُها ، فالذى تَمَّ منها : إنشاد الشريد من ضوالّ القصيد ، ومنية الحسَّاب ، وشرحها بغية الطلاب ، والجامع المستوفى لجداول الحوفى ، وتحرير المقالة فى مهمات الرسالة ، وتفصيل عقد الدرر ، وتذييل الخزرجية مشروحًا ، وهو المسمى بـ : إمداد أبحر القصيد ببحرى أهل التوليد ، وإيناس الإقعاد والتجريد بجنسهما من الشريد ، والمسائل الحسان المرفوعة إلى حبر فاس وتلمسان ، وإن سَهَّل الله تعالى فى إكمال هذا المجموع ، ببركتكم ، فلْنُسَمِّه : **« التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد »** .

« وأما الذى لم أفرغ منه بعدُ : فالروض الهتون فيمن دخل مكناسة الزيتون ، وشفاء الغليل فى شرح خليل ، وتكميل التقييد وتحليل التعقيد على المدونة ، فإن كان فى العُمُر فُسحة ، وأعاننا الله تعالى على إتمامه فسيخرج –إن شاء الله تعالى – فى عدة مجلدات ، وأرجو أن تكون منفعتُه عظيمةً بحول الله وقوته ، وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب »[1] . أ.هـ

وبعد أن انتهى ابن غازى من الفهرسة حصل على إجازة من الشيخ ابن مرزوق الكفيف ، فوضع ذَيْلاً ضَمَّنَه ترجمته ، وفى نهايته قال :

« انتهى الذيل المبارك –بحول الله تعالى وحسن عونه– عام خمسة وتسعمائة ، عَرَّفنا الله تعالى خيره ، وقد كنتُ ذكرتُ فى آخر « التعلل برسوم الإسناد » أنى لم أكنْ فرغتُ من تأليف الروض الهتون وشفاء الغليل وتكميل التقييد ، وبعد ذلك

(١) التعلل برسوم الإسناد ١٧٠ ، ١٧١ .

كملتُ جميعها ، ولله الحمد ، ثم وضعتُ على صحيح البخاريّ إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب » - صلى الله عليه وسلم وشرَّف وكرَّم وعظَّم ، وكمَّلته ، ولله المنة ، وهو - سبحانه - المسئول أن يجعل ذلك خالصًا لوجهه ، والحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى »[1] . أ هـ .

هذا كلام ابن غازى فى فهرسته عن تصانيفه وتآليفه التى كان قد فرغ من تأليفها حتى التاريخين المذكورين فى النقلين السابقين عنه .

وسوف أذكر ، بعون الله ، مؤلفات ابن غازى المطبوع منها ، والمخطوط ، والمفقود .

أولا - مؤلفاته المطبوعة :

بلغت كتبه التى حظيت بالنشر عددًا قليلاً ، وهى خمسة كتب ، وقد التزمت فى ذكرها الترتيب الهجائي مع ذكر الطبعة وتاريخها ومكانها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً :

١ - **بغية الطلاب في شرح منية الحسَّاب** ، والبغية شرح لنظم لابن غازى فى الحساب ، وهو المنية ، وعدد أبياته ٣٣٣ بيتًا ، وقد طبع هذا الشرح طبعتين :

الأولى : بفاس سنة ١٣١٧هـ - ١٨٩٧م ، وبهامشه حاشية لأبى عبد الله محمد بن أحمد أبنيس ، وأول هذا الشرح : « **الحمد الذى أحاط بكل شيء علمًا** » ، وعدد صفحات هذه الطبعة ٢٤٨ صفحة[2] وفى خزانة المدرسة العليا للغة العربية واللهجات البربرية بالرباط مخطوطة رقمها ٤٤٤ ، وعنوانها : «إدراك البغية بحل ألفاظ المنية » ، وهى حاشية على « بغية الطلاب » ، لأبى عبد الله محمد بن أحمد الصباغ العقيلىّ .

(١) التعلل ص ١٩٢ .
(٢) معجم المطبوعات العربية والمعربة ص ١٩٥

والثانية : طبعة حلب ، جامعة حلب ، معهد التراث العلمى العربى ، تحقيق الدكتور : محمد سويسىّ سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م ، وعدد صفحات هذه الطبعة ٣٢٦ صفحة .

أما نسخها المخطوطة فكثيرة متعددة منها :

(أ) نسخة بالمكتبة الوطنية بباريس تحت رقم ٢٤٣٧ .

(ب) نسخة أخرى بالمكتبة نفسها تحت رقم ٢٢٠٤ ، وهذه النسخة ضمن مجموع ، يبدأ من الورقة ١٤٧ظ ، وقد بدأه بقوله : « الحمد لله الذى أحاط بكل شيء علما ، وأحصى كل شيء عددًا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ . . وبعد : فهذه بغية الطُّلاب فى شرح منية الحساب قصدت فيها بالذات التفسير لجوامع ألفاظها . . » ، وكان الفراغ من نسخها فى ١٤ رمضان من سنة ١٢١٤هـ .

(جـ) نسخة بدار الكتب المصرية ، عدد أوراقها ١١٣ ورقة ، ومسطرتها ٢١ سطرًا ، وبها خرم ، ورقم حفظها بالدار ٤٣٩٣ ك .

(د) توجد نسخة بالأسكوريال ، مخطوطة رقم ٢ ، ٩٣٣ ، وهى نسخة عن الأصل ، كتبها تلميذ ابن غازى ، عبد الواحد بن أحمد الونشريسىّ (توفى سنة ٩٥٥هـ - ١٥٤٥م) .

٢ - **التعلل برسوم الإسناد بعد ذهاب أهل المنزل والناد :**

قال عنه الكتانى فى « فهرس الفهارس » : « وهو فهرس نفيس جدًا فى نحو سبع كراريس ، ما أعذب سياقه ، وأجمل طرقه ، وأصح وأعذب موارده ، بناهُ على استدعاءات وردت عليه من تلمسان سنة ٨٩٤ فما بعدها ، افتتحها بحديث الأولية ، ثم بترجمة مشايخه ، وعددهم سبعة عشر . . »[1] .

(١) فهرس الفهارس ١ : ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

وقال الكتّانى أيضاً : « وفهرسته تدل على شغف بالرواية عظيم ؛ لأنه أخذ وروى بفاس ومكناس عن أهلهما وعن الواردين عليهما من الآفاق . . وسياق فهرسته وترتيبه يدل على علم بالفن وبراعة فيه ، رحمه الله . . »[1] .

وقال أبو العباس الهشتوكى فى حق هذه الفهرسة[2] :

وفهرسة الشيخ ابن غازى مفيدة عليك بها فهى النهايةُ فى الأمر

ومِمَّا يستحق الذكر والتنويه أن هذه الفهرسة كانت مصدراً أساسيًا لبعض المؤرخين والكتّاب الذين عاصروا الشيخ ابن غازى أو الذين أتَوْا بعده ، فاستقوْا واستمدوا ونقلوا منها كثيراً من الأخبار والتراجم والنوادر والحكايات والفوائد ، ومن هؤلاء الذين نقلوا عنه : أحمد بابا التنبكتى فى كتابه : «**نيل الابتهاج بتطريز الديباج**» ، والوزير السراج فى كتابه : « **الحلل السندسية فى الأخبار التونسية** » ، والمقرى التلمسانى فى كتاب « **نفح الطيب** » .

وهذا الكتاب لم يطبع - والله أعلم - إلا مرة واحدة بتحقيق الأستاذ محمد الزاهى ، عن دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر بالدار البيضاء سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩ . رقم (٣) من ضمن سلسلة الفهارس .

ولهذه الفهرسة عدة نسخ خطية ، منها :

(أ) نسخة المكتبة العامة بالرباط ، محفوظة تحت رقم ٣٤٤٤ .

(ب) نسخة أبى العباس الهشتوكى ، محفوظة بنفس المكتبة تحت رقم ٤٣١ .

(جـ) ونسخة الإسكوريال ، محفوظة تحت رقم ١٧٢٥ .

٣ - الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون ، وقد ذكر فيه المؤلف تاريخ مدينة مكناسة الزيتون ، ويقسم هذا الكتاب إلى أقسام ثلاث : قسم جغرافى ، وقسم تاريخى ، وقسم للتراجم .

---

(١) فهرس الفهارس ٢ : ٨٩١ .

(٢) فهرس الفهارس ١ : ٢٩١ .

وقد قام بترجمة جزء منه المستشرق (هوداس) ، فى المجلة الآسيوية ، الجزء الأول سنة ١٨٨٥م .

وقد طبع عدة مرات ، منها :

(أ) طبع بفاس بدون تاريخ ، **قال ابن سودة** : « الروض الهتون فى أخبار مكناسة الزيتون للشيخ . طبع على الحجر بفاس فى عدة ملازم . . »[1] .

(ب) طبع بالمطبعة الملكية بالرباط عام ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م .

وتوجد منه نسخة خطية غير كاملة بالمكتبة الوطنية بباريس محفوظة تحت رقم ٥٠٢١ ، وناسخها هو أبو مدين بن حمزة بن البشير فى جمادى الآخرة سنة ١٣٠٠هـ .

٤ - كليات في الفقه ، طبع طبعة حجرية بفاس ، وتوجد منه نسخ خطية بمكتبة الرباط ، محفوظة تحت الأرقام التالية : (٢٢٠ - ١٥٥٣ - ١٥٥٤) .

٥ - منية الحسّاب ، وهى مطبوعة مع الشرح الذى سبق فى الطبعتين السابقتين ، وهى أرجوزة ذكر فيها مبادئ علم الحساب ، ومطلعها :

يقول راجى العفو والمغازى محمد بن أحمد بن غازى
الحمد لله الذى قد نَوَّرا قلوبنا بما بها تَفَجَّرَا
من كل علْمٍ فائقٍ ورائقِ تَسْرَحُ منه النفس فى حدائقِ

إلى أن قال :

ضَمَّنْتُه مسائل التلخيص وربما أزيد فى التمحيص

والتلخيص المشار إليه فى البيت الأخير هو « تلخيص أعمال الحساب » لابن البناء المراكشىّ .

ولم تطبع المنْيةُ وحْدَها منفردةً عن شرحِها السالف ذكرهما .

ونسخها الخطية متعددة ، منها :

---

(١) دليل مؤرخ المغرب ص ٦٣ .

(أ) نسخة محفوظة بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم ٢٢٤٣ ، ضمن مجموع من الورقة ٩٤ إلى الورقة ١٢١ .

(ب) نسخة بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم ١٦٩٠٧ .

ثانيا - مؤلفاته المخطوطة :

وكذلك هناك عدد من مؤلفات ابن غازى مازال مخطوطًا ، حبيسًا فى خزائن الكتب ، ولم يَنَلْ حظه من الطبع والنشر ، وعددها أربعة عشر مؤلَّفًا ، وقد التزمت فى ذكرها الترتيب الهجائي مع ذكر النسخ المخطوطة ومكانها :

١ - **إتحاف ذوي الذكاء والمعرفة بتكميل تقييد أبي الحسن وتحليل تعقيد ابن عرفة** ، ويسمى أيضًا : تكميل التقييد وتحليل التعقيد ، وهو كتاب فى ثلاثة أجزاء ، يتعرض فيه ابن غازى لأخطاء اثنين من شراح المدونة ، وهما أبو الحسن الزروالىّ المتوفى سنة ٧١٩هـ ، والعالم التونسى ابن عرفة فى ثلاثة أسفار[1] .

وكان بعض معاصرى ابن غازى يقول : « **أما التكميل فقد كمّله ، وأما التعقيد فما حلّه** »[2] .

ومن نسخ هذا الكتاب الخطية نسختان محفوظتان بمكتبة القرويين تحت رقم (٣٤٠ و ١١٢٦) .

٢ - **إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب** ، وهو حاشية مختصرة على صحيح البخارىّ أودعها نكتًا لطيفة ، أتَمَّه تأليفًا سنة ٩١٤هـ/ ١٥٠٨م .

وتوجد منه نسخة خطية محفوظة بالمكتبة العامة بالرباط تحت قم (٧٢٢).

٣ - **إمتاع ذوي الامتحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق** .

وهو تقييد على الألفية أو شرح لها أو حاشية عليها ، على خلاف بين الذين ترجموا لابن غازى ، وسوف نبين القول الفصل فى هذا الخلاف فى الفصل الثانى من هذه الدراسة ، كما سنوضح نسخ هذا الكتاب الخطية في نهاية الفصل الثالث إن شاء الله تعالى .

(١) شجرة النور الزكية ص٢٧٦ .

(٢) نيل الابتهاج ٥٨٢ ، ٥٨٣ .

٤ - **إمداد أبحر القصيد بحرَيْ أهل التوليد** : ذَيَّل به نظم الخزرجية فى علم العروض وشرحه .

قال عبد الله كنون : « وهو مطبوع »[1] ، ولكن لا أعلم أين ومتى طبع .

ومنه نسخة خطية محفوظة بالمكتبة العامة بالرباط ضمن مجموع تحت رقم (٢٩٢).

٥ - **إنشاد الشريد من ضَوَالّ القصيد** ، وهو شرح على الشاطبية لأبى القاسم بن فيرة الشاطبىّ المتوفى سنة (٥٩٠هـ) ، والمعروفة بـ« حرز الأمانى ووجه التهانى » ، ومن هذا الشرح توجد نسختان خطيتان محفوظتان بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم (٥٦٦ و ٥٧٦) . وتوجد نسختان أخريان لهذا الكتاب بمكتبة الأسكوريال ، الأولى ضمن مجموع من الورقة (٥٥) إلى آخر الكتاب ، ورقمها ١٣٧٠ ، وهى مكتوبة بخط مغربى ، وكتبها ناسخها فى سنة ٨٩٧ ، أى فى حياة المؤلف . والنسخة الثانية محفوظة تحت رقم(١٣٨٨)ضمن مجموع أيضًا من الورقة (٩٥ظ) ، وهذه النسخة مكتوبة - كأختها - بخط مغربى ، ونسخت فى سنة (٩٨٠هـ) ، أى بعد وفاة المؤلف ، وللكتاب نسخ أخرى بدار الكتب المصرية .

٦ - **تكملة أوضاع الخمس خالي الوسط وكيفية التصريف به على أحسن نمط** ، وهى قصيدة عدد أبياتها ١١٤ بيتًا ، مطلعها :

« **ألا إن خالى القلب من كل شاغل** » .

ومنه نسخة مخطوطة محفوظة بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم (٢٦٠١).

٧ - **الجامع المستوفي لجداول الحوفي** ، وهو تقريرات على كتاب الفرائض الحوفية للقاضى أبى القاسم الحوفى المتوفى سنة (٥٨٠هـ) . توجد منه نسخة خطية محفوظة بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم (١٠١٣٦) .

٨ - **شرح نظم نظائر رسالة ابن أبي زيد القيروانيّ** ، ويسمى : تحرير المقالة فى نظائر الرسالة ، وهى منظومة رجزية فى المسائل التى تتشابه فى الحكم من رسالة ابن أبى زيد القيروانىّ .

(١) ابن غازى ص٢٣ .

وتوجد منه نسخة محفوظة بالجامع الأعظم بالجزائر (المجموعة ٧٧ رقم ٢).

٩ - **شفاء الغليل في حل مُقْفَل خليل**، بيَّنَ فيه هفوات وقعت لبَهْرام فى شرحه لمختصر خليل، ومواضع مُشكلة من المختَصَر، أجاد فيه ما شاء، وقد قَدَّم بين يديه مقدمتين الأولى فى التعريف بالمصنف، والثانية فى بيان بعض اصطلاحاته التى أخذها منه بالاستقراء.

ومن هذا الكتاب توجد نسخ خطية عديدة فى عدد من مكتبات العالم، منها:

(أ) نسخة بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم (١٥١٢).

(ب) ونسختان بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم: (١٩٢٧٩ و١٩٤٢٤).

(جـ) ونسخة بالجامع الأعظم بالجزائر تحت رقم (٨٧).

١٠- **كشف الالتباس والغلط عن أوضاع الخمس خالي الوسط**، وهو نظم فى (٣٨) بيتًا. محفوظ بالمكتبة العامة بالرباط تحت رقم (٢٦٠٢).

١١ - **منظومة في البدع**، منه نسخة محفوظة بمكتبة الجامع الأعظم بالجزائر ضمن مجموع رقم (٧٧)، من الورقة (٢٤٩) إلى الورقة (٢٦١).

١٢- **نظم نظائر الرسالة**، وقد شرح هذا النظم محمد بن عبد الرحمن الحطاب، المولود سنة ٩٠٢هـ، والمتوفى سنة ٩٤٥هـ، وقد وضعه قبل وفاته بعامين أى فى سنة (٩٤٣هـ).

ولهذا الشرح نسخة بمكتبة معهد اللغات والحضارات الشرقية بباريس تحت رقم (٢٦٩) من الورقة (١) إلى الورقة (٨)، وناسخها المختار بن محمد عبد الرحمن الهوارى سنة ١٢١٣هـ.

١٣ - **وله كذلك أبيات في الذكاة**، شرحها أبو سليمان داود بن أحمد الإنحيلي وسمَّى هذا الشرح: « الروض الفائح فى بيان صفة الذبائح »، وهو محفوظ بالمكتبة العامة بالرباط، تحت رقم ١٤٧٢.

١٤- **وله كذلك أرجوزة في قراءة نافع بن أبي نُعيم المدني**، منها نسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس تحت رقم (١٠٥٧).

* * *

مؤلفاته المفقودة

هناك عدد من المؤلفات التى لا أعلم أمطبوعة هى أم مخطوطة، ولكنها من تأليف ابن غازى، فقد نسبتها مصادر كثيرة إليه، وهى:

١ - إسعاف السائل فى تحرير المقاتل والدلائل[١].

٢ - تحرير المقالة في نظائر الرسالة[٢].

٣ - تفصيل عقد الدرر[٣].

٤ - حاشية على مختصر خليل[٤].

٥ - حل مشكلة ابن عرفة فى مختصريه[٥].

٦ - مؤلف صغير فى ماحيا، سمَّاه: مذاكرة ابن إسحاق بن يحيى[٦].

٧ - المجالس المكناسية[٧].

٨ - المسائل الحسان المرفوعة إلى حبر فاس والجزائر وتلمسان[٨].

٩ - المستنبطات من حديث يا أبا عمير[٩].

١٠- المطلب الكلى في محادثات الإمام القلى[١٠].

١١- نظم فواصل المقال وشرحه[١١].

١٢- نظم مراحل الحجاز وشرحه[١٢].

١٣ - نظم على الطرق العشر فى القراءات[١٣].

١٤ - وينسب له نظم وشعر[١٤].

---

(١) ابن غازى ص٢٢.
(٢) ابن غازى ٢٢.
(٣) بروفنسال ص٢٣٠.
(٤) بروفنسال ص٢٣٠.
(٥) نيل الابتهاج ص٥٨٢.
(٦) ابن غازى ٢٤.
(٧) مقدمة بغية الطلاب ص٩.
(٨) نيل الابتهاج ص٨٣.
(٩) هدية العارفين ٢/٢٢٦.
(١٠) هدية العارفين ٢/٢٢٦.
(١١) ابن غازى ٢٣.
(١٢) هدية العارفين ٢/٢٢٦.
(١٣) شجرة النور الزكية ٢٧٦.
(١٤) ابن غازى ٢٩.

من خـــلال هذا العرض لتآليف ابن غازى وتصانيفه يتضح لنـا أن معظم تراثه مازال رهـين المكتبات ، حبيس الخزائن ، ينتظر الأيدى لتمتد إليه فتخرجه إلى النور ، ويستفيد منه أهـل العلم وطلابه .

* * *

شـعـره

لم يتوقَّفْ عطاء ابن غازى ونبوغه عند حد العلوم الدينية والفقهية والنحو والعروض والحساب والفرائض ، ولكن امتدَّ إلى أوسع من ذلك ، فقد كان يمتلك ناصية اللغة نثراً ونظماً ، وقد ذكرت المصادر أن له نظماً وشعراً كثيراً ، ويتضح ذلك من خلال بعض المؤلفات السابقة الذكر ، مثل : منية الحساب ، ونظم على الطرق العشر فى القراءات ، وغيرهما ، مما يدل على تمكنه وامتلاكه لناصية الشعر ، وسأسوق بعضاً من هذه النماذج التى تدل على تلك الموهبة[1] .

من ذلك ، مثلاً ، قوله في الكفَّارات :

خَيِّرْ بصـــوم وبصيـــد وأذى ... وقُـلْ لكـــل خَصْلـة يا حبَّذَا
ورتبِ الظهـــــار والتمتُّعـــاَ ... والقتْل ، كُـلٌّ فى اليمين اجتمعـا

وقال فى صرف الدينار :

الصـرفُ فى الدينـار (يَبٌ) فاعلَـم ... فى دِيَةِ قَطْـــع بكـاح قَـسَـمِ
والصـرفُ فى الجزيـرة والزكـــاة ... عشـــرة ، والبـــاقى بالأوقـات

ولـه شعر حَسَنٌ ، منه قوله فى بلده مكناسة ، متأثِّراً بالمضايقات التى الجأته إلى الخروج منها :

طلَّـقتُ مكنـاســـة ثلاثـــاً ... والشـرع يأبى الرجـوع فيـــه
ليستْ بـــدارٍ ســـوى لقـاضٍ ... أوْ عـــاملِ الجـــوْرِ أو سفيـــهِ

(١) النماذج الشعرية نَقْلاً عن عبد الله كنون في كتيبه « ابن غازى » ص٢٩ ، ٣٠ .

ومنه قوله فى الموضوع نفسه :

أَقَـمْتُ بمكناســـة مـــــدةً ... أعلَمُ أبنـــاءها مـــا الكـــلامُ
فلمَّـــا تَوَهَّمَـــهُ بعضـــهُم ... علَىَّ بـــه بخلـــوُا والســـلامُ

من خلال هذه النماذج يتبين لنا قدرة ابن غازى على النظم ، وأن هذا لم يكن تكلُّفًا منه أو تصنُّعًا ، وإنما عن سليقة وطبيعة وسجية ، ويؤكد هذا عدد المنظومات التى سبق بيانها أثناء الحديث عن تآليفه ، ومن أهمها « منية الحسّاب » ، فقد نظمها فى ٣٣٣ بيتًا ، وهذا يدل على طول النفس ، وسلامة الطبع .

ومن نماذج شعره الرائع قوله مخاطبًا وملغزاً أحمد بن الحاج فى القلم[1] :

وميت قبر طعمه عند رأسه ... إذا ذاق من ذاك الطعام تكلَّما
يقوم فيمشي صامتًا متكلماً ... ويأوى إلى القبر الذى منه قُوِّمَا
فـلا هو حَيٌّ يستـحق زيارةً ... ولا هو مَيْتٌ يستـحق تَرَحُّمَا

* * *

مذهبه الفقهي

كان ابن غازى مالكيَّ المذهب ، ذكره محمد بن محمد مخلوف فى كتابه : **شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية**[2] ، وذكر خير الدين الزركلى فى الأعلام[3] أنه كان من المالكية .

وقد وضع ابن غازى شرحًا على مختصر الشيخ ابن إسحاق الجندىّ المالكىّ المتوفَّى سنة ٧٦٧هـ ، وهو كتاب فى فروع الفقه المالكى ، وسمَّى ابن غازى شرحه : « **شفاء الغليل فى حَلِّ مُقفل خليل** » ، بيَّن فيه هفوات وقعتْ لبهرام ، ومواضع مشكلة من المختصر ، أجادها ما شاء من أحسن الموضوعات عليه ، متداول شرقًا

(١) البستان ص٨ .
(٢) ص٢٧٦ .
(٣) جـ٥ : ٣٣٦ .

وغربًا ، وله كتاب : « **كليات فى فروع الفقه المالكيّ** » ، و« **تكميل التقييد وتحليل التعقيد** »، وهو حاشية على شرحيْن للمدونة فى فروع المالكية لأبى عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المالكىّ المتوفَّى سنة (١٩١)هـ ، وهى من أجَلّ الكتب فى مذهب مالك ، وله غير ذلك مما يبين قوة صلته بمذهب المالكية ، حتى إنه يُعتَبر إمامًا من أئمته وشيخًا من شيوخه .

ويقول ابن غازى فى فهرسته عن شيخه البكرى الشافعى :

« فلما ورد على مدينة مكناسة سلكتُ معه هذا الأسلوب ، نتذاكر الفرع فنذكر مذهب مالك فيه ، ويذكر مذهب الشافعى . »[1] .

كما أن كثيرًا من شيوخه قد أجازوه رواية المدونة وموطأ الإمام مالك وهما فى الفقه المالكى ، ومن ذلك إجازة الشيخ فخر الدين الديمىّ المصرى ، وهو أحد شيوخ ابن غازى ، قال ابن غازى :

« فكتب بخط يده ما نصه : قد أجزتُ لمن سُمّى فى هذا الاستدعاء المبارك أن يروى عنى جميع الموطأ لإمام دار الهجرة أبى عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي - رضى الله تعالى عنه ، ونفعنا بعلومه وبركاته فى الدنيا والآخرة . . »[2] .

بهذا يتضح أن ابن غازى كان مالكيًا ، وكان من المساهمين فى نشر المذهب المالكىّ عن طريق التأليف والتصنيف فيه ، كما سبق بيان جهوده العلمية فى فقه المالكية .

* * *

(١) التعلل برسوم الإسناد ص١٢٣ .
(٢) التعلل ص١٢٨ .

وفـاته

أجمعت المصادر التى ترجمت لابن غازى على أن وفاته كانت سنة ٩١٩هـ ، ١٥١٣م ، وقد أسف الناس عليه أسفًا بالغًا ، وحضر الجنازة السلطان فمن دونه ، وقد ذكر ابن القاضى فى جذوة الاقتباس وفاته فقال :

« تُوُفّى بمدينة فاس فى عشية يوم الأربعاء ، تاسع جمادى الأولى ، من عام تسع عشرة وتسعمائة ، ودفن بالكفادين داخل مدينة فاس ، بإزاء محمد القورى وأبى الفرج الطنجى »[1] .

وذكر الساعة واليوم والشهر والسنة والمدْفَن فى النص السابق يدل على مزيد اهتمام وعظيم احترام ، وذلك لأنه كان أبرز شخصية علمية فى المغرب فى أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجرى ، لما كان له من اتساع فى الرواية ، وانتشار علمه شرقًا وغربًا .

قال أحمد بابا فى نيل الابتهاج : « ورثاه تلميذه العلامة شقرون بن أبى جمعة الوهرانى بقصيدة مليحة تركتها لطولها »[2] .

وقال صاحب شجرة النور الزكية : « وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٩١٩هـ ، والاحتفال بجنازته عظيم ، حضره السلطان فمن دونه »[3] .

رحمه الله رحمة واسعةً وجمعنا به وبالصالحين فى دار الكرامة .

* * *

(١) جذوة الاقتباس ص٣٢٠ وانظر لقط الفرائد ٢٨٤
(٢) نيل الابتهاج ص٥٨٣ .
(٣) شجرة النور الزكية ٢٧٦ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

الكتاب

- توثيق عنوانه وبيان موضوعه وتاريخ تأليفه .
- توثيق نسبته إلى مؤلفه .
- عرض مادة الكتاب وطريقة المؤلف في التأليف .
- قيمة الكتاب ومكانته .
- مصادر الكتاب ونقوله .

★ **توثيق عنوانه وبيان موضوعه :**

ذُكِرَ على غلاف بعض نُسخه المخطوطة أنه شرح على الألفية فى النحو لابن غازى ، وعلى بعضها أنه شرح ابن غازى على الخلاصة ، كما ذكر أنه حاشية على الألفية ، وذكر الزركلى فى الأعلام أنه شرحٌ على الألفية ، وبيَّن بروكلمان أنه تقييد على شرح المرادى على الألفية ، ولكن الصواب أن اسم الكتاب : « إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق » ، وهذا ما ذكرته كثير من المصادر التى ترجمت لابن غازى مثل : هدية العارفين ، وإيضاح المكنون ، وفهرس مخطوطات النحو بجامعة الإمام وجامعة أم القرى ودار الكتب المصرية ، وكذلك ثبت هذا العنوان على الصفحات الأولى لبعض مخطوطات هذا الكتاب .

وكذلك ذكر المؤلفُ عنوان كتابه فى الصفحة الأولى فقال : « وبعد ، فهذا إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق » .

وفى كتاب : « **التعلل برسوم الإسناد** » لابن غازى ، تعرض لذكر مؤلفاته التى أتمها والتى لم يتمها ، وذكر محقق الكتاب أنه وجد ذكر الكتاب فى هامش إحدى النسخ بعنوان : « إمتاع ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وفرائد أبى إسحاق » وذلك بعد ذكْر كتاب« بُغْية الطلاب» ، **وقال المحقق** : « وقد انفردت نسخة الرباط بذكره »[1] .

وورد هذا الكتاب عند بروفنسال ص : ٢٣٠ كما يلى : « إمتاع ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق » .

وفى درة الحجال : « إمتاع ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وفوائد أبى إسحاق »[2] .

ولكن الأشهر أن اسم الكتاب : « إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق » ، ولا سيما أن المؤلف قد ذكر هذا الاسم فى صدر كتابه .

---

(١) التعلل ص ١٧٠ .

(٢) درة الحجال ٢/ ١٤٧ .

أما موضوعه : فهو تقييد على ألفية ابن مالك ، جمع فيه بين كلام ابن أم قاسم المرادى وكلام أبى إسحاق الشاطبى فى شرحيهما عليها ، مع زيادات مفيدة جداً .

ولا يبلغ الكتاب أن يكون شرحاً على الألفية ؛ لأنه لم يتعرض لكل مسائلها .

وتاريخ تأليف هذا الكتاب سنة ٨٩٨هـ كما ذكر ابن غازى ذلك فى نهاية وخاتمة الكتاب ، وذكرتْ ذلك أيضاً بعض كتب التراجم .

ولم يذكر ابن غازى فى صدر كتابه السبب الذى دعاه إلى تأليفه . وقد رمز المؤلف بالحرف «د» إلى المرادى ، وبالحرف «ق» إلى أبى إسحاق الشاطبى .

★ توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

أجمعت المصادر التى ترجمت لابن غازى على نسبة هذا الكتاب إليه ، فكل الذين ترجموا له ذكروه من بين مؤلفاته ، ولا خلاف بينهم على ذلك .

وقد ورد ذلك أيضاً فى افتتاحية الكتاب : « يقول محمد بن أحمد بن محمد ابن على بن غازى » .

وفى خاتمته : « قال مؤلفه الفقير المستغفر محمد بن أحمد بن محمد بن على ابن غازى العثمانى ، غفر الله تعالى له بفضله : هنا انتهى ما قصدنا جمعه من حَلّ بعض مشكلات كلام الإمام العلامة أبى على المرادى ، وتطريزه ببعض ما يُستملح من نكت أبى إسحاق الشاطبى ، برَّد الله ضريحهما » .

وقد اتخذ بعضُ العلماء المتأخرين ابن غازى مرجعاً لهم ، فاقتبسوا منه وأشاروا إليه فى تصانيفهم النحوية ، وهذا مما يؤكد صحة نسبة هذا الكتاب إلى ابن غازى .

ومن الذين نقلوا عن ابن غازى : الملّوى فى حاشيته على شرح المكودى على الألفية ، ومن أمثلة هذه الإشارات ما ورد فى ص٧ : « وذلك اصطلاح المناطقة ، وبعضهم ، وهو العلامة ابن غازى أصلح هذا البيت بقوله :

واحـدة كلمةٌ وقـد يُـؤَمّ بها الكلام في اللغةِ والقول عَمّ » .

ومن ذلك أيضاً ص١١ : «قال المرادى : واختلف فى تثنية المركب تركيب مزج ، يعنى على لغة من أعْرَبَ ، وأما من يبنى فلا يُثنيه إجْماعاً ، نَصَّ عليه أبو حيان ، أ.هـ من ابن غازى» .

وهناك نقول أخرى فى نفس الحاشية ص١٩١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

وكذلك نقل عنه الصبان فى حاشيته على الأشمونى جـ٤/ ٥٣ ، والخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل ١/ ٢٥ .

من هذا يتضح لنا ويتأكد لدينا صحة نسبة الكتاب إلى ابن غازى ؛ لأن هذه النقول وتلك الإشارات ثابتة فى ذلك الكتاب الذى بين أيدينا ، فهو ثابت النسبة لمؤلفه دون شك أو مِرْية ، لتضافُر الأدلة على ذلك .

★ عرض مادة الكتاب وطريقة ابن غازى فى التأليف :

تناول ابن غازى فى هذا الكتاب ألفية ابن مالك ، ونقل أقوالاً من شرحى الشاطبى والمرادى التى علّقها بها على نظم الألفية ، وقضاياها ومسائلها ، واتّبع ابن غازى ترتيب أبواب الألفية كما رتبها ابن مالك دون تقديم أو تأخير .

وكان ينقل أقوالاً أخرى عن علماء آخرين ، كسيبويه والمبرد وابن الضائع وكثيرين غيرهم ، كما يظهر ذلك لمن يقلب صفحات ذلك الكتاب .

أما عن طريقة ابن غازى ومنهجه فى هذا الكتاب ، فقد كان ينقل النظم كاملاً ، ثم يُتبعُه بكلام المرادى أو الشاطبى ، ويعلق عليها بعد ذلك ويبين رأيه فى المسألة موضوع الحديث أو يذكر قولاً لأحد النحويين فيها ، ويتعقّب ابن مالك في كثير من المواضع .

★ قيمة الكتاب ومكانته :

قدَّم المؤلف فى هذا الكتاب عددًا كبيرًا من الآراء النحوية لمشاهير النحاة وكبرائهم ، من أمثال : سيبويه والمبرد والشلوبين وأبى حيان وابن مالك وابن عقيل وابن هشام وابن الضائع والجوهرى وأبى القاسم الشريف ، وابن الدهان وابن الطراوة وابن خروف وابن أبى الربيع وأبى العباس الفيلالى ، والخفاف ، وأبى عبد الله بن الفخار وأبى عبد الله بن خميس والبهارى وابن عصفور وابن جنى والمازنى والفراء والزمخشرى والشاطبى والمرادى وأبى عبدالله التلمسانى وابن الناظم والجزولى ، وآراء هؤلاء العلماء ترفع قيمة الكتاب وتعلى من شأنه وترسِّخ مكانته .

فهذا الكتاب لايستغنى عنه الناظر فى شرحى المرادى والشاطبى ؛ لأنه أوضح كثيرًا من العبارات الغامضة فيهما ، ونسب عددًا من الآراء ليس بالقليل ، وذكر أمثلة لبعض القواعد التى ذكرها المرادى مجردة من الأمثلة ، ونحو ذلك مما يكون بمنزلة العلامة المضيئة أمام القارئ تهديه السبيل وتأخذ بيده ليصل إلى مراد المرادى والشاطبى ، رحمهما الله تعالى ، بيسر وسهولة .

وهذ الكتاب ، وإن كان لايُستَغْنَى عنه ، فإنه فى الوقت نفسه ، لا يُكْتَفَى به ، ولايغنى عن غيره ، وذلك لأن مؤلفه كان يقتضب العبارات التى ينقلها عن العلماء والنحويين عامة ، وعن المرادى خاصة ، ويجعل نقوله وكأنها مقطوعة عن سياقها .

كما وصل الكتابُ القارئَ بشرحين جليلين من شروح الألفية ، أولهما شرح المرادى ، وهو من الشروح المفيدة القيمة ، جمع فيه كثيرًا من آراء النحاة وكثيرًا من شواهد القرآن والحديث والشعر ، وثانيهما ، وهو شرح الشاطبى ، وهو يُعَدُّ أحسن من شرح الألفية وعلق عليها وبسط مسائل النحو وعلَّل قواعده ، وذلك لأن الشاطبى – رحمه الله – امتاز بسعة الاطلاع وعلو الأفق ، وغزارة العلم فى العربية والفقه وأصوله والحديث وغيرها من العلوم ، فالشاطبى من العلماء الموسوعيين ، ولذلك نجد فى شرحه هذا مسائل ومباحث من اللغة والعروض وأصول الفقه وغيرها من سائر العلوم ، بالإضافة إلى سهولة الأسلوب وبساطة العبارة .

وقال صاحب نيل الابتهاج فى شأن هذا الكتاب ص٥٨٣ عند الحديث على مؤلفات ابن غازى : « وحاشية لطيفة على الألفية مفيدة ، نَبَّه فيها على مواضع من كلام المرادى مع نقل زوائد الإمام الشاطبى وتحقيقاته العجيبة . . . » .

وقال عبدالله كنون ص٢٣ : « . . . وهى حاشية على ألفية ابن مالك جمع فيها بين كلام المرادى والشاطبى فى شرحيهما عليها مع زيادات مفيدة جدًا » .

★ مصادر الكتاب :

البحث فى مصادر ابن غازى التى استقى منها مادة كتابه : « إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق » يضع بين أيدينا سعة اطلاعه وعمق تبحره فى علم النحو ، وإن كان يدل فى بعض المواضع على اضطراب فى النقل وعدم التثبت فى النص المنقول .

وكثيرًا ما كان يذكر الذين نقل عنهم ، كأبى حيان وأبى عبد الله الصغير وأبى العباس الفيلالى وأبى عبد الله بن الفخار وغيرهم ، ولكن فى بعض الأحيان كان يكتفى بعبارات عامة مثل : « بعضهم » ، « الكوفيون » ، ونحو ذلك .

وكان فى كثير من الأحيان لا ينقل النصوص بألفاظها ، مهما كان المنقول عنه ، سيبويه فمن دونه .

إلا أن اهتمامه انصبَّ بصورة أكثر وضوحًا على شرحى المرادى والشاطبى على الألفية باعتبارهما المحور والمرتكز الأساسى الذى دار الكتاب حوله .

كما نقل كثيرًا عن أبى حيان وابن مالك فى شرحيهما على التسهيل ، وعن ابن الضائع فى شرحه على الجمل ، وغير ذلك .

ونستطيع أن نجمل أهم المصادر التى اعتمد عليها فيما يلى :

١ – الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والشواهد الشعرية والأمثال العربية ، كما يتضح ذلك من تمثيله على مواضع كثيرة من كلام المرادى .

٢ – آراء بعض أئمة النحو واللغة الذين سبق ذكرهم ، وكثير غيرهم .

٣ - شرحا المرادى والشاطبى على ألفية ابن مالك .

٤ - ثقافته التى استمدها من شيوخه ، بالإضافة إلى موهبته الشعرية ، وقدرته على الصياغة والنظم ، كما يظهر ذلك من تعقبه لابن مالك فى كثير من الأبيات ، كما يظهر ذلك خلال تصفح الكتاب .

وهذه هى المصادر التى استقى منها ابن غازى مادة هذا الكتاب .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثالث

الألفية والدراسات التي دارت حولها

- تعريف الألفية وسبب نظمها وأصلها .
- أهمية الألفية فى الدرس النحوى وعناية العلماء بها .
- شروحها ، ومن أول شارح لها ؟.
- شروح الألفية المطبوعة ، والمخطوطة ، والمفقودة .
- حواشى الشروح المطبوعة والمخطوطة والمفقودة .
- شروح شواهد شروح الألفية المطبوعة والمخطوطة والمفقودة .
- التعليقات على الألفية وعلى بعض شروحها .
- إعراب الألفية .
- تصحيح الألفية .
- تكملة الألفية .
- معارضة الألفية .
- تشطير الألفية .
- نثر الألفية .
- تقييدات على الألفية .
- اختصار الألفية .
- تهذيب لبعض شروح الألفية .
- تقريرات على بعض شروح الألفية وحواشيها .
- التنكيت على الألفية .
- نظم الألفية وبعض شروحها .
- نسخ الكتاب .
- منهج التحقيق .
- نماذج من المخطوطات .

تعريف الألفية وسبب نظمها وأصلها

تناولت فى هذا الفصل الألفية وأهميتها وسبب نظمها وأول شارح لها ، والخلاف فى ذلك ، ثم تناولت شروح الألفية وحواشيها وإعرابها ونثرها ونظمها واختصارها وكثيراً من الدراسات التى دارت حولها ، والتزمت فى ذكرها الترتيب حسب تواريخ وفيات مؤلفيها ، وما كان مجهول الاسم أو الوفاة ذكرته فى آخر الترتيب .

سبب نظم الألفية :

نظم ابن مالك خلاصته المشتهرة بالألفية بحماه للشيخ شرف الدين البارزىّ ، قال ابن الوردى فى تاريخه[1] : « وأخبرنى قاضى القضاة شرف الدين هبة الله البارزىّ قال : نظم الشيخ جمال الدين الخلاصة الألفية بحماه عندنا برسم اشتغالى فيها » .

وفى نفح الطيب : « وأما هذه - يعنى الألفية - فذكر لى مَنْ أثق بقوله أنه صنَّفها برسم القاضى شرف الدين هبة الله ابن نجم الدين عبد الرحيم ابن شمس الدين إبراهيم ابن عفيف الدين ابن هبة الله ابن مسلم ا بن هبة الله ابن حسان الجهنى الحمدى الشافعى ، الشهير بابن البارزى »[2] .

ووضعها فى ثمانية وسبعين باباً وفصلاً ، ضَمّنْ أهم أبواب النحو والصرف، والألفية عبارة عن اختصار للكافية الشافية فى النحو ، وقد ورد فى الألفية كثير من أبيات الكافية الشافية بلفظها ونصها ، وقد أشار ابن مالك إلى الألفية فقال :

وأستعين الله في ألفيةْ مقاصد النحو بها محويةْ

وأشار إلى أنها اختصار للكافية فقال :

أحْصَى من الكافية الخُلاصَهْ كَمَا اقتضى غِنىً بلا خَصَاصَهْ

---

(١) تاريخ ابن الوردىّ ٢ : ٢٢٢

(٢) نفح الطيب ٢ : ٤٣١ .

أهمية الألفية

وقد كُتِبَ لألفية ابن مالك أن تشيع وتذيع ، وتشتهر فى حلقات الدرس النحوى ، وصارت من أهم المنظومات النحوية ، فاستقطبت جهود الدارسين نحوها ، وأصبحت محور نشاطهم ، وكانت ، هى ، وما دار حولها من شروح ، وما وضع على شروحها من حواش وتقريرات وتقييدات وتعليقات ، وشروح لشواهد شروحها أو بعضها ، من أهمّ أعمدة الدراسات النحوية الرئيسية ، منذ وضعها ناظمها ، وإلى يومنا هذا ، وقد أدى ما حظيت به الألفية من ذيوع وشهرة إلى أن يهجر الدارسون ، أو أكثرهم ، كتب النحو الأصلية ، ككتاب سيبويه ، والإيضاح العضدى لأبى على الفارسىّ ، والمقتضب لأبى العباس المبرد ، وأقبلوا عليها شرحًا ، ونظمًا ، ونثرًا ، وتعليقا ، وتقييدًا ، وغير ذلك ، وكان من أهم أسباب هذا الإقبال العظيم ، كونها نظمًا ؛ إذ النظم أكثر علوقًا بالذاكرة وأسهل حفظًا ، ويصعب نسيانه ، بعكس النثر ، كما أنها تتمتع بموسيقى داخلية عالية ، وبساطة وسلاسة فى لغتها ومفرداتها بوجه عام .

شروحها

وقد عَدَّ حاجى خليفة فى كشف الظنون ما يزيد على أربعين شرحًا من شروحها ، كما ذكر - أيضًا - عددًا من المختصرين والناثرين والمعربين لها ، وعددًا من أصحاب الحواشى على تلك الشروح ، وعددًا من شارحى شواهد بعض شروحها[1] .

وقد ذكر كارل بروكلمان ما يقرب من ذلك فى كتابه : « تاريخ الأدب عربى »[2] وذكر أغابزرك الطهرانى أحد عشر شرحًا للألفية بالعربية والفارسية[3] .

كما ذكر إسماعيل البغدادى عددًا من شروحها وبعض الحواشى عليها فى إيضاح المكنون[4] .

---

١) كشف الظنون ١/ ١٥١ - ١٥٥ .
٢) الذريعة ١٣ : ١٠٥ .
(٢) تاريخ الأدب العربى ٥/ ٢٧٧ - ٢٩١ .
(٤) إيضاح المكنون ١/ ١١٩ - ١٢٠ .

مَنْ أوّلُ شارح للألفية ؟

نقل السيوطى فى بغية الوعاة ، وحاجى خليفة فى كشف الظنون عن الإمام شمس الدين الذهبى فى كتابه : « تاريخ الإسلام » أنّ لابن مالك شرحًا على خلاصته .

قال السيوطى[1] :

« ومن أغرب ما رأيتهُ فى شرح الشواهد لقاضى القضاة العلامة بدر الدين محمود العينى ، قال فى شواهد المبتدأ :

* ولولاَ بنُوها حولها خطبتُها *

كذا وقع فى كتاب ابن الناظم ، وكذا فى شرح الكافية والخلاصة لأبيه ، وهو تصحيف ، وما ذكره من أن والده شرح الخلاصة ليس بمعروف ، والظاهر أنه سَهْوٌ ، ثم رأيتُ فى تاريخ الإسلام للذهبى ، أيضًا ، قال فى ترجمته : وله الخلاصة ، وشرحها ، والله أعلم » .

وقال حاجى خليفة : « وله عليها شرح ذكرهُ الذهبى . . . »[2] .

ولكن شرح ابن مالك على خلاصته أمر لم يثبتْ ؛ لأن الذين ترجموا له كاليونينى فى ذيل مرآة الزمان ، والسبكى فى طبقات الشافعية الكبرى ، والصفدى فى الوافى بالوفيات ، وابن كثير فى البداية والنهاية ، وابن الوردى فى تاريخه ، لم يذكر أحد منهم أن ابن مالك شَرَحَ ألفيته ، على حين أنهم ذكروا شرحه للكافية الشافية ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وشرحه على عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، فلو كان قد شرح الألفية ، لما كان هناك من سبب يمنع ذكرهم لهذا الشرح بين تآليفه .

وقد تَنَاقَلَ العلماء فى كتبهم ، من مشارقة ومغاربة ، أقواله ، ولو راجعنا مصنفات النحاة الناقلين عنه ، كالأشمونى ، والأزهرى ، والمكودى ، والسيوطى ، وغيرهم ، لم نجد عندهم نقلاً واحدًا عن شرح ابن مالك لخلاصته ، على حين نجد نقولاً كثيرة عن التسهيل والكافية والعمدة ، وشروحها .

---

(١) بغية الوعاة ١ : ١٣٣ .
(٢) كشف الظنون ١ : ١٥١ .

وترتيبًا على ما سبق بيانه ، فإنى أشارك الشيخ محمد الطنطاوى[1] ، والدكتور عبدالكريم محمد الأسعد[2] فى عَدّهما ابن الناظم أوّلَ شارح للألفية ، وبشرحه هذا مَهَّد السبيل للشراح الذين أتَوْا بعده ، وذلك بالنقل عنه ، وبسطهم لما ورد فى شرحه ، حتى صار عَلَمًا بالغلبة للشارح ، إذا أطلق فى هذه الشروح ، ومن ثَمَّ اشتهر بشرح ابن الناظم .

شروح الألفية
المطبوعة والمخطوطة والمفقودة

مستعينًا بالله تعالى ، تناولت شروح الألفية المطبوعة ، والمخطوطة ، والمفقودة ، وسيكون ذكر هذه الشروح مرتبًا حسب وفيات الشراح ، أما مجهولو الوفاة فسيأتى ترتيبهم آخرًا .

أولا - الشروح المطبوعة

١ – **شرح ابن الناظم ، واسمه « الدرة المضية »** ، واسم الشارح : بدر الدين محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن المصنف ، وبابن الناظم (ت٦٨٦هـ) .

وقد طبع هذا الشرح عدة طبعات هى :

(أ) بيروت : مطبعة الكاثوليكية سنة ١٣١٢هـ باعتناء محمد بن سليم اللبابيدى .

(ب) دمشق : مطبعة الفيحاء سنة ١٣٣٢هـ بتحقيق محمود ياسين – مصر ١٣٤١هـ.

(جـ) النجف الأشرف : مطبعة العلوية سنة ١٣٤٢هـ .

(د) طهران : إعادة لنشرة اللبابيدى بطريقة التصوير (الأوفست) بدون تاريخ .

(هـ) بيروت : دار الجيل . بتحقيق د: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد .

---

(١) نشأة النحو ص ٢٣١ .

(٢) الوسيط فى تاريخ النحو العربى ص ٢٠٦ .

قال حاجى خليفة : « . . وهو شرح متقن ، اشتهر بشرح ابن المصنف ، خَطَّأ والده فى بعض المواضع . . فرغ من تأليفه فى محرم سنة ست وسبعين وستمائة . . »[1] .

٢ – **« منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك »** ، تصنيف محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان ، أثيرالدين ، أبو حيان الأندلسى الغرناطىّ ، **« ت سنة ٧٤٥هـ »** .

وقد جعل أبو حيان هذا الشرح بجزأين ، الأول ينتهى بانتهاء باب التمييز ، ويبدأ الثانى بحروف الجر ، وينتهى بباب أفعل التفضيل ، وهو من الكتب التي لم يتمها أبو حيان ، ويلاحظ الدارس لهذا الشرح نقدات أبى حيان الشديدة لآراء ابن مالك وابنه ، وتعقُّبه لهما فى كثير من المسائل النحوية .

وقد نُشِرَ هذا الشرح في نيوهافن : الجمعية الأمريكية الشرقية فى مدينة نيوهافن ، فى ولاية كونيكتكت سنة ١٩٤٧م ، بتحقيق سدنى كلازر (طبعة آلة كاتبة) .

٣ – **« توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك »** تصنيف بدر الدين أبى على الحسن ابن أم قاسم المرادى ، المعروف بابن أم قاسم **« ت سنة ٧٤٩هـ)** .

وقد أكثر المرادى فى شرحه هذا من إيراد كثير من الخلافات النحوية والنقول عن الآخرين ، وأكثر من الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر ، وهو شرح كامل ، شمل جميع أبواب الألفية وفصولها .

وطبع هذا الشرح فى مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٩٧٩م بتحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان . (طبع مرتين) .

٤ – **« أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك »** تصنيف أبى محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى (ت سنة ٧٦١هـ) .

---

(١) كشف الظنون ١/ ١٥١

وهو نثر للألفية ، امتاز ببساطة العرض ، ووضوحه ، وكثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية ، وبموافقته لابن مالك فى معظم الآراء التى ذهب إليها ، وهو كتاب قريب التناول ، بعيد عمَّا جاء فى بعض شروح الألفية ، كشرح ابن الناظم ، من اختصار ، أو التواء فى العبارة ، أو غموض وخفاء فى المعنى ، وهذا ما عبَّر عنه ابن هشام ، حيث قال فى مقدمة شرحه هذا :

« إن كتاب الخلاصة الألفية فى علم العربية كتاب صَغُرَ حجمًا ، وغزُرَ علمًا ، غير أنه لإفراط الإيجاز قد كاد يُعَدُّ من الألغاز ، وقد أسعفتُ طالبيه بمختصر يُدانيه ، وتوضيح يسايره ويباريه ، أحلّ به ألفاظه ، وأوضح معانيه ، وأحلّل به تراكيبه وأنقح مبانيه ، وأعذب به موارده ، وأعقل به شوارده ، ولا أخلى منه مسألة من شاهد أو تمثيل ، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تدليل ، ولم آلُ جهدًا فى توضيحه وتهذيبه ، وربما خالفته فى تفصيله وترتيبه وسمَّيته : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك »[1] .

ولهذا الشرح عدة طبعات هى :

(أ) كلكتا : ١٨٣٢م - ١٢٤٨هـ بتحقيق عبد الرحيم بن عبد الكريم الصفيورى .

(ب) القاهرة : مطبعة الإعلام سنة ١٣٠٤هـ .

(جـ) بيروت : دار إحياء التراث العربى ١٩٦٦م ط «٥» .

« معه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك » تأليف : محمد محيى الدين عبد الحميد .

(د) بولاق : سنة ١٣١٠هـ .

(هـ) القاهرة : سنة ١٣١٢هـ ، ١٣١٦هـ ، وفى مجموعة سنة ١٣٢٣هـ .

(و) القاهرة : مطبعة السعادة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م ط٣ « معه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك » .

(ز) القاهرة : مطبعة صبيح المدنى وأولاده ١٩٦٨م - ١٣٨٨هـ ط٤ « معه بغية السالك أيضًا » .

(١) أوضح المسالك ١/ ١٢ .

(ح) القاهرة : مكتبة الآداب سنة ١٩٨٢م ، ومعه « كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك » تأليف عبد المتعال الصعيدى .

(ط) بيروت : دار الجيل سنة ١٩٨٩م - ١٤٠٩هـ بتحقيق حنا الفاخورى . ط١

٥ - شرح عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله المشهور بابن عقيل ، بهاء الدين أبو محمد « ت سنة٧٦٩هـ » .

وهو شرح سهل العبارة ، مناسب لمتوسّطى الثقافة النحوية ، قريب من أذهان الناشئة ، فلا يحتاج الطالب الشاهد فى تفهُّمه إلى مُوَقِّف ، وهذا الشرح يرشد المتعلمين إلى إدراك المراد من الخلاصة بعبارة موجزة ، وإيضاح المقصود منها على نحو مُيَسَّر .

وقد طبع هذا الشرح كثيرًا جدًا ، ومن طبعاته :

(أ) بولاق ١٨٣٥م - ١٢٥١هـ .

(ب) بولاق ١٨٣٦م - ١٢٥٢هـ .

(جـ) بولاق ١٨٤٩م - ١٢٦٥هـ .

(د) ليبسك ١٨٥١م باعتناء المستشرق الألمانى فردريخ ديتريش ت ١٩٠٣م .

(هـ) برلين ١٨٥٢م باعتناء ديتريش أيضًا مع ترجمته إلى الألمانية .

(و) بولاق ١٨٦٢م - ١٢٧٩هـ بهامشه : حاشية السجاعى عليه .

(ز) بولاق ١٨٦٤م - ١٢٨١هـ .

(ح) بيروت ١٨٧٢م .

(ط) بولاق ١٨٧٤م - ١٢٩١هـ ، بهامش حاشية الخضرى .

(ى) بولاق ١٨٨٤م - ١٣٠٢هـ .

(ك) بيروت : ١٨٨٥م .

(ل) القاهرة : المطبعة الخيرية ١٨٨٨م - ١٣٠٦هـ .

(م) بيروت ١٨٨٩م .

(ن) بيروت ١٨٩٢م بعناية خليل وإبراهيم وأمين سركيس .

(س) القاهرة : مطبعة السعادة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م ط١٤ ، بهامشه : « كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل » تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد .

(ع) القـاهرة : المركـز النمـوذجى لرعـاية المكفـوفين سنة ١٩٧٠م ، طبع بطريقـة برايل، مع تعليق محمد محيى الدين عبد الحميد .

(ف) القاهرة : جامعة الأزهر - المعهد العالى للدراسات الإسلامية والعربية سنة ١٩٧٣م - ١٣٩٣هـ .

(ص) القـاهرة ، بيروت : دار الفكر ١٩٧٤م - ١٣٩٤هـ ط١٦ ، مذيل بكتـاب : « منحـة الجليـل بتحقيق شرح ابن عقيـل » من تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد .

(ق) القاهرة : ط محمد سعيد الرافعى سنة ١٩٧٩م ، بتحقيق محمد خفاجى .

(ر) القـاهرة : دار الكتاب المصرى - دار الكتاب اللبنانى ، ط١ ، ١٩٩٩ ، تحقيق وتعليق د. محمد عبد المنعم خفاجى و د. عبد العزيز شرف .

(ش) القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ ، وبهامشه : البهجة المرضية فى شرح الألفية للسيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ .

(ت) القاهرة : مطبعة حجازى ط٣ ، « حُلّى بإعراب المتن والشواهد مع بيان المعنى وشرح الكلمات اللغوية بمعرفة ملتزم طبعه محمد سعيد الرافعى » .

(ض) القاهرة : محمد على صبيح وأولاده ، بدون تاريخ ، بتحقيق طه الزينى .

٦ - شرح عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي (ت سنة ٨٠٧هـ)، وله شرحان: كبير وصغير ، ويرجح أن المطبوع هو أصغر الشرحين ، ولم يَنَلْ هذا الشرح من الذيوع والشهرة ما نال غيره فى الشروح فى الأوساط العلمية وحلقات الدرس النحوى .

ولهذا الشرح عدة طبعات هى :

(أ) القاهرة : ١٢٧٩هـ ، بهامشه حاشية عليه لأحمد الملوى .

(ب) القاهرة : سنة ١٣٠١هـ ، ١٣٠٣هـ ، ١٣٠٥هـ ، ١٣٢٠هـ .

(جـ) فاس : ١٢٩٤هـ ، ١٣١٨هـ .

(د) القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ١٣٣٨هـ-١٩٢٠م ، بهامشه حاشية الملوى.

(هـ) القـاهرة : مطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٩٥٤م - ١٣٧٤هـ ط٣ وبهامشه حاشية الملوى أيضًا .

(و) بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م ، ضبطه وخرَّج شواهده : إبراهيم شمس الدين .

٧ - كاشف الخصاصة عن ألفاظ خلاصة ، لشمس الدين محمد بن محمد بن يوسف الخطيب الجزرى (ت سنة ٨٣٣هـ) .

وهو شرح مختصر ، لم يتعرض فيه لكثير من الخلافات النحوية ، وإنما كان يقتصر ، فى كثير من الحالات ، على توضيح مراد ابن مالك ، مع الاستشهاد بالقرآن والحديث والشعر ، إثباتًا للقاعدة وتأكيدًا لها .

ولهذا الشرح طبعة واحدة فى القاهرة : مطبعة السعادة : سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م بتحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس .

٨ - « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك » ، المشهور بشرح الأشمونى المتوفى سنة ٩٢٩هـ ، وقيل : ٩٠٠هـ ، وقيل ٩١٨هـ .

وهو من الشروح النافعة الجامعة لكثير من الفوائد النحوية ، إلا أنه كثيرًا ما يسطو على مصنَّفات غيره ، فيأخذ منها مسائل ونقولاً ، يودعها شرحه دون أن يشير إلى مصدر أخذه ونقله ، فيظن الدارس غير المتثبت أنها له ، ولكنها ليست كذلك ، كما أنه نقل كثيرًا من العبارات بلفظها ونصها من شرح المرادى على الألفية دون إشارة إلى ذلك .

وهو أغزر شروح الألفية مادةً على كثرة هذه الشروح ، واختلاف مشارب أصحابها ، ويعد من أكثر كتب النحو جمعًا واستيفاءً لمذاهب النحاة وتعليلاتهم وشواهدهم مع البَسْط والتفصيل ، وذلك لأن الكتب النحوية التى سبقتْه أكثر مما سبقت غيره من الشراح .

ولهذا الشرح عدد من الطبعات منها :

(أ) القاهرة مطبعة الاستقامة ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م .

(ب) بيروت : دار الكتاب العربى ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م بتحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد.

(جـ) القـاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ ، معه حاشية الصبان ، وشرح الشواهد للعينى .

(د) القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ ، معه شرح الشواهد للعينى ، وهذا الشرح يتناول شواهد شرح الأشمونى فقط .

(هـ) القاهـرة : المكتبـة الأزهـرية للتراث ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م بتحقيـق الدكتور : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد .

٩ – « التصريح بمضمون التوضيح » لزين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجي الأزهري ، « المتوفى سنة ٩٠٥هـ » .

وهو شرح على « أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام .

وله عدة طبعات هي :

(أ) بولاق : ١٢٩٤هـ

(ب) القاهرة : سنة ١٣٠٥هـ ، « مع حاشية ياسين بن زين الدين العليميّ ، المتوفى سنة ١٠٦١هـ/ ١٦٥١م » .

(جـ) طهران : بلا تاريخ ، وفى سنة ١٢٨٦هـ ، ١٨٨١م ، ١٨٨٨م .

(د) القاهرة : مطبعة محمد أفندى مصطفى ١٣١٢هـ .

(هـ) القاهرة : المطبعة الأزهرية ١٣٢٦هـ بهامشه : « حاشية ياسين بن زين الدين العليمى (ت١٠٦١هـ) .

(و) القاهرة ، الزهراء للإعـلام العربي ، سـنة ١٩٩٨م ، تحقيـق د. بحـيري عبد الفتاح إبراهيم .

(ز) إيران : طبعة حجر ، بدون تاريخ .

١٠ – « البهجـة المرضـية في شرح الألفيـة » لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ .

وهو شرح موجز مختصر ، لا يرقى بفائدته إلى بقية الشروح المطبوعة .

طبعـاته :

(أ) طهران : طبعة حجر سنة ١٢٤٨هـ ، ١٢٦٨هـ ، ١٢٨٢هـ ، ١٢٨٤هـ .

(ب) كربلاء : طبعة حجر سنة ١٢٧١هـ – ١٨٥٦م .

(جـ) تبريز : سنة ١٢٨٦هـ .

(د) لكنو : سنة ١٨٣١م .

(هـ) القاهرة : ١٢٨٢هـ ، ١٣١٠هـ ، ١٣١٤هـ .

(و) القاهرة : مطبعة المدارس سنة ١٢٩١هـ .

(ز) القاهرة : المطبعة الخيرية سنة ١٣١٠هـ .

١١ – « فتـح الرب المـالك بشرح ألفية ابن مالك » لأبى عبد الله محمد بن القاسم بن أبي عبد الله على الغزى ، المتوفّى سنة ٩١٨هـ .

وهو شرح موجز مختصر ، لا يتعرض لخلافات نحوية ، ونقوله عن النحويين ليست بالكثيرة .

وقد طبع من هذا الشرح جزء من أوله حتى نهاية باب نائب الفاعل ضمن منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامى ليبيا – طرابلس سنة ١٩٩١م – ١٤١٠هـ ط الأولى بتحقيق الأستاذ/ محمد مبروك الخروشيّ .

وكان قد حقق الجزء المذكور لنيل درجة الماجستير ، ثم صار كتابًا مطبوعًا فى ثلاثمائة وست وثمانين صفحة ، ومن نسخه الخطية :

(أ) نسخة بالمكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم ١٦٣٧ .

(ب) نسخة بالمكتبة الأحمدية – خزانة جامع الزيتونة تحت رقم ٦٧٦٨ .

(جـ) مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، رقم الحفظ ف ١٤٧٨ .

١٢ – « إرشاد السالك إلى فهم ألفية ابن مالك في النحو » تصنيف محمد بن مسعود بن أحمد الطرنباطيّ ، كان حيًّا سنة ١٢٠٦هـ ، وقيل: توفى سنة ١٢١٤هـ.

طبعـاته :

(أ) فاس : سنة ١٣٠٥هـ فى « ٥٣٥ صفحة » .

(ب) فاس : سنة ١٣١٥هـ فى « ٥٣٦ صفحة » .

١٣ – شرح خطبة الألفية محمد بن عبد القادر بن أحمد الحسني، الإدريسي، الفاسي ، الشهير بالكردودي ت سنة ١٢٦٨هـ .

طبعـاته :

طبع فى فاس بدون تاريخ .

١٤ – « الأزهار الزينية في شرح متن الألفية في النحو » ، لأحمد بن زينى دحلان المكى ، الشافعى ، المتوفى سنة « ١٣٠٤هـ » – « ١٨٨٦م » .

طبعـاته :

(أ) بولاق : سنة ١٢٩٤هـ .

(ب) مكة المكرمة «١٣٠٥هـ» ، وبهامشها : «البهجة المرضية فى شرح الألفية للسيوطى» .

(جـ) القاهرة : ١٣١٩هـ .

١٥ – «إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك في النحو» ، شرح عبد المجيد بن إبراهيم الشرنوبى الأزهرى المتوفى سنة ١٣٤٨هـ .

طبعـــاته :

(أ) بولاق : سنة ١٣١٩هـ .

(ب)القاهرة : مطبعة محمد على صبيح وأولاده سنة ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م .

١٦ – «منار السالك إلى أوضح المسالك» تأليف الشيخ محمد عبد العزيز النجار ، مازال حيًا .

وشرحه هذا عبارة عن ضبح وتفسير وعرض ميسر لشرح ابن هشام على الألفية .

طبعـــاته :

(أ) القاهرة : مطبعة الرحمانية سنة ١٣٤٤هـ .

(ب) القاهرة: ١٣٤٩هـ – ١٩٣٠م .

(جـ) القاهرة: مطبعة الفجالة الجديدة ، بدون تاريخ .

١٧ – «التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل» . تأليف : محمد عبد العزيز النجار ، مازال حيًا .

طبع فى القاهرة : مطبعة الفجالة الجديدة سنة ١٣٨٦هـ – ١٩٦٧م .

١٨ – شرح سلفستردي ساس على الألفية وتحقيق لها مع ترجمة إلى الفرنسية .

طبع هذا الشرح فى باريس ١٨٣٣م .

١٩ – «البديعية في شرح الألفية» ، تصنيف : مهدى الحسينى التغريشىّ .

طبع فى إيران : طبعة حجر سنة ١٣١٩هـ .

٢٠ – «شرح ألفية ابن مالك» لـ : محمد بن مصطفى النقرشىّ اللاهوتىّ .

طبع فى فاس سنة ١٣٠٩هـ .

٢١ – الكواكب الدرية ، لصالح بن عبد السميع (أو عبد الصنوع) الآبي الأزهري .

وهوشرح مختصر جداً على ألفية ابن مالك .

طبع فى القاهرة بمطبعة مصطفى البابى الحلبىّ وأولاده سنة ١٣٤٤هـ

٢٢ – شرح الخلاصـــة الألفية ، لزين الدين المخدوم المعبرى وابن الشيخ عبد العزيز .

طبع فى الهند سنة ١٣٩٨هـ .

٢٣ – توضيح النحو. تأليف الدكتور : محمد عبد العزيز فاخر ، وهو الآن على قيد الحياة .

وتوضيح النحو المذكور شرح على الألفية لابن مالك فى النحو ، وهو شرح ميسَّر ، سهل الأسلوب ، بسيط العبارة ، أكثَرَ مؤلفُه من الأمثلة والتوضيح ، وبيان القاعدة بعبارة يسيرة ، تناسب الطلاب الشادين فى طريق النحو ، ويتناسب ومستوى الناشئة ، وهو مقرر على طلاب المعاهد الأزهرية – بالمرحلة الثانوية ، وهذا الشرح فى أربعة أجزاء متوسطة الحجم .

طبع فى القاهرة : دار الكتاب الجامعى سنة ١٤٠٠هـ .

٢٤ – نحو الألفية ، تأليف الأستاذ الدكتور: محمد عيد ، وهو شرح جيد على الألفية ، والشارح مازال على قيد الحياة .

طبع هذا الشرح بالقاهرة: مكتبة الشباب، بلا تاريخ .

٢٥ – شرح ميسّر لألفية ابن مالك ، تأليف الدكتور : زين كامل الخويسكى، مازال حيًا ، وهو شرح من الشروح المعاصرة ، التى تناسب مستويات الناشئة والشادين فى طريق العربية ، فقد ألّفه بعبارة سهلة ، وأسلوب ميسر .

وطبع هذا الشرح فى الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٩٥م ط١ .

ثانيا - الشروح المخطوطة :

مازال للألفية شروح مخطوطة لم تنل حظها من النشر على أهميتها ، وسوف ترتب حسب تواريخ وفيات مؤلفيها، ومنها:

١ - شرح محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي ، الحنبليّ . توفى سنة٧٠٩هـ.
فهرس المخطوطات المصورة : فؤاد سيد ٢ : ١٣٢ ، ١٣٣ .

٢ - شرح الألفية لمحمد بن عليّ بن هانئ ، سَرَىّ الدين ، توفى سنة ٧٣٣هـ ، الجزء الأول من هذا الشرح مودع بمكتبة جامعةً برنستون (مجموعة يهودا) ، برقم ١٠٦/٣٥٥٨ .

ومنه مصورة بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة تحت رقم ٤٥٩ نحو ، وعدد أوراقه ٢٩٩ ورقة .

٣ - شرح زين الدين عمر بن المظفر بن الورديّ ، توفى سنة ٧٤٩هـ ، واسم شرحه : « تحرير الخصاصة فى تيسير الخلاصة» ، ومنه نسخة فى بروسا برقم ١ : ٣٥٩، ودار الكتب المصرية ٤ : ٩٦ .

٤ - شرح محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الأسعرديّ ، الدمشقى توفى سنة ٧٤٩هـ.
فهرس الخزانة التيمورية ١ : ٢٥١ .

٥ - شرح إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب ، المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلى ، برهان الدين ، توفى سنة ٧٦٧هـ .

وليس هو ابن قيم الجوزية المشهور صاحب إغاثة اللهفان ، وأعلام الموقعين ، والروح ، والداء والدواء ، وغيرها .

واسم هذا الشرح : « إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك » .

منه نسخة بمكتبة أحمد الثالث ، برقم : ٢٢٦٠ ، ومصورة بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة برقم ٧٦٠ نحو ، وعدد الأوراق ٢١٢ ورقة .

٦ - شرح عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم الإسنوي الشافعي ، المتوفى سنة ٧٧٢هـ .

فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ٦ : ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

٧ - شرح محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسيّ ، الهواريّ ، الضرير، المتوفَّى فى سنة ٧٨٠هـ . أكمل هذا الشرح فى مكة سنة ٧٥٦هـ - ١٣٥٥م .

ولهذا الشرح عدة نسخ خطية ، منها :

(أ) نسخة بالمكتبة الأزهرية ، برقم : (٣٢٦٧) ، وعدد أوراقها ٤١٠ ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة تحت رقم ٦٠ نحو .

(ب) نسخة أخرى بالمكتبة الأزهرية ، برقم (٢٧٨) ، وعدد أوراقها (١٧٥) ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة برقم(٥٩) نحو .

(جـ) نسخة مودعة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، برقم : (١١٢٠٥) ، وعدد أوراقها (١٧٣) ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة ، برقم (١٢٥) نحو .

(د) نسخة بمكتبة جامعة برنستون بأمريكا ، برقم (٣٦٩٤) ، وعدد أوراقها ٢٠٧ ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة تحت رقم (٤٧٤) نحو .

(هـ) نسخة محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط، برقم : (١٤٠٠د) ، وعدد أوراقها (٢١٩) ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة ، برقم (٦١) نحو ، ومصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات، رقم الحفظ : (ف٦٥٤٣).

(و) نسخة بالمكتبة الأزهرية بدمشق ، برقم : (١٦٣٨) ، وعدد أوراقها ٢١٤ ورقة ، ومنها نسخة مصورة بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة برقم (٤١٦) نحو ، ومصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ : (ف ٢٢٦٢) .

وتوجد نسختان أخريان بجامعة الإمام -قسم المخطوطات :

الأولى : رقم حفظها : (ف ٥٥٧٧) ، مصورة عن مكتبة مدريد .

والثانية : رقم حفظها : (ف ٣٠٦٧) ، مصورة عن تشستربتى .

٨ – شرح شمس الدين أبي عبد الله محمد بن علَم الدين سلمان المقري ، الحكريّ ، (توفى سنة ٧٨٢هـ) .

واسمه : « طريق السالك لألفية ابن مالك » .

منه : نسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، برقم : (١٧١/ ١٤٩)، عدد أوراقها (٤١) ورقة ، ومنه مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة برقم (١٠٠١) نحو .

٩ – تسهيل النِّبى في تعليل البِنَا ، وهو شرح للأبيات ١٥ – ١٧ لعبيد الله بن محمد بن عبد الله الزركشيّ ، من علماء النصف الثاني للقرن الثامن للهجرة ، أوله : « الكلام على هذه الأبيات الثلاث من مقامات ثلاث . . . » وآخره : « وليكن هذا آخر الكتاب » .

كتبه مؤلفه سنة ٧٧٤هـ ، بخط معتاد ، ومنه نسخة بالأسكوريال رقم ١٣٨ ، ومصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم : (ف ٥٩٧٩) .

١٠– شرح إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ ، الغرناطيّ ، المالكيّ ، الشهير بالشاطبيّ ، أبو إسحاق المتوفى سنة (٧٩٠هـ)، شرحها فى أربعة أسفار كبار .

ومنه عدة نسخ :

(أ) نسخة مودعة بمكتبة الأزهر رقم (١٤٨٧) .

(ب) نسخة مودعة بدار الكتب المصرية رقم (٤ ش) .

(جـ) نسخة محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط ، رقم (٦ج) ، وعدد أوراقها يزيد على ألف ومائتى ورقة ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، وأرقام حفظ الأجزاء هى : (ف٨٠٣٧) ، (ف٨٠٣٨) ، (ف٨٠٣٩) ، (ف٨٠٤٠) ، (ف٨٨٢٨) .

(د) وتوجد نسخة أخرى ، ولكن لا يوجد منها إلا الجزء الأخير ، يبدأ بـ : « الوقف على الاسم المنقوص » فى باب « الوقف » إلى آخر الكتاب .

منها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (ف٥٥٢٣) ، مصورة عن الأسكوريال .

وقد حقق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي جزءاً من هذا الشرح ، يبدأ بباب الفاعل ، وينتهي بباب حروف الجر ، وقد صدر هذا الجزء المحقق في مجلدين عن دار التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، سنة ١٩٩٦م .

١١ – شرح إبراهيم بن موسى بن أيوب الأنباسيّ ، القاهريّ ، الشافعيّ ، توفّى فى سنة (٨٠٢هـ) ، واسم الشرح « الدرر المضيئة فى شرح الألفية » .

ومنه عدة نسخ خطية :

(أ) نسخة محفوظة بمكتبة الأسكوريال ، برقم : (٦٨) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة برقم حفظ (٧٧٨) وعدد أوراقها (٢٥٩) ورقة .

(ب) نسخة محفوظة بمكتبة الإسكندرية ، برقم (١٧ نحو) .

(جـ) نسخة بالأسكوريال ثان (٦٨) .

١٢ – شرح عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري، الوادياشيّ ، الأندلسى ، التكرورى ، يعرف بابن الملقن ، توفى سنة (٨٠٤هـ) .

انظر :

فهرس المخطوطات المصورة : لطفى عبد البديع ٢ : ١٧ ، ١٨ ، ٢٩ ، ٣٩، ١٨٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

وفهرس المخطوطات المصورة : فؤاد سيد ٢ : ١٠٧ ، ١٠٨ .

١٣ – شرح أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الكناني العسقلاني ، المصرى ، المولد والمنشأ والدار . توفى سنة (٨٥٢هـ) .

منه نسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم (١٣٢٧٣) ، ومصورة بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة رقم (٤٧٨ نحو) ، وعدد أوراقه ٢٢١ ورقة .

١٤ – شرح أحمد بن إبراهيم النواويّ . توفى سنة (٨٥٤هـ) ، (١٤٥٠م) . منه مخطوطة فى كمبردج رقم (١٣٦٧) .

١٥ – شرح أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد ابن خلف الله ، المعروف بالشمنّى توفى سنة (٨٧٢هـ) . واسم الشرح :

« منهج السالك إلى ألفية ابن مالك فى النحو » .

فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (٥٦ ، ٥٧) .

١٦ – شرح عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الحنفيّ، المعروف بابن العينيّ، زين الدين، توفّى سنة (٨٩٣هـ)، (١٤٨٧م).

ذكر بروكلمان له نسختين هما :

(أ) الأولى فى جاريت رقم ٤١٨ .

(ب) والثانية في القاهرة ثان ٢ : ١٢٣ .

١٧ – شرح محمد بن محمد العامريّ الغزيّ توفى سنة (٩٣٥هـ-١٥٢٩م).

منه نسخة مصورة محفوظة بمركز البحث العلميّ بمكة المكرمة ، عدد أوراقه (١٩١) ورقة ، تحت رقم (٥٧٥) نحو ، والموصل ١٣٨ ، ٢٨١ .

١٨ – شرح شمس الدين محمد الشاميّ ، توفى سنة (٩٤٢هـ) واسمه : « مرشد السالك إلى ألفية ابن مالك » .

فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (٦ : ٣٦) .

١٩ – شرح محمد بن علي بن محمد بن طولون الدمشقيّ ، المتوفّى سنة (٩٥٣هـ) ، منه نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٩٨٧٨) ، وعدد لوحاتها (٢٨٥لوحة) ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (ف١٤٤٥) .

٢٠ – شرح محمد بن أحمد الشربيني (ت ٩٧٧هـ) واسمه : « فتح الخالق المالك فى حل ألفاظ ألفية ابن مالك » موضع بمكتبة الأزهر رقم (٩١) .

٢١ – شرح محمد الفارضيّ الحنبليّ ، شمس الدين، المتوفّى سنة (٩٨١هـ).

نسخه الخطية :

(أ) نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية تحت رقم (٤٧٧٤) ، رواق المغاربة ، وعدد ورقاتها (٢٠١) ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلميّ بمكة المكرمة ، رقم (١٢١ نحو) .

(ب) نسخة محفوظة بمكتبة يني جامع بتركيا ، برقم (١٠٦٩) ، وعدد الورقات: (٣٢٩) ورقة ، ومنها نسخة مصورة بمركز البحث العلميّ بمكة المكرمة ، تحت رقم (٩٠٤ نحو) .

(جـ) نسخة فى الأسكوريال ثان ٨ .

٢٢ – شرح الألفية نَظْماً ، لـ : محمد بن محمد الغزى ، توفى سنة (٩٨٤هـ) واسمه : « البَهْجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية » .

ومن هذا الشرح نسختان مخطوطتان :

(أ) الأولى محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط تحت رقم (٦١٣ د) ، كتبت سنة ١٢٥٦هـ ، كتبها محمد بن محمد الجيلانيّ بن محمود بكرون ، بخط مغربيّ، ولوحاتها (١٩٠ ل) ، ومنها نسخة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (ف٦٥٤١) ، ومصورة أخرى بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة تحت رقم (١٣٤ نحو) .

(ب) نسخة أخرى كتبت بخط نسخيّ ، مضبوطة بالشكل ، منقولة عن نسخة المؤلف سنة ١١٧٧هـ ، عليها حواش ، منها مصورة عن الهند ، محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، تحت رقم (ف٨٢٤٩) .

٢٣ – شرح شمس الدين أبي عبد الله محمد بن زين الدين بن قاسم العبادي ، توفّى سنة (٩٩٤هـ) ، واسمه : « فتح الرب المالك فى شرح الخلاصة » .

منه نسختان خطيتان :

(أ) الأولى محفوظة بمكتبة الأسكوريال ، برقم : (١٢٦) ، وعدد أوراقها (٣٤٢) ورقة ، بدون ناسخ ، ولا تاريخ نسخ ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة ، برقم (٦٤٨نحو) .

(ب) والثانية محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم (١٦٣٧) ، ناقص من بدايته ١٠٦ صفحة ، عدد أوراقه (١٥٣ورقة) ، ناسخها محمد بن على بن محمد سنة (٩٨٨هـ) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة ، برقم (٨١٧ نحو) .

٢٤ – شرح شهاب الدين أحمد بن محمد المقري ، توفّى سنة (١٠٤١هـ) واسمه : « التحفة المكية فى شرح الألفية » .

منه نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية ، برقم : (٩١٦) ، وعدد أوراقه ٢٧٧ ورقة ، ومنها نسخة مصورة بمركز البحث العلمى بمكة المكرمة ، تحت رقم (٤٤٢نحو) .

٢٥ – شرح محمد بن محمد الغزي ، المتوفى سنة (١٠٦١هـ – ١٦٥١م) .

ذكر كارل بروكلمان أن مخطوطاته فى الجزائر ١٠٩ ، والرباط ٢٧٦ رقم ١ والقاهرة ثان ٢ : ١٤٤ .

٢٦ – شرح يس بن زين الدين الحمصيّ ، المتوفَّى سنة (١٠٦١هـ–١٦٥١م).

من أول الكتاب إلى آخر اسم التفضيل ، خطها نسخى جيد ، منها نسخة محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم (ف٩٢٣٧) ، وعدد لوحاتها (٣٢١ لوحة) ، مصورة عن القدس .

٢٧ – شرح أبي الوفاء بن عمر بن عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمود بن علي ابن محمد بن محمد بن محمد بن الحسين العُرْضيّ . توفى سنة (١٠٧١هـ) .

فهرس دار الكتب المصرية ٢ : ٢١٣ ، وتاريخ آداب اللغة العربية : جورجى زيدان ٣ : ٢٩٨ .

٢٨ – شرح أحمد بن علي السندوبيّ ، المصريّ ، الشافعيّ ، شهاب الدين ، توفى سنة (١٠٩٧هـ) ، واسمه : « المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية » .

منه نسخة مخطوطة بمكتبة الأزهر تحت رقم (٨٣٧) .

٢٩ – شرح للخطبة لعلي بن محمد بن محمد حمدون البناني المتوفى سنة (١١٤٠هـ – ١٧٢٧م) .

منه نسخة محفوظة فى مكتبة الخزانة العامة بالرباط(٥٠٤ رقم ٥) .

٣٠ – شرح بالفارسية ، لمحمد بن أغا بابائي سركاني ، (قبل سنة ١١٥٥هـ – ١٧٤٢م) ، ذكر بروكلمان له عدة نسخ خطية ، منها نسخة فى منشستر (٧١٣) ، وأخرى فى « الجمعية الآسيوية بالبنغال » رقم (١٤٤٩) .

٣١ – شرح شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملّويّ ، توفى سنة (١١٨١هـ)، واسمه : «الأنوار البهية فى ترتيب الرضيّ على الألفية» .

منه نسخة محفوظة بالمكتبة الأزهرية ، تحت رقم (٣٨٨٥) ، وعدة الأوراق ٦٣٤ ورقة ، ومنه نسخة مصورة عنها فى مركز البحث العلمى ، بمكة المكرمة تحت رقم (١٣٩) .

٣٢ – شرح المختار بن بون على ألفية بن مالك ، توفى فى حدود سنة (١٢٣٠هـ) ، منه نسخة مودعة بدار الكتب المصرية «رقم ٣٣ش» .

٣٣ – شرح لعبد الله بن علي الدمليجيّ، المتوفَّى سنة (١٢٣٤هـ – ١٨١٩م).

منه نسخة مخطوطة فى باريس (٤١١٤) .

٣٤ – شرح خاتمة الألفية ، لمحمد بن عبد الحي الشربينيّ ، أكمله فى سنة ١٢٤٠هـ – ١٨٢٤م

القاهرة ثان ٢ : ١٢٦ ، بروكلمان ٥ : ٢٨٩ .

٣٥ – شرح عبد الله بن حسين الإدكاويّ ، من علماء القرن الثالث عشر الهجرى ، كان حيًا قبل (١٢٨٩هـ) ، واسم شرحه : « الكواكب السنية فى شرح الألفية لابن مالك»، بخط تلميذ الشارح مرسى حسن السقا، كتبه سنة (١٢٨٩هـ).

منه نسخة مخطوطة ، محفوظة بدار الكتب المصرية رقم (٨٨٥) .

٣٦ – شرح على شرح المختار بن بون الشنقيطيّ ، المتوفى بعد سنة (١٣٠٠هـ – ١٨٨٢م) ، واسمه : « روضة الحروف من طرة ابن بون » ، مصنفه : عبد الودود بن عبد الله بن أحمد المختار : القاهرة ثان ٢ : ١١٥ ، وبروكلمان ٥ : ٢٨٩ .

٣٧ – شرح زين الدين داود بن داود بن محمد المالكيّ ، سقط من أوله ورقة .

منه نسخة محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط ، تحت رقم (١٧٣٣د) ، فى (١٧٢لوحة) ، منها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم (ف٦٤٠١) .

كتبها ابن الشارح سنة (٩٨٠هـ) ، بخط نسخى ، بها رطوبة أثَّرت عليها وأرضة .

٣٨ – شرح الجزوليّ ، منه نسخة مخطوطة فى باريس رقم (٤٠٩٨). (بروكلمان ٥ : ٢٨٨).

٣٩ – شرح أبي يحيى ، داود بن داود ، منه نسخة بالمكتبة الأزهرية برقم (٢٧٧٩) .

٤٠ – شرح أحمد الإصطهناوي ، مودع بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية، برقم (٢٠٥) .

٤١ – شرح داود المناوي المالكي ، منه نسخة محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط برقم (١٧٣٣ك) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم (٤١٨نحو) ، كتبت بخط نسخ معتاد ، وعدد الأوراق (١٧٥ورقة) .

٤٢ – شرح بركات بن عبد الرحمن بن باديس ، منه نسخة خطية محفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس ، برقم (٧٩١٥) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم (٧٨٠نحو) ، كتبت بخط مغربي ، في (٢٨٠) ورقة .

٤٣ – شرح عاشور بن محمد باللغة الفارسية ، منه نسخة محفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، برقم : (١٠٧/ ٤١٠) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم (٩٨٤نحو)، كتبت سنة (١١٢٣هـ)، بخط نسخ معتاد، في (٢٤٦) ورقة .

٤٤ – شرح لابن الجراد ، قال بروكلمان : « من علماء القرن الثامن الهجرى، الإسكوريال ثان ١١٤»[1] .

٤٥ – شرح محسن بن محمد طاهر القزوينيّ ، واسمه : «زينة السالك إلى ألفية ابن مالك» مخطوط في زنجان[2] .

٤٦ – شرح بالفارسية ، لعبد الله بن منصورلي قزوينيّ : منشستر ٧١٢ب ، بنكيپور ٩/ ٧٨٣ – ٧٨٤[3] .

٤٧ – شرح بالفارسية ، لمحمد صادق بروجردي : بنكيپور ٧٨٥[4] .

٤٨ – شرح بالفارسية، لسلطان محمد بن علي كاشاني : مشهد ١٢/ ١٩ رقم ٥[5] .

(١) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٨٣ .
(٢) مجلة لغة العرب ٦/ ٩٣ ، وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٩١ .
(٣) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٩١ .
(٤) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٩١ .
(٥) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٩١ .

٤٩ – شرح عبد ربه محمد بن بوجده ، واسمه : « الدر السالك على ألفية ابن مالك » .

منه نسخة خطية محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط ، برقم(٦٤٧د) ، كتبت بخط مغربي بتاريخ (١٢٠٧هـ) في (٣٨٦) ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم (٥٨نحو) ، ومصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ : (ف٦٥٤٢).

٥٠ – شرح للألفية ، مجهول المؤلف ، واسم الشرح : « الكوكب المنير في شرح الألفية بالتشطير » .

أوله :

الحمد لله البديع المحسن ... أحسن خلق كل شيء متقن

....

سَمَّيْتُهَا بالكوكب المنير ... في شرح الألفية بالتشطير

كتبت أشطار الألفية بالحُمْرة ، وأشطار الشرح بالسَّواد ، بخط نسخي ، كتبها أحمد بن محمد الحنبليّ سنة (١١١٢هـ) .

ومنه نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٦٦٤٩) في (٧١ لوحة) ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم (ف١٤٨٧) .

٥١ – شرح مجهول : برلين ٦٦٥٥ ، ٦٦٥٨ ، جوتا ٢٨٠ ، باريس ٤٠٨٨ ، الأسكوريال ثان ١٥ ، الجزائر ١١٢ – ١١٤[1] .

٥٢ – شرح مجهول : مخطوطة محفوظة بمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، برقم ٤١٥/٣١ ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، برقم (٩٨٨نحو) ، وعدد الأوراق (٣٤٠ورقة) .

٥٣ – شرح مجهول ، واسمه : « فتح القاضي على بعض ألفاظ الناظم وابن غازى والمراديّ » .

(١) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٨٩ .

منه نسخة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط برقم : (٤٩٤) ، وعدد صفحاتها (٥٠٦) صفحة ، بخط مغربي ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي ، بمكة المكرمة ، برقم (٦٨٠نحو) .

٥٤ – شرح ألفية ابن مالك ، لمجهول ، الجزء الأول ، أوله من أول الألفية وآخره في آخر باب الإضافة .

كتبه محمد بن عمر بن عبد القاهر سنة (٧٦٧هـ) ، بخط نسخي ، منه نسخة محفوظة في تشستربتي ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم ف (٤٨١٤) ، وعدد لوحاتها (٢٩٣) لوحة .

ثالثا - الشروح المفقودة:

بالبحث في المصادر وكتب التراجم والسير تَبيَّن أن هناك عدداً من شروح الألفية ، ليس بالقليل ، ولا أعلم أهي مطبوعة أم مخطوطة ، فهي مفقودة بالنسبة إليَّ ، ولكن كتب التراجم نسبتْها إلى أصحابها ، وسوف أذكرها ، وبجوارها المصادر التي نسبتها إلى شراحها ، وسوف ترتب هذه الشروح تاريخيّاً حسب وفيات مؤلفيها ، ومن كان مجهول الوفاة ، فسوف يكون آخر الترتيب .

١ – شرح محمد بن يوسف بن عبد الله بن محمود الجزريّ ، المصريّ ، الشافعي ، يعرف بابن الحشاش (توفي سنة ٧١١هـ) .

(معجم المؤلفين ١٢/ ١٢٨ والدرر الكامنة ٤ : ٢٩٩ – ٣٠٠ وبغية الوعاة ١ : ٢٧٨ وهدية العارفين ٢ : ١٤٢) .

٢ – شرح إبراهيم بن هبة الله بن علي الحميري الإسنائيّ ، الشافعيّ نور الدين (توفي سنة ٧٢١هـ) ، وله أيضاً نثر الألفية .

(معجم المؤلفين ١ : ١٢٣ وبغية الوعاة ١ : ٤٣٣ والدرر الكامنة ١ : ٧٤ وكشف الظنون ١ : ١٥٤).

٣ – شرح محمد بن أحمد بن علي بن عمر الإسنويّ الشافعيّ ، (توفي سنة ٧٦٣هـ) . (معجم المؤلفين ٨ : ٢٩٧ ، والدرر الكامنة ٣ : ٣٤٢ وبغية الوعاة ١ : ٣٥ وكشف الظنون ١ : ١٥٣).

٤ – شرح أبي أمامة محمد بن علي بن عبد الواحد بن يحيى بن عبد الرحيم ابن النقاش الدكّاليّ ، (توفي سنة ٧٦٣هـ) .

(كشف الظنون ١ : ١٥٣ وبغية الوعاة ١ : ١٨٣ والأعلام ٧ : ١٧٧) .

٥ – شرح محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمرديّ ، الحنفي ، **المعروف بابن الصائغ** ، (توفي سنة ٧٧٦هـ) .

(معجم المؤلفين ١٠ : ١٤٤ والدرر الكامنة ٣ : ٤٩٩ ، ٥٠٠ وكشف الظنون ١ : ١٥٣ وبغية الوعاة ١ : ١٥٥ وهدية العارفين ٢ : ٩٩) .

وقال السيوطي عن هذا الشرح : « وله من التصانيف : شرح ألفية ابن مالك في غاية الحُسن والجَمْع والاختصار » .

(بغية الوعاة ١ : ١٥٥) .

٦ – شرح عماد الدين محمد بن الحسن بن علي بن عمر الإسنويّ ، تُوُفّي سنة ٧٧٧هـ (تقريبًا) .

(الأعلام ٦ : ٣١٩) .

٧ – شرح إبراهيم بن عبد الله الحُكْريّ ، المصري ، **برهان الدين** (توفي سنة ٧٨٠هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ٥٢ وكشف الظنون ١ : ١٥٣ وبغية الوعاة ١ : ٤١٥).

٨ – شرح محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن مرزوق العجيسيّ ، الخطيب ، المشهور بالجد ، **وبالخطيب** ، (توفي سنة ٧٨١هـ) .

واسم الشرح : « إيضاح السالك على ألفية ابن مالك في النحو » ، وفي هدية العارفين : « تمهيد المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك » .

(معجم المؤلفين ٩ : ١٦ ، ١٧ ، وتوشيح الديباج ص١٧٢ وكشف الظنون ١ : ١٥٤ وهدية العارفين ٢ : ١٧٠) .

٩ – شرح أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن يحيى بن عبد الرحمن بن جُزَيّ ، الكلبيّ ، الغرناطيّ ، (توفّى سنة ٧٨٥هـ) .

(معجم المؤلفين ٢ : ٧٢ والدرر الكامنة ١ : ٢٩٣ وإيضاح المكنون ١ : ١١٩ وبغية الوعاة ١ : ٣٧٥) .

١٠ – شرح أحمد بن حسن بن الرصاص ، (توفى سنة ٧٩٠هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ١٩١) .

١١ – شرح محمود بن محمد الأصفهيديّ ، الكرماني ، تاج الدين ، (تُوفّى سنة ٨٠٧هـ) . (معجم المؤلفين ١٢ : ١٩٤ وهدية العارفين ٢ : ٤١٠) .

١٢ – شرح تاج بن محمود العجميّ ، الأصفهنديّ ، الشافعيّ ، (توفى سنة ٨٠٧هـ) .

(معجم المؤلفين ٣ : ٨٧ والضوء اللامع ٣ : ٢٥ » .

وقال صاحب الضوء اللامع : « وله شرح على ألفية ابن مالك فى النحو ، ولكنه ليس بالطائل » .

١٣ – شرح بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض بن عمر السلميّ ، الدميريّ ، القاهريّ ، (توفى سنة ٨٠٩هـ) .

(معجم المؤلفين ٣ : ٨٠ وكشف الظنون ١ : ١٥٣ ونيل الابتهاج ١٤٨ وتوشيح الديباج ص٨٣ والضوء اللامع ٣ : ١٩) .

١٤ – شرح يوسف بن الحسن بن محمد بن الحسن بن مسعود بن علي بن عبد الله الحمويّ ، يعرف بابن خطيب المنصورية ، (توفى سنة ٨٠٩هـ) .

(معجم المؤلفين ١٣ : ٢٩٢ وبغية الوعاة ٢ : ٣٥٥) .

١٥ – شرح أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب بن قنفذ القسمطيني ، المغربي ، (تُوفّى سنة ٨١٠هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ٢٠٥ ونيل الابتهاج ١١٠) .

١٦ – شرح محمد بن أحمد بن سليمان بن يعقوب بن علي بن سلامة بن عساكر الأنصاري ، يعرف بابن خطيب دَارَيّا ، (توفى سنة ٨١١هـ) .

واسم الشرح : « طرح الخصاصة فى شرح الخلاصة » .

(معجم المؤلفين ٨ : ٢٦٦ وبغية الوعاة١ : ٢٥ وكشف الظنون ١ : ١٥٣ وهدية العارفين ٢ : ١٧٩ والضوء اللامع ٦ : ٣١١) .

١٧ – شرح محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عيسي بن محمد السمهوديّ الأصل ، المعروف بابن القطان ، (توفى سنة ٨١٣هـ) ، شَرَحَ الألفية فى أربع مجلدات .

(معجم المؤلفين ١١ : ٥٧ وهدية العارفين ٢ : ١٨٠ والضوء اللامع ٨ : ١٠٩) .

١٨ – شرح أحمد بن إسماعيل بن خليفة بن عبد العالي ، النابلسي ، الحسبانيّ الأصل ، (توفى سنة ٨١٥هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ١٦٤ وكشف الظنون ١ : ١٥٣) .

١٩ – شرح توضيح ابن هشام ، تصنيف : محمد بن خليل بن هلال بن حسن الحاضري ، ابن الصلاح ، (توفى سنة ٨٢٤هـ) .

(معجم المؤلفين ٩ : ٢٩٢ وهدية العارفين ٢ : ١٨٤ والأعلام ٦ : ٣٥١ ، ٣٥٢ والضوء اللامع ٧ : ٢٣٣) .

٢٠ – شرح يوسف بن خالد بن نعيم بن مقدم بن محمد بن حسن الطائيّ ، البساطيّ ، أبو المحاسن ، جمال الدين ، (توفى سنة ٨٢٩هـ) .

(معجم المؤلفين ١٣ : ٢٩٥ ، ٢٩٦ ونيل الابتهاج ص٦٢٩ وتوشيح الديباج ص٢٦٠ والضوء اللامع ١٠ : ٣١٢) .

٢١ – شرح محمد بن زين بن محمد بن زين بن محمد بن زين الطنتدائي الأصل ، النحراريّ ، يعرف بابن الزين ، (توفى سنة ٨٤٥هـ) .

(معجم المؤلفين ١٠ : ١٤ وكشف الظنون ١ : ١٥٣ والأعلام ٦ : ٣٦٨ وهدية العارفين ٢ : ١٩٥ والضوء اللامع ١٠ : ٢٤٦) .

وقال صاحب هدية العارفين ٢ : ١٩٥ : (شَرَحَ الألفيةَ لابن مالك فى النحو » .

٢٢ – شرح إبراهيم بن موسى بن بلال بن عمران بن مسعود الكركيّ ، (توفّى سنة ٨٥٣هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ١١٨ وكشف الظنون١/ ١٥٤) .

٢٣ – شرح محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل المغربي ، الأندلسيّ ، القـاهريّ ، المالكيّ ، المعـروف بالراعي ، (توفى سنة ٨٥٣هـ) . واسم الشرح : « النوازل النحوية فى شرح الألفية لابن مالك » .

(معـجم المؤلفين ٩ : ٥٤ ، ١١ : ٢٧١ ، ٢٧٢ وهدية العـارفين ٢ : ١٩٨ وكشف الظنون ١ : ١٥٣ وبغية الوعاة ١ : ٢٣٣ ونيل الابتهاج ص ٥٣٠ وتوشيح الديباج ص٢٢٩) .

٢٤ – شـرح إبراهيم بن فـائد بن موسى بن عـلال بن سـعيـد النبرونيّ ، الزواوي ، (توفى سنة ٨٥٧هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ٧٣ ونيل الابتهاج ص٥٧ وتوشيح الديباج ص٤٨) .

٢٥ – شرح علي بن محمد القابوني ، علاء الدين ، أبو الحسن ، (توفى سنة ٨٥٨هـ) .

(معجم المؤلفين ٧ : ٢٢٦ وهدية العارفين ١ : ٧٣٣) .

٢٦ – شـرح يحيى بن عبـد الرحمن بن محمد بن صالح بن علي بن عمر ابن عقيل ، الكنديّ ، العقيليّ ، (توفى سنة ٨٦٢هـ) ، « له على الألفيـة شـرحان منثور منظوم » .

(معجم المؤلفين ١٣ : ٢٠٦ والأعلام ٩ : ١٨٩ وتوشيح الديباج ص ٢٦١ ونيل الابتهاج ص ٦٣٥) .

٢٧ – شرح محمد بن أحمد بن عماد بن يوسف بن عبد النبي الأقفهسيّ ، ويُعرَف بابن العمـاد ، (توفى سنة ٨٦٧هـ) ، واسـم الشـرح : « الشـرح النبيل الحاوى لكلام ابن المصنف وابن عقيل » .

(معجم المؤلفين ٨ : ٣٠١ ، ٣٠٢ وهدية العارفين ٢ : ٢٠٣ والضوء اللامع ٧ : ٢٥ وكشف الظنون ١ : ١٥٤) .

٢٨ – توضيح الألفية وشرحها لأحمد بن إبراهيم بن نصر بن أحمد بن محمد ابن أبي الفتح الحنبلي ، (توفى سنة ٨٧٦هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ١٤٤ وشذرات الذهب ٧ : ٣٢٢) .

٢٩ – شرح سليمان بن عبد الناصر الأبشيطيّ ، القاهريّ ، الشافعيّ (توفى سنة ٨٨٧هـ) .

(معجم المؤلفين ٤ : ٢٦٩) .

٣٠ – شرح علي بن داود بن سليمان الجوهريّ المصريّ ، الشافعيّ ، (توفى سنة ٨٨٧هـ) .

(معجم المؤلفين ٧ : ٩٠ وهدية العارفين ١ : ٧٣٧) .

٣١ – شرح عبد الرحمن بن محمد بن حجيّ ، السنهاوي ، المصري ، زين الدين ، (توفى سنة ٨٩٦هـ) .

(معجم المؤلفين ٥ : ١٧٢ وهدية العارفين ١ : ٥٣٣) .

٣٢ – شرح إبراهيم بن محمد بن خليل القباقيبيّ ، (تُوُفّيَ بعد سنة ٩٠٠هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ٩٣ وكشف الظنون ١ : ١٥٣) .

٣٣ – شرح إسماعيل بن محمد بن أبي يزيد بن جمال الدين التوريزي الأصل، الزبيدي ، (من علماء القرن التاسع) .

(معجم المؤلفين ٢ : ٢٩٤ والضوء اللامع ٢ : ٣٠٩) .

٣٤ – شرح داود بن علي بن محمد القلتاويّ الأزهريّ ، (توفى سنة ٩٠٢هـ) .

(معجم المؤلفين٤ : ١٣٩ ونيل الابتهاج ص١٧٧ وتوشيح الديباج ص١٠٠) .

٣٥ – شرح قواعد الألفية لعبد الله بن حسين التستريّ ، الإمامي ، (توفى سنة ١٠٢١هـ) .

(معجم المؤلفين ٦ : ٤٤ ، ٤٥ وهدية العارفين ١ : ٤٧٤) .

٣٦ – شرح قاسم بن محمد بن محمد بن قاسم بن أبي العافية ، الشهير بابن القاضي ، (توفى سنة ١٠٢٢هـ) .

(معجم المؤلفين ٨ : ١٢٣) .

٣٧ – شرح أحمد بن محمد بن يوسف الصفدي ، المعروف باخالدي ، توفى سنة (١٠٣٤هـ) .

(معجم المؤلفين ٢ : ١٦٩ وهدية العارفين ١ : ١٥١ وخلاصة الأثر ١ : ٢٩٨).

٣٨ – شرح عبد الحليم بن برهان الدين بن محمد البهنسيّ ، الدمشقي ، الحنفي ، (توفى سنة ١٠٩٠هـ) . « وشرحه لم يكمل » .

(معجم المؤلفين ٥ : ٩٦ وخلاصة الأثر ٢ : ٣١٩) .

٣٩ – شرح عبد الغفور بن محمد النابلسيّ الشافعي ، المعروف بالجوهريّ ، (توفى سنة ١٠٩١هـ) .

(معجم المؤلفين ٥ : ٢٧٠ وهدية العارفين ١ : ٥٨٨ وسلك الدرر ٣ : ٣٠) .

٤٠ – شرح أبي بكر بن عبد الله المعروف بابن الأخرم ، (توفى سنة ١٠٩١هـ).

(معجم المؤلفين ٣ : ٦٥ وهدية العارفين ١ : ٢٤٠ وخلاصة الأثر ١ : ٨٧) .

٤١ – شرح علي بن محمد العقيني ، الأنصاريّ ، التعزيّ ، (توفى سنة ١١٠١هـ) .

(معجم المؤلفين ٧ : ٢١٤ ، وهدية العارفين ١ : ٧٦٣) .

٤٢ – شرح مسعود بن أحمد الدباغ الحسني ، (توفى سنة ١١١١هـ) ، شرحُه في سفرين .

(معجم المؤلفين ١٢ : ٢٢٥) .

٤٣ – شرحان لـ : محمد بن مسعود بن أحمد الأموي ، (توفى سنة ١٢١٤هـ) ، « له شرح على خطبة الألفية ، وآخر على بقيتها » .

(معجم المؤلفين ١٢ : ١٦) .

٤٤ – شرح خطبة الألفية لمحمد بن محمد بن عامر التاذفيّ ، أبو عبد الله ، (توفى سنة ١٢٣٤هـ) .

(معجم المؤلفين ١١ : ٢٢٨) .

٤٥ – شرح أبي العباس بن أحمد بن محمد ، أبو نافع ، (توفى سنة ١٢٦٠هـ).

(معجم المؤلفين ٥ : ٩٥) .

٤٦ – شرح أحمد بن محمد بن عبد القادر بن أحمد بن علي بن صالح بن أحمد البدوي بن نافع الفاسيّ ، المعروف ببو نافع ، (توفى سنة ١٢٦٠هـ) ، « شَرَحَ الألفية في مجلد » . (معجم المؤلفين ٢ : ١٢٠) .

٤٧ – شرح محمد بن أحمد الهبراوي ، (توفى سنة ١٢٦٧هـ) على التوضيح لابن هشام .

(معجم المؤلفين ٩ : ٢٦) .

٤٨ – شرح هاشم بن حسين بن عمر ، المشهور بابن عيسى ، (توفى سنة ١٢٩٢هـ) .

(معجم المؤلفين ١٣ : ١٣١ ، ١٣٢ والأعلام ٩ : ٤٧) .

٤٩ – شرح فردريك دياتاريشيّ ، مستعرب ألماني ، (ولد في برلين سنة ١٢٣٦هـ ، وتوفى سنة ١٣٠٥هـ) .

(معجم المؤلفين ٨ : ٦٠ ، ٦١) .

٥٠ – شرح علي بن محمد السوسي ، ثم الفاسي ، أبو الحسن ، (توفّيَ سنة ١٣١١هـ) .

(معجم المؤلفين ٧ : ٢٠١) .

٥١ – شرح محمد حسن بن محمد جعفر بن شريعتمدار الاستراباذي ، الظهرانيّ ، (توفّيَ سنة ١٣١٨هـ) .

(معجم المؤلفين ٩ : ٢١٣) .

٥٢ – شرح محمد باقر بن محمد جعفر بن محمد بن محمد بن يوسف البهاريّ ، الهمدانيّ ، (توفّيَ سنة ١٣٣٣هـ) .

(معجم المؤلفين ٩ : ٩٢) .

٥٣ – شرح مهدي بن إبراهيم بن هاشم الدجيلي الكاظميّ ، المشتهر بمهدي جُرْكُومة ، (توفى سنة ١٣٣٩هـ) .

(معجم المؤلفين ١٣ : ٢٥) .

٥٤ – شرح إسماعيل بن حسن بن أسد الله التستري ، الأنصاري ، الكاظميّ ، (توفّيَ سنة ١٣٤٥هـ) ، شرحها نظمًا .

(معجم المؤلفين ٢ : ٢٦٤) .

حواشٍ على شروح الألفيّة

وهي متنوعة بين مطبوعة ومخطوطة ومفقودة ، وسيأتي ترتيبها حسب تواريخ وفيات مصنفيها :

أولا - الحواشي المطبوعة :

١ - حاشية على شـــرح ابن الناظم على الألفية ، لأحمد بن قاسم العبّاديّ ، القاهريّ ، الشافعيّ ، (توفي سنة ٩٩٤هـ) .

طبعت بدون تاريخ ، ودون بيانات .

(فهرس الفضلي ٣٨٩) .

٢ - حاشية ياسين بن زين الدين العُلَيْمِي ، (توفي سنة ١٠٦١هـ - ١٦٥٠م)، على شرح ألفية ابن مالك .

طبع في فاس ، المطبعة المولوية ، سنة ١٣٢٧هـ ، وبالهامش شرح كافيته .

(معجم سركيس ١٩٤٢ وفهرس الفضلي رقم ٤١٢) .

٣ - حاشـــية ياسين على شرح التصريح ، لياسين بن زين الدين العليـميّ ، (توفي سنة ١٠٦١هـ - ١٦٥٠م) ، ولها طبعتان :

(أ) القاهرة سنة ١٣٠٥هـ .

(ب) القاهرة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، بهامش شرح التصريح .

(فهرس الفضلي رقم ٤١٣) .

٤ - حاشيـة ياسين على البهجـة المرضيـــة . تصنيف : ياسين بن زين الدين العليـمي الحمصي ، (المتوفّى سنة ١٠٦١هـ - ١٦٥٠م) .

وقد طبعت هذه الحاشية مرتين :

(أ) القاهـرة (سنة ١٣٠٥هـ) ، بهـامش التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري .

(ب) فاس سنة ١٣٢٧هـ .

(فهرس الفضلي رقم ٤١٥ وبروكلمان ٥ : ٢٨٨) .

٥ - حاشية على شرح المكوديّ لألفية ابن مالك .

لشـهـاب الدين أحمـد بن عبـد الفتـاح بن يوسف ، المجيـرى ، الملوى ، الأزهرى ، (توفى سنة ١١٨١هـ) .

ومن طبعاتها :

(أ) القاهرة : ١٢٧١هـ طبعة أولى ، وطبع بالقاهرة أيضًا سنة (١٣٠١هـ ، وسنة ١٣٠٣هـ ، وسنة ١٣٠٥هـ) .

(ب) القاهرة : مطبعة مصطفى البابى الحلبى ، سنة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م ، طبعة ثالثة بهامش شرح المكودى .

انظر :

(فهرس الفضلى رقم (٤٠٠) وبروكلمان ٥ : ٢٨٤ ومعجم سركيس ١٧٩٧ واكتفاء القنوع ص٣٠٣) .

٦ - حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، توفى سنة (١١٩٧هـ) ، فرغ من تأليفها سنة (١١٧٨هـ) ، واسمها : « فتح الجليل على شرح ابن عقيل » .

ولهذه الحاشية عدة طبعات :

(أ) بولاق سنة (١٢٧٠هـ) وسنة ١٢٨٢هـ ، وسنة ١٢٩٠هـ .

(ب) القاهرة سنة (١٢٩٨هـ) . وسنة (١٣١٠هـ) بالمطبعة الأزهرية .

(جـ) المطبعة الشرفية سنة (١٣٠٢هـ) .

(د) مطبعة الميمنية ، سنة (١٣٠٦هـ) . وسنة (١٣١٠هـ) ، وبهامشها الشرح مع تقريرات شيخ الإسلام الشيخ الانبابى ، بولاق سنة (١٣٠٣هـ) .

انظر : (اكتفاء القنوع ص٣٠٣ ومعجم سركيس ١٠٠٧ وفهرس الفضلى رقم ٤٠٦) .

٧ - حاشية على شرح الأشـموني لألفية ابن مالك ، لـ : محمد بن علي التونسيّ ، (توفى سنة ١١٩٩هـ) ، واسم الحـاشيـة : « زواهر الكواكب لبـواهر المواكب) .

طبعتاه : طبع فى فاس ، طبعة بالحجر سنة (١٢٦٨هـ) .

وطبع فى تونس سنة ١٢٩٣هـ وسنة ١٢٩٨هـ باعتناء حمزة فتح الله مفتش اللغة العربية بالمدارس الأميرية المصرية .

أولها : « بالثناء عليك نتقرب إليك » .

(فهرس الفضلى رقم ٥٥٥ ومعجم سركيس ص١١٧ واكتفاء القنوع ص ٣٠٤) .

٨ – حاشية محمد بن علي الصبان المصري ، الشافعي ، المتوفَّى سنة (١٢٠٦هـ) على شرح الأشمونى على الألفية .

وقد طبع هذا الشرح كثيراً ، وبهامشه الحاشية المذكورة .

أما طبعات الحاشية فكثيرة ، وهى :

(أ) بولاق سنة ١٢٨٠هـ و ١٢٨٥هـ و١٢٨٨هـ ، وعليها تقريرات محمد الانبانى توفى (سنة ١٣١٣هـ) ، وطبعت فى بولاق سنة ١٢٩٤هـ ، فى أربعة أجزاء .

(ب) القاهرة سنة ١٣٠٥هـ ، مع حاشية لإسماعيل الحامدى ، وسنة ١٣١٩هـ بالمطبعة الشرقية ، وسنة ١٣٢٣هـ .

(جـ) القاهرة : مطبعة محمد على صبيح المدنى سنة ١٣٤٤هـ .

(د) القاهرة : مطبعة الاستقامة سنة ١٣٦٦هـ – ١٩٤٧م .

وقد طُبعتْ هذه الحاشية مراراً مع شرح الأشمونى للألفية، ومعها شرح الشواهد للعينى ، فى دار إحياء الكتب العربية ، بلا تاريخ .

وقال فنديك : « ويُعوَّل عليها للتدريس فى مدرسة الجامع الأزهر » .

وقال سركيس : « فرغ من تأليفها سنة ١١٩٣هـ ، شهد بدقتها أهل الفضل والعرفان » .

انظر (اكتفاء القنوع ٣٠٤ ومعجم سركيس ١١٩٥ وفهرس الفضلى رقم ٣٨٠ وبروكلمان ٥ : ٢٨٦) .

٩ – حاشية على أوضح المسالك محمد الطيب بن عبد المجيد الكرانيّ ، المتوفى سنة (١٢٢٧هـ – ١٨١٢م) .

« طبعت فى فاس سنة ١٣١٥هـ »

انظر : (بروكلمان ٥ : ٢٨١) .

١٠ – حاشية الأمير على شرح الأشموني ، لـ : محمد بن محمد الأمير ، (توفى سنة ١٢٣٢هـ) « طبع بدون بيانات » .

(فهرس الفضلى رقم ٣٦٤) .

١١ –حواشٍ على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي عبد الله محمد بن حمدون بن الحاج السلمي ، (توفى سنة ١٢٧٤هـ – ١٨٥٧م) .

طُبعَتْ بفاس طبعة حجر سنة ١٣١٨هـ ، وبأولها ترجمته .

(معجم سركيس ٧٠ وفهرس الفضلى رقم ٣٥٧ وبروكلمان ٥ : ٢٨٠) .

١٢ – حاشية على شرح ابن عقيل على الألفية ، لـ : محمد بن مصطفي بن حسن الدمياطيّ ، المعروف بالخضريّ ، (توفى سنة ١٢٨٧هـ – ١٨٧١م) . ولهذه الحاشية عدة طبعات ، منها :

(أ) بولاق : سنة ١٢٩١هـ ، وسنة ١٣٠٢هـ ، و ١٣١٢هـ .

(ب) القاهرة : فى سنة ١٢٧٢هـ ، و١٢٨٢هـ و١٢٨٧هـ و١٢٩١هـ و١٣٠١هـ و١٣٠٣هـ و١٣٠٥هـ و١٣١٧هـ و١٣٢٢هـ و١٣٤٥هـ .

(جـ) القاهرة : مطبعة مصطفى البابى الحلبى سنة ١٣٥٩هـ ، وبهامشها شرح ابن عقيل .

انظر :

« اكتفاء القنُّوع ٣٠٢ ومعجم سركيس ٨٨٦ وفهرس الفضلى رقم ٣٧٢ وبروكلمان ٥ : ٢٨٣» .

١٣ – حاشية نصر الهوريني المتوفى (سنة ١٢٩١هـ – ١٨٧٤م) على شرح الأشمونى على الألفية .

« طبعت فى بولاق سنة ١٢٩٤هـ » .

« فهرس الفضلى رقم ٣٨٨ وبروكلمان ٥ : ٢٨٦ »

١٤ – حاشية على شرح المكودي للألفية ، لمحمد المهدي العمراني الوزّانيّ ، (توفى سنة ١٣٤٢هـ) .

طبعت فى فاس نحو سنة (١٣١٨هـ) فى جزءين ١٤١ص ، ١٩١ص .

انظر : (معجم سركيس ص١٩١٨ وفهرس الفضلى رقم ٣٩٩) .

١٥– حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك ، واسمها : « الفتح الودودي علي المكوديّ » .

لأحمد بن محمد بن حمدون السلمى المرداسى ، المعروف بابن الحاج .

طُبِعتْ فى القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بهامشها شرح المكودى ، دون تاريخ ، وسنة ١٣١٥هـ ، وطبعت فى فاس بلا تاريخ

انظر : (فهرس الفضلى رقم ٣٥٨ وبروكلمان ٥ : ٢٨٤) .

١٦ – حاشية ابن سعيد على شرح الأشموني ، لأبي عبد الله بن سعيد .

طبعت فى تونس سنة ١٢٩٣هـ .

انظر : (فهرس الفضلى رقم ٣٥٩) .

١٧ – حاشية ابن كيران على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .

لـ : محمد الطيب بن كيران .

طبعت فى فاس سنة ١٣١٥هـ .

انظر : (معجم سركيس ٢٢٨ وفهرس الفضلى رقم ٣٦٠) .

١٨ – حاشية على البهجة المرضية للسيوطي ، واسمها : « مكررات المدرس » .

لـ : محمد على الأفغانى المدرس .

طبعت فى النجف : مطبعة النعمان سنة ١٩٦٥م .

(فهرس الفضلى رقم ١٨٠٤) .

١٩ – المواهب النحوية على الخلاصة المالكية والكنابات البوْنية للشنقيطيّ .

طبعت فى المغرب ، طبعة حجر ، دون تاريخ .

انظر : (فهرس الفضلى رقم ١١٣٣) .

٢٠ – حاشية على أوضح المسالك لابن هشام ، لـ : محمد عبد العزيز حسن ، واسم الحاشية : « منار السالك إلى أوضح المسالك » .

طبعت في القاهرة سنة ١٣٤٩هـ .

انظر : « بروكلمان ٥ : ٢٨١) .

ثانيا - الحواشى المخطوطة :

مازالت هناك بعض الحواشى المصنّفة على بعض شروح الألفية مخطوطة ، ولم تنل حظها من النشر ، ومنها :

١ ، ٢ – حاشية محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة الكناني ، (توفى سنة ٨١٩هـ – ١٤١٦م) ، على شرح ابن المصنف بدر الدين لألفية والده ، وحاشية أخرى على التوضيح لابن هشام .

القاهرة ثان ٢ : ١٥٩ ، وانظر معجم المؤلفين ٩ : ١١١ .

٣ – حاشية على توضيح ابن هشام لأحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، حفيد ابن هشام النحوي ، توفى سنة ٨٣٥هـ – ١٤٣١م .

ومن هذه الحاشية نسختان خطيتان :

(أ) نسخة محفوظة فى القدس ، ومنها مصورة محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات تحت رقم (ف ٩٢٣٨) وعدد لوحاتها (١٠١لوحة) .

(ب) ونسخة أخرى محفوظة بالمكتبة الأزهرية ، برقم : (١١٥) ، نسخت سنة ٨٧٠هـ ، فى (١٢٢ورقة) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمى ، بمكة المكرمة ، برقم (١٨٨نحو) .

وانظر (بروكلمان ٥ : ٢٨٠) .

٤ ، ٥ ، ٦ – ثلاث حواش لعبد القادر الأنصاري ، المتوفى (سنة٨٨٠هـ) ، الأولى حاشية على التوضيح لابن هشام النحوى ، سماها : « رفع الستور والأرائك عن مخبئات أوضح المسالك » .

منها نسخة محفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، برقم (٨٩/٤١٥)، كتبت بخط نسخ معتاد سنة ١١٤٥هـ فى (١٥٠) ورقة ، وناسخها

عمر البدراوى ، ومنها نسخة مصورة ومحفوظة فى مركز البحث العلمى ، بمكة المكرمة ، برقم (٩٨٠نحو) .

والحاشية الثانية على شرح الألفية للمكودى .

انظر : (معجم المؤلفين ٥ : ٢٩٧ وكشف الظنون ١ : ١٥٢) .

والحاشية الثالثة على شرح ابن المصنف ،واسمها : « الموضّح المعرّف لما أشكل على ابن المصنف » .

منها نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، تحت رقم (٩٤٤٩) ، كتبت بخط نسخى ، (قال ، وأقول) بالحمرة ، وقوبلت سنة ٩٨٣هـ ، وعليها تملك سنة ٩٢٤هـ ، وفى آخرها ترجمة للمؤلف ، وعدد لوحاتها (١٥٧ لوحة) .

ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (ف١٥١٩) .

وانظر : (بروكلمان ٥ : ٢٧٨) .

٧ – حاشية زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري ، المتوفى (سنة ٩٢٦هـ) على شرح بدر الدين لألفية ابن مالك فى النحو ، سماها : «الدرر السنية» .

ويوجد منها عدد من النسخ الخطية ، منها :

(أ) نسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس ، برقم (١٥٧٣٣) ، نسخت سنة (١٠١١هـ) بخط نسخ عادى فى (١٦٤) ورقة ، ومنها مصورة فى مركز البحث العلمى ، بمكة المكرمة ، تحت رقم (٨٥٢ نحو) .

(ب) نسخة محفوظة فى القدس ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (ف٩٢٩٧) . كتبها محمد بن شمس الحلبى سنة ٩٦٦هـ فى (٢٧٤ لوحة) .

(جـ) نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم (١٦٤٣) ، كتبها محفوظ الإمام سنة ١٠٣٣هـ ، بخط نسخى ، وهى نسخة مقابلة ، وعدد لوحاتها (١٦٠ لوحة) ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (ف١٤١١) .

وانظر : « بروكلمان ٥ : ٢٧٨ » .

٨ – حاشية على أوضح المسالك لابن هشـــام ، لناصر الدين محمد اللقاني ، (المتوفى سنة ٩٥٨هـ – ١٥٥١م) .

(الأسكوريال ثان ١٠٠ ، ١١٣ رقم ٢ وسليم أغا ١٠٨٢) .

وانظر : « بروكلمان ٥ : ٢٨٠ »

٩ – حاشية على النكت ، وهي حاشية لأحمد بن قاسم العبادي ، المتـوفى سنة ٩٩٤هـ على « نكت السيوطى على الألفية والكافية والشافية والشذور ونزهة الطرف » ، سيأتى فى النكت إن شاء الله .

منها نسخة محفوظة بالظاهرية برقم (٦٠٥٢) ، كتبهـا أحمد بن محمد الخفاجىّ سنة ٩٧٧هـ بخط نسخى ، فى (٧٣ لوحة) .

ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (ف ٢٢٨٦) .

١٠ – حاشـــية على شرح الألفية في النحـــو لابن مالك ، لتقي الدين بن عبد القادر التميميّ ، المتوفى سنة ١٠١٠هـ .

انظر : (فهرس دار الكتب المصرية ٨ : ١٧٦ ومعجم المؤلفين ٣ : ٩١) .

١١ – حاشية على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي بكر بن إسماعيل الشنوانيّ ، المتوفى سنة ١٠١٩هـ .

انظر : (فـهـرس دار الكتب المصـرية ٢ : ٩٧ ، ١٠٩ ، ١٧٣ ، ٢٢٦ ، والقاهرة ثان ٢ : ٩٧ وبروكلمان ٥ : ٢٨١) .

١٢ – حاشية على شرح السيوطي للألفية لمحمد بن صالح بن إبراهيم الأحسائي توفى سنة ١٠٧٣هـ مخطوط فى باريس برقم ٤١١٢ – ٤١١٣ ، انظر (بروكلمان ٥ : ٢٨٨) .

ولهذه الحاشية ثلاث نسخ أخرى :

الأولى : محفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس ، برقم (٤١١٣) ، كتبت بخط معتاد سنة ١٢٠١هـ فى ٣١٣ ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمى ، بمكة المكرمة ، برقم (٧٢٢) .

والثانية : محفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس برقم (٤١١٢) ، كتبت بخط نسخ حسن ، سنة ١١٢٦هـ ، وعدد أوراقها (١٦٩) ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة تحت رقم (٧٢١) .

والثالثة : نسخة محفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، برقم : (٦٩/ ٤١٥) ، كتبت بخط نسخ معتاد ، بدون تاريخ ، وعدد أوراقها (٢٣٠) ورقة ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمي ، بمكة المكرمة ، برقم (٩٦٩) .

١٣ –حاشية على شرح ابن عقيل على الألفية ، لابن الميلة ، توفى حوالى سنة ١١٠٠هـ ، ١٦٨٨م .

مخطوطة ببرلين رقم ٦٦٤٤ .

انظر : « بروكلمان ٥ : ٢٨٢ »

١٤ – حاشية على شرح ابن المصنف ، لإبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد بن حسين بن حمزة الحرّاني ، الحنفي ، المتوفى سنة ١١٢٠هـ .

انظر : (فهرس المكتبة الأزهرية ١ : ٣٨٧ ، ٢ : ٢٦٥ ، وفهرس الخزانة التيمورية ٢ : ٤٤٥) .

١٥ – حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو ، لمحمد الداودي ، كان حيًّا سنة ١١٣٦هـ ، أتمها تأليفًا سنة ١١٣٦ هـ .

حققت رسالة علمية بكلية اللغة العربية – جامعة الأزهر وانظر(فهرس دار الكتب المصرية ٢ : ١٠٢ والقاهرة ثان ٢/ ١٠٢ ومعجم المؤلفين ٩ : ٢٨٩ وبروكلمان ٥ : ٢٨٣) .

١٦ ، ١٧ – حاشيتان لأحمد بن عمر الأسقاطي ، (توفى سنة ١١٥٩هـ) .

الحاشية الأولى : « تنوير الحوالك على منهج السالك إلى ألفية ابن مالك فى النحو » ، ولها عدة نسخ خطية ، منها :

أ – نسخة محفوظة بمكتبة الإسكندرية ، برقم (٨نحو) .

ب – نسخة محفوظة بمكتبة الأحمدية بحلب ، برقم : (٩٢٥) ، وعدد أوراقها (٥١٩ورقة) ، ومنها مصورة بمركز البحث العلمى ، بمكة المكرمة ، برقم (١٢٩نحو) ، ومصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (ف٧٥٤٩) .

جـ – نسخة محفوظة بدار الكتب التونسية برقم (٨٠٣٢٠) ، وعدد لوحاتها (٤٣٦لوحة) ، ومنها نسخة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم حفظ (ف٨٥٨٠) .

د – نسخة محفوظة بدار الكتب الوطنية بتونس ، برقم (٥٧٥٥) ، بخط مغربى فى (٢١٢لوحة) ، ومنها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات برقم (ف٨٥١١) .

وانظر : (بروكلمان ٥ : ٢٨٦) .

والحاشية الثانية : « القول الجميل على شرح ابن عقيل » ، منها نسخة خطية محفوظة بمكتبة الإسكندرية برقم (٣٠نحو) .

(انظر : بروكلمان ٥ : ٢٨٣)

١٨ –حاشية على شرح الأشموني على الألفية لابن مالك في النحو لحسن بن على بن أحمد بن عبد الله المدابغى ، (توفى سنة ١١٧٠هـ) .

(الظاهرية بدمشق ٦٥ رقم ٤٢–٤٤ والقاهرة ثان ٢ : ١٠٢ وفهرس المكتبة الأزهرية ١ : ٤٥٨ ، ٢ : ٦٠٠ ، ٦ : ٣٨٠) .

(انظر بروكلمان ٥ : ٢٨٦)

١٩ – حاشية على شرح الأشموني على الألفية ، لمحمد بن محمد بن محمد الحسني البليدي ، (توفى سنة ١١٧٦ هـ) .

انظر : فهرس دار الكتب المصرية ٢ : ١٨٤ ومعجم المؤلفين ١١ : ٢٧٥ .

٢٠ – حاشيـــة على شـرح الأشمـوني على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن سالم ابن أحمد الحفني ، (توفى سنة ١١٨١هـ) .

نسخها الخطيـة :

أ – نسخة محفوظة بمكتبة الإسكندرية برقم (١٠نحو) .

ب – نسخة محفوظة بباريس ٤١٠٨ – ٤١٠٩ .

جـ – الظاهرية بدمشق ٦٦ ، ٤٥ ، ١٦ .

٢١- حاشية على شرح ابن عقيل على الألفية لعطية بن عطية الأجهوريّ ، البرهاني ، الشافعي ، (توفى سنة ١١٩٠هـ) .

انظر : فهرس الخزانة التيمورية ١ : ١٣٩ ، ١٤٠ والقاهرة ثان ٢ : ٩٣ .

٢٢ - حاشية على البهجة المرضية في شرح الألفية ، للميرزا أبو طالب ، (توفى سنة ١٢٣٧هـ) ألفها (سنة ١٢٢٣هـ - ١٨٠٨م) .

مخطوط بطهران سپه سالار ٢ : ٣٢٩ .

انظر : (بروكلمان ٥ : ٢٨٨)

٢٣ - حاشية على أوضح المسالك لابن هشام ، تصنيف أبي القاسم على بن على بن إدريس قصّارة الحميري ، (توفى بفاس فى الرابع عشر من رجب سنة ١٢٥٩هـ/ ١٠ أغسطس سنة ١٨٤٣م) .

مخطوطة بالرباط رقم (٢٥١) ، انظر : « بروكلمان ٥ : ٢٨٠ ، ٢٨١» .

٢٤ - حاشية على شرح الأشموني على الألفية ، لعليش (المتوفى سنة ١٢٩٩هـ ١٨٨١م) . مكرم ٢٤ .

انظر : « بروكلمان ٥ : ٢٨٦» .

٢٥ - حاشية على خاتمة ألفية ابن مالك في النحو لمحمد بن عبد الحي الشبينيّ، من علماء القرن الثالث عشر الهجري .

انظر : (فهرس المكتبة الأزهرية ١ : ٤٥٧) .

٢٦ - حاشية على البهجة المرضية ، لإبراهيم بن مصطفي بن عباس الموصلي ، منها نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، برقم : (٣٤٨٤٤) ، مكتوبة بخط نسخ معتاد سنة ١٢٣٣هـ ، وعدد أوراقها (٢٠٨) ورقة ، ومنها نسخة مصورة بمركز البحث العلمي بمكة المكرمة ، تحت رقم (٥٠٠) .

٢٧ - حاشية على أوضح المسالك لابن هشام ، للمحلى : مخطوط برلين - بريل ١٦٤ - انظر : (بروكلمان ٥ : ٢٨١) .

٢٨ - حاشية محمد بن محمد بن أحمد الشافعي على شرح ابن عقيل للألفية، مخطوط بـ : جوتا : ٢٧٦ .

٢٩ - حاشية على شرح المكودي على الألفية للبوتيوي، مخطوط الجزائر ٩١ .

٣٠ - حاشية على شرح المكودي لأبي الحسن على بن محمد بركة التطواني ، مخطوط بالرباط ٥٢٨ رقم ٢ .

٣١ - حاشية على شرح المكودي ، لسيدي الحاج أبي بركات : كرافت ٣٥ . (انظر: بروكلمان ٥ : ٢٨٤) .

٣٢ - حاشية على شرح المكودي لعلى بن الحاج ، مخطوطة بجامع القرويين بفاس رقم ١٢٢٥ .

٣٣ - حاشية محمد بن أحمد بن محمد بن جلّون الفاسيّ ، أكمله في الخامس عشر من شعبان سنة ١١١٨هـ/ ٢٢ نوفمبر سنة ١٧٠٦م ، مخطوط بالرباط ، رقم ٢٥٧ .

٣٤ - حاشية على شرح السيوطي على الألفية ، لرفيع الدين بن محمد رفيع الجيلاني : القاهرة ثان ٤ب/ ١٥ (عن بروكلمان ٥ : ٢٨٨) .

٣٥ - حاشية أحمد بابا على شرح السيوطي على الألفية ، مخطوطة بمكتبة دحداح رقم ١٣٩ .

٣٦ - حاشية ابن الميت على شرح ابن عقيل ، سماها : « إرشاد النبيل إلى ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل » .

مخطوطة بدار الكتب المصرية في ٥٢٧ ق ، كتبت سنة ١١٣٣هـ ، رقم الميكروفيلم : ١٦٧٦٣ ، الفن : نحو ، رقم ١١٣١ .

٣٧ - حاشية على شرح المكودي للألفية مجهول .

لها نسختان خطيتان :

(أ) محفوظة بدار الكتب الوطنية التونسية تحت رقم (٣١٣٣) ، عدد لوحاتها (٢٠٥) لوحة ، منها نسخة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم حفظ (ف ٨٥٠٥) .

(ب) محفوظة بدار الكتب الوطنية - تونس تحت رقم (٣٣٧٢) ، كتبت بخط نسخي سنة ١٢٦٣هـ ، وعدد لوحاتها (٧٣) لوحة ، منها نسخة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم حفظ (ف ٨٦٥٦) .

٣٨ - حاشية على شرح ابن عقيل للألفية ، مجهول .

مخطوط : جوتا ٢٧٨ . انظر بروكلمان « ٥ : ٢٨٣ » .

ثالثا - الحواشي المفقودة:

هناك عدد من الحواشي نُسِبَتْ إلى أصحابها في كتب السير والتراجم، ولا أعرف هل هي مخطوطة أم مطبوعة، فهي عندي في حكم المفقود، وسأسردها فيما يلي مشفوعة بالمصادر التي نسبتْها إلى أصحابها، وترتيبها حسب وفيات مؤلفيها:

١ - حاشية على شرح ابن المصنف، لأبي بكر محمد بن أبي بكر السيوطيّ، (توفي سنة ٨٥٥هـ).

(معجم المؤلفين ٣: ٧٢ والضوء اللامع ١١: ٧٢).

٢ - حاشية على شرح ابن المصنف على الألفية، لمحمد بن أبي بكر بن عثمان الحضيري، السيوطيّ، (توفي سنة ٨٥٥هـ).

(معجم المؤلفين ٩: ١١٣).

٣ - حاشية على التوضيح لابن هشام النحوي، لمحمد بن محمد البكتمري، سيف الدين، توفي سنة ٨٧٠هـ.

(معجم المؤلفين ١١: ١٩٨ وكشف الظنون ١/ ١٥٥).

٤ - حاشية على التوضيح لابن هشام، لمحمد بن محمد بن عمر بن قُطْلُوبُغا، (توفي سنة ٨٨١هـ).

(معجم المؤلفين ١١: ٢٥٥ وبغية الوعاة ١: ٢٣١ وهدية العارفين ٢: ٢١٠).

٥ - حاشية على التوضيح لابن هشام لمحمد بن محمد التونسي، المعروف بالطَّبَّلبي، (توفي سنة ٩٦٢هـ).

(معجم المؤلفين ١١: ٢٠٢ وهدية العارفين ٢: ٢٤٥).

٦ - حاشية على شرح ابن المصنف على الألفية، لعلي بن إسماعيل بن موسى ابن عماد الدين، توفي سنة ٩٧١هـ.

(معجم المؤلفين ٧: ٣٧ وشذرات الذهب ٨: ٣٦٤).

٧ - حاشية عبد القادر التميمي المصري الحنفي المتوفى سنة ١٠٠٥هـ **على شرح الألفية.**

(معجم المؤلفين ٥: ٢٨٥ وهدية العارفين ١: ٥٩٩).

٨ - حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري، لعبد الله الدنوشري، (توفي سنة ١٠٢٥هـ).

(معجم المؤلفين ٦: ٧٠، ٧١ وهدية العارفين ١: ٤٧٤ وخلاصة الأثر ٣: ٥٣).

٩ - حاشية على شرح الألفية لابن عقيل، لمحمود بن أبي بكر الدمشقي، الشافعي، الشهير بالمجتهد (توفي سنة ١٠٦٧هـ).

(معجم المؤلفين ١٢/ ١٥٥ وخلاصة الأثر ٤/ ٣١٧ وهدية العارفين ٢/ ٤١٥).

١٠ - حاشية على شرح الخلاصة لابن الناظم، لمحمد بن كمال الدين بن محمد ابن حمزة الحسيني الحنفي، (توفي سنة ١٠٨٥هـ).

(معجم المؤلفين ١١: ١٦٣ وخلاصة الأثر ٤: ١٢٧).

١١ - حاشية على شرح ابن عقيل على الألفية، لمحمد بن عبد الحي بن رجب الداودي، (توفي سنة ١١٦٨هـ).

(معجم المؤلفين ١٠: ١٣١ والأعلام ٧: ٥٩).

١٢ - حاشية على إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري، للقاسم ابن علي التونسيّ، (توفي سنة ١٢١٥هـ).

(معجم المؤلفين ٨: ١٠٦ وهدية العارفين ١: ٨٣٤).

١٣ - حاشية على شرح المكودي لمحمد بن أحمد بن ناصر الراشدي الناصري، (توفي سنة ١٢٣٨هـ).

(معجم المؤلفين ٩: ٢٥).

١٤ - حَوَاشٍ على شرح السيوطي على الألفية لابن مالك، لمحمد بن باقر الأصفهاني، (توفي سنة ١٢٦٠هـ).

(معجم المؤلفين ٩: ٩٦ وهدية العارفين ٢: ٣٧١).

١٥ - حاشية على الألفية لأحمد بن صالح بن محمد بن صالح السباعي العدوي، (توفي سنة ١٢٦٦هـ).

(معجم المؤلفين ١: ٢٥٢، ٢٥٣).

١٦ - حاشية على ألفية ابن مالك في النحو، لعلي بن محمد بن أبي بكر بن نقيب الأشراف، لم أقف على وفاته.

(معجم المؤلفين ٧: ١٨٧ والضوء اللامع ٥: ٢٩٥).

شروح شواهد شروح الألفية

هناك عدد ليس بالقليل من شروح شواهد شروح الألفية ، ولكن منها ما تناول شرح شواهد عدة شروح ، كالعيني فى كتابه : « المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية » ، ومنها ما تناول شواهد شرحين ، ومنها ما تناول شواهد شرح واحد فقط ، وسنعرضها جميعًا فيما يأتى ، نبدأ أولاً بالمطبوع ، ثم المخطوط ، ثم المفقود ، وسوف يكون الترتيب حسب تواريخ وفيات الشراح ، ومن كان مجهول الوفاة سيكون آخرًا :

أولاً - المطبوع من شروح الشواهد :

١ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لعبد الله بن يوسف بن هشام ، الأنصاري ، (توفى سنة ٧٦٢هـ) .

طبع فى بيروت : المكتبة العربية ، سنة ١٩٨٦م طبعة أولى ، تحقيق وتعليق / عباس مصطفى الصالحى .

٢ - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ويسمى : الشواهد الكبرى ، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (توفى سنة ٨٥٥هـ) .

طبع فى بولاق سنة ١٢٩٩هـ/ بهامش خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . طبعة أولى .

وطبع فى بيروت : دارصادر ، دون ذكر الطبعة والتاريخ .

« وشروح الألفية هى : شرح ابن الناظم وشرح ابن أم قاسم وشرح ابن هشام وشرح ابن عقيل » .

٣ - فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد ، ويسمى الشواهد الصغرى ، لبدر الدين محمود بن أحمد العينتابي العيني ، (توفى سنة ٨٥٥هـ) ، وهو صاحب الشواهد الكبرى السابق .

طبع فى القاهرة : المطبعة الكاستيلية سنة ١٢٩٧هـ - ١٨٧٩م .

٤ - تكميل المرام بشرح شواهد توضيح ابن هشام ، لـ : محمد بن أبي محمد ابن عبد القادر الفاسي ، (توفى سنة ١٠٩١هـ - ١٦٨٠م) .

طبع فى فاس سنة ١٣١٠هـ - ١٨٩٢م فى ٣٢٨ صفحة .

٥ - الشواهد على شرح ابن الناظم للألفية ، لمحمد آل السيد على الموسوي العاملي (توفى سنة ١٠٩٨هـ - ١٦٨٧م) . طبع فى النجف الأشرف : المطبعة العلوية سنة ١٣٤٣هـ .

٦ - شرح شواهد ابن عقيل ، لعبد المنعم بن عوض الجرجاوي الأزهريّ ، (المتوفى سنة ١١٩٥هـ) .

وله عدة طبعات :

(أ) القاهرة : سنة ١٢٨٠هـ و ١٢٩٥هـ و ١٣٠١هـ ، وعلى هامشه شرح الشواهد لمحمد بن قطة العدوى ، واسمه (فتح الجليل . . .) .

(ب) القاهرة : المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٨هـ (فى ٢٢٥ صفحة) .

(جـ) القاهرة : مطبعة عبد الرازق سنة ١٣١١هـ (فى ٢٢٠ صفحة) .

(د) القاهرة : شركة المطبوعات العلمية سنة ١٣٢٧هـ ، ومعه (فتح الجليل) .

(هـ) القاهرة : المطبعة الأزهرية سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م ، ومعه (فتح الجليل) .

(و) القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ ، ومعه (فتح الجليل) .

٧ - فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل ، لمحمد بن عبد الرحمن الشهير بقطة العدوي ، (توفى سنة ١٢٨١هـ) ، رتب هذه الشواهد ترتيبًا أبجديًا ، وله طبعات عديدة ، منها :

(أ) بولاق : سنة ١٢٦٤هـ و ١٢٦٥هـ .

(ب) القاهرة : المطبعة الوهبية سنة ١٢٩٣هـ .

(جـ) القاهرة : سنة ١٣٠٨هـ ، بهامش شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوى .

(د) القاهرة : المطبعة الأزهرية سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م بهامش شرح الجرجاوى أيضًا .

(هـ) بيروت : سنة ١٨٧٢م ، وكان فى هذه الطبعة منفردًا مُستقلاً .

قال صاحب اكتفاء القنوع ص٣٠٤ : « وأخذ خليل سركيس البيروتيّ وأخواه إبراهيم وأمين شرح محمد قطة المذكور على أبيات الشواهد التى استشهد بها ابن عقيل فى شرحه ألفية ابن مالك وطبعوه فى بيروت فى مطبعة المعارف سنة ١٨٧٢م فى ١٩٤ صفحة ، مرتبة على حروف المعجم » .

٨ – التفصيل في شرح وإعراب شواهد ابن عقيل ، لمحمد سيد كيلانى ، طبع فى القاهرة : مطبعة مصطفى البابى الحلبى سنة ١٣٧٨هـ – ١٩٥٨م ، طبعة أولى .

٩ – فتح المالك في شرح شواهد منهج السالك ، لعبد السلام بن عبد الرحمن السلطانى الجزائرى .

وله طبعتان :

(أ) القاهرة : المطبعة البهية سنة ١٣٠٠هـ .

(ب) تونس : المطبعة الأهلية سنة ١٣٤٧هـ .

١٠ – روضة المنى وبلوغ المقام بجمع شواهد المكودي وابن هشام ، للعربي بن محمد الهاشمي الزرهوني العزُّوزي .

طبع فى فاس سنة ١٣٢١هـ .

ثانيًا – شروح الشواهد المخطوطة :

١ – شرح لشواهد شرح ابن عقيل على الألفية ، لمحمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن غازي العثماني المكناسي ، (المتوفى سنة ٩١٩هـ – ١٥١٣م) .

مخطوط بالمتحف البريطانى رقم ٥١٢ والرباط ٢٦١ رقم ٢ .

٢ – شرح للشواهد ، لمحمد بن على الخرفوشيّ (المتوفى سنة ١٠٥٩هـ – ١٦٤٩م) .

مخطوط برلين رقم ٦٦٥٧ .

٣ – شرح لشواهد شرح المرادي على الألفية ، لأبي زيد عبد الرحمن بن إدريس المنجرا ، (المتوفى سنة ١١٧٩هـ – ١٧٦٦م) ، مخطوط بالرباط ٢٦١ رقم ٣ .

٤ – شواهد الألفية ، لمجهول .

منها نسخة مصورة عن تشستربتى ، محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية ، قسم المخطوطات ، ضمن مجموع ١٨٢ – ٢٠٧ ، ورقم الحفظ (ف٣٤٨٦) ، وعدد لوحاتها (٢٦ لوحة) .

٥ – شرح على شواهد شرح السيوطي للألفية ، لمجهول : طهران ٢ : ٣٨٤ – ٣٨٥ .

ثالثًا – شروح الشواهد المفقودة :

ويوجد شرحان للشواهد مفقودان ، ولكن نسبهما كحالة إلى صاحبيهما ، وهما :

١ – شرح شواهد ابن عقيل، لفارس شُقَيّر الشوفياتي، (توفى سنة ١٣٢٦هـ).

(معجم المؤلفين ٨ : ٤٥) .

٢ – شرح شواهد الأشموني ، لعلى بن محمد بن عامر النجار المصري ، (توفى سنة ١٣٥١هـ) .

(معجم المؤلفين ٧: ٢٠٥) .

تعاليق على الألفية وبعض شروحها

هناك بعض التعاليق التى وضعها مؤلفوها على الألفية وشروحها نذكرها فيما يلى :

أولاً – التعاليق المطبوعة :

١ – تعليقة على البهجة المرضية ، لميرزا أبو طالب الأصفهاني ، (توفى فى سنة ١٢٣٨هـ).

طبعت فى إيران سنة ١٢٧٥هـ .

ثانيًا – التعاليق المخطوطة :

١ – تعليقة ابن رسلان على ألفية ابن مالك ، لأحمد بن حسين بن رسلان الرملي ، (توفى سنة ٨٤٤هـ) .

وهذه التعليقة على شرح المكودى وابن جابر الهوارىّ للألفية .

منها نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، برقم (١٦٣٩) ، كتبها أحمد ابن على بن زهر ، بخط نسخى جميل ، به ضبط ، والألفية بالحمرة ، وعدد لوحاتها (١٢٥ لوحة) .

وتوجد نسخة مصورة عن هذه النسخة ، محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم حفظ (ف١٣٩٧) .

٢ – تعليقة محمد بن مسعود بن أحمد الطُّرْبَلاَلِيّ ، ألفها سنة (١٢٠٦هـ) (١٧٩١م) .

منها نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة الإسكندرية رقم (٩٠ نحو) .

٣ – تعليقة لأحمد بن القاسم القَرومي على شرح المرادي للألفية : الإسكوريال ثان ٥ .

ثالثًا – التعاليق المفقودة :

١ – تعليقة على الألفية والتوضيح لعبد السلام بن أحمد بن عبد العزيز المدني الشافعي القَيْلوي ، توفى سنة (٨٥٩هـ)

(معجم المؤلفين ٥ : ٢٢٢ والضوء اللامع ٤ : ٢٠٢) .

٢ – تعليقة على شرح ابن المصنف للألفية ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (توفى سنة ٩١١هـ) ، سماها : « المشنف على ابن المصنف » ، لم يتمها ، ولكن وصل فيها إلى أثناء باب الإضافة .

(كشف الظنون ١ : ١٥٢) .

٣ – تعليقات على شرح الأشموني على الخلاصة ، لمحمد بن أحمد بن قاسم النِّيفر ، (توفى سنة ١٢٧٧هـ) .

(معجم المؤلفين ٨ : ٣٠٩ والأعلام ٦ : ٢٤٣) .

٤ – تعليقة على شرح ابن المصنف للألفية ، لمحمد جواد الجزائري ، (توفى سنة ١٣٥٥هـ).

(معجم المؤلفين ٩ : ١٦٢) .

٥ – تعليقة على شرح ألفية ابن مالك في النحو لمحمد جواد بن علي الجزائري، (توفى سنة ١٣٧٨هـ) .

(معجم المؤلفين ٩ : ١٦٤) .

إعراب الألفية

وهناك عدد من العلماء الذين تَعرَّضُوا لإعراب الألفية ، فأعربوا النظم لفظًا لفظًا ، وكان دافعهم إلى ذلك أن معرفة الإعراب من الواجبات التى لابُدَّ لكل طالب علم منها ، ومن المهمات التى لا يستغنى الفقيه عنها ، كما ذكر الشيخ خالد الأزهرى فى مقدمة إعرابه لها ، وسوف نذكر المطبوع منها والمخطوط والمفقود على النحو التالى :

أولاً – الإعراب المطبوع :

١ – إعراب الألفية للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، (توفى سنة ٩٠٥هـ – ١٤٩٩م) ، سماه : « **تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب** » .

وقد طبع عدة مرات ، منها :

(أ) بولاق : سنة ١٢٥٢هـ ، و١٢٩٢هـ .

(ب) القـــاهرة : سنة ١٢٧٤هـ و١٢٨٩هـ و١٢٩٣هـ و١٢٩٩هـ و١٣٠١هـ و١٣٠٢هـ و١٣٠٥هـ و١٣٠٨هـ و١٣١٠هـ و١٣٣٥هـ .

(جـ) القاهرة : المطبعة العثمانية سنة ١٣٥٥هـ ، بهامشه : « موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام الأنصارىّ » .

(د) القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، بدون تاريخ ، وبهامشه : «موصل الطلاب أيضًا» .

(هـ) بيروت : لبنان : المكتبة الشعبية ، بدون تاريخ ، وبهامشه : « موصل الطلاب أيضًا » .

قال الشيخ خالد عن سبب التأليف : « . . وإن من أنفع المسالك ، وأقرب

المدارك إلى هذا النحو ألفية ابن مالك ، غير أن شارحيها أتعبوا الفكر فى فهم معانيها ، ولم يمعنوا النظر فى إعراب مبانيها ، إلا مواضع اقتصروا عليها ، لمسيس حاجتهم إليها ، فانقدح فى خاطرى أن أعرب جميع أبياتها ، وأشرح غريب لغاتها، وأضبط ما أشكل من ألفاظها ؛ ليسهل تناولها على حُفّاظها . . »[1] .

٢ – إعراب الشيخ محمد بن محيي الدين بن عبد الحميد ، (توفى سنة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م).

وهذا الإعراب مطبوع على هامش شرح ابن عقيل على الألفية ، تناول الشيخ إعراب ألفاظ الألفية باختصار دون توسع فى ذلك .

ثانيًا – إعراب الألفية المخطوط :

١ – اللوامع الشمسية في إعراب الخلاصة الألفية :

لمحمد بن على بن محمد ، الحلبى ، الصالحى ، (توفى سنة ٧٨٩هـ) .

منها نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية فى جزءين :

الجزء الأول : محفوظ بالمكتبة الظاهرية برقم (١٦٤٥) ، كتبه العالم محمد بن طولون سنة ٩١٣هـ ، بخط نسخى ، أبيات الألفية ومفرداتها والعنوانات كلها بالحمرة ، منه مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، رقم الحفظ (ف ٢٢٥٨) ، وعدد اللوحات (٢٢٠ لوحة) .

والجزء الثاني : محفوظ بالظاهرية تحت رقم (١٦٤٦) بخط الناسخ نفسه ، وبالمواصفات نفسها التى فى الجزء الأول ، (٢٠٨ لوحة) ، منه مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، رقم الحفظ (ف ١٤٩١) .

٢ – حل إعراب الألفية ، لمحمد النيسابوري الصادق ، أكمله فى سنة (١٠٨٢هـ – ١٦٧١م) : رامپور ١/ ٥٣٧ ، ٩٤٦ .

(عن بروكلمان ٥/ ٢٩٠) .

(١) تمرين الطلاب ص٢ .

تصحيح الألفية

هناك مؤلَّف واحد اعتنى بتصحيح الخلاصة ، ومؤلِّفه من علماء القرن الثانى عشر الهجرى ، وهو : على بن صلاح بن على بن صلاح الدين الحسنى ، الكَوْكبانىّ ، (توفى سنة ١١٩١هـ) .

واسم المؤلَّف : « **إتحاف الخاصّة بتصحيح الخلاصة** » .

انظر : (معجم المؤلفين ٧ : ١١١ ، ١١٢) .

التكملة

هناك كتاب آخر يتناول تكملة الألفية ، ومؤلِّفه من أهل القرن الرابع عشر ، واسمه : « محمد جواد بن محمد على الكرمانى ، توفى سنة (١٣٥٥هـ) .

واسم الكتاب : « **تكملة الألفية لابن مالك** » .

انظر : « معجم المؤلفين ٩ : ١٦٥ » .

معارضة الألفية

توجد معارضات للألفية ، وقد ذكر كارل بروكلمان اثنتين منها هى :

١ – الاحمرار في معارضة الألفية ، للمختار بن بون الشنقيطي (توفى سنة ١٢٣٠هـ) – الرباط ٢٦٢ رقم ١٣ ، وطبع بالقاهرة سنة ١٣٢٧هـ .

(معجم سركيس ٢ / ١١٤٨)

(بروكلمان ٥ : ٢٩١)

(وفهرس الفضلى رقم ٥٠) .

٢ – معارضات على ألفية ابن مالك ، لعبد الودود بن عبد الله بن أحمد بن المختار ، الرباط ٢٦٢ ، وطبع بالقاهرة سنة ١٣٢٧هـ .

(بروكلمان ٥ : ٢٨٩) .

التشطير

ويوجد فى تشطير الألفية كتاب ، نسبته المصادر إلى صاحبه ، والكتاب هو : تشطير الألفية ، لعبد الجليل بن أبى المواهب محمد بن عبد الباقى ، البعلى ، الدمشقى ، (توفى سنة ١١١٩هـ) .

فى القاهرة ثان ٤ب/ ١٤ .

وانظر : (معجم المؤلفين ٥ : ٨٣ وبروكلمان ٥ : ٢٩١ وهدية العارفين ١ : ٥٠١) .

نثر الألفية

ويوجد أيضًا ، فى نثر الألفية كتاب هو :

- نثر ألفية ابن مالك لإبراهيم بن هبة الله بن على الحميرى الإسنائى ، الشافعى ، (توفى سنة ٧٢١هـ) .

(معجم المؤلفين ١ : ١٢٣ وكشف الظنون ١/ ١٥٤) .

تقييدات على الألفية

من ذلك تقييد واحد مخطوط ، وهو :

- تقييد على الألفية لمحمد بن محمد بن أبى بكر الصغير .

منه مخطوطة بمكتبة الحرم النبوى الشريف ، برقم : (٥٧/ ٨) ، كتبت بخط مغربى سنة ١١١٤هـ ، فى ١٧٤ ورقة ، وكاتبها : محمد القاضى بن محمد بن العباس .

ومنها مصورة بمركز البحث العلمى ، بمكة المكرمة ، برقم (٩٦٧) .

اختصار الألفية

اختصر بعض العلماء ألفية ابن مالك فى عدد قليل من الأبيات كابن المظفر الوردى ، الذي اختصرها فى (١٥٠) بيتًا ، ومنهم من هَذَّب بعض الشروح واختصرها ، فحذف بعض الشواهد والخلافات النحوية ، وغير ذلك مما يثقل الشرح ، ويجعله عسير الفهم ، صعب الاستيعاب ، خصوصًا على الناشئة والمبتدئين من طلاب العلم ، ومن ذلك :

١ - اختصار الألفية لـ : محمد بن أحمد بن على بن عمر الإسنوى الشافعى ، (توفى سنة ٧٦٣هـ) .

(معجم المؤلفين ٨ : ٢٩٧ وكشف الظنون ١ : ١٥٣) .

٢ - اختصار الألفية لعمر بن المظفر بن الوردى ، (توفى سنة ٧٤٩هـ) .

طبع فى برسلاو (ألمانيا) سنة ١٨٩١م باعتناء أيخت ، واسم المختصر : التحفة الوردية ، وقد اختصر ألفية ابن مالك فى مائة وخمسين بيتًا مع شرحها .

وطبع شرح التحفة الوردية فى الرياض : مكتبة الرشد سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م بتحقيق الدكتور عبد الله على السلال .

٣ - الوفية فى اختصار الألفية ، لعبد الرحمن بن أبى بكر السيوطىّ ، (توفى سنة ٩١١هـ) .

(الإسكوريال ثان ١٧٩٢ رقم ٣) عن بروكلمان ٥ : ٢٩١ .

٤ - المختصر المفيد ، لمحمود محفوظ الدمشقى : القاهرة ثان ٢ : ١٥٨ .

(عن بروكلمان ٥ : ٢٨٩) .

٥ - مختصر لمجهول ، بعنوان (خلاصة الخلاصة) : جوتا ٢٢٨٢ ، وطبعت فى لكنو بلا تاريخ .

(انظر : بروكلمان ٥ : ٢٩١)

أما الشروح التى تناولها العلماء بالتهذيب والاختصار ، فهى :

١ – **تهذيب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، لمحمد سالم على ، كان حيًا (سنة ١٣٤٤هـ) بالاشتراك مع مصطفى المراغى .

طبع فى القاهرة – مطبعة السعادة ١٣٢٩هـ – ١٩١١م .

٢ – **تهذيب شرح ابن عقيل** ، لمحمود أحمد المكاوى ، وعبد الحميد شبانة عوض .

وله طبعتان :

(أ) القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٦٩م .

(ب) القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٤م .

٣ – **أضواء على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك** .

لعاصم بهجت البيطار وعبد الفتاح الغندور وحسن عبده الريس .

– الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، سنة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م – طبعة رابعة .

٤ – **اختصار شرح ابن عقيل** ، عادل نويهض ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ط١ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٥ – **تهذيب شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك** ، إعداد : عبد العزيز محمد الفنتوخ ، وآخرين ط١/ ١٤١٥هـ . مقرر على المعاهد العلمية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

أولاً – المطبوع :

١ – تقريرات الأنبابى على حاشية السجاعى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لـ : محمد بن محمد الأنبابى ، (توفى سنة ١٣١٣هـ) .

ولها طبعتان :

(أ) القاهرة : المطبعة الوهبية سنة ١٢٨٦هـ .

(ب) بولاق : سنة ١٢٩٦هـ .

٢ – تقريرات الأنبابى على حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، لـ : محمد بن محمد الأنبابى ، (توفى سنة ١٣١٣هـ) .

ولها طبعتان :

(أ) القاهرة : المطبعة الوهبية سنة ١٢٨٨هـ .

(ب) القاهرة : مطبعة محمد على صبيح سنة ١٣٤٤هـ .

٣ – تقريرات على حاشية الصبان على شرح الأشمونى لإسماعيل الحامدى، (توفى سنة ١٣١٦هـ) .

ولها طبعتان :

(أ) القاهرة : المطبعة الأزهرية سنة ١٣٠٥هـ مع حاشية الصبان .

(ب) القاهرة : مطبعة محمد على صبيح سنة ١٩٧٩م .

٤ – تقريرات على الأشمونى والصبان ، لأحمد بن محجوب الرفاعى الفيومى الأزهرى ، (توفى سنة ١٣٢٥هـ) .

طبع فى القاهرة : مطبعة محمد على صبيح وأولاده سنة ١٣٤٤هـ .

٥ – تقريرات على حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ، لمحمد بن حسين المالكى ، (توفى سنة ١٣٦٨هـ) .

طبعت بدون بيانات .

والثانى وهو المفقود :

النكت على الألفية فى النحو ، لعبد الله بن أحمد بن على بن أحمد بن إبراهيم بامخرمة الحميرى ، توفى سنة ٩٠٣هـ .

(معجم المؤلفين ٦ : ٢٨ وهدية العارفين ١ : ٤٧١) .

النظم

نظم البعض الألفية وبعض شروحها ، وقد حصلت من ذلك على مؤلَّفين ، هما :

١ - نظم أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك وحواش عليه ، مع شرح النظم للمؤلف ، وهو أبو عبد الله ، محمد بن حمدون بن الحاج السلمى ، توفى سنة ١٢٧٤هـ .

طبع بفاس سنة ١٣١٨هـ .

(معجم المطبوعات لسركيس ص ٧٠) .

٢ - وقد نسب عمر رضا كحالة نظم الخلاصة الألفية ، لباقر بن حيدر بن إبراهيم بن محمد على الكاظمى ، (توفى سنة ١٢٩٠هـ) .

(معجم المؤلفين ٣ : ٣٥) .

* * *

ثانياً - المفقـــود :

- تقريرات على شرح الأشمونى وحاشية الصبان ، لمنصور كساب (توفى سنة ١٢٨٠هـ) .

(معجم المؤلفين ١٣ : ١٩ وهدية العارفين ٢ : ٤٧٦) .

التنكيت

ألَّف البعض حول التنكيت على الألفية ومسائلها ، وقد يسَّر الله لى العثور على كتابين مؤلفين فى هذا الموضوع ، أحدهما مخطوط ، والآخر مفقود ، منسوب إلى صاحبه فى كتب التراجم ، وهذان الكتابان هما :

الأول وهو المخطوط :

النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور ونزهة الطرف ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى (توفى سنة ٩١١هـ) .

منه نسخة محفوظة بالمكتبة الظاهرية برقم (٥٨٤٨) ، نسخة مكتوبة بخط نسخى سنة ٩٧٢هـ ، وبعض العبارات بالحمرة .

ومنها مصورة محفوظة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات برقم حفظ (ف ٢١٥٤) ، (١٨٦ لوحة) .

ونسخة ثانية بالظاهرية برقم (١٧٩٥) ، (٢٨٨ لوحة) ، منها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم حفظ (ف ١٥٣٥) .

ونسخة ثالثة بالظاهرية ، برقم (٥٠٤١) فى (١٨٣ لوحة) ، منها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطوطات ، برقم (ف ٢٤٢٨) .

ونسخة أخرى با ة برقم (٨٣١٨) فى (١٨٩ لوحة) ، كتبت بخط معتاد، بعض العبارات ة ، منها مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، قسم المخطو برقم (ف ٢٢١٧) .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

نسخ الكتاب

اعتمدت فى تحقيق هذا الكتاب على ست نسخ خطية ، وهذا بيانها :

١ – النسخة الأولى :

هذه النسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بتونس ، برقم : (١٥٤٨٥)، ومنها نسخة مصورة بمركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، تحت رقم (٨٢٩) كتبت هذه النسخة بخط نسخ واضح سنة ٩٧٢هـ، وناسخها هو أحمد بن أبى بكر الستفاوى ، وعدد أوراقها (١٧٠) ورقة ، ومتوسط الأسطر فى كل ورقة (١٩ سطراً) ومتوسط الكلمات فى السطر الواحد (١٢) كلمة ، وعلى الورقة الأولى من هذه النسخة وقف وتملك لأحمد باشا باى صاحب كرسى تونس بتاريخ ١٢٣٢هـ ، وليس على هذه النسخة حواش ، ضُبطت فيها الكلمات المُشكلة ، كُتبت العناوين وأبيات الألفية بخط أكبر وأوضح ، على الورقة الأولى خاتم المكتبة الأحمدية بالجامع الأعظم ، وخاتم دار الكتب الوطنية بتونس ، و هذه نسخة جيدة تامة كاملة ، نسخت من نسخة منسوخة من نسخة المؤلف التى كتبها بخطه ، وتاريخ نسخها قريب من وفاة المؤلف ، ولذلك جعلت هذه النسخة أصْلاً ورمزت لها بالحرف «ص» .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتى ، يقول هذا محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن على بن غازى العثمانى . . . » .

وآخرها : « قال مؤلفه العبد الفقير المستغفر محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن على بن غازى العثمانى ، غفر الله تعالى له بفضله : هنا انتهى ما قصدنا جمعه من حل بعض مشكلات كلام الإمام أبى على المرادى وتطريزه ببعض ما يستملح من نكت أبى إسحاق الشاطبى ، برد الله تعالى ضريحهما ، وذلك فى الحادى والعشرين من ذى الحجة من عام ثمانية وتسعين وثمانمائة ، قُيدت هذه النسخة من نسخة قيدت من نسخة المؤلف التى رسمها بخطه ، وكان الفراغ من

كتابتها على يد الفقير أحمد بن أبى بكر الستفاويّ المالكيّ ، فى العشر الأخير من جمادى الآخرة سنة ٩٧٢هـ ، والحمد لله والصلاة والسلام على نبينا وسيدنا رسول الله ، وعلى آله وصحبه وحزْبه وأتباعه ومُحبيه أجمعين » .

وعلى الورقة الأخيرة خاتم دار الكتب الوطنية بتونس .

٢ – النسخة الثانية :

وهى محفوظة بدار الكتب المصرية ، مصورة عن (٢٠) نحو/ ش، ورقم الميكروفيلم بالدار (٣٩٢٨) ، وعدد الأوراق (١٢٢) ورقة ، ومتوسط عدد الأسطر (٢٥) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات فى السطر الواحد (١٢) كلمة ، كتبت الأبيات والعناوين بالمداد الأحمر ، وهذه النسخة كتبت بخط نسخ معتاد واضح ، والهمزات ساقطة فيها ، وسقطت منها صفحة فى باب العطف وهى ص ٨٣ ، تغير الخط فى صفحتى (١١٥ ، ١١٦) ثم عاد كما كان عليه أولاً ، كتبها حسن بن على الشمونى بلدًا ، المالكى مذهبًا ، يوم الأحد المبارك ، ثانى يوم شهر رمضان المعظم قدره من شهور سنة (١٠٩٣هـ) .

عليها بعض الحواشى والتقييدات للشيخ ياسين ، وعلى الورقة الأولى عنوان الكتاب الوهمى واسم مؤلفه ، وتملك ووقف ، ونص التملك والوقف كالآتى :

« ملكه بفضل ربه وكرمه محمد محمود بن التلاميد التركزى ثم وقفه على عصبته بعده وقفا مؤبَّدًا ، فمن بدَّله فإثمه عليه ، وكتبه محمد محمود بن التلاميد غرة ربيع الثانى سنة ١٢٩٧» .

وعلى الغلاف أيضًا خاتم الكتبخانة الخديوية المصرية .

وقد رمزت إلى هذه النسخة بالرمز « أ » .

أول هذه النسخة : « بسم الله لرحمن الرحيم ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم ، قال محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن على ابن غازى العثمانى المكناسى نزيل فاس المحروسة . . . . » .

وآخرها : « وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة يوم الأحد المبارك ثانى يوم شهر رمضان المعظم قدره من شهور سنة (١٠٩٣هـ) على يد كاتبه الفقير حسن بن على الشمونى بلدًا ، المالكيّ مذهبًا ، عفا الله عنه ، وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين ، آمين ».

٣ – النسخة الثالثة

هذه النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت عنوان : « كتاب شرح ابن غازى على الخلاصة للإمام جمال الدين بن هشام » ، وهذا خطأ ، ورقمها فى الدار (٤٨٧ نحو طلعت) ، ورقم الميكروفيلم (١٢٦٦٧) ، كتبت بخط مغربى ، ولهذا الخط سمات خاصة ، فالفاء نقطتها من أسفل ، والقاف توضع فوقها نقطة واحدة ، وللصاد والضاد والطاء والظاء شكل خاص فى الكتابة ، وتغير الخط فى ص١٧ ثم عاد إلى ما كان عليه أولاً ، والعناوين وبدايات الفقرات وأسماء الأعلام والكتب تكتب بخط كبير ، وعدد الأوراق (٩٤ ورقة) ، ولكن سقط عشر ورقات ابتداء من ص٤١ إلى ص ٥٠ من نهاية باب « اشتغال العامل عن المعمول » إلى بداية باب « تعدى الفعل ولزومه » ، ومتوسط عدد الأسطر فى الصفحة (٢٠) سطرًا ، ومتوسط عدد الكلمات فى السطر الواحد (١٨ كلمة) ، وليس هناك حدود فاصلة بين متن الألفية والتعليق عليها .

وتاريخ النسخ سنة (١٢١٢هـ) ، ليس عليها حواشٍ .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا . . . الحمد لله الفتّاح العليم الخلاّق ، الوهاب الكريم الرزاق . . . ».

وآخرها : « انتهى بحمد الله وحُسن عونه وتوفيقه الجميل فى التاسع والعشرين من ربيع الثانى سنة اثنتى عشرة ومائتين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، والحمد لله رب العالمين » .

وقد رمزت إلى هذه النسخة بالرمز : «ب» .

٤ – النسخة الرابعة :

هى نسخة محفوظة بمعهد المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية تحت رقم (٢٣٤) نحو مصنف غير مفهرس ، وهى مصورة عن مكتبة الرباط ، رقم (٣٢٣) (د) ، وعدد أوراقها (١١٣) ورقة ، وعدد الأسطر فى كل صفحة (٢١) سطرًا ، ومتوسط عدد الكلمات فى كل سطر (١٤) كلمة ، كتبت بخط مغربى ، وهى ضمن مجموع ، وليس عليها حواشٍ ، على ورقة الغلاف : « استودع كاتبه شهادة أن لا إله إلا الله وأن سيدنا محمدًا رسول الله ، صلى الله عليه وسلم » ، وعليها كذلك ترتيب للموضوعات والكتب التى اشتمل عليها المجموع ، ومنه : « ابن غازى على الخلاصة » .

أولهـا : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا ، قال الشيخ الفقيه الإمام أبو عبد الله . . . ».

وآخرها : « . . . تم التأليف المبارك بحمد الله وحسن عونه ، وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم » .

ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ج» .

٥ – النسخة الخامسة :

هذه النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية ، برقم (٣٨٩) نحو تيمور ، ورقم الميكروفيلم (٢٦٩٥٥)، وكتب عنوان المخطوطة على صفحة الغلاف ، وهو : « إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق الشاطبى » ، للعلامة محمد بن غازى العثمانى المكناسى من علماء القرن التاسع ، كتاب حاشية ابن غازى على شرح المرادى الذى هو شرح على ألفية ابن مالك ، رحمهما الله تعالى آمين آمين » .

وعلى نفس الصفحة وقف نصه : « وقف أحمد بن عبد الله بن محمد تيمور مطر » ، عدد صفحات هذه النسخة (١٩٩ صفحة) وعدد الأسطر فى كل صفحة (٢٥) سطرًا ، وعدد الكلمات فى كل سطر تقريبًا (١٢) كلمة ، كتبت هذه النسخة

بخط نسخ عادى سنة ٩٠٨هـ ، فى حياة المؤلف ، وناسخها مجهول ، وليس عليها حواشٍ .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، يقول محمد بن أحمد بن محمد بن محمد ابن على بن غازى . . . » .

وآخرها : « هنا انتهى ما قصدنا جمعه . . . وذلك فى الحادى والعشرين من ذى الحجة من عام ثمانية وتسعين وثمانمائة ، عرفنا الله تعالى خيره ، والحمد لله رب العالمين ، والصلوات والتسليم على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وكان الفراغ من كتابتها فى ليلة الخميس المبارك تاسع عشرين رمضان المعظم من شهور سنة ثمانية وتسعمائة » .

ورمزت لهذه النسخة بالرمز (د) .

٦ - النسخة السادسة :

هذه النسخة محفوظة بمكتبة الخزانة العامة بالرباط ، برقم : (١٦٤٧/ك) ، ومنها نسخة مصورة بمركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة ، كتبت بخط مغربى سنة ١١١٩هـ ، وكاتبها : عبد المجيد بن أحمد المجدرى السنانى ، وعدد الأوراق (١٠٩) ورقة ، وعدد الأسطر (٢٠) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات بالسطر الواحد : (١٣) كلمة ، وليس عليها حواشٍ .

أولها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم ، قال الشيخ الإمام العلامة الحجة أبو عبد الله سيدى محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازى العثمانى . . . » .

وآخرها : « . . . انتهى على يد كاتبه لنفسه ولمن شاء بعده عبد الله تعالى وأحوج العبيد إليه عبد المجيد بن المجدرى بن أحمد السنانى ، كان الله له ولوالديه ولأشياخه ولجميع المسلمين فى الدارين ولياً ونصيراً ، وكان الفراغ منه ضحوة يوم السبت الرابع والعشرين من ربيع النبوى عام تسعة عشر ومائة بعد ألف ، عرَّفنا الله خيراً ووقانا شراً » .

ورمزت لهذه النسخة بالرمز «هـ» .

بقى أمر أود الإشارة إليه هنا ، وهو أن النسخ المحفوظة من كتاب : « إتحاف ذوى الاستحقاق ببعض مراد المرادى وزوائد أبى إسحاق » كثيرة ، وقد كنت راغبًا فى جمع أكبر عدد ممكن منها ، لعلى أقف بينها على نسخة بخط المؤلف ، أو بخط أحد تلاميذه ، أو نسخة قُرِئَتْ عليه ، لكنى لم أُوَفَّقْ إلى ذلك .

* * *

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

منهج التحقيق

- يتلخّص المنهج الذى اتبعته فى تحقيق هذا الكتاب فيما يلى :

١ - قابلتُ بين النسخ ، وأثبتُّ الصواب ، أو ما هو أولى ، فى المتن فى حال وجود خلاف بينها ، وأشرتُ فى الحاشية إلى ما فى بقية النسخ ، بغضّ النظر عن النسخة التى تشتمل على ما هو صحيح ، والتزمت فى المتن ، فى كثيرٍ من الأحيان ، بالنسخة الأصل «ص» ؛ لأنها أوثق وأتمّ النسخ ، وهى مقيدة من نسخة قيدت من نسخة المؤلف ، وهذا مما يرفع شأنها ، ويجعلها أقوم النسخ وأوثقها ، وحاولت الخروج من هذه المقابلة بنص كامل مستقيم بقدر المستطاع ، وذكرتُ أرقام صفحات النسخة الأصل عند نهاية كل صفحة .

٢ - وجدتُ فى النص جُملاً غير مستقيمة ، فحاولت تقويمها بما يلائم السياق ، من زيادة كلمة أو حرف ، بأن وضعت الزائد بين هذين [ ] المعكوفين ، وأشرتُ إلى ذلك فى الحاشية ، ولم يكن كثيراً .

٣ - ترجمتُ للأعلام الذين وردت أسماؤهم فى المخطوط وضبطتُها ما أمكننى ذلك ، ولما كانت هذه الأسماء منها ما يتكرر عشرات المرات ، فقد اقتصرت على ترجمة الاسم حين وروده لأول مرة ، ولم أترجم له فى سائر المرات التالية لذلك .

٤ - خرّجت الشواهد من آيات وأحاديث وأشعار وأمثال متّبعًا ما يلى :

(أ) **الآيات القرآنية** : فقد رددتُّها إلى مواضعها من المصحف الشريف ، وذكرت فى الهامش اسم السورة ، ورقم الآية ، مُشيراً إلى القراءات إذا كانت هناك قراءة فى آية من الآيات .

(ب) **الأحاديث النبوية** : وهى قليلة فى الكتاب ، فقد تتبعت ما جاء منها فى كتب الحديث واللغة والنحو ، وخرّجتها منها بذكر الكتب التى وردت فيها ، وإكمال الحديث إن كان مبتوراً ، وذلك فى كثير من الأحيان .

(جـ) **الأمثال** : وكانت هى الأخرى قليلة ، لجأت فى تخريجها إلى كتب الأمثال ، كالأمثال للميدانى ، وكذلك كتب اللغة والنحو ، وبينتُ قصة المثل أحيانًا .

(د) **شواهد الشعر** : كنتُ أرجع فيها إلى دواوين الشعراء وكتب اللغة والنحو والمعاجم ، أكملُ الناقص منها فى الهامش ، ونسبت الشواهد غير المنسوبة إلى قائليها ، كلما استطعت ذلك ، ووجدتُ إليه سبيلاً ، وكنت أذكر بحر الشاهد العروضى ، وأذكر بعض المصادر التى ورد الشاهد فيها منسوبًا ، وبعضها مما ورد فيها بلا نسبة ، وبينتُ الشاهد النحوى فى الشواهد الشعرية التى تضمنها الكتاب .

٥ - شرحت بعض المفردات اللغوية التى تحتاج إلى إيضاح وبيان مما ورد فى المخطوط شرحًا لغويًا موجزًا أحيانًا ، ومُسْهبًا أحيانًا أخرى ، وقد اعتمدت فى ذلك على صحاح الجوهرى ولسان العرب .

٦ - جاءت بعض الألفاظ مشكولة ، ولاسيما فى قسم الصرف ، فحافظتُ على الشكل ؛ لأن موضوعات الصرف عُرضة للبس والإبهام ، وقد حاولت تصحيح ما وجدتُه خطأً من ذلك قدر استطاعتى .

٧ - صنعت فهارس مُفصَّلة تهدى الناظر فى الكتاب إلى بُغْيته بأقل زمن ممكن ، وقد اشتملت تلك الفهارس على : الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال ، وأقوال العرب ، والشعر ، والأمثلة اللغوية ، والأعلام ، والأماكن ، والكتب المذكورة فى متن الكتاب ، والمصادر والمراجع التى أعانت البحث ، ومحتويات الكتاب .

والحمد لله أولاً وآخراً ، وبه المستعان وعليه التكلان .

المحقق

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

نماذج
من المخطوطات

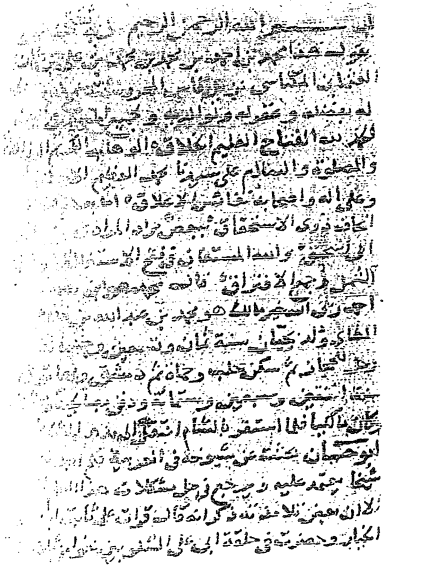

الصفحة [١/١] من النسخة الأصل

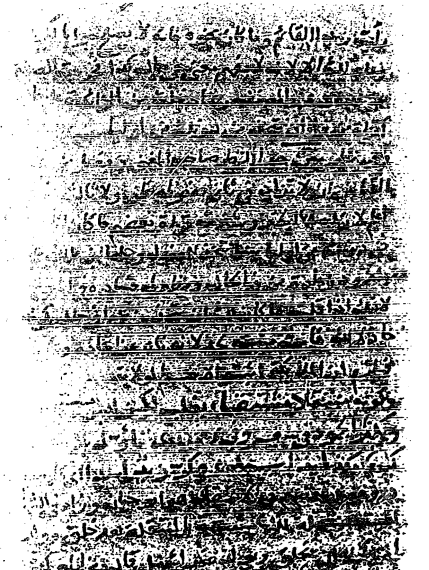

الصفحة [١/٩٤] من النسخة الأصل

الصفحة الأخيرة من النسخة الأصل

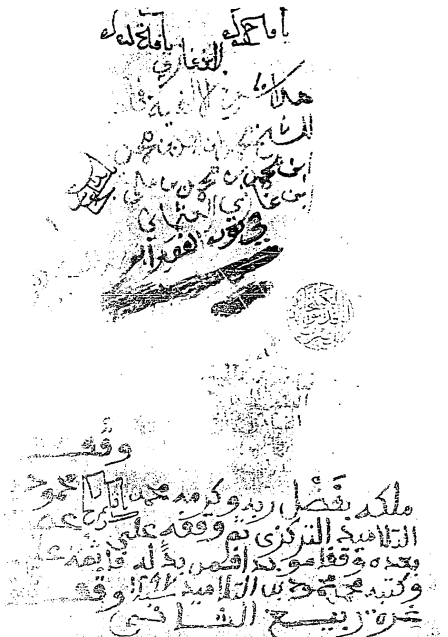

صفحة الغلاف من النسخة (أ)

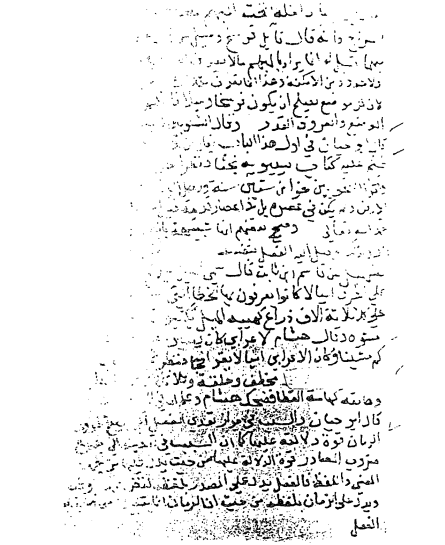

الصفحة [٦٠/أ] من النسخة (أ)

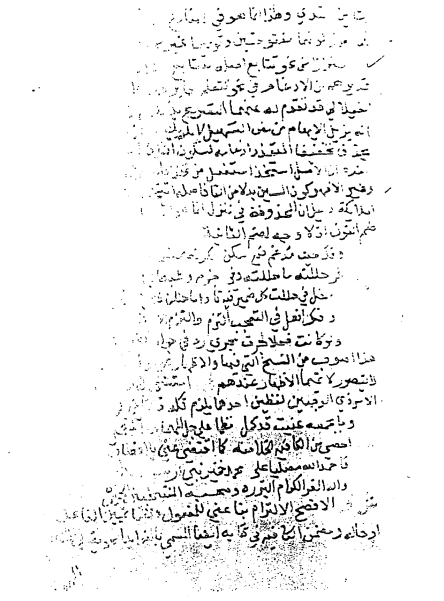

الصفحة [١٢٢/أ] من النسخة (أ)

كتاب
شرح ابن غازي على الحلاصة
للإمام جمال الدين ابن هشام المتوفى سنة
٧٦١هـ
وبلية تكميل المرام بشرح شواهد
ابن هشام

صفحة الغلاف من النسخة (ب)

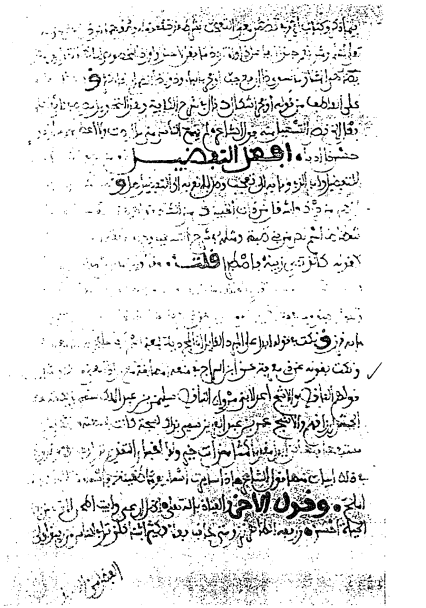

الصفحة [٥٣/أ] من النسخة (ب)

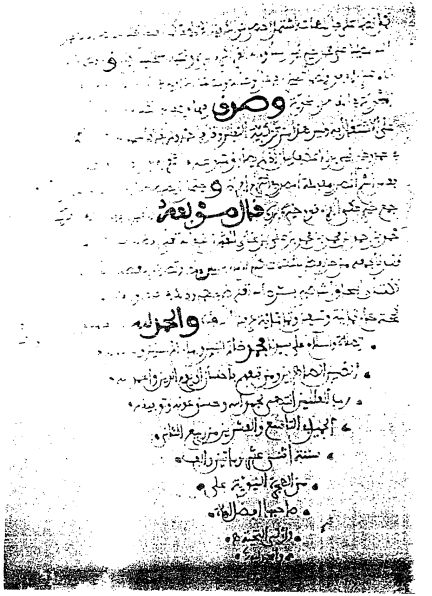

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

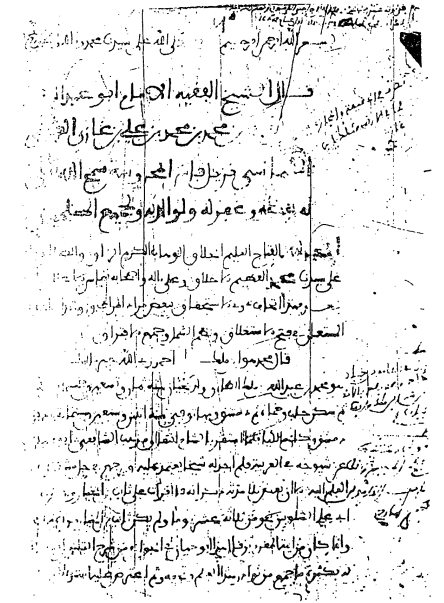

الصفحة الأولى من النسخة (ج)

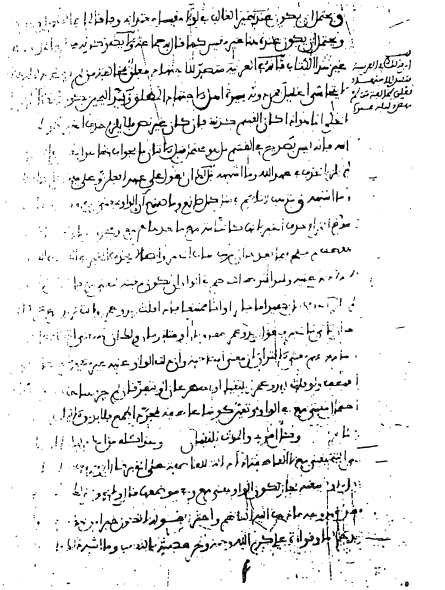

الصفحة [١٥٢/أ] من النسخة (ج)

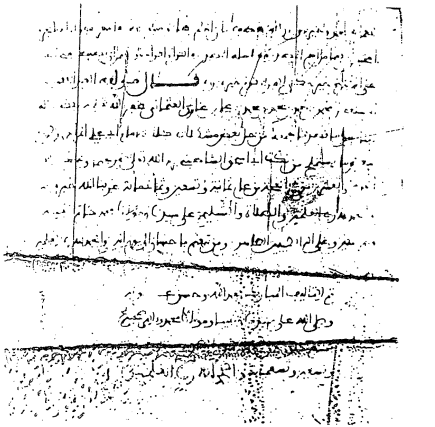

الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)

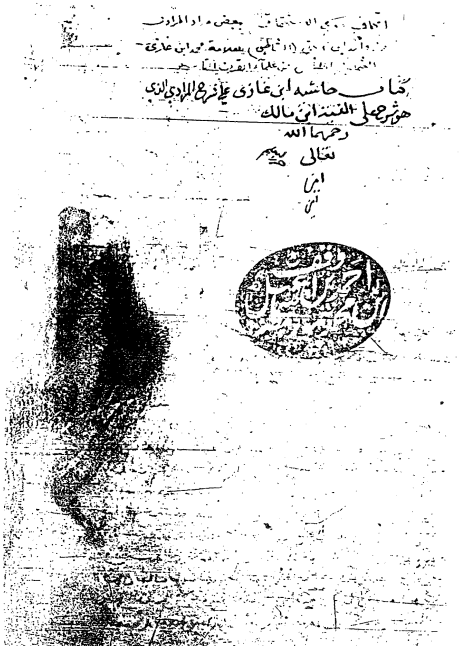

صفحة الغلاف من النسخة (د)

و ان هذا مراد من سلمها وهو الحق بعد قارلا تعتوا الى الارض ... حياتكم ضاحيا انتهى وقد سمعته الشلوبين الى التسهيل ... نقله عنه ابو حيان الغاطي وابو حيان ايضا هو الذي ... قاسم واحد ... من الموالاف طوراوتارة فيه تفصيل حيث هذا ... ان هاني قوله تفصيل اعم من ان يكون الاول هو الفصل ... من الطوارئ ان يكون متفضلا على غيره ولذا قال في المختصر ... باعتبار طوري ذكانه على تقدير هذا منظور به هذا افضل ... الجوهري والطوارئ ...

والحال ان عرف لفظا فاعلمه منكرة معنى كوحد ...

التزم تنكيره ليلا يوهم كونه نعتا قاله المصنف في الشرح قال ابو حيان ... والحال منصوبا اوفات في لا يظهر فيها العرابة تعين ان عرف ... فاعلمه منكرة فالنصب فيه على السماع خلافا لمن قاله مطلقا ... في التسهيل وقد نحى معربا بالاداة والاضافة ... ان عشرة منها ما ذكر ... من الحال مفردا مثل كقولهم مررت بهم الجماء الغفير وادرد ... و منه ادخلوا الاول فالاول ...

ابو حيان وظاهر كلام المصنف انه يقاس في الكثير ... نص هنا اي في التسهيل على عدم القياس ...

ولم ينكر فالمبادر الحال ان لم يتخر او يحصر او يك ...

من بعد نفي او ضاهيه كلما وبعد امر على اخرى ...

اشار بقوله غالبا الى انه قد ينكر في غير المواضع الاتية ...

للفاظ عن العرب منها به دخلت فمه ومررت بها نفرة وجعل ... امر مجاهد وعليه اية بيضا وفي الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ... سائقا وابو حيان هو الذي قال وهذا مستقيم لو قاربا واما ... والاخر نكرة فجعله حالا للمعرفة اولى ...

الصفحة [١٠٨] من النسخة (د)

ما حصى من الكائنة لكل ناصه ، كما انتهى عنى بالاخصاصه ،
فاحمد الله مصليا على محمد خير نبي ارسلا ،
وآله الغر الكرام البرزة ، وصحبه النجم المنير الخيرة ،
وبعد فهذا الغرام بما عنى للمبتدئ ونظما تميز الفاعل او حاله ومضى التاكيد
كذا ايضا التمي بالقوانين الجريه في القاعده النحويه وصدق نيابة من
نظمه وفعل ذلك تحريضا على الاشتغال به ولعل هذا من تزكية النفس وقالت
ناجد الله ولم يقل فالحمد لله العلم به للعمل في الحمد وخيرني به لا عطف بيان لربي
بظاهر مضبوطة في الغريب واراد بالخيرة المختار من مماسل اسم المصدر وهو
في الغرام امراده ويحتمل ان يضبطها هنا بفتح الخاء على انه صحيح حكى الفراء خيرة
قال مولانا الفقيه المسند محمد بن محمد بن احمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني
غفر الله له بفضله هنا انتهى ما قصد ناجمه من حل بعض مشكلات كلام الامام ابن
آجروم الذي نظرته ببعض ما تسلح من يكت ابو يحيى الشاطبي سيد الله
وذلك في الحادي والعشرين من ذي الحجة من عام ثمانية وسبعين وثمانمائة والحمد
لله تعالى خيره والحمد لله رب العالمين والصلاة والتسليم على سيدنا محمد
الطيبين الطاهرين وصحابته اجمعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين وكان
الفراغ من كتابتها في ليلة الجمعي المبارك تاسع عشرين رمضان
المعظم من شهور سنة ثمانية وتسعين

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله

قال الشيخ الامام العلامة الحجة ابو عبد

الله سيدي محمد بن احمد بن محمد بن محمد بن

عبد الرحمن بن عثمان العاصمي التلمساني رضي الله عنه وجمع له بين خيري

الدنيا والآخرة ونفعنا به وبعلومه آمين

الحمد لله العناج العليم الخلاق ، الوهاب الكريم الرزاق ،
والصلاة والسلام على سيد الخلق العظيم الاخلاق ، وعلى
آله واصحابه نجوم الاتساق ، اما بعد فهمز الوصل
والاستفهام ، يسمى همزة القطع ، وهمزة الوصل ،
والمستفهم ، فتح واستفهم اي يسمى الشعراء جمع راء مثل
فاضل وفضلاء وهو ابو ملك احمد ، حمد بن محمد بن ابي بكر بن
الطيب بن ابي ملك سنة ثمان وسبعين وستمائة ، رحل الى المشرق
فتوفي هناك سنة اثنين وسبعين وستمائة ، وكان الفراء
وكان الفراء امام النحو بالكوفة ، اخذ النحو عن الكسائي
متاخر عن شيخه توفي الفراء وله احدى وستون سنة عليه يرحمه الله
مشكلات هذه الارجوزة المسماة بالمقدمة الآجرومية ، وقد ذكر ان
الفراء وضع حلقة له على الشيوخ ، فحضر ثلاثة عشر يوما ولم يقدر
بل الخمسة عشر يوما ، قال ابو جعفر

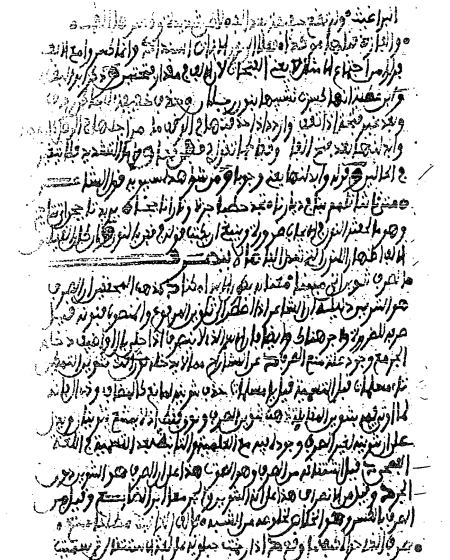

الصفحة [٨٨/أ] من النسخة (هـ)

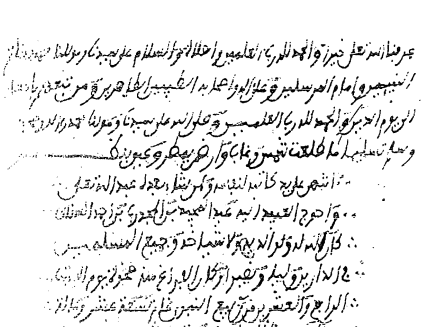

الصفحة الأخيرة من النسخة (هـ)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح الألفية في النحو والصرف

المسمَّى

إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق

للشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن محمد

ابن محمد بن علي بن غازي العثماني

دراسة وتحقيق

الجزء الأول

[١/أ] بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

«وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم»[١]

يقول[٢] محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد[٣] بن علي بن غازي العثماني، المكناسي، نزيل «فاس»[٤] المحروسة، سمح الله تعالى له بفضله، وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين:

الحمد لله الفتّاح العليم الخلاق، الوهاب الكريم الرزاق، والصلاة والسلام على سيدنا محمد العظيم الأخلاق، وعلى آله وأصحابه نفائس الأعلاق، أما بعد:

فهذا إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي[٥] وزوائد أبي إسحاق[٦]، والله المستعان في فتح الاستغلاق، ونظم الشمل وجمع الافتراق.

قال محمد هو ابن مالك أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ

---

(١) ساقطة من «ص».

(٢) في «جـ»: قال الشيخ الفقيه الإمام أبو عبد الله، وهذه الافتتاحية بياض في «ب».

(٣) ساقطة من «ص»، و«جـ»، و«هـ».

(٤) «مدينة كبيرة مشهورة على بر المغرب في بلاد البربر». (مراصد الاطلاع ٣/ ١٠١٤).

(٥) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المغربي، أبو محمد بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم، مفسر، أصولي، أديب، لغوي، فقيه مالكي، له تصانيف وتآليف مفيدة، توفي سنة ٧٤٩هـ، وقيل: سنة ٧٥٥هـ.

انظر: بغية الوعاة ١/ ٥١٧ والدرر الكامنة ٢: ١١٦ وشذرات الذهب ٦: ١٦٠.

(٦) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشهير بالشاطبي، تلقّى العربية والقراءة عن أئمة المغاربة، له عدة تصانيف منها: الموافقات، والاعتصام، وكلاهما في أصول الفقه، والإفادات والإنشادات في الأدب، والاتفاق في علم الاشتقاق وأصول النحو، وشرح على ألفية ابن مالك. توفّي في الأندلس سنة ٧٩٠هـ.

انظر: الأعلام ١: ٧١، ونشأة النحو للطنطاوي: ٢٢٥.

هو محمد بن عبد الله بن مالك[1]، الطائى، ولد بجيان[2] سنة ثمان «وتسعين»[3] وخمسمائة[4]، رحل للحجاز[5]، ثم سكن حلب[6] وحماة[7]، ثم دمشق[8]، وبها تُوفّى سنة اثنتين وسبعين وستمائة[9]، ودفن بصالحية دمشق، وكان مالكيًا، فلما استقر بالشام انتقل إلى مذهب الشافعى.

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائىّ الجيانىّ النحوى، ولد سنة ٦٠٠هـ وتوفّى فى سنة ٦٧٢هـ. له كثير من التصانيف والتآليف فى فنون شتى، وهو صاحب الخلاصة المعروفة بالألفية.

انظر: الأعلام ٧ : ١١، والبداية والنهاية ٣ : ٢٦٧، وبغية الوعاة ١ : ١٣٠، والبلغة ٢٢٩، والسلوك للمقريزى ١ : ٦١٣ وشذرات الذهب ٥ : ٣٣٩ وطبقات الشافعية ٥ : ٢٨.

(٢) جَيَّانُ: بالفتح ثم التشديد، وآخره نون: مدينة لها كورة واسعة بالأندلس، تتصل بكورة البيرة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخًا.

معجم البلدان: جـ ٢ : ١٩٥ - ١٩٦.

ومراصد الاطلاع ١/ ٣٦٤.

(٣) فى «هـ»: (وسبعين).

(٤) معظم مصادر ترجمته على أن مولده فى سنة ٦٠٠هـ.

(٥) «ب»: «إلى الحجاز».

(٦) «حَلَب: بالتحريك، مدينة مشهورة بالشام، واسعة، كثيرة الخيرات، طيبة الهواء، وهى قصبة جند قِنّسرين، قيل: سُمِّيت حلب؛ لأن إبراهيم، عليه السلام، كان نازلاً بها يحلب غنمه فى الجمعات، ويتصدق به؛ فتقول الفقراء: «حَلَب»، وهو قول بعيد». «مراصد الاطلاع ١ : ٤١٧».

(٧) «حَمَاة: بالفتح، بلفظ حَمَاة المرأة، مدينة كبيرة، عظيمة، واسعة، كثيرة الخيرات، نزهة واسعة الرقعة، يحيط بها سور محكم، وبظاهر السور حاضر كبير جدًا...».
«مراصد الاطلاع ١ : ٤٢٣».

(٨) «دمشق: بالكسر، ثم الفتح، وشين معجمة، وآخره قاف، البلدة المشهورة، قصبة الشام، هى جنة الشام، لحسن عمارتها وبقعتها، وكثرة أشجارها وفواكهها، ومياهها المتدفقة فى مساكنها وأسواقها وجامعها ومدارسها، قال الصنوبرى:

صفّتْ دنيا دمشق لقاطنيها ... فلست ترى بغير دمشق دنيا

«مراصد الاطلاع ٢ : ٥٣٤».

(٩) «أ»: وخمسمائة، وهو خطأ، وقد يكون تحريفًا من الناسخ، والصواب ما أثبته.

أبو حيان[1]: بحثت عن شيوخه فى العربية، فلم أجد له شيخًا يعتمد عليه، ويرجع فى حَلّ مشكلات هذا العلم «بجيان»[2] إليه، «إلا أن»[3] بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت بن خيّان[4] وحضرت فى حلقة «أبى على الشلوبين»[5] نحوًا من ثلاثة عشر [١/ ب] يومًا، ولم يكن ثابت بن «حيّان»[6] من أئمة النحويين، وإنما كان من أئمة[7] المقرئين[8]. قال هذا أبو حيان فى الجوازم من شرح التسهيل بعد ما اعترف له بكثرة ما جمع من نوادر هذا العلم وتحفه.

---

(١) هو أثير الدين محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيّان الغرناطى الأندلسى الملقّب بالنَّفْزى، نسبة إلى قبيلة نَفْزة البربرية، ولد سنة ٦٥٤هـ وتوفى فى سنة ٧٤٥هـ. وله عدة تصانيف منها شرح الألفية والتسهيل وكلاهما لابن مالك.

ترجمته: الأعلام ٨ : ٢٦ وبغية الوعاة ١ : ٢٨٠ - ٢٨٥ والبلغة ٢٠٣ والبدر الطالع ٢ : ٢٨٨ - ٢٩١ والدرر الكامنة ٤ : ٣٠٢ - ٣١٠ وشذرات الذهب ٦ : ١٤٥ - ١٤٧ وطبقات الشافعية ٦ : ٣١ - ٤٤ وطبقات القراء ٢ : ٢٨٥ - ٢٨٦ ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٣٠ وهدية العارفين ٢ : ١٥٢ - ١٥٣.

(٢) ساقطة من «ص»، و«هـ».

(٣) فى «هـ»: و«لكن».

(٤) فى «ص»، و«هـ»، و«جـ»: «الخيار» وهو خطأ؛ لأنه ليس فى شيوخ ابن مالك من يُسمَّى بهذا الاسم.

(٥) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو على الإشبيلى، كان إمام عصره فى العربية بلا مدافع، آخر أئمة هذا الشأن بالشرق والمغرب، وصنّف تعليقًا على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، وله كتاب فى النحو. سمّاه: التوطئة.

ولد سنة اثنتين وستين وخمسمائة، وتوفى سنة خمس وأربعين وستمائة.

انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤، ٢٢٥ والأعلام ٥/ ٢٢٤ وإنباه الرواة ٢/ ٣٣٢ - ٣٣٥ والبداية ١٣/ ١٧٣ والبلغة ١٧٢ وشذرات الذهب ٥/ ٢٣٢ - ٢٣٣ ومعجم المؤلفين ٧/ ٢١٦ والنجوم الزاهرة ٦/ ٣٨٥.

(٦) فى «ص»، و«هـ»: «الخيار».

(٧) ساقطة من «ب».

(٨) هذه العبارة كاملة فى بغية الوعاة ١ : ١٣٠ - ١٣١.

ثم اعترض عليه «في» [1] استدلاله بالحديث[2]، ومن خط ابن جابر[3] الوادياشي التونسي الدار، قيل: «إن ابن مالك حفظ يوم مات سبعة أبيات من شواهد العربية»[4].

قال تلميذه بهاء الدين بن النحاس[5]: كنا ربما نخرج به معنا إلى بعض المتنزهات، فإذا غفلنا عنه أقبل على الكتب والتصنيف، وكان رجلاً صالحًا.

ق: قال [لنا][6] شيخنا القاضي أبو عبد الله المقرئ[7]: في السنة التي مات

---

(١) ساقطة من «هـ».

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ١٧٠ أ.

(٣) هو محمد بن جابر بن محمد بن القاسم بن أحمد بن إبراهيم بن حسان الوادي آشي القيسي، كان إمامًا، مقرئًا محدثًا، ثقة، مالكيًا، من تآليفه، البرنامج له، وترجمة القاضي عياض، وغيرهما.

انظر: الدرر الكامنة ٣/ ٤١٣، ٤١٤.

(٤) انظر نفح الطيب ٢/ ٢٢٩.

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي، المصري، كان من أذكياء أهل زمانه، ومن النحاة النابهين في عصر المماليك الذي نشطت فيه الدراسات النحوية، وأصله من حلب، ولد سنة ٦٢٧هـ وتُوُفِّي في سنة ٦٩٨هـ.

انظر: الأعلام ٦ : ١٨٧ وبغية الوعاة ١ : ١٣ - ١٤ والبلغة ٢٠٠ وشذرات الذهب ٥ : ٤٤٢ وطبقات القراء ٢ : ٤٦ وفوات الوفيات ٢ : ١٧٢ ومعجم المؤلفين ٨ : ٢١٩.

(٦) ما بين المعكوفين من «جـ».

(٧) هو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمن أبو عبد الله عرف بالمقْرِي، تتلمذ على يديه خلق كثير، من تصانيفه: قواعده الفريدة التي لخص فيها قواعد الشهاب القرافي وطرزها بذكر خلاف الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، وله الكليات، وغير ذلك من قواعد مشكورة ومساعٍ مشهورة، مات عن نحو سبعين سنة، وكان ذلك يوم الجمعة أواخر رمضان سنة ٧٧١هـ.

انظر: توشيح الديباج ٢٤٦ - ٢٤٨ ونيل الابتهاج ٤٢٠ - ٤٢٧.

فيها ابن مالك، ولد شيخنا عبد المهيمن الحضرمي[1]، فكان يقال: مات فيها إمام نحو، وولد إمام «نحو»[2].

وقوله: (هو ابن مالك): جاء به على القليل في نعوت البيان، من القطع وإظهار المبتدأ[3].

وقوله (أحمد ربي): جاء به بصيغة[4] الفعل ليظهر ولاية ذلك بنفسه وعمله تحقيقًا للعبودية، ولفظ الجلالة بدل من (ربي) أو عطف بيان، وخبر مالك «بدل أو»[5] منصوب على المدح لا نعت؛ لأنه نكرة، وفي الجناس بين «مالك» و«خير مالك» معنى لطيف كأنه «خطر»[6] له في نسبته إلى مالك أن جدَّه سُمِّي بذلك تفاؤلاً ليملك الأشياء، فصرف عنان [٢/ أ] الاعتناء إلى الدخول في خفارة خير المالكين جلَّ وعَلاَ.

مصليًا على الرسول المصطفى وآله المستكملين الشرفا

---

(١) هو عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الحضرمي، أبو محمد.

قال في تاريخ غَرْناطة: كان خاتمة الصدور ذاتًا وسلفًا وجلالة، له القدْح المعَلَّى في علم العربية، والمشاركة الحسنة في الأصْلين، والإمامة في الحديث، والتبريز في الأدب والتاريخ واللغات والعروض... ولد سنة ست وسبعين وستمائة ومات بتونس في الطاعون سنة تسع وأربعين وسبعمائة.

ولكن مولده يخالف تاريخ وفاة ابن مالك، فلا أدري مدى صدق هذه المقولة.

انظر: بغية الوعاة ٢ : ١١٦ - ١١٧.

(٢) ساقطة من «هـ»، وانظر شرح الشاطبي ١/ ٣، ٤، ٥.

(٣) والمبتدأ المظهر هو الضمير «هو» في قول الناظم: «محمد هو ابن مالك»، ولو لم يقصد إلى إظهار المبتدأ وأراد أن يجعله منويًا مقدَّرًا لقال: «محمد بن مالك»، وكان حقُّ «ابن» أن يكون نعتًا لـ «محمد»، ولكنه قطعه عنه، وجعله خبرًا لضميره، والنعت هنا ليس للمدح ولا للذم، ولكنه للبيان، فيجوز ذكر العامل، وهو المبتدأ.

(٤) في الأصل و«أ» «بصفة»، وما أثبتُّه من «ب»، و«جـ»، وهو أصوب.

(٥) ساقطة من «هـ». (٦) ساقطة من «هـ».

ق: إنما لم يقل: على النبى؛ لأن الرسـول أخص[1]، فهو أمدح، ومعنى (المستكملين الشرفا) أنهم كـانوا أهل شـرف قـبل الإسـلام، ثم جـاء الإسـلام فاستكملوه[2].

قلت: ويتعين كون ألف المصطفى هنا إطلاقًا لارويًا، وكم من مثاله فى حرز الأمانى[3] ولامية الأفعال[4].

(١) «الرسول هو إنسان أوحى إليه بشرع للعمل والتبليغ، بخلاف النبى، فلا يشترط فيه التبليغ، وحينئذ فالرسول أخص، ولذلك اختار الصلاة عليه دون النبى، ووصف الرسول بقوله: المصطفى.
ومعلوم أنه عليه الصلاة والسلام مصطفى من الأنبياء والرسل الذين هم صفوة الخلق، فهو صفوة الصفوة».
انظر: فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ٣٩.

(٢) ولذلك لم يقل: الكاملين الشُّرَفاء، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٦، ٧.

(٣) حرز الأمانى هى منظومة للإمام الشاطبى، وهو أبو القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبى الأندلسى الرعينى الضرير، ولد فى آخر سنة ٥٣٨هـ بشاطبة، وتوفى فى سنة ٥٩٠هـ، واسم هذه المنظومة كاملاً: «حرز الأمانى ووجه التهانى فى القراءات السبع» واشتهرت بالشاطبية، اختصر الناظم فيها كتاب «التيسير» فى القراءات السبع للإمام أبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى.
ومطلعها:

بدأت بسم الله فى النظم أوّلاً تبارك رحمانًا رحيمًا ومولا

وعدد أبيات هذه القصيدة ألف ومائة وثلاث وسبعون بيتًا.
«انظر: الوافى فى شرح الشاطبية فى القراءات السبع: ٣ - ٩».

(٤) لامية الأفعال هى قصيدة لامية أنشأها ابن مالك فى الصرف مطلعها:

الحمـد لا أبْغِي به بـدلاً حَمْدًا يبلِّغ من رضوانه الأمَلاَ

وعدد أبياتها مائة وأربعة عشر بيتًا.
«شرح لامية الأفعال لابن الناظم ص ٤٠».

وأسـتعين الله فى ألفيـة مقاصـد النحو بها محويهْ
تقرب الأقصى بلفظ مُوجزٍ وتبسط البذل بوعدٍ مُنجزِ

ق: منسوبة لألف مزدوج لا ألف بيت؛ لأنها ألفا بيت من مشطور الرجز، ويبعد أن يقصد النسبة لألفين وإن كان فى اللفظ ممكنًا[1].

د[2]: ومن أشهر حدود النحو قول صاحب المقرب[3]: «النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من «استقراء»[4] كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها»[5].

ابن هشام[6] فى شرح خطبة التسهيل، قوله: (علم) أى معلوم، والمراد بالمعلوم ما من شأنه أن يعلم، لا ما ثبتت معلوميته؛ لأن النحو له حقيقة فى نفسه،

(١) شرح الشاطبى ١/ ٨.
(٢) شرح المرادى ١/ ١١.
(٣) المقرب ١/ ٤٥. هو أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على بن أحمد بن محمد بن عمر ابن عبدالله بن عصفور الحضرمىّ، من أهل إشبيلية، تخرج على أبى الحسن بن الدبّاج أولاً، ثم على الشلوبين ثانيًا، وكان بقيّة الحاملين للواء العربية بالمغرب، له تآليف حسنة منها: المقرب فى النحو، والممتع فى التصريف، والمفتاح، والهلالية، وثلاثة شروح على الجمل وغيرها.
ولد سنة ٥٩٠هـ وتوفى سنة ٦٦٩هـ.
انظر: الأعلام ٥: ١٧٩ وبغية الوعاة ٢: ٢١٠ وروضات الجنات ٤٩٣ وشذرات الذهب ٥: ٣٣٠ ومعجم المؤلفين ٧: ٢٥١ وهدية العارفين ٧١٢.
(٤) ساقطة من «ب».
(٥) وتمام التعريف: «وتبيين أحكامها».
(٦) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى، ولد فى ذى القعدة سنة ثمان وسبعمائة، صنَّف: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالكٍ، وشرح اللمحة لأبى حيان، وشرح بانت سعاد، وشرح البردة، وغيرها، وكان كثير المخالفة لأبى حيان، شديد الانحراف عنه، توفى سنة إحدى وستين وسبعمائة.
انظر: بغية الوعاة ٢/ ٦٨ - ٧٠.

سواء علم أم جهل، فهذا مجاز على مجاز، أعنى إطلاق المصدر وإرادة «اسم»[1] المفعول، وإطلاق اسم المفعول بمعنى [٢/ ب] القابل لما هو مشتق منه، وهو جنس يشمل جميع العلوم، نقليُّها «ونظريُّها»[2].

و (**مستخرج بالمقاييس**) «مخرج»[3] «لغير»[4] «النظرى»[5]، والمقاييس جمع مقياس، اسم للآلة التى يقاس بها، وهو حقيقة فى الذوات مجاز فى المعانى، ولم «تُهمز»[6] ياؤه لأصالتها كمعايش، ولبعدها من الطرف، كطواويس، ولتحركها فى الواحد «كصواون»[7]، و (**المستنبطة من استقراء كلام العرب**) فصل مخرج للعلوم النظرية.

د. ما عدا النحو والعروض.

و(**الموصلة**) وما بعدها مخرج للعروض.

البهاري[8]: النحو عبارة عما يقاس عليه من كلام العرب، واللغة عبارة عما يحفظ من كلامهم ولايقاس عليه، والعربية فى الأصل: جميع كلامهم مقيسه وغير مقيسه، لكن جرى عرف النحويين بتخصيصها بالمقيس، «فهى»[9] والنحو بمعنىً،

(١) ساقطة من «أ»، و«هـ».
(٢) فى «هـ»: و«نظيرها».
(٣) فى «ص»: «يخرج».
(٤) فى «أ»: «بغير».
(٥) فى «هـ»: «النظير».
(٦) فى «أ»، و«د»: «يهمز».
(٧) فى «ب»: «كقوارير»، وفى «د»: «كقروان».
(٨) هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو إسحاق البَهارىّ، له فى النحو: المنخَّل، نقل عنه أبو حيان فى أفعال المقاربة من شرح التسهيل، ونقل عنه فى الارتشاف فى عدة مواضع.
انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٠٧.
(٩) فى «ص»: «فهو».

والأدب طبيعى كالكرم والشجاعة، وكسبى، وهو معرفة النحو واللغة والشعر والخبر، وصوتى وهو ضبط الحواس ومراعاة الأنفاس.

وتقتضى رضاً بغير سخط ... فائقةُ ألفيةِ ابن مُعْطِ
وهو بسبق حائز تفضيلا ... مستوجب ثنائى الجميلا
والله يقضى بهبات وافرهْ ... لى وله فى درجات الآخرهْ

ق: أى تقتضى الرضا بألفية ابن معط حالة كونها فائقة لها، «فكأن»[1] ألفية يتنازعه ثلاثة رضا وسخط وفائقة.

[٣/ أ] **قلت**: وأظهر منه قول «المكودى»[2]: أى تطلب «الرضا»[3] من «قُرائها»[4].

ق: وابن معط[5] مغربى المنشأ، «تميز»[6] فى العربية بأبى موسى الجزولى[7]،

(١) فى «أ»: و«كان» وفى «جـ»، و«هـ»: «وكأن»، وانظر شرح الشاطبى ١/ ١١.
(٢) هو عبد الرحمن بن على بن صالح أبو زيد المكودى، صاحب شرح الألفية، وشرح الجرومية، ويعرف بالمطرزىّ توفى سنة ٨٠١هـ/ ١٣٩٨م.
بغية الوعاة ٢/ ٨٣ وبروكلمان ٥/ ٢٨٤.
(٣) ساقطة من «أ».
(٤) فى «هـ»: «قارنها». وانظر شرح المكودى ص ٥.
(٥) هو يحيى بن معط بن عبد النور، أبو الحسين زين الدين الزواوى المغربى الحنفى النحوى. كان إمامًا مبرِّزًا فى العربية وشاعرًا محسنًا، قرأ على الجزولى، وسمع من ابن عساكر، وأقرأ النحو بدمشق مدة، ثم بمصر، صنف: العقود والقوانين فى النحو، وكتاب حواش على أصول ابن السراج فى النحو، وغيرها. ولد سنة ٥٦٤هـ، وتوفى سنة ٦٢٨هـ.
انظر: بغية الوعاة ٢: ٣٤٤.
(٦) فى «ص»، و«هـ»: «تمهر».
(٧) هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبخْت بن عيسى بن يُوماريلى، أبو موسى، أخذ عنه العربية جماعة منهم الشلوبين وابن معط، وكان إمامًا فيها لا يشق غباره، مع جودة التفهيم وحسن العبارة.

وشرع فى نظم صحاح[1] الجوهرى[2]، فَتُوُفِّيَ قبل تمامه، ودفن بالقرافة، والتفضيل هو «فعل»[3] المفضَّل لاوصف المفضَّل، لكن لما جاز «سببه»[4]، وهو السبق، صار كأنه حازه[5].

الكلام وما يتألَّف منه

كلامنا لفظ مفيد كاستقمْ ... واسم وفعل ثم حرف الكلمْ

واحده كلمة والقول عمّْ ... وكلمة بها كلام قد يؤمّْ

= شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة، وهى حواشٍ على الجمل للزجاجى. توفى سنة سبع وستمائة.

انظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦، ٢٣٧، وشذرات الذهب ٥/ ٢٦ وإنباه الرواة ٢/ ٣٧٨ - ٣٨٠ وكشف الظنون ١١١ و ٦٠٥ و ٨١١ و ١٨٠٠ و ١٨٠١.

(١) الصِّحاح كتاب فى اللغة للجوهرى اسمه صحاح اللغة وتاج العربية، قيل فيه:

ما كان من كتبى النفيسة بعضُه ... إذ كنت أنت من النجوم المشترى

والبحر أنت وقد أتيتك قاصداً ... أطلق بفضلك لى صحاح الجوهرى

(انظر: كشف الظنون ٢/ ١٠٧١).

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهرى، صاحب الصِّحاح، كان من أعاجيب زمانه ذكاءً وفطنة وعلماً، وكان إمامًا فى اللغة والأدب، وخَطُّه يضرب به المثل، وهو مع ذلك من فُرْسان الكلام والأصول.

صنف كتابًا فى العروض، ومقدمة فى النحو، والصحاح فى اللغة.

توفى سنة ٣٩٣هـ، وقيل: فى سنة ٣٩٨هـ.

انظر: بغية الوعاة ١/ ٤٤٦، ٤٤٧ وإنباه الرواة ١/ ١٩٤ - ١٩٨ وبروكلمان ٢/ ٢٥٩، ٢٦٠ والبلغة ص ٣٦ وشذرات الذهب ٣/ ١٤٢، ١٤٣ ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٦٧.

(٣) ساقطة من «هـ».

(٤) فى «ص»، و«أ»، و«ب»، و«د»: «بسببه».

(٥) شرح الشاطبى ١/ ١٢.

ق: قول غيره بالوضع[1] فى تفسيره قولان:

أحدهما: أن معناه بقصد[2] الإفادة تحرُّزًا من كلام النائم، ونحوه، وقد «أسقطه»[3] الناظم، فيردّ عليه ما أفاد بلا قصد.

والثاني: أن معناه بوضع العرب تحرُّزًا من كلام العجم، فإنه قد يكون لفظًا مركبا مفيدًا[4]، لكنه ليس بوضع العرب، وهو وارد على الناظم أيضًا.

فإن قيل: لعله جرى على التفسير الثانى، وأخرج تركيب العجم بقوله: (كاستقم)، قلنا: يمكن لولا أنه جرى فى التسهيل[5] على التفسير الأول؛ إذ قال: (مقصودًا لذاته)[6] لكن لايبعد أن يجرى هنا على تفسير وهناك على آخر، والمعنى الثانى ضرورى فى الحد[7]؛ إذ مدار هذا العلم على التفرقة بين كلام العرب والعجم.

---

(١) أى: إن الكلام يكون مفيدًا بالوضع، و«الوضعية وهى ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها... وترك من تعريف الكلام قيد الوضع المصرَّح به فى غير الألفية، المحترَز به عن كلام طير ونائم وساه ومجنون».

انظر: فتح الرب المالك: ٤٨.

(٢) «أ»: «تقصر».

(٣) فى «هـ»: «أسقطها».

(٤) ساقطة من «أ».

(٥) التسهيل هو أحد مؤلفات ابن مالك النحوية، وشَرَحَهُ، ولكنه لم يكمله، وحاول ابنه إكمال الشرح، لكنه لم يستطع، وللتسهيل شروح كثيرة كشرح الدماميني وابن عقيل وأبى حيان وغيرهم.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١: ٥، وقال: «واحترز بأن قيل: «مقصودًا لذاته» من المقصود لغيره، كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنه إسناد لم يقصد هو ولا ماتضمنه لذاته، بل قصد لغيره، فليس كلامًا بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قاموا حين قاموا: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا».

«شرح التسهيل ١: ٧، ٨».

٧) ساقطة من «أ».

ويتضمَّن التفسير الثانى أيضًا أن المعتبر الإفادة الوضعية [٣ / ب] دون العرضية والعقلية، فالعرضية كإفادة قولك: جاء غلام زيد، أن زيدًا له غلام، فلم يكن كلامًا (فى)(١) جهتها، والعقلية كإفادة كلام المتكلم (من)(٢) وراء حائط، أن هناك إنسانًا حيًّا.

وعليه فقوله: (كاستقم) تحرُّز لذلك كله.

د: وأورد (عليه)(٣) أن اللفظ جمع لفظة، فلا يصح جعله جنسًا(٤). انتهى.

أبو حيّان: لأنه إنما يحدّ الماهية، فلا يجعل فى حدها ما يدل على أقل الجمع وهو ثلاثة، ونظيره أن يقال فى حد الإنسان: حيوانات نواطق، وهذا لايجوز»(٥).

د: وزعم ابنُ طلحة(٦) أن الكلمة الواحدة وجودًا وتقديرًا قد تكون كلامًا(٧). انتهى.

---

(١) ساقطة من «أ»، و«د»، وفى «ص»، و«هـ»: «من».

(٢) ساقطة من «جـ»، و«هـ».

(٣) ساقطة من «أ»، و«جـ»، و«ص»، و«هـ».

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١ : ١٦ وشرح الشاطبى ١/ ١٦، ١٧.

(٥) التذييل والتكميل ١/ ٤ ب.

(٦) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف بن الأسمد النحوى، كان إمامًا فى العربية، عارفًا بعلم الكلام، درَّس العربية والآداب بإشبيلية أكثرمن خمسين سنة، وكان عاقلاً ذكيًا ذا عدالة ومروءة، مقبولاً عند الحكام والقضاة، وكان يميل إلى مذهب ابن الطراوة فى النحو، مولده فى سنة ٥٤٥هـ ووفاته فى سنة ٦١٨هـ.

انظر: بغية الوعاة ١ : ١٢١، ١٢٢ والبلغة ٢٢٥ وطبقات القراء ٢: ١٥٧ والمغرب ١ : ٢٥٣ ونفح الطيب ٣ : ٤٧٦.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ١ : ١٧ والعبارة بتمامها كالآتى: «لم يشترط ابن طلحة فى الكلام التركيب، فزعم أن الكلمة الواحدة وجودًا وتقديرًا قد تكون كلامًا إذا قامت مقام الكلام، «كنعم ولا» فى الجواب.

واحترز به من نحو «من»(١) فإنها كلمة وجودًا لا تقديرًا.

ق: والدليل القاطع على حصر الكلم فى اسم وفعل وحرف الاستقراء والإجماع، ولايقدح فيه اختلافهم فى أعيان بعض الكلم، من أىّ قبيل هى، كليس، «وأىّ»(٢) الموصولة، وأفعل فى التعجب، على أن بعضهم زاد رابعًا وسماه (الخالفة) وعنى به أسماء الأفعال، وليس بصحيح؛ لقيام الإجماع قبله، ولوجود خواص الأسماء(٣) فيما زاد، ولذا سُمِّيت (أسماء أفعال).

(فإن قيل)(٤): فأين الإجماع، وهذا الفراء(٥) قَرْنُ سيبويه (٦) «يقول»(٧) فى (كلا): ليست باسم ولافعل ولاحرف، وإنما هى بين الأسماء والأفعال؟.

---

(١) «أ»: «فى» و«جـ»: «فم»، وفى «هـ»: «قم».

(٢) فى «ص» و«جـ»: «وأل».

(٣) ومن خواص الأسماء فى القسم الرابع، التنوين فى نحو: «صهٍ وإيهٍ ومهٍ وأفٍّ».

(٤) ساقطة من «أ».

(٥) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدَّيلمى، أبو زكريا الفراء، أخذ عن الكسائى وهو من جلّة أصحابه، وكان أبرع الكوفيين، له مصنفات كثيرة فى النحو واللغة ومعانى القرآن، مات بطريق مكة سنة سبع وماتتين، رحمه الله.

انظر: الأعلام ٩ : ١٧٨ والأنساب ٤٢٠ وإنباه الرواة ٤ : ١ - ١٧ والبداية ١ : ٢٦١ وبغية الوعاة ٢ : ٣٣٣ والبلغة : ٢٨٠ وتاريخ ابن الأثير ٥ : ٢٠٦ وتاريخ بغداد ١٤ : ١٤٩ - ١٥٥ وشذرات الذهب ٢ : ١٩ وطبقات الزبيدى ١٤٣-١٤٦ ومعجم المؤلفين ١٣ : ١٥٨.

(٦) هو عمرو بن عثمان بن قَنْبر مولى بنى الحارث بن كعب، ويكنى بأبى بشر، أخذ النحو عن الخليل ولازمه، وعن عيسى بن عمر الثقفى ويونس وغيرهم، واللغة عن أبى الخطاب الأخفش وغيره توفّى فى سنة ١٨٠هـ.

انظر: أخبار النحويين البصريين ٤٨ - ٥٠ والأعلام ٥ : ٢٥٢ وإنباهُ الرواة ٢ : ٣٤٦ - ٣٦٠ وبروكلمان ٢ : ١٣٤ والبداية ١٠ : ١٧٦ - ١٧٧ وبغية الوعاة ٢ : ٢٢٩ - ٢٣٠ والبلغة ١٧٣ وتاريخ ابن الأثير ٥ : ١٤٢ وتاريخ بغداد ١٢ : ١٩٥ - ١٩٦ ومعجم الأدباء ١٦ : ١١٤-١٢٧ ومعجم المؤلفين ٨ : ١٠ والنجوم الزاهرة ٢ : ٩٩ - ١٠٠.

وفى اسم «قَنْبر» خلاف وضحه الشيخ عبد السلام هارون فى مقدمة تحقيق الكتاب.

(٧) فى «هـ»: «يقال».

قلنا: إذا تأملت كلامه ظهر لك أنه لم يحكم عليها بأنها غير (أحد)[1] الثلاثة، وإنما توقَّف فيها: هل هي اسمٌ أو فعل (أو حرف)[2]؟ لتعارض أدلتها عنده [٤/أ]، فطالعه في اسم (ثعلب)[3] من طبقات النحويين للزبيدي[4].

د: حد الكلمة لفظ بالقوة أو بالفعل، دالٌّ (بالوضع على معنى مفرد)[5]، أخذه من قول الشارح[6]، «لفظ بالقوة أو بالفعل مستقل، دالٌّ بجملته على معنى

(١) ساقطة من «أ»، و«جـ»، و«ص»، و«هـ».

(٢) من «ب»، و«هـ».

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص ١٤١ - ١٥٠، وترجمة ثعلب في الصفحات المذكورة، ولكن ليس بها ما أشار إليه، ولكنه موجود في ترجمة الفراء ص ١٣٣ قال: «قال أبو العباس: قال الخليل: كلاَّ اسم، وقال الفراء: هي بين الأسماء والأفعال، فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل، فلا أقول: إنها اسم؛ لأنها حَشْو في الكلام، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم، وأشبهت الفعل لتغيرها في المكنى والظاهر..» طبقات الزبيدي ص ١٣٣.

(٤) طبقات النحويين للزُّبَيْدي هو كتاب جيد في الطبقات، قال عنه السيوطي في بغية الوعاة ١: ٨٥: «وهو مجلد لطيف، رأيته بمكة المشرَّفة»، وطالعته على هذه الطبقات.
والزُّبَيدي: هو محمد بن الحسن الزَبَيدي النحوي، أبو بكر الأندلسي، من أهل إشبيلية، عالم بالنحو واللغة والأخبار، وله تصانيف وتآليف جيدة.
انظر: الأعلام: ٦: ٣١٢ وإنباه الرواة ٣: ١٠٨-١١٠ وبغية الوعاة ١ - ٨٤ - ٨٦ والبلغة ٢١٨ والمقتبس ٤٣ - ٤٥ وشذرات الذهب ٣: ٩٤ - ٩٥ ومعجم الأدباء ١٨: ١٧٩ - ١٨٤ ومعجم المؤلفين ٩: ١٩٨ وهدية العارفين ٢: ٥١ والوافي بالوفيات ٢: ٢٥١.
والزُّبَيدي نسبة إلى زُبَيد بن صَعْب بن سعد العشيرة؛ رهط عمرو بن معدي كرب. (بغية الوعاة ١: ٨٥).
وانظر شرح الشاطبي ١/ ١٧، ١٨.

(٥) في أ: «على معنى مفرد بالوضع)»، وهذه العبارة في توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢١.

(٦) الشارح هو ابن الناظم، وهو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام بدر الدين ابن الإمام جمال الدين الطائي الدمشقي الشافعي النَّحوي ابن النحوي، وغلط الحافظ ابن كثير فسمَّاه عبد الله. =

(مفرد)[1] بالوضع.

فاللفظ مخرج للخط والعقد والإشارة، وبالقوة مدخل للضمير في نحو: افعلْ وتفعل، [ولفظ بالفعل مدخل نحو زيد في: قام زيد][2] ومستقل: مخرج «للأبعاض»[3] الدالَّة على معنى كألف المفاعلة وحروف المضارعة، ودالٌّ: معمم لما (دلالته)[4] ثابتة كرجل، ولما دلالته (زائلة)[5]، «كأحد»[6] جزئي (امرئ القيس)؛ لأنه كلمة، ولذلك أعرب «بإعرابين كل»[7] على حدة، وبجملته مخرج للمركب: كغلام زيد، فإنه دالٌّ بجزأيه على جزء معناه، وبالوضع: مخرج للمهمل، ولما دلالته عقلية، كدلالة اللفظ على حال اللافظ به[8].

د: مجموع الجزأين في نحو (امرئ القيس) كلمة حقيقة، وكلٌّ منهما كلمة مجازاً[9].

= **قال الصفدي**: كان إماماً فهماً ذكياً، حاداً الخاطر، إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، جيد المشاركة في الفقه والأصول. توفي سنة ٦٨٦هـ.
ومن تآليفه: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وشرح لاميته وغيرها.
انظر: بغية الوعاة ١: ٢٢٥، والوافي بالوفيات ١: ٢٠٤، وبروكلمان ١: ٢٩٨، وشذرات الذهب ٥: ٣٩٨.

(١) زيادة من شرح ابن الناظم على الألفية / ٣، وهذه الكلمة ساقطة من «هـ».

(٢) من شرح ابن الناظم / ٤.

(٣) في «هـ»: «للألفاظ».

(٤) ساقطة من «أ».

(٥) في «أ»: «زائدة».

(٦) في «أ»: «كإحدى».

(٧) من شرح ابن الناظم ٤، أما في كل النسخ المخطوطة فهي: «بإعراب»، وكلمة «كل» ساقطة من «هـ».

(٨) هذه العبارة كاملة من كلام ابن الناظم في شرحه للألفية ٣ - ٤.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ١: ٢١.

قال شيخ شيوخنا أبو زيد المكودي[1] في شرحه الكبير[2]: بل هو مجاز فيهما؛ لأنه بالنظر إلى «لفظه»[3] كلمتان، وبالنظر إلى مدلوله كلمة؛ لأن مجموع الاسمين دالٌّ على معنى مفرد، ولذلك يقال فيه: «قوته»[4] (قوة)[5] كلمة.

ش: د: وفي (الكَلِم)[6] ثلاث لغات[7].

يريد الأولى بفتح الكاف وكسر اللام، وهي الأصل، والثانية فتح الكاف وإسكان اللام، تخفيفًا، والثالثة «كسر»[8] الكاف وإسكان اللام على النقل.

المكودي [٤ /ب] في الكبير: اعلم أن ما وقع في قوافي الشعر مشدَّدًا كقوله: عمْ، ويومْ، يجب تخفيفه، ولا يجوز الوقف عليه بالتشديد؛ لئلا ينكسر الوزن[9].

ق: وقوله (وكلمة بها كلام قد يُؤَمّ): مثاله (وكلمة الله هي العليا)[10]

---

(١) سبق التعريف به، ص ١٥٥.

(٢) ويقصد بالشرح الكبير شرحه على ألفية ابن مالك، أكمله سنة ٧٩٩هـ، طبع بالقاهرة سنة ١٢٧٩، ١٣٠١هـ، ١٣٠٣هـ، ١٣٠٥هـ، ١٣٢٠هـ، كما طبع في فاس سنة ١٢٩٤هـ، ١٣١٨هـ، وعلى هذا الشرح كثير من الحواشي والتعليقات. بروكلمان ٢: ٢٨٤، ولكن يرجح أن يكون الشرح المطبوع هو الشرح الصغير لا الكبير. ولذلك لم أعثر على كثير مما نقل عنه من الشرح الكبير، ولكن وجدته بصورة مقتضبة في الشرح المطبوع الذي بين أيدي القراء.

(٣) في «هـ»: «لفظهما».

(٤) ساقطة من «هـ».

(٥) ساقطة من «أ».

(٦) في «ص»، و«أ»، و«ب»، و«د»: «الكلمة».

(٧) شرح المرادي ١/ ٢١.

(٨) «أ»: «بكسر».

(٩) وذلك لأن الوقف عليها بالتشديد يؤدي إلى زيادة حركة، وهذه الحركة الزائدة تكسر الوزن، وتنقل البيت من بحر عروضي إلى آخر.

(١٠) سورة التوبة: الآية: ٤٠.

يعني: (لا إله إلا الله)، «وكذا»[1]: (وأزلمهم كلمة التقوى)[2]، ومنه: (وجعلها كلمة باقية في عقبه)[3] يعني ما تقدم من كلامه، ومنه الحديث: (الكلمة الطيبة صدقة)[4] الشارح[5]: ومنه قوله «عليه الصلاة والسلام»[6]: (يعني في الصحيح): [أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد[7]:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

---

(١) ساقطة من «هـ».

(٢) سورة الفتح: الآية: ٢٦.

(٣) سورة الزخرف: الآية: ٢٨.

(٤) رياض الصالحين ٧٦، ١٢٩، ٣٠٦.

(٥) شرح ابن الناظم على الألفية ص ٤.

(٦) في «هـ»: «عليه السلام».

(٧) هذا صدر بيت للبيد بن ربيعة العامري، شاعر مخضرم، جمع بين الجاهلية والإسلام، وتمام البيت:

«وكل نعيم لا محالة زائل»

والبيت من بحر الطويل.

مواضعه: ديوان لبيد ٢٥٦ وجواهر الأدب ٣٨٢ وخزانة الأدب ٢: ٢٥٥ - ٢٥٧ وديوان المعاني ١: ١١٨ وسمط اللآلي ٢٥٣ وشرح الأشموني ١: ١١ وشرح التصريح ١: ٢٩ وشرح شذور الذهب ٣٣٩ وشرح شواهد المغني ١: ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢ وشرح المفصل ٢: ٧٨ والعقد الفريد ٥: ٢٧٣ ولسان العرب (رجز ٥٩: ٣٥١ والمقاصد النحوية ١: ٥، ٧، ٢٩١ ومغني اللبيب ١: ١٣٣ وهمع الهوامع ١: ٣ والبيت بلا نسبة في أسرار العربية ٢١١.

وفي البيت شاهدان:

أحدهما: قوله: «ما خلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد أداة الاستثناء «خلا»، فَدَلَّ ذلك على أن الاسم الواقع بعد «ما خَلاَ» يكون منصوبًا، وذلك لأن «ما» هذه مصدرية، و«ما» المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به، وإنما يجوز جرُّه إذا كانت «خلا» حرفًا، وهي لا تكون حرفًا إذا سبقها الحرف المصدري «ما».

وقولهم، (كلمة الشهادة) «يريدون»[1]: (لا إله إلا الله، محمد رسول الله).

«ق»[2]: والكلمة أيضًا القصيدة بطولها، يقال: كلمة فلان أى قصيدته[3].

المكودى فى الكبير: منه «قوله تعالى»[4]: (تعالَوْا إلى كلمة)[5]

د: يعنى: أن الكلمة قد يقصد بها فى اللغة ما يقصد بالكلام، وهو مجاز مهمل فى عُرف النحويين[6].

قلت: فلو قال المصنف[7]:

واحـدُه كلمـة وقـد يؤم بها الكلام لغة والقول عم[8]

= وثانيهما: توسط المستثنى بين جزأى الكلام فى قوله: «ألا كلُّ شىء ما خلا الله باطل» والمراد: «ألا كل شىء باطلٌ ما خلا الله».

ولكن الشاهد سبقَ هنا لبيان أنه يجوز إطلاق لفظة «كلمة» على بيت الشعر، وهذا يكون لغةً لا اصطلاحًا.

ومعنى ما سبق أن «لفظ الكلمة قد يقصد به لُغةً معنى الكلام، والمراد به مدلوله وهو مجاز، وإن كان مهملاً عند النحويين من تسميةِ الشىء باسم بعضه».

«فتح الرب المالك: ٥١». «وابن الناظم: ٤».

(١) ساقطة من «جـ».

(٢) ساقطة من «أ»، وفى «د»: «قال».

(٣) ابن الناظم: «وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها، قال الشاعر:

وكم علمته نظم القوافى فلما قال قافيةً هجانى

وهو من باب تسمية الشىء باسم بعضه كتسميتهم ربيئة القوم عينًا، والبيت من الشعر قافيةً». «ابن الناظم: ٤». وانظر شرح الشاطبى ١/ ١٩.

(٤) من «هـ».

(٥) سورة آل عمران: الآية ٦٤. (٦) شرح المرادى ١/ ٢٢.

(٧) المصنف هو الناظم جمال الدين بن مالك ت ٦٧٢هـ. صاحب الألفية.

(٨) وقد تعقَّب ابنُ غازى المصنفَ فى كثير من المواضع، حتى حمله التعقُّب على الإتيان ببيت بدل بيت الناظم، وقصد ابن غازى بهذا البيت أن ابن مالك لم يصرح ولم يحدد الناحية التى تطلق فيها الكلمة، على الكلام هل لغويًا أم اصطلاحيًا أم كلاهما؟ والصواب فى عرف النحويين هو أن الكلمة تطلق ويراد بها الكلام لغويًا لا اصطلاحيًا.

«شرح المكودى: ١: ٨١».

لحر «العبارة»[1].

المكودى فى الكبير: والمستعمل فى عرف النحويين العكس، وهو إطلاق الكلام على الكلمة[2]، ذكره ابن أبى الربيع[3].

ص

بالجر والتنوين والندا وألْ ومُسندٍ للاسم تمييز حصلْ

قوله: (بالجـــر).

د: يشمل الجر بالحرف وبالإضافة، ولاجر بغيرهما، خلافًا لمن زاد التبعية[4]،

---

(١) فى «هـ»: «عبارة».

(٢) ابن أبى الربيع: «وإطلاق الكلام على اللفظة الموضوعة لمعنىً صحيح ومستعمل عند أئمة الصنْعة، والأشهر فى الكلام أن يُطْلَقَ على اللفظ المركب».

«البسيط فى شرح جمل الزجاجى ١: ١٥٨».

(٣) هو عبد الله بن أبى العباس أحمد بن أبى الحسين عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبى الربيع القرشى الأموى العثمانى ولد سنة ٥٩٠هـ، وتوفى سنة ٦٨٨هـ، أخذ النحو عن أبى على الشَّلَوْبين، له مصنفات منها: شرح الإيضاح للفارسى وشرح الجمل للزجاجى، وغيرهما. انظر: الأعلام ٤: ٣٤٤ وإيضاح المكنون ١: ٣٦٨ وبغية الوعاة ٢: ١٢٥ - ١٢٦ واسمه فى البغية: «عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين ابن أبى الربيع القرشى الأموى العثمانى الإشبيلى» وهو موافق لما فى البلغة ١١٦.

(٤) وبالإضافة إلى الجر بالحرف والإضافة والتبعية فإن هناك نوعًا رابعًا، وهو الجر بالمجاورة، وقد أثبت الجمهور الجر بالمجاورة للمجرور فى النعت والتوكيد، مثال النعت: «هذا جحر ضَبٍّ خرب» ومثال التوكيد: «يا صاحِ بلغ ذوى الزوجات كلهم» بجر «كلهم» على المجاورة؛ لأنه توكيد لذوى المنصوب.

وعن زيادة التبعيَّة قال السيوطى فى «الهمع»: «لا ثالث لهما، ومَنْ زاد التبعية فهو رأى الأخفش» الهمع ٢: ٢٩، وانظر شرح المرادى ١/ ٢٢.

والجر بالمجاورة سبب ضعيف للجر كما ورد فى الهمع ٢: ٥٥.

على زيادة التبعية مشى ابن عقيل[1] ، وعزاه أبو حيان لسيبويه[2] والخليل[3] والأخفش[4] ، والجرمي[5] ، وهذا الخلاف في غير النسق والبدل ؛ إذ لا يتوجه عمل التبعية فيهما .

---

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عقيل ، أبو محمد ، بهاء الدين ، الشافعي المذهب ، ولد سنة ٦٩٤هـ أو في سنة ٦٩٨هـ أو في سنة ٧٠٠هـ ، وتوفي في سنة ٧٦٩هـ .

انظر : الدرر الكامنة ٢ : ٣٧٢ وشذرات الذهب٦ : ٢١٤ وبغية الوعاة ٢ : ٤٧ - ٤٨ .

وقال ابن عقيل في شرحه على الألفية عند كلامه عن الجر كعلامة من علامات الاسم : « فمنها الجر ، وهو يشمل الجرَّ بالحرف والإضافة والتبعيَّة ، نحو : « مررت بغلامِ زيدٍ الفاضلِ » فالغلام : مجرور بالحرف ، وزيد : بالإضافة ، والفاضل ، مجرور بالتبعيَّة . . . . . » شرح ابن عقيل ١ : ١٧ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه جـ١ : ٤١٩ - ٤٣٩ .

(٣) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم ، أبو عبد الرحمن البصري الفراهيدي النحوي ولد سنة ١٠٠هـ وتوفي سنة ١٧٠هـ ، له مصنفات باهرة ، منها كتاب العين ولم يكمله ، وهو أول من اخترع العروض والقوافي ، وقيل : إن وفاته كانت سنة ١٧٥هـ .

انظر : (الأعلام ١ : ٣٦٣ وأخبار النحويين البصريين ٣٨-٤٠ وإنباه الرواة ١ : ٣٤١ - ٣٤٧ والبداية ١٠ : ١٦١-١٦٣ وبروكلمان ٢ : ١٣١ وبغية الوعاة ١ : ٥٥٧-٥٦٠ والبلغة ٧٩ وشذرات الذهب ١ : ٢٧٥-٢٧٧ وطبقات الزبيدي ٤٣-٤٧ .

وانظر كتاب الجمل في النحو للخليل ١٧٢ - ١٨٩ فقد تكلم عن أنواع الجر فقال : « وهي تسعة : خفض بمن وأخواتها [يقصد الجر بالحروف] وخفض بالإضافة وخفض بالجوار وخفض بالبنْية وخفض بالأمر ، وخفض بـ « حتى » إذا كان على الغاية وخفض بالبدل وخفض بـ « منذ » الثقيلة وخفض بالقسم » .

(٤) هو عبد الحميد بن عبد المجيد النحوي أبو الخطاب ، الأخفش الكبير ، أحد الأئمة الكبار في النحو واللغة ، أخذ عنه سيبويه ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى ، وغيرهما . توفي سنة ١٧٧هـ.

انظر : الأعلام ٤ : ٥٩ وإنباه الرواة ٢ : ١٥٧ - ١٥٨ وبروكلمان ٢ : ٥١ والبلغة ١١٩ وبغية الوعاة ٢ : ٧٤ وطبقات الزبيدي ٣٥ ومسالك الأبصار ٤ : ٢٧٢ ونزهة الألباء ٥٣ - ٥٤ .

(٥) هو أبو عُمَر صالح بن إسحاق ، مولى بني جرم من قبائل اليمن ، لُقِّب بالجرمي =

ق : وما جاء من نحو قوله[1] :

* والله ما ليلى بنام صاحبه *

وقوله [2] :

* ولَلَّهُ عن يُشْقِيَك أغنى وأوسع *

وقولهم :

* نعم السير على بئس العير *

= لتزوله فيهم ، نشأ بالبصرة وتعلَّم على شيوخها النحو واللغة ، له في النحو مختصر مشهور ، ويقال : إنه كان كلما صنف منه بابًا صلَّى ركعتين ودعا بأن يُنْتَفَعَ به ويبارك فيه ؛ لأنه كان صاحب دين وورع ، وله أيضًا كتاب اسمه : « فرخ كتاب سيبويه » ، ورد بغداد وأقام فيها حتى مات في سنة ٢٢٥هـ .

انظر : أخبار النحويين البصريين ٧٢ - ٧٤ والأعلام ٣ : ٢٧٤ وإنباه الرواة ٢ : ٨٠ - ٨٣ والبداية ١٠ : ٢٩٣ وبروكلمان ٢ : ١٦٢ وبغية الوعاة ٢ : ٨ - ٩ والبلغة : ٩٦ وتاريخ بغداد ٩ : ٣١٣ - ٣١٥ وشذرات الذهب ٢ : ٥٧ وطبقات الزبيدي ٧٦ - ٧٧ .

(١) هذا بيت من الرجز ، ويتلوه : « ولا مُخَالِطِ اللِّيان جَانِبُهْ » .

والرجز لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ٤١٦ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٩ ، ١٠٠ والإنصاف ١/ ١١٢ وخزانة الأدب ٩ : ٣٨٨ ، ٣٨٩ والخصائص ٢ : ٣٦٦ والدرر ١ : ٧٦ ، ٦ : ٣٤ وشرح الأشموني ٢ : ٣٧١ وشرح عمدة الحافظ ص٥٤٩ وشرح المفصل ٣ : ٦٢ وشرح قطر الندى ص ٢٩ ولسان العرب ١٢/ ٥٩٥ (نوم) والمقاصد النحوية ٤ : ٣ وهمع الهوامع١/ ٦ ، ٢ : ١٢٠ .

والشاهد فيه أن حرف الجر في قوله « بنام » داخل على محذوف ، والتقدير : « بمقول فيه » : نام صاحبه ، فحذف القول وبقي المحكيُّ به ، وقيل : إنه من باب حذف الموصوف غير القول ، والتقدير : بليل نام صاحبه فيه ، فالجر دخل ، في الحقيقة ، على الموصوف المقدَّر لا على الصفة .

(٢) من الطويل ، لمجنون ليلى ، وصدره :

رعاك ضمانُ اللهِ يا أمَّ مالكٍ

والبيت في حماسة أبي تمام ٢/ ٧١ وديوان المجنون ص ١٨٩ .

وقولهم:

*** اذهـب بـذى تسـلـم *(1)**

فغير وارد عليه؛ إذ لم يقل «بحروف» (2) الجرّ أو بأدواته، مع أن جميعه مؤول.

قوله: (والتنوين).

ق: إنما اختص بالاسم؛ لأنه إما لصرف (3)، أو «لتنكير» (4) صالح للتعريف، أو لعوض (5) من (6) مضاف إليه، أو لمقابلة (7) جمع مؤنث بجمع

(1) وفى ذلك يقول الزمخشرى فى المفصّل: «وذو» فى قولهم: «اذهب بذى تسلم واذهبا بذى تسلمان، واذهبوا بذى تسلمون، أى: بذى سلامتك، والمعنى: بالأمر الذى يسلمك». «المفصل مع شرح شواهده: ٩٩، وانظر شرح الشاطبى ١/ ١٩.

(2) فى النسخة «د»: «بحرف». وما أثبتُّه من: «أ» و«ب» و«جـ» و«ص»، و«هـ».

(3) وتنوين الصرف يكون علامة للاسم، وسمى «تنوين الصرف» ليفرق بين المصروف والممنوع.

(4) الأصل و«ب»: «تنكير»، وما أثبته من «أ» و«جـ». والتنوين لتنكير الصالح للتعريف «هو اللاحق للأسماء المبنيَّة فَرْقًا بين معرفتها ونكرتها، نحو: «مررت بسيبويهِ وبسيبويهِ آخر». «شرح ابن عقيل ١: ١٧».

(5) وتنوين العوض على ثلاثة أقسام منها ما يكون عوضًا عن مضاف إليه، وهذا القسم الذى يلحق «كُل» عوضًا عما تضاف إليه، نحو: «كُلٌّ قائم» أى: «كلُّ إنسان قائم» ومنها قوله تعالى: ﴿ **قل كُلٌّ يعمل على شاكلته** ﴾.

والقسمان الآخران هما:

(أ) عوض عن جملة وهو الذى يلحق «إذ» عوضًا عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: ﴿ **وأنتم حينئذ تنظرون** ﴾ أى حين إذْ بلغت الروحُ الحلقُوم، فحذف «بلغت الروحُ الحلقومَ» وأتى بالتنوين عوضًا عنه.

(ب) وقسم يكون عوضًا عن حرف وهو اللاحق لـ: «جوار وغواش» ونحوهما رفعًا وجرًا نحو هؤلاء جوارٍ ومررت بجوار، فحذفت الياء وأُتِى بالتنوين عوضًا عنها.

«شرح ابن عقيل ١ - ٢٧ - ١٨».

(6) ساقطة من «هـ».

(7) قال المرادى: «وتنوين المقابلة، نحو «مسلماتٌ»، وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء =

مذكر، والصرف، وتنكير الصالح للتعريف، والإضافة، والجمع من خواص الأسماء.

د: «والتنوين» (1) فى نحو: (جـوار وغُيّـل) عوض من اليـاء المحذوفة على الأصح، أى لاعوض من حركتها، ولا تنوين صرف كجناحٍ، خلافاً لمن قال بهما (2).

د: وزاد بعضهم سابعًا وهو تنوين الاضطرار (3)، كقوله (4):

*** سـلام الله يا مطرٌ عليـهـا ***

= مزيدتين، سُمِّى بذلك؛ لأنه قابل النون فى جمع المذكر السالم، وليس بتنوين الصرف خلافًا للزمخشرى بدليل ثبوته بعد التسمية كما ثبتت النون فى نحو «عرفان»، وهذه الأربعة من خواص الاسم؛ لأنها لمعان لا تليق لغيره». (توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٢٥).

(1) قال المرادى: «وتنوين العوَض ضربان: عوض عن حرف نحو «جوار» وغواش وغُيّل تصغير بعلى، فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح، وعوض من المضاف إليه إما جملة نحو «يومئذ» وإما مفرد نحو «كل وبعض» على رأى».

«شرح المرادى «التوضيح» ١: ٢٤ - ٢٥».

(2) والذى قال بهما هو الشـيخ خالد الأزهرى فى «التصريح بمضمون التوضـيح»، قال: «والتحقيق أنه تنوين صرف يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها». «التصريح ١: ٣٥».

(3) السيوطى: «يجوز تنوين المنادى المبنى فى الضرورة بالإجماع» الهمع ١: ١٧٣، وانظر شرح المرادى ١: ٣١.

(4) عجزه:

«وليس عليك يا مطرُ السلام»

من الوافر، وهو للأحوص فى ديوانه ١٨٩ والأغانى ١٥: ٣٤، وخزانة الأدب ٢: ١٥٠، ١٥٢، و٦: ٥٠٧ والدرر ٣: ٢١ وشـرح أبيـات سـيبـويه ١: ٦٠٥، ٢: ٢٥ وشـرح التصريح ٢: ١٧١ وشرح شواهد المغنى ٢: ٧٦٦ والكتاب ٢: ٢٠٢ وبلا نسبة فى الأزهية ١٦٤ والأشباه والنظائر ٣: ٢١٣.

والشاهد فى البيت قوله: «يا مَطَرُ» والقياس: «يا مَطَرُ» بالبناء على الضم؛ لأنه منادى مفرد علَم، ولكن الشاعر نَوَّنه اضطراراً لتلاؤم ينكسر الوزن العروضى.

المكودى فى الكبير : هذا النوع «إن»[1] لحق المنصوب نحو :

* ياعديًّا لقد وقتــك الأواقي[2] *

فهو تنوين التمكين للحاقه المعرب المنصوب «لقوله»[3] : بالتنوين، ويأتى للمرادى نحوه، إن شاء الله تعالى.

ق : وزاد بعـضـهـم «تنوينًا»[4] ثامنًا، وهو تنوين التناسب[5]، نحـو : (قواريرا[6]، وسلاسلا[7]).

وتاسعًا، وهو تنوين الفرق، وهو اللاحق لغدوة بعد «لدنْ» وذلك أن (غدوة) غير منصرف للعلمية والتأنيث، فتقول: «جئتُك لدن غدوةً»، فيكون مجروراً بالفتحة، ومن العرب من يشبِّه (لدُنْ) باسم الفَاعل المنوّن، فينصب بها، ولايظهر مراده من قصد النصب إلا التنوين، فإنه لو لم ينون لحمل على أن «غدوة» مجرور بالفتحة.

(١) «أ» : «أى».

(٢) صدره :

«ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ»

وفى رواية :

«رَفَعَتْ رأسـها إِلَيَّ وَقَالَتْ»

من الخفيف، وهو للمهلهل بن ربيعة فى خزانة الأدب ٢ : ١٦٥ والدرر ٣ : ٢٢ وسمط اللآلى ١١١ ولسان العرب ١٥ : ٤٠١ (وقى) والمقاصد النحوية ٤ : ٢١١ والمقتضب ٤ : ٢١٤ ، وبلا نسبة فى رصف المبانى ١٧٧ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٨٠٠ .

والشاهد فيه قوله : «يا عديًا» حيث نصبهُ للضرورة الشعرية ، وحقُّه البناء على الضم ؛ لأنه علم.

(٣) فى كل النسخ سوى «هـ» : «لطوله».

(٤) من «ب».

(٥) وهو الذى يكون فى أواخر الآيات القرآنية حتى تتناسب الفواصل.

(٦) سورة الإنسان : الآية ١١.

(٧) سورة الإنسان: من الآية ٤.

د: لم يعين الناظم إلا الأربعة «الأولى»[1] المتقدمة[2]، وعند المكودى أن الاضطرار والتناسب والفرق من خواص الأسماء أيضًا.

قوله: (والندا).

ق : قصره ضرورة[3]. انتهى.

الجوهري: النداء: الصوت، وقد يضم، كالدُّعاء «والرُّغاء»[4]، وناداه نداءً ومناداةً، أى: صاح به[5]. انتهى.

ولايرد عليه دخول «يا» على الحرف فى نحو: «ياليتني»[6]، وعلى الفعل فى نحو قراءة الكسائى[7]:

(١) ساقطة من «أ» و«ب» و«جـ»، و«ص»، و«هـ».

(٢) فى توضيح المقاصد والمسالك : «ولم يَعْنِ المصنف إلا الأربعة الأوَل». جـ١ ص ٣٣.

(٣) وأصله «النداء» وقصره ضرورة مما أجمع عليه النحويون قال ابن مالك :

وقصر ذى المد اضطرارٌ مجمعٌ عليه والعكس بِخُلْفٍ يَقَعُ

وانظر شرح الشاطبى ١/ ٢٠.

(٤) ساقطة من «هـ».

(٥) الصحاح ٦/ ٢٥٠٥.

(٦) سورة النساء : الآية ٧٣ ، وسورة النبأ : الآية ٤٠ ، وسورة الفجر : الآية ٢٤ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يا ليت قومي يعلمون ﴾ سورة يس : الآية ٢٦.

(٧) هو على بن حمزة النحوى ، ويكنَّى أبا الحسن ، وقيل له : الكسائى من أجل أنه أحرم فى كساء ، وهو من علماء الطبقة الرابعة . قال عنه أبوالقاسم الشاطبى فى الحرز :

وأما عليٌّ فالكسائى نَحْتُه لمـا كان فى الإحـرام فيه تَسَرْبَلَا

ابن الجزرى : كان الكسائى إمام الناس فى القراءة فى زمانه ، وأعلمهم بالقرآن . توفى - رحمه الله - فى سنة ١٨٩هـ.

انظر : المهذب فى القراءات العشر ١ : ٨ والنشر فى القراءات العشر ١ : ١٧٢ والإرشادات الجلية : ٧ والأعلام ٥ : ٩٣ وأعيان الشيعة ٤١ : ٢٣٥ - ٢٣٦ وإنباه الرواة ٢ : ٢٥٦ - ٢٧٤ والبداية ١١ : ٢٠١ - ٢٠٢ ويروكلمان ٢ : ١٩٧ ويغية الوعاة ٢ : ١٦٢ - ١٦٤ والبلغة ١٥٦ وتاريخ بغداد ١١ : ٤٠٣ وشذرات الذهب ٢ : ٢١٦ وطبقات الزبيدى ١٣٨.

﴿ ألا يا اسجدوا لله ﴾ (١)

وقولهم: (يا حبذا) (٢)

---

(١) سورة النمل: الآية ٢٥. وقرأ الكسائى هذه الآية بتخفيف اللام على أن «ألاَ» للاستفتاح، و«يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، أى: يا هؤلاء، أو: يا قوم، و«اسجُدوا» فعل أمر، وله الوقف ابتلاءً، أى: اضطراراً على: «ألا يا» معًا، ويبتدىء «اسجُدوا» بهمزة وصل مضمومة لضم ثالث الفعل، والوقف اختياراً على «ألا» وحدها و«يا» وحدها، والابتداء أيضًا بـ«اسجدوا» بهمزة مضمومة.

أما فى حالة الاختيار فلا يصح الوقف على «ألا» ولا على «يا» بل يتعيَّن وصلهما بـ«اسجدوا».

انظر: المغنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ٣: ١٠٥ والإرشادات الجلية ٣٤٥ وتحبير التيسير ١٥٥ والبدور الزاهرة ٢٨٥ - ٢٨٦.

وقال أبو القاسم الشاطبى فى الحرز عن هذه القراءة:

ألاَ ويا اسجدوا راو وَقْفٌ مُبْتَلَى ألاَ ... ويا واسجدوا وابْدأ بالضم مُوصَلاَ
أراد ألاَ يا هؤلاءِ اسجدوا وقفٌ ... له قبله والغير أدرج مُبْتَدِلاَ
وقد قيل مفعولاً وأن أدغموا بلاَ ... وليس بمقطوع فَقِفْ يسجدوا ولا

انظر: الوافى فى شرح الشاطبية فى القراءات السبع ٢٣٤.

(٢) ومما ورد من ذلك شعرًا:

يا حبذا عينا سلمي والفما

وهذا الرجز بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١: ٤٧ وجواهر الأدب: ٢٩٠ وخزانة الأدب ٤: ٤٦٢ والخصائص ١: ١٧٠ والدرر ١: ١٠٩ ورصف المبانى ٣٤٣ وسر صناعة الإعراب ٤٨٤ ولسان العرب ١٣: ٥٢٧ (فوه) وهمع الهوامع ١: ٣٩.

وفيه شاهدان: الأول: دخول أداة النداء على الفعل.

الثانى: قصر الفم على لغة، وقيل: أرادوا الفمين بمعنى الشفتين، وقيل: هو منصوب بفعل محذوف، وكأنه قال: وأحبُّ وأمدح الفما.

ومن ذلك أيضًا قول الراجز:

يا حبَّذا القمراء والليل الساجْ ... وطُرُقٌ مثلُ مُلاء النساجْ

انظر: شرح المفصل ٧: ١٣٩، ١٤١ والخصائص ٢: ١٥.

ق: وقوله (١):

* يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى *

«وقولهم» (٢) فيما حكاه «ق»: «يا نعم المولى ويا نعم النصير» لأن «ال» (٣) (يا) فى هذا النمط حرف تنبيه أو حرف نداء، والمنادى اسم محذوف.

ق: ولايرد عليه شىء من هذا؛ «إذا» (٤) لم يجعل الخاصة حرف النداء، بل النداء، ونداء هذه الأشياء لايصح؛ إذ لاينادَى إلا من يجيب أو «من» (٥) يقوم مقامه كالمندوب.

قوله: (ألْ).

ق: لأنها للتعريف، والفعل لايعرف؛ لأنه مدلوله «الجنس» (٦)، فهو أبدًا مبهم فى جنسه، وإذا جاءت زائدة، فإنما تدخل على ماكان شأنها أن تدخل عليه

---

(١) عجزه: «بِسَمْسَمَ وعن يمينٍ سَمْسَمِ»

والرجز للعجاج فى ديوانه ١: ٤٤٢ والأشباه والنظائر ٢: ١٤٥ والإنصاف ١: ١٠٢ وجمهرة اللغة ٢٠٤، ٦٤٩ والخصائص ٢: ١٩٦ ولسان العرب ١٢: ٣٥ (سمم) ولرؤبة فى ملحق ديوانه ١٨٣ وبلا نسبة فى الخصائص ٢: ٢٧٩، وشرح الشاطبى ١/ ٢٠.

والشاهد فيه قوله: «يا اسلمى» يريد: «يا دار اسلمى» فحذف المنادى وأدخل أداة النداء على الفعل.

ومنه قول الشاعر: (شرح المفصل ٣: ٣٩):

ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثُمَّتَ اسلمي ... فَلاثُ تحيـاتٍ وإن لـم تكلَّـمِ

وقول الآخر: (شرح التسهيل لابن مالك ٣: ٣٨٩):

ألا يا اسْلمي يا دارميّ على البلى ... ولا زال منهلاً بجـرعائك القَطْـرُ

(٢) ساقطة من: «د» و«ب» و«جـ»، وما أثبته من «أ».

(٣) ساقطة من «أ» و«جـ»، و«هـ».

(٤) فى «ص» و«جـ»: «إذْ».

(٥) فى «هـ»: «ما».

(٦) فى «ص» و«أ»: «جنس».

وهو الاسم، «وكـذلك» (١) «ال» (٢) الموصولة لأنها للتعريف أيضًا، «وإن» (٣) جرى مع [٦/أ] ذلك كونها موصولة؛ إذ ليس المعنيان بمتنافيين، ولا يرد «عليه ما أجاز من دخولهما» (٤) على الفعل اختياراً؛ لقلته (٥)، يعنى بها حرف التعريف، «وهى» (٦) من خواص «الأسماء» (٧)؛ إذ لاحظَّ لغيره فى التعريف.

المكودى: هذا يوهم أنها لاتكون خاصة بالأسماء إلا إذا أفادت التعريف، وليس كذلك، بل هى من خواص الأسماء وإن لم تفد التعريف، «كالزائدة» (٨) «والتى» (٩) للمح الصفة (١٠).

---

(١) «أ» و«جـ»: «وكذا»، و«ص»، و«هـ». (٢) من «هـ».
(٣) «أ»: «وإنما». (٤) ساقطة من «ص».
(٥) ومن شواهد دخول «أل» الموصولة على الفعل قول الشاعر:

ما أنت بالحكم التُّرضَى حكومتـه ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

والبيت فى الإنصاف ٢ : ٥٢١.
وقول الآخر:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقًا إلى ربنا صوت الحمار اليُجَدَّعُ

والبيت فى خزانة الأدب ١ : ٣١، ٥ : ٤٨٢.
والشاهد فى البيتين دخول «أل» على الفعل وهو قليل، وضرورة عند النحويين.
وانظر شرح الشاطبى ١/ ٢٠.
(٦) «جـ»: «لأنها».
(٧) فى «ص» و«أ» و«جـ»: «الاسم».
(٨) قال المرادى: «ثم إن زيادتها على ضربين: لازمة وغير لازمة».
فاللازمة فى ألفاظ محفوظة منها: «كاللاَّت» على صنم «والآن» اسم للزمان الحاضر، وهو مضمن معنى حرف التعريف ولذلك بنى». «التوضيح ١ : ٢٦١».
(٩) ساقطة من «د»، وما أثبته من «أ» و«ب» و«جـ».
(١٠) قال ابن الناظم فى شرح الألفية: ٤١: «والثانى كحارث وعباس وحسن، مما سَمَّوْا به مجردًا ثم أدخلوا عليه الألف واللام للمح الوصف به، فقالوا: الحارث والعباس والحسن، شبهوه بنحو الضارب والكاتب، والألف واللام فيه مزيدتان؛ لأنهما لم يحدثا تعريفًا، وأكثر هذا الاستعمال فى المنقول من صفة - كما مر - وقد يكون فى المنقول من مصدر أو اسم عين؛ لأن المصادر وأسماء الأعيان قد تجرى مجرى الصفات فى الوصف بها على التأويل».

د: وكان يَنبغى الاحتراز من الموصولة (١).

«المكودى» (٢): ولذلك رغب عنها فى الكافية (٣)، وجعل بدلاً منها التعريف فقال: «وجعله معرِّفًا أو مسندًا» وكذا قال فى شرحها (٤).

وقوله: (ومسند):

د: المسند فى الاصطلاح المشهور هو المحكوم به، والمسند إليه هو المحكوم عليه (٥).

أبو حيان: هذا أحد الاصطلاحات الأربعة، وثانيها: أن كلاً منهما مسند ومسند إليه، وثالثها: أن المسند هو الأول، مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه هو الثانى، والرابع العكس (٦).

د: فإن أجيب بما ذكره الشارح من أنه أراد (وإسنادٌ إليه) (٧) فحذف صلته اعتمادًا على «التوقيف» (٨)، ففيه نظر (٩)، يعنى بالتوقيف: توقيف المعلم المتعلِّمَ على ما أراده وقصده.

---

(١) شرح المرادى ١/ ٣٦. (٢) ساقطة من «ص».
(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ١٦١، والبيت بتمامه:

واسمًا بجرّ سمْ، وصرِّف، ونِدَا وجَعْلُه مُعَرِّفًا يتناول تعريف الإضافة، والتعريف بحرف التعريف، سَوَاء قيل: إنه اللام وحدها، على ما ذهب إليه سيبويه، أو إنه الألف واللام معًا على ما ذهب إليه الخليل ....».

(٤) وقال فى شرحها ١/ ١٦٤: «وجَعْلُهُ مُعَرِّفًا يتناول تعريف الإضافة، والتعريف بحرف
(٥) شرح المرادى ١/ ٣٧.
(٦) شرح الألفية لأبى حيان ص ٤ والتذييل والتكميل ١/ ١٤ ب.
(٧) الشارح هو ابن الناظم، قال فى شرح الألفية: ٥: «ومسند، أى: الإسناد إليه، فأقام اسم المفعول مقام المصدر، واللام مقام إلى، وحذف صلته اعتمادًا على التنوين، وإسناد المعنى إليه».
(٨) فى جميع النسخ التى بين أيدينا: «التوقيف». وأما فى شرح ابن الناظم: ٥: «التنوين».
(٩) شرح المرادى ١/ ٣٧، ٣٨.

د : لأن الاعتماد على التوقيف لايحسُن فى مقام التعريف [1].

قال شيخنا الأستاذ «أبو عبد الله الصغير» [2] ما معناه: هذا مشترك الإلزام؛ إذ يقال له، فكذا الاعتماد على مشهور الاصطلاح لايحسن فى مقام الإيضاح، وقد [٦/ب] وقفت للمكودى فى الكبير على نحو هذا، ولم يكن رآه أستاذنا - رحمه الله تعالى - قال فيه: «التوقيف، إنما هو تقدير، «معنى» [3]: فالشارح يقدر «معنى» [4] إليه، والمرادى يقدر «معنى» [5] فى الاصطلاح المشهور». انتهى، وفيه بحث.

د: «وإن أجيب بأن اللام فى قوله: «للاسم» متعلقة بمسند، وهى بمعنى إلى كما وقع فى بعض نسخ الشارح، فهو ظاهر البُعد» [6].

المكودي: بل هو ظاهر الفساد؛ إذ لايعلم منه ما حصلت له هذه الخواص.

وأجاب «الضرير» [7] عن ذلك بأن التقدير حصل له، وفيه بُعْد.

(١) شرح المرادى ١/ ٣٨.

(٢) هو محمد بن الحسين بن محمد بن جماعة الأوربى النيجى، شُهِرَ بالصغير، قال ابن غازى: «ذَكَرَ لى أن مولده ببلاد نيجة بطن أورية عام ثلاثة وثمانمائة، وتوفى بفاس ليلة الجمعة، سادس شعبان عام سبعة وثمانين، تتلمذ لابن غازى وغيره عليه فى القراءات والحديث دراية ورواية»، وغير ذلك، وليس له مصنفات، وإنما آراء منقولة عنه فقط.
انظر: نيل الابتهاج ص ٥٥٤ - ٥٥٦ والتعلل برسوم الإسناد ٣٦ - ٦٩.

(٣) فى «هـ»: «يعنى».

(٤) فى «ص»، و«هـ»: «يعنى».

(٥) فى «ص»: «يقدر ويعنى»، وفى «هـ»: «يعنى يقدر».

(٦) شرح المرادى ١/ ٣٨.

(٧) هو هشام بن معاوية الضرير النحوى، صاحب الكسائى، يكنّى أبا عبد الله، له تصانيف فى نحو أهل الكوفة، وكان بارعًا، إمامًا، توفى سنة تسع وماتتين.
انظر: الأعلام ٩ : ٨٨ وإنباه الرواة ٣ : ٣٦٤ - ٣٦٥ وبغية الوعاة ٢ : ٣٢٨ والبلغة ٢٧٩ وطبقات الزبيدى ١٤٧ ومعجم الأدباء ١٩ : ٢٩٢ ومعجم المؤلفين ١٣ : ١٥٠ ونزهة الألباء ٢٢٢ - ٢٢٣ ونكت الهميان ٣٠٥ - ٣٠٦ وهدية العارفين ٢ : ٥٠٩.

وأما «ق» فجزم بذلك «بناءً» [1] على أن الرواية فى البيت («ميز» [2] حصل) وجعل هذا من باب وضع الظاهر موضع المضمر، ووضع المضمر موضع الظاهر، فميزه أصله: ميز الاسم، وللاسم صلة له، واستشكل رواية «تميز»، «ورأى» [3] أن فى إعرابه إشكالاً، فيصعب تنزيله، بسبب ذلك على المعنى المراد.

المكودى [4]: تمييز مبتدأ وخبره إما بالجر، أو للاسم، أو حصل، أو مجموعها، فإن قدرنا أن الخبر «بالجر» فيحتمل «للاسم» أن يكون خبرًا بعد خبر، أو يكون متعلقًا بـ «حصل» أو متعلقًا بما فى «معنى» [5] الخبر من معنى «الاستقرار» [6]، أو فى موضع النصب على الحال من الضمير المستتر فى الخبر، أو نعتًا لـ «تمييز» وقدِّم عليه فانتصب «على الحال» [7]، أو معمولاً لفعل محذوف تقديره «أعنى» أو معمولاً لـ «تمييز» لما فيه من رائحة الفعل [٧/ أ] فهذه (سبعة) [8] أوجه.

ق: إن قدرنا أن الخبر «للاسم» فيتوجه بالجر السبعة المذكورة، فالمجموع أربعة عشر وجهًا، وأما «حصل» [9] فيتوجه فيه خمسة أوجه:

أن يكون خبرًا لتمييز، أو صفة له، أو حالاً منه، أو «حالاً» [10] من الضمير

(١) ساقطة من «أ».

(٢) فى «جـ»: «ميزة».

(٣) فى «أ»: «وأرى».

(٤) شرح المكودى ص ٧، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٢٢.

(٥) ساقطة من الأصل وهى من «أ»، «ب»، «جـ»، و«د»، والظاهر أن الصواب حذفها، لعدم حاجة المعنى إليها.

(٦) فى «أ»: «الاستذار». وهو تحريف من الناسخ.

(٧) ساقطة من «هـ».

(٨) فى «جـ» و«أ»: «سبعة» وهو الصواب، وفى «د»، و«ب»: «ستة».

(٩) ساقطة من «جـ».

(١٠) ساقطة من «جـ».

المرفوع بالاستقرار فى المجرور الأول؛ إن قدرناه خبرًا، أو حالاً من الضمير المرفوع بالاستقرار فى المجرور الثانى إن قدرناه خبرًا أيضًا.

والحاصل من ضرب خمسة فى أربعة عشر سبعون وجهًا، وأما إنْ قدَّرنا أن «تمييز» فاعل بـ «حصل» على مذهب من «يجيز»[1] تقديم الفاعل[2]، «فيتضاعف»[3] العدد، وبعضها أقوى من بعض. انتهى فليُتأمَّل.

(١) فى «أ»: «يخبر».

(٢) والذين لا يجيزون تقديم الفاعل على فعله هم البصريون، أما الكوفيون فأجازوا التقديم، واستدلوا على جوازه بوروده عن العرب فى نحو قول الزباء:

ما للجمالِ مَشْيُها وئيدًا ... أجندلاً يحملن أم حديدا

فى رواية مَنْ روى: «مشيُها» مرفوعًا.

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين:

أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضْعًا، فكما لا يجوز تقديم عجزالكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع فى اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: «زيد قام» وكان تقديم الفاعل جائزًا، لم يدر السامع: أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة «قام» وفاعله المستتر أم أردت إسناد «قام» المذكورإلى زيد على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟ ولاشك أن بين الحالتين فرقًا، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على الثبوت وعلى تأكيد الإسناد لزيد، ولايجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منهُ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعانى الأولية التى تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوهما.

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب؛ إذ يجوز أن يكون «مشْى» مبتدأ والضمير مضاف إليه، و «وئيدًا» حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: «مشيُها يظهر وئيدًا» وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ، ومتى كان البيت محتملاً لم يصلح دليلاً.

«انظر: شرح ابن عقيل وحاشيته ١: ٤٦٤ - ٤٦٦».

(٣) فى «أ» و «د»: «فيضاعف».

ق: فإن ورد إسناد إلى غير الاسم على تأويل الاسم، كقولهم:

* تسمع بالمعيدي خير من تراه [1] *

وكقوله تعالى [2]:

﴿ثم بدا لهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننّه حتى حين﴾ [3]

د: «إذا قلت: ضرب مبنى على الفتح دلَّ هذا الإسناد على اسمية ضرب، المراد به «اللفظ» [4] ضرب المبنى على الفتح، ولم يدل على اسمية ضرب الدال على الحدث والزمان» [5] على هذا النص هو فى أصل أستاذنا أبى عبد الله الصغير مصلحًا بخطه.

بتا فعلتَ وأتتْ ويا افعلي ... ونون أقبلنَّ فعلٌ ينجلي

ق: فليس وعسى فعلان خلافًا للبغداديين [6] فى

(١) مجمع الأمثال للميدانى ١: ١٢٩ رقم: ٦٥٥ ويروى بعدة روايات: [لأن تسمع ...، وأن تسمع ...، وتسمع بالمعيدى لا أن تراه].

وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء، ويضرب هذا المثل لمن يكون سماع خبره خيرًا من رؤيته.

(٢) سورة يوسف: الآية ٣٥. (٣) من «ب» و «جـ»، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٢١.

(٤) ساقطة من «هـ». (٥) شرح المرادى ١/ ٣٩.

(٦) ابن أبى الربيع: «... ومثل هذا «ليس» فإنها حرف من جهة معناها؛ لأنها بمنزلة «ما» تنفى الجملة التى تدخل عليها، فكما أن «ما» لا يصح أن يقال فيها: إنها فعل صحيح، لا يصح أن يقال فى «ليس»: فعل، إلا أن العرب أجرت لفظها مُجْرى الأفعال، فألحقوها ضمائر الرفع فقالوا: الزيدان ليسا قائمين، والزيدون ليسوا قائمين، وألحقوها أيضًا علامة التأنيث فقالوا: ليست هند قائمة، وكان الأصل فيها: «لِيسَ» بكسر الياء، وكان القياس أن تقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقال: «لاسَ»، كما يقال: «باع».

البسيط فى شرح جمل الزجاجى ١: ١٦٣ وشرح الشاطبى ١/ ٢٣.

أما «عسى» فهى من الألفاظ التى ذهب فيها النحاة مذاهب، فمنهم مَن قال: إنها فعل مطلقًا، ومنهم من قال: إنها حرف مطلقًا، ذهب المذهب الأول جمهور البصريين، =

«عدِّهم»[1] «ليس» من الحروف، لموافقتها لها فى المعنى، ودخل فى عبارة الناظم أيضًا («هَيْت» و«هَيْتَ»)[2] وما أشبه ذلك، وإن «كانت»[3] عند غيره أسماء [٧/ ب] أفعال؛ لأن «مذهبه»[4] فى غير هذا الكتاب أن ماحقه ضمير الرفع البارز فهو فعل، وإن كان ليس على صيغة «الأفعال»[5].

«ألا تراه قال فى التسهيل فى باب أسماء الأفعال»[6]: «وبروزها مع شبهها فى عدم التصرف»، يعنى شبهه أسماء الأفعال دليل فعليَّته[7].

المكودى: هذا خطأ صُراح، فإن التاء فى «هيت» أصل، وفى مادة التاء الأصلية ذكرها «الجوهرى»[8] والزبيدى»[9].

قلت: وأيضًا فإن «هَيْتَ» بمعنى الأمر، لابمعنى الماضى، ولذا قال «الجوهرى»[10]: قولهم: «هيت لك»[11] بمعنى «هلمَّ لك»، مثله لغيره، واللام فى «لك» لام التبيين[12]، وجعل أيضًا ق ما لحقته الياء من أسماء الأصوات داخلاً فى

= وذهب المذهب الثانى الكوفيون وثعلب وابن السراج، وحكى السيرافى عن سيبويه أنها حرف عندما يتصل بها ضمير النصب، وأنها فعل فى سوى ذلك.
قال ابن عقيل فى شرحه على الألفية ١ : ٣٢٢ - ٣٢٤ : « . . . ولاخلاف فى أنها أفعال إلا عسى، فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف، ونُسِبَ أيضًا إلى ابن السَّرَّاج، والصحيح أنها فعل بدليل اتِّصال تاء الفاعل وأخواتها بها نحو: «عَسَيْتُ وعَسَيْتِ . . . ».

(١) «ص» و«أ» و«جـ» و«هـ» «عد».
(٢) ساقطة من «د».
(٣) فى «أ»: «كان».
(٤) فى «أ»: «مذهب».
(٥) ساقطة من: «ب».
(٦) ساقطة من: «أ».
(٧) شرح الشاطبى ١/ ٢٣.
(٨) الصحاح ١/ ١٧١.
(٩) تاج العروس ١/ ٥٩٧.
(١٠) الصحاح ١/ ٢٧١.
(١١) سورة يوسف: الآية ٢٣: مكية.
(١٢) قال ابن مالك فى شرح التسهيل ٣ : ١٤٦ : « ولام التبيين الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التى تشبهها مبيِّنة لصاحب معناها، والمتعلقة «بِحَبَّ» فى تعجب أو تفضيل مبينة لمفعولية مصحوبها، فالأول نحو: «هَيْتَ لك» و«هيهات هيهات لما توعدون . . . ».

قبيل الأفعال لشموله نحو افعلى، «هذا»[1] وأنكره المكودى وحُقَّ له إنكاره.

ق: قوله: «أتتْ» يعنى به التاء اللاحقة آخر الكلمة، لازمة السكون فى أصلها، فلا يرد عليه ربَّتْ، وثُمَّتْ؛ لعدم «لزوم»[2] سكونهما، بل الأكثر فيهما الفتح[3].

*** سواهما الحرف كهل وفى ولم ***

د[4]: المشترك بين الاسم والفعل نحو «هل»[5]، وقال عند قوله:

والنصب حتم إن تلا السابقَ ما يختص بالفعل كإن وحيثما

د. يعنى أن النصب واجب إذا ولى الاسم شيئًا يختص بالفعل، كأدوات الشرط، وأدوات التحضيض، وأدوات الاستفهام إلا الهمزة، ومن جملتها «هل»،

(١) ساقطة من «د» وفى «ص»: «له»، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٢٤.
(٢) ساقطة من «ب» و«جـ».
(٣) شرح الشاطبى ١/ ٢٤.
(٤) شرح المرادى ١/ ٤٤.
(٥) والحرف «هل» مشترك بين الأسماء والأفعال؛ لأنه يدخل على القسمين، ومن دخوله على الفعل قوله تعالى:
«هل أتاك حديث الغاشية».
- ومن دخوله على الأسماء قول الشاعر:
هل الدهر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثم غيارها
- ولكنه يدخل أيضًا على الحروف، ومن ذلك قوله تعالى:
«هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض».
- وعلى الضمائر، ومنه قوله تعالى:
«هل أنتم مطلعون».
- وعلى أسماء الإشارة نحو قوله تعالى:
«هل هذا إلا بشر مثلكم . . . ».

فظاهره التناقض[1].

[٨/ أ] وقد سألت عن ذلك شيخنا الأستاذ أبا عبد الله الصغير فأجاب بما معناه: أن «هل» وما فى معناها دخلت على جملة فيها فعل، طلبت مباشرة الفعل، فيباشرها لفظاً أو تقديراً، وإذا دخلت على جملة لا فعل فيها باشرت الاسم، «فما»[2] هنا باعتبار الدخول «على الجملتين، وما فى الاشتغال»[3] باعتبار الدخول على جملة فيها فعل؛ إذ لا يتصور الاشتغال فى غيرها.

د: والمسألة مبسوطة فى باب الاشتغال من «بسيط»[4] ابن أبى الربيع[5].

---

(١) وسبب ظهور التناقض أن المرادى جعل «هل» من جملة أدوات الاستفهام، ولم يَستثنِ إلا الهمزة فقط، ولكن «هل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما بعدها يكون واجب الرفع، وبرهان ذلك قول المرادى نفسه فى شرح البيت نفسه: وذلك حين مثّل للحرف «هل»: «مثال ذلك: زيد هل لقيته، فالرفع فى هذا المثال ونحوه واجب، لأن «هل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لكونها من أدوات الصدر...»، ومن التناقض أيضاً أن المرادي جعل «هل» مشتركاً بين الاسم والفعل فى قول، ومختصاً بالفعل فى قول آخر.

«انظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢ : ٤١».

(٢) فى «د» و«أ»: «فها» وفى «ب»: «فهل» وفى «جـ»: «فما» وهو الصواب، وقد أثبته.

(٣) ساقطة من «أ».

(٤) فى «أ»: «بسط».

(٥) ابن أبى الربيع فى البسيط ٢ : ٦٣٢ - ٦٣٣ وذلك بعد أن عَدَّد أقسام الاستفهام: «الثالث: أن يكون الاستفهام بغير الهمزة، وعلى غير الوجه الأول، نحو: زيد هل ضربته؟ وعمرو متى أكرمته؟ فهذا تجيء فيه بالاسم قبل أداة الاستفهام، ويكون مرفوعًا بالابتداء، لايجوز غيره، لما ذكرته من أن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله، ومتى تأخر الاسم عن أداة الاستفهام، فلابد من مجيئه بعد الفعل، فتقول: هل ضربتَ زيداً؟ ولا يجوز: هل زيداً ضربتَ؟ لأن حروف الاستفهام طالبة بالفعل....».

ويقول: «فإن كان الاسم بعد الهمزة جاز الرفع والنصب، والنصب أحسن، فتقول: أزيداً ضربتَه، وأزيدٌ ضربته...».

وعلّل جواز ذلك فى الهمزة دون غيرها من أدوات الاستفهام بقوله: «لأن الهمزة أمّ الباب فاتّسع فيها ما لم يتّسع فى غيرها...».

المكودى: «إنما لم تعمل قد والسين وسوف فى الأفعال مع اختصاصها بها»[1]، ولم تعمل (ألْ) فى الأسماء مع اختصاصها بها؛ لأنها «كالجزء»[2] مما دخلت عليه، وإنما لم تعمل: هلاَّ، وألاَ، ولولا، ولوما فى الأفعال مع اختصاصها «بها»[3]؛ لأنها مركبة من المشتركات.

فعل مضارع يلى لم كَيَشَمْ

وماضيَ الأفعال بالتا مزْ وسِمْ بالنون فعل الأمر إن أمر فُهِمْ

ق: يلى من ولِى الشىء يليه إذا اتبعه على أثره بلا حاجز.

المكودى: و«أخوات»[4] «لم» مثلها[5].

د: «ويحتمل»[6] أن يريد «بالتاء» مجموع التاءين[7].

---

(١) ساقطة من: «أ».

(٢) من «جـ»، وفى «أ» و«ب» و«د»، و«هـ» والأصل: «كجزء».

(٣) من «ب» و«جـ». (٤) فى «هـ»: «وأخواتها».

(٥) شرح المكودى ٧. (٦) «أ»: «يحتمل».

(٧) يقصد المرادى بالتاءين: تاء التأنيث الساكنة المفتوح ما قبلها نحو: ضَرَبَتْ، وتاء الفاعل المتحركة نحو: ضَرَبْتَ، وما قبلها ساكن. انظر: شرح المرادى ١/ ٤٦.

وقال ابن عقيل فى شرح الألفية ١ : ٢٥: «ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضى بقوله: «وماضى الأفعال بالتَّا مزْ» أى ميز ماضىَ الأفعال بالتاء، والمراد بها تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة، وكل منهما لا يَدخل إلا على ماضى اللفظ، نحو: تباركتَ يا ذا الجلال والإكرام، ونعمت المرأة هند، وبئست المرأة دَعْدٌ».

ومن كلام ابن عقيل يتضح أن الناظم يريد «بالتَّا» مجموع التاءين كما ذكر المرادى، ولكن ابن مالك نفسه فى شرحه على التسهيل له يذكر خلاف ذلك فيقول: «تاء التأنيث الساكنة علامة تمييز الفعل الماضى متصرفًا كان أو غير متصرف، ما لم يكن أفعل التعجب نحو: زكنْ هند فعسنْ أن تفلح، ونعمت المرأة هى». «شرح التسهيل لابن مالك ١: ١٤».

ويقول ابن مالك: «ويعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة» ويشرح ذلك الدمامينى فيقول: «الدالة على تأنيث ما بعدها؛ ليخرج نحو: ربَّتْ، وثُمَّتْ، ولعلّتْ، وقَدْ الساكنة يخرج المتحرك بحركة إعراب، وهى المختصة بالأسماء، وبحركة بناء فإنها تلحق الحرف كلاتَ وثمت». «تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١ : ٨٧».

قلت: فلو قال[1]:

وماضي الأفعال بالتاءين سمْ والنون فعل الأمر إن أمر فهمْ

لصرَّح بهما.

ق: إن قيل: تمييزه بين الأفعال الثلاثة غير مخلِّص؛ لخروج فعل التعجب فيما أفعله عن كونه ماضيًا؛ إذ لا «يصلح»[2] للتاء «المذكورة»[3] وخروج أفعل به [٨/ب] «عن الثلاثة»[4]؛ إذ لا «يصلح»[5] للم ولا للتاء، وإن صلح للنون المميزة للأمر لم يتميز بها إلا مع مقارنة معنى الأمر، وهو مفقود «به»[6]، فظهر أنه لم يذكر من أى نوع هما، وكذلك «(حَبَّذا)»[7] ماضٍ، ولا يصلح للتاء، «ولا للم ولا للنون، فخرج عن كونها، وهو ماضٍ»[8].

فالجواب: أنها قابلة لعلاماتها قبل طروء ما عرض لها، كما أن سبحان ولبيك ونحوهما لا تقبل خواص الأسماء لما عرض لها من التزام طريقة واحدة، لا لذاتها»[9].

---

(١) وهذا البيت تعقُّب من ابن غازى لابن مالك، وقد أحسن ابن غازى، فقد جمع فيه بين التاءين في عبارة سهلة دون أن ينكسر الوزن.

(٢) فى «هـ»: «يصح».

(٣) ساقطة من الأصل و«ب» و«جـ» و«د»، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١: ١٤، ففيه كلام عن أفعل التعجب، وأنها لا تصلح لتاء التأنيث الساكنة.

(٤) ساقطة من «هـ».

(٥) فى «هـ»: «يصح».

(٦) فى «هـ»: «فيه».

(٧) فى «هـ»: «حبذا من حب».

(٨) ساقطة من «ص» و«ب» و«جـ».

(٩) فى «أ»: «ولغاتها»، وفى «هـ»: «لا لدلالتها». وانظر شرح الشاطبى ١/ ٢٦، ٢٧، ٢٨.

وكذا لا يرد على قوله: «**إن أمر فهم**» الأمر المفهوم «من»[1] اللام فى نحو «لتفعل»[2]؛ إذ مراده: إن أمر فهم من نفس الفعل، لا مما يلحقه، كاللام حسبما اقتضاه السياق.

والأمر إن لم يك للنون محلْ فيه هو اسم نحو: صهْ وحيَّهلْ

وطأ له «د» بقوله: «وإن دلَّ اللفظ على معنى الأمر ولم يقبل نون التوكيد، فهو اسم، إما مصدر نحو: «صبراً بنى عبد الدار» وإما اسم فعل، وإلى هذا أشار بالبيت»[3].

قلت: لو قال: «نحو»[4].

صبراً حيَّهلْ[5]

لأشار للقسمين.

ق: وإن قيل: «كلامه»[6] هنا فى تمييز بعض الأفعال من بعض، لا فى تمييز الأفعال من الأسماء؛ إذ قد تقدم.

فالجواب: أن تمييز الأفعال فيما بينها قد تمَّ، «وإنما»[7] استدرك هنا أسماء

---

(١) فى «د» و«أ»: «فى».

(٢) فى «ص» و«أ» و«ب»، و«جـ»: «لتفعلنَّ».

(٣) شرح المرادى ١/ ٤٦، ٤٧.

(٤) ساقطة من «د».

(٥) وهذا تعقب من ابن غازى لابن مالك، حيث أبدل مثاله بهذا المثال فقول ابن غازى:

«صبراً حيهل»

هو بدل: «صَهْ وحيَّهل». واقتراح ابن غازى أفضل وأصوب؛ لأنه أشار للقسمين، المصدر الدالُّ على الأمر، واسم فعل الأمر، ولكنه قد يكون مستنبطاً من كلام المرادى السابق عليه مباشرة.

(٦) فى «أ» و«جـ»: «قوله كلامه». (٧) فى «أ»: «وإن».

الأفعال خشية أن يتوهم من كلامه السابق أنها حروف داخلة فى قوله :

*** سواهما الحرف ***

إذ لا «تقبل»[1] شيئًا مما ذكر من خواص الأسماء، وخواص الأفعال، وأورد [٩/ أ] قبولها للتنوين وانفصل عنه بأنه مقصور على السماع، فلا يعمُّ جميعها، وليس بغالب فيها، فيحمل عليه النادر كما حمل ما ندر عدم الإسناد إليه، كسبحان «اللّه»[2] وبابه على غالبه، وأورد أنها قد يسند إليها فى نحو قول زهير بن أبى سلمى[3] :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا ... دعيت نزال ولجّ فى الذعر

وانفصل عنه بنحو جواب المرادى فى مثل : قام : فعل ماضٍ، قال: فإن قيل : يلزمه حين فرَّق بين فعل الأمر واسم فعله أن يفرق بين الفعل «الماضى واسم فعله وبين الفعل»[4] المضارع واسم فعله.

---

(١) فى «د» «يقبل» ، وما أثبته من «أ» .

(٢) من الأصل و«د» وساقطة من بقية النسخ .

(٣) من بحر الكامل ، وهو لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ٨٩ وإصلاح المنطق ٣٣٦ ، والإنصاف ٥٣٥وخزانة الأدب ٦ : ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، والدرر : ٥ : ٣٠٠ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٢٣١ وشرح التصريح ١ : ٥٠ وشرح شواهد الشافية ٢٣٠ وشرح المفصل ٤ : ٢٦ والشعر والشعراء ١ : ١٤٥ والكتاب ٣ : ٢٧١ ولسان العرب ١١ : ٦٥٧ ، ٦٥٨ (نزل) ، ١٢ : ١٨ (أسم) وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٥ والمقتضب ٣ : ٣٧٠ وهمع الهوامع ٢ : ١٠٥ وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٧ : ٢٤٧ .
والشاهد فيه قوله: «دُعِيتَ نزال» وهو من باب الإسناد اللفظىّ لا المعنوىّ ؛ لأن أسماء الأفعال لا يُسْنَد إليها ولا يخبر عنها ، وقال الأعلم : الشاهد فى قوله : «نزال» ، وهو اسم فعل لقوله : «نزل» ، ودلّ على أنه اسم مؤنث دخول التاء فى فعله ، وهوَ «دُعِيتَ» ، وإنما أخبر عنها على طريق الحكاية ، وإلاّ فالفعل وما كان اسمًا له لا ينبغى أن تخبر عنه.

(٤) ساقطة من «د» .

فالجواب: أنه اقتصر على الأمر لكثرته .

قلت: ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال[1] :

وما يكن منها لدى غير محلْ ... فاسمٌ كهيهاتَ وَرَى وحيَّهلْ

أى: «وما يكونُ»[2] من الكلم الدالة على معنى المضارع والماضى والأمر ، غير محل لهذه العلامات التى هى : «لم، والتاء، والنون» فهو اسم كهيهات[3] بمعنى «بعُدَ» وهو ماضٍ، ووَىً[4] بمعنى أتعجب، وهو مضارع، وحيَّهل[5]

---

(١) وهذا تعقب من ابن غازى أيضًا ، فقد أتى هنا بأسماء أفعال للأزمنة الثلاثة : فاسم الفعل « هيهات» للماضى بمعنى بَعُدَ ، واسم الفعل : « وَىْ» للمضارع بمعنى أتعجب ، واسم الفعل : « حيَّهَلْ» للأمر بمعنى أقبل .
ويقول المرادى فى التفريق بين الفعل المضارع واسم فعله والفعل الماضى واسم فعله : « ثم اعلم أن علامة المضارع وهى « لم » فارقة بينه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحو: « أُفٍّ» و«أتضجر » فإنهما بمعنى المضارع ، ولكن « أف » لا تقبل « لم » و « أتضجر» تقبلها ، وكذلك علامة الماضى وهى التاء فارقة بينه وبين اسم الفعل الذى بمعناه نحو « هيهات» و « بَعُدَ» ، فإنهما بمعنى الماضى ، ولكن « هيهات » لا تقبل تاء التأنيث ، وبَعُدَ تقبلها ، وهذا واضح » . « توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٤٧ » .

(٢) فى « أ » و « ب » : « وما لم يكن » بالنفى وهو خطأ ؛ لأنه يقلب المعنى .

(٣) نحو قوله تعالى : « هيهات هيهات لما توعدون» .
وقول الشاعر :

هيهات هيهات العقيق ومَنْ به ... وهيهات خِلٌ بالعقيق نُواصلُهْ

(٤) نحو قوله تعالى : « ويكأنه لا يفلح الكافرون » .
وقول الشاعر :

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها ... قيل الفوارس: وَيْكَ عنترَ أقدمِ

(٥) نحو قول الراجز :

وهيِّج الحيَّ من دارٍ فظَلَّ بها ... يوم كثير تناديه وحيَّهلْ

وقول الشاعر :

يحمارى فى الذي قلت له ... ولقد يسمع قولي حيَّهلْ

د : إذا قُطع بعض « النعوت[1] » دون بعضٍ قُدِّم « المتبع[2] » على المقطوع ولا يُعكَس[3] وفيه خلاف .

ق : وجْه منع العكس ما يلزم عليه من الفصل بأجنبى ، وإنَّ طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه[4] ، وكان الشلوبين ينشد هنا قول معن بن أوس[5] :

إذا انصرفتْ نفسي عن الشئ لم «تكُنْ[6] « إليه[7] بوجْهٍ آخرَ الدَّهْرِ « تُقْبِلُ[8] »

وأيضًا « ففيه[9] » قصور بعد كمال ؛ إذ القطع أبلغ عند أهل البيان ، ووجه الجواز التزام جواز الفصل ، وأيضًا فالمقطوع فى حكم « المتبع[10] » ؛ لأن الجميع مُستَغنٍ عنه . انتهى ، تمثيل المرادى « هنا[11] » نعت[12] » توكيد المعرفة بـ : « نفخةٌ واحدةٌ[13] » وهم .

ومـــا مِنَ المنْعُـــوتِ والنعْتِ عُقِلْ يَجُـــوزُ حَـذْفُـــهُ وفي النـعْتِ يَقِلْ

---

(١) من « أ » . (٢) فى « هـ » : « المتبوع » .

(٣) فى « ب » : « يقطع » ، وفى « هـ » : « ينعكس » .

(٤) المرادى ٣ : ١٥١ : « قال ابن أبى الربيع : « والصحيح المنع » ، وقال صاحب البسيط : « والصحيح جوازه » .

(٥) من الطويل ، وهو لمعن بن أوس المزنّى فى ديوانه ٦٠ ودلائل الإعجاز ٣٠٩ وبلا نسبة فى البسيط ١ : ٣١٧ .

والشاهد فيه أن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر الذى انصرفت عنه ، حتى فى كلامها ، ولذلك إذا قطعوا بعض النعوت دون بعض قدَّموا المتبع على المقطوع ولا ينعكس .

(٦) فى « ص » ، و « د » : « تكد » . (٧) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » : « عليه » .

(٨) فى « ب » ، و « هـ » : « ترجع » . (٩) فى « أ » ، و « د » : « فيه » .

(١٠) فى « هـ » : « المتبوع » . (١١) من « ب » .

(١٢) ساقطة من « هـ » . (١٣) سورة الحاقة : من الآية ١٣ : مكية .

ق : فلو لم يعقل المنعوت لم يحذف[1] ، فلا تقول : مررت ببارد أو طويل أو قصير ونحوها[2] .

---

(١) المرادى ٣ : ١٥٣ : « يعنى أنه إذا علم النعت أو المنعوت جاز حذفه ، ويكثر ذلك فى المنعوت ، ويقلّ فى النعت » . أ . هـ .

ومن حذف المنعوت قوله تعالى : « أنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ » فـ « سابغات » نعت لمنعوت محذوف ، وتقديره : « دُرُوعاً » .

ومن حذف النعت قول الشاعر :

وقـــد كُنتُ فى الحـــرب ذا تدرّأ فلـــمْ أُعْطِ شـــيـــئًا ولم أمْنَعِ

والشاهد فيه قوله : « فلم أعط شيئاً » يريد : فلم أعط شيئاً طائلاً ، فحذف النعت .

(٢) شرح الشاطبى ٣/ ١٢٦ .

[١٠/ أ] فإن قيل: كيف حكمتم على اسم الفعل بأنه لايكون معمولاً، وقد وجدناه معمولاً فى قول زهير[1]:

«دعيت نزالِ»

فالجواب ما قدمناه فى قوله: «ومسنده».

فإن قيل: يخرج عن قوله: «**بلا تأثر**» دونك، ووراءك، وأمامك، فقد عدَّها فى أسماء الأفعال مع أنها معربة باتفاق على ما نقل ابن خروف[2]، وأنَّ نصبها بالأفعال التى نابت عنها كـ «ضربًا زيدًا».

فالجواب: أنها عنده مبنية لقوله: «**والزم بنا النوعين**» وما ظهر فى آخرها ليس بتأثير عامل، ولاهى قابلة «لأن»[3] تتأثر، وما نقل ابن خروف من الاتفاق لايَثْبت.

ويخرج عن مقتضى الشبه الافتقارى: أى، واللذان، واللتان، كما خرج ذانِ وتانِ عن مقتضى المعنوى، لمعارض عارض الشبه فى جميعها، ثم

(١) سبق تخريجه، ص ١٨٦.

(٢) هو على بن محمد بن على بن محمد الحضرمى، من أهل إشبيلية، يعرف بابن خروف، إمام فى النحو واللغة، أخذ كتاب سيبويه عن أبى إسحاق بن ملكون، وأبى بكر بن طاهر الخدَبّ، وله مصنفات مفيدة، شَرَحَ كتاب سيبويه شرحًا جليلاً سمَّاه: «تنقيح الألباب فى شرح غوامض الكتاب»، وله شرح على كتاب الجمل للزجاجى، وغيرهما، توفِّى فى سنة ٦٠٩هـ.

انظر: الأعلام٥: ١٥١ والبداية ١٣: ٥٣ وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٣ والبلغة ١٦٤ والتكملة ٦٧٦ وفوات الوفيات ٢: ٧٩ - ٨١ والمختصر فى أخبار البشر ٣: ١٢١ ومعجم الأدباء ١٥: ٧٥ - ٧٦ ومعجم المؤلفين ٧: ٢٢١ ونفح الطيب ٢: ١٨٧ و ٣: ١٨٤ وهدية العارفين: ٧٠٤.

(٣) فى «أ»، و«ب»، و«جـ»، و«د»، و«هـ»: «بأن».

«فى»[1] قصر كلام الناظم على البناء اللازم وشموله له «وللمعارض»[2]، كالمقطوع عن الإضافة، والمضاف إلى مبنى، كقوله:

«على حين عاتبتُ المشيبَ»[3]

وباب: لارجل، وخمسة عشر، ويا زيدًا احتمال، والظاهر الأول.

وفى كون الأنواع التى ذكر محيطة بشبه الحرف احتمال[4].

ومعربُ الأسماء ما قد سَلِمَا من شَبَهِ الحرف كآرض وسَمَا[5]

ق: حاصل ما زاد غيره على شبه الحرف من موجبات بناء الأسماء ثمانية أشياء: الوقوع موقع الفعل، ومضارعته، وكثرة موانع الصرف، والإضافة [١٠/ ب] إلى مبنىٍّ، والتركيب، والقطع عن الإضافة، والخروج عن النظائر، وكثرة الاستعمال[6].

(١) من «ص»، و«هـ».

(٢) فى: «ب» و«المعارض» وفى «جـ» و«للعارض».

(٣) جزء بيت للنابغة الذبيانى من الطويل، والبيت بتمامه:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقلت: ألَمَّا أصْحُ والشيبُ وازع

انظر: ديوان النابغة ٣٢ والأضداد ١٥١ وجمهرة اللغة ١٣١٥ وخزانة الأدب ٢: ٤٥٦، و٣: ٤٠٧، و٦: ٥٥٠، ٥٥٣ والدر ٣: ١٤٤ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٠٦ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٥٣ وشرح التصريح ٢: ٤٢ وشرح شواهد المغنى ٢: ٨١٦، ٨٨٣، والكتاب ٢: ٣٣٠ ولسان العرب ٨ ٣٩٠ (وزع)، ٩: ٧٠ (خشف) والمقاصد النحوية ٣: ٤٠٦، و٤: ٣٥٧، وبلا ٢: ١١١ والإنصاف ١: ٢٩٢.

والشاهد فيه قوله: «على حين» حيث يجوز فى «حين» الإعراب، وهو الأصل، والبناء لأنه أضيف إلى مبنىٍّ، وهو الفعل الماضى: «عاتب».

(٤) شرح الشاطبى ١/ ٣٤، ٣٥.

(٥) من أول قوله: «فإن قيل: كيف حكمتم.» إلى قوله: «كأرض وسما» ساقط من «أ»

(٦) فتح الرب المالك ٦٩.

فأما الأول فأسماء الأفعال، وقد علمتَ دخولها فى شبه الحرف عنده، وأما الثانى فباب «حذام»[1] «وقطامِ»[2] وهو مشبه «نزال»[3]، ومُشْبِهُ المشبه مُشْبِهٌ، فدخل مدخله أيضًا، وأما الثالث فباب «حذامِ» أيضًا عند «آخرين»[4]، وقد علمت مدخله، وأما الرابع فكقوله:

* على حين عاتبت المشيب على الصبا *[5]

فإن قصرنا كلامه على البناء اللازم، فهو خارج عنه، وإلا فقد دخل فى شبه الحرف كما «يأتى»[6] إن شاء الله تعالى.

وكذلك الخامس نحو: لا رجل، وخمسة عشر، والسادس نحو: «من قبلُ ومن بعدُ»[7]، والسابع، وهو «أى» الموصولة، انفردت بحُسن حذف صدر

(١) هذه كلمة من شاهد نحوى، وتمامه:

إذا قالت حـذامِ فصدِّقوها فإن القـول ما قالت حـذامِ

من الوافر، للجَيْم بن صعب فى شرح التصريح ٢ : ٢٢٥ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٥٩٦ [وفيه : نجيم بن مصعب، وهو تحريف] والعقد الفريد ٣ : ٣٦٣ ولسان العرب ٦ : ٣٠٦ (رقش) والمقاصد النحوية ٤ : ٣٧٠، وله أو لوشيم بن طارق فى لسان العرب ٢ : ٩٩ (نصت) وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤ : ١٣١ والخصائص ٢ : ١٧٨.

والشاهد فيه قوله : « حذامِ » حيث جاء هذا الوزن مبنيًا على الكسر، على وزن « فَعَالِ ».

(٢) من « هـ ».

(٣) سبق تخريجه وبيان الشاهد فى كلمة « نَزَالِ » ص ١٨٦ عند قول الشاعر:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دُعِيَتْ نزالِ ولَجَّ فى الذعْرِ

(٤) فى « هـ » : « النحويين ».

(٥) سبق تخريجه، وبيان موضع الشاهد فيه، ص ١٩١.

(٦) فى « هـ » : « سيأتى ».

(٧) وهو المقطوع عن الإضافة، ومثاله قوله تعالى: « لله الأمر من قَبْلُ ومن بَعْدُ » سورة الروم: الآية ٤، وبُنيت قبلُ وبَعْدُ لقطعهما عن الإضافة، ومما لم يقطع عن الإضافة، قوله تعالى: « وإن كانوا من قبلِ أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين » سورة الروم : ٤٩.

صلتها، وأما الثامن، فقولهم: «لهى أبوك» وهو عنده مبنى لتضمن معنى التعجب، الذى حقه أن يوضع له حرف فاندرج[1] فى قوله:

«والمعنوى فى متى وفى هنا»

فإذا تقرر هذا لم يثبت «موجب للبناء»[2] إلا شبه الحرف[3]، فكل ما سلم منه من الأسماء، فمعرب كما قال د[4].

سُمىً إحدى لغات الاسم الست هى: اسم بكسر الهمزة وضمها، وسِم بكسر السين وضمها، وسُمى بالوجهين.

ق: قوله: «وسَمَا» أصله «سماء» بالمد من السمو، قصره للشعر، وشرح ابنه[5] على سُمَى كهدى، وهى لغة فى الاسم غريبة[6]، استشهد مثبتها [١١/أ] بقوله:

(١) وعن كل ما سبق يقول ابن قاسم المَرّى فى شرحه على الألفية : « وبقى عليه اسم « لا » التبرئة والمنادى والظرف المقطوع عن الإضافة، والظرف المضاف للجملة، والمركب كأحد عشر، والعلم الذى يوزن فَعَالِ كحذامِ واسم الصوت ... ».

« فتح الرب الملك : ٦٩ ».

(٢) فى « هـ » : « لموجب البناء ».

(٣) شرح الشاطبى ١/ ٤٣، ٤٤، ٤٥.

(٤) يقول المرادى فى توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٥٥ : « يعنى أن المعرب من الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف المؤثر، ومن هنا عُلِم انحصار الاسم في القسمين، ثم مَثَّل للمعرب بمثالين صحيح وهو « أرض »، ومعتل وهو « سَما » وهو إحدى لغات الاسم الستة ».

(٥) ابن الناظم : ٨.

(٦) ابن هشام فى أوضح المسالك ١ : ٣٤ : « ونظير الفتى سُمًا - كهُدًى - وهى لغة فى الاسم ».

ابن الأنبارى فى الإنصاف ١ : ١٥ : « والوجه الخامس أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا فى اسم : « سُمَى » على مثال : « عُلَى » ، والأصل فيه « سُمُوٌ » إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار : « سُمًى ».

«فدع عنك «ذكر اللهو»[1]، واقصد بمدحة

غـــيـــر معـــد كلهـــا، حيثمـــا انتمى

لأعظمهـــــا قـــــدراً ، وأكـرمهـــــا أبـاً

وأحـــســـنهـــا وجهـــــاً ، وأعلنهـــا سُمَىّ[2].

وقوله[3]:

الله أسماك سُمَىّ مباركا آثـرك الله به إيثـــاركا

ولا دليل فيهما[4]؛ لأن «سُمَىّ» فيهما منصوب، فيمكن أن يكون كيد، ودم

(١) ساقطة من «ب».

(٢) من الطويل، لرجل من كلب فى النوادر ١٦٦ وبلا نسبة فى شرح شواهد الشافية ١٧٧ ولسان العرب ١٤ : ٤٠٢ (سما) والمقتضب ١ : ٢٣٠ والمنصف ١ : ٦٠.
والشاهد فيهما قوله : «سما» حيث يروى بكسر السين وضمها، فَمَنْ كسر السين فالألف عنده للوصل، ولا يجوز أن تكون لام الفعل؛ لأنا لم نعلمهم قالوا : «هذا سما» بوزن «رضا»، وأما مَنْ ضَمَّ السين فيحتمل أمرين : أحدهما ما عليه الناس، وهو أن تكون الألف للوصل بمنزلتها فى قول من كسر السين، والوجه الآخر أن تكون لام الفعل بمنزلة الألف فى القافية التى قبلها وهى «انتمى»، ويكون هذا التأويل على قول من قال : «هذا سُمَا» بوزن «هُدَى» إلا أنه حذف اللام لالتقاء الساكنين.

(٣) الرجز لأبى خالد القانى فى إصلاح المنطق ١٣٤ والمقاصد النحوية ١ : ١٥٤ وبلا نسبة فى أسرار العربية ٩ والإنصاف ١ : ١٥ وأوضح المسالك ١ : ٣٤ وشرح المفصل ١ : ٢٤ ولسان العرب ١٤ : ٤٠١، ٤٠٢ «سما».
والشاهد فيه قوله : «سُمَىّ»، وهو لغة فى «اسم».

(٤) ويقول ابن هشام فى «أوضح المسالك» بعد أن ساق الشاهد السابق جـ ١ : ٣٤ - ٣٥ : «فلا دليل عليه فيه؛ لأنه مَنصوب مُنَوّن، فيحتمل أن الأصل : «سُمٌ» ثم دخل عليه النصب ففتح، كما تقول فى يد : «رأيتُ يَدًا».
ومن قوله : «سُمَىّ إحدى لغات الاسم السبت» إلى قوله : «ولا دليل فيهما» ساقط من «أ».

من قولك : «رأيت يدًا ودمًا»، ولم يجعله القالى[1] مرادفًا للاسم، بل فسَّره بانتشار الصيت، قال : «ويمكن أن يكون مفتوح السين، قصره «للشعر»[2]، وأجراه مجرى فتى فى إعرابه، ألا ترى أنه يكتب بالياء إن كان ياثيا، نحو قضى مقصور قضاء»[3].

قلت: هذا ضعيف[4].

وفعـــل أمـــرٍ ومضيٌ بُنِيَا وأعربوا مضـارعًا إن عَرِيَا

من نون توكيد مباشر ومنْ نون إناث كيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

د: زعم ابن عصفور أن المضارعة مقلوبة من المراضعة[5]، ولاضرورة تدعو إلى ادِّعاء القلب؛ لأن البناء كامل التصاريف، يعنى : أن القلب إنما يكون فى مثل : «أيس»؛ لأنهم قالوا فى المصدر : «يأسًا»، ولم يقولوا : «أيسًا» ولم يقلبوا

(١) هو إسماعيل بن القاسم بن عَيْذُون، ونسبته القالى اللغوى، أخذ العلم عن الجلّة كابن دُرَيْد، وابن السراج، وأبى عُمَر الزاهد، وطاف البلاد، ودخل المغرب، وُلد سنة ٢٨٠هـ، وتوفّى فى سنة ٣٥٦هـ.
انظر : الأعلام ١ : ٣١١ وإنباه الرواة ١ : ٢٠٤ - ٢٠٩ وبروكلمان ٢ : ٢٧٩. وبغية الملتمس ٥٤٧ وبغيـة الوعـاة ١ : ٤٣٥ والبلغة ٣٩ وجذوة المقتبس ٣ : ١٨ وشذرات الذهب ٣: ١٨ وطبقات الزبيدى ٢٠٤ - ٢٠٥ ولباب ابن الأثير ٢ : ٢٣٧ ومعجم المؤلفين ٢ : ٢٨٦ ونفح الطيب ٤ : ٧٠ - ٧٥.

(٢) فى «هـ» : «ضرورة».

(٣) ومثال «قَضَى» مقصور قضاء قو ى بن أبى طالب - رضى الله عنه :
إذا اللّقضَا ضاق القضاء.

(٤) وليس لابن غازى دليل على هذا التضعيف، وما نقله الشاطبى عن القالى هو الراجح.

(٥) انظر : الممتع فى التصريف ٢ : ٤٢٣ - ٥٧٩ والمقرب ٢ : ١٨٣ - ١٩٨.

الياء فى أيس[1] «للعوَضِ»[2]، ومنه : رأى وسأى، كما فى قول أبى القاسم[3]:

سأى منه قد جلا[4]

ق: فى المضارع المؤكد بالنون أربعة أقوال:

الأول: أنه معرب بمقدر كالاسم المضاف لياء النفس.

الثانى: رجوعه لأصله من البناء، وهو مذهب الأكثرين.

الثالث: تفصيل الناظم، وهو [11/ ب] عند «الخِدب»[5]، شيخ ابن خروف، ظاهر (تعليل)[6] سيبويه حذف النون باجتماع النونَات؛ إذ لو حذفت للبناء ما «احتيج»[7] إلى ذلك.

---

(١) ابن عصفور : «والرابع أن يكون فى أحد النظمين ما يشهد له أنه مقلوب من الآخر، نحو: «أيس» و «يئس»، الأصل عندنا «يئس» و«أيس» مقلوب منه؛ إذ لو لم يكن مقلوبًا لوجب إعلاله، وأن يقال : «آس» فقولهم : «أيس» دليل على أنه مقلوب من «يئس»، ولذلك لم يعلَّ كما لم يُعَلَّ «يئس» ولا ينبغى أن يجعل «أيس» أصلاً، ويجعل تصحيحه شاذًا؛ لأن القلب أوسع من تصحيح المعتل وأكثر».
«الممتع ٢ : ٦١٨ والمقرب : ٢ : ١٩٨».

(٢) من «ب»، وفى بقية النسخ : «للعروض».

(٣) أبو القاسم هو الشاطبى، أبو القاسم بن فُيرة، صاحب حرز الأمانى ووجه التهانى فى القراءات السبع، وقد سبق التعريف به.

(٤) الوافى ٤٤ ومتن الشاطبية ١٤، وسأى : سأيْتُ الثوبَ والجلدَ أسْأُهُ سأيًا : مددته فانشقَّ وسأوتُه كذلك. «اللسان ١٤/ ٣٦٧».

(٥) فى «أ» : «الخديث»، والصواب ما أثبته، والخِدَبُّ : هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى النحوى، من أهل إشبيلية، أحد النحاة المشهورين بالحِذق، كان قائمًا بإقراء الكتاب والإيضاح ومعانى القرآن، توفى فى سنة ٥٨٠هـ.
انظر : إنباه الرواة ٤ : ١٨٨ وبغية الوعاة ١ : ٢٨ والبلغة ٦ ٢ وتكملة الصلة ٢٤٩ ومعجم المؤلفين ٨ : ٢٧١.

(٦) فى «د»، وفى «أ» و«ب» : «تقليل» وفى «ص» و«جـ» و«هـ» : «تعليل».

(٧) من «ب»، وفى بقية النسخ : «احتاج».

الرابع: أنه لامعرب ولا مبنى كالمضاف لياء النفس فى قول.

قال: وصرَّح الناظم بإعراب كلٍّ ما عَرِيَ من النونين، خلافًا لمن زاد فى المبنيات وقوع المضارع موضع الأمر فى نحو: **«وقل لعبادى يقولوا»**[1] **«وهو»**[2] قول الجرمى[3]، ولمن جعل **«نحو»**[4] قوله: **«فاليوم أشرب»**[5] مردودًا لأصله من البناء اضطرارًا كما رد غير المنصرف إلى أصله من الانصراف **«اضطرارًا»**[6].

د : قوله: **«كيرُعْن»** أى يفزعن[7]، أو يُعجبن، الجوهرى: راعنى الشىء أى : أعجبنى[8].

وكل حرف مستحق للبنا

---

(١) سورة الإسراء : الآية ٥٤.

(٢) فى «أ» : «وفى».

(٣) لم أعثر له على مصدر.

(٤) ساقطة من «هـ».

(٥) البيتُ بتمامه :

فاليوم اشْرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغـــــل

من بحر السريع، وهو لامرىء القيس فى ديوانه ١٢٢ وإصلاح المنطق ٢٤٥، ٣٢٢ والأصمعيات ١٣٠ وجمهرة اللغة ٩٦٢ وحماسة البحترى ٣٦ وخزانة الأدب ٤ : ١٠٦، و ٨ : ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥ والدرر ١ : ١٧٥ ورصف المبانى ٣٢٧ وشرح التصريح ١ : ٨٨ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٦١٢، ١١٧١ وشرح شذور الذهب ٢٧٦ وشرح شواهد الإيضاح ٢٥٦ وشرح المفصل ١ : ٤٨ والشعروالشعراء ١ : ١٢٢ والكتاب ٤ : ٢٠٤ ولسان العرب ١ : ٣٢٥ (حقب)، ١٠ : ٤٢٦ (دلك)، ١١ : ٧٣٢ (وغل) والمحتسب ١ : ١٥، ١١٠ وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١ : ٦٦.
والشاهد فيه قوله : «أشربُ» حيث سكن الباء ضرورة فى حال الرفع والوصل، ويروى «فاليوم أسقى» و«فاليوم فاشرب» وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه.

(٦) فى «أ» : «إضرارا» وانظر شرح الشاطبى ١/ ٥٠، ٥٢.

(٧) شرح المرادى ١/ ٦٠.

(٨) الصحاح ٣/ ١٢٢٣.

ق: «عبارته»[1] غير موفية «بمراده»[2]؛ إذ لا «يستلزم»[3] استحقاقه للبناء حصولُه له، وينظر لهذا المعنى تأويل جماعة: «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم»[4] أى: إن جزاه الله؛ إذ لايلزم من تقدير الجزاء حصوله.

وجوابه: أن الاستحقاق يقتضى الحصول إلا «لمعارض»[5].

قلت: فلو قال: «**والحرف لايخرج عن حكم البنا**» لتخلّص من هذا[6]، «وبالله تعالى التوفيق»[7].

والأصل فى المبنىّ أن يسكّنا

ق: لأن المبنى ضد المعرب، والأصل فى المعرب أن يحرَّك، ويُحتمل أن يريد كل مبنى، «فألْ»[8] جنسية، أو اللازم البناء، «فألْ»[9] عهدية، بناء على تخصيص ما تقدم باللازم، والأول أولى لعمومه[10].

---

(١) فى «أ»: «عبارة».

(٢) فى «أ»، و«ب»، و«جـ»، و«د»: «لمراده».

(٣) فى «ص» و«أ»: «يلزم».

(٤) سورة النساء: الآية ٩٣.

(٥) فى «أ»: «العارض» وفى «ب»: «لعارض»، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٥٣، ٥٤.

(٦) ويقول المرادى عن موقف الإجماع من بناء الحرف: «هذا أمر مجمع عليه؛ إذ ليس فيه مقتضى الإعراب، قالوا: لأن الحرف لا يتصرف، ولا يتعاقب عليه من المعانى ما يحتاج به إلى الإعراب، واعتُرض بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة نحو: «منْ» وأجيب: بأن الحرف إنما جىء به فى الأصل ليدلّ على معنى واحد ليسَ غير».
«توضيح المقاصد والمسالك ١: ٦١».

(٧) ساقطة من «ص» و«أ»، و«هـ».

(٨) فى «أ»: «فاللام».

(٩) فى «أ»: «فاللام».

(١٠) شرح الشاطبى ١/ ٥٤.

[١٢/أ] ومنه ذو فتح وذو كسر وضمْ كأينَ أمسِ حيثُ والساكن كمْ

ق: من أسباب البناء على حركة قوة الطلب للحركة نحو: «ذَيْتَ»[1] و«كَيْتَ» كنايتين عن الحديث، بنيا على حركة؛ لأن تاءهما للتأنيث، وهى تطلب تحريك ما قبلها، فأحرى نفسها، والفرق بين أداتين نحو: (إنا، وإن) وخُصَّ أولهما بالحركة لمزية الاسمية[2].

د: كونها حركة الأصل[3]، نحو: يامضارِ، ويامضارَ، ويامضارُ، يعنى على لغة من ينتظر[4]، وقد بيَّن فى باب الترخيم وورود هذا النمط على قوله:

«فالباقى[5]» استعملْ بما فيه أُلِفْ

---

(١) فى «أ»: «كيت» وفى «جـ»: «ذَيْتَ». وهو الصواب وهو ما أثبته، وفى «ب» و«د»: «ديت».

وقال سيبويه عن: «ذَيْتَ»:

«ومنهم من يقول: «ذَيْتَ» فيخفُف، ففيها إذا خُفّفت ثلاث لغات: منهم من يفتح كما فتح بعضهم حَيْثَ وحَوْثَ، ويضم بعضهم كما ضمتها العرب، ويكسرون أيضًا كما كسروا أولاء؛ لأن التاء الآن إنما هى بمنزلة ما هو من نفس الحرف». «الكتاب: ٣: ٢٩٢».

الزمخشري في المفصل: «وكيت وذيت مخففتان من كية وذية، وكثير من العرب يستعملونها على الأصل، ولا تستعملان إلا مكرَّرتين، وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم والوقف عليهما كالوقف على بنت وأخت».
«شرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٣٦ - ١٣٧».

(٢) شرح الشاطبى ١/ ٥٦.

(٣) وهذا سبب من أسباب البناء على الكسرة، ذكرها المرادى فى شرحه على الألفية، وهى سبعة، سردها مع أمثلتها فى كلامه هنا، ولكنها متناثرة.

(٤) شرح المرادى ١/ ٦٣.

(٥) فى «هـ»: «فالباقيات».

وفى أصل شيخنا الأستاذ أبى عبد الله الصغير مطرَّزًا بخطه هنا: أن هـذا السبب فيه نظر، وكأنه يقول: إنما حركة البناء على لغة من ينتظر فى المحذوف المنويُّ، فتأمَّله.

د: الإتباع مثاله فى المفتوح (غُصَّ)[1] أمرًا من «الغَصِّ»[2]، وأين وكيف، عند قوم، ومثاله فى المكسور «فِرَّ» أمرًا من «فرَّ»، ومثاله فى المضموم (رُدَّ) أمرًا من رَدَّ «ومُدُّ»[3].

د: التقاء الساكنين نحو أمس[4].

ق: ونحو «هؤلاء»، وإنما كان الأصل فى التقاء الساكنين الكسر؛ لأن «الكسرة»[5] لا تلتبس بحركة الإعراب؛ إذ لا تكون الكسرة حركة إعراب إلا مع «إضافة أو تنوين»[6] أو أل[7].

د: الإشعار بالتأنيث نحو «أنْتِ»[8].

ق: ومنه باب: «رقاش وغَلابِ»[9].

د: شبه المبنى بما «هى»[10] فيه كذلك نحو: «اخشوا القوم»[11].

(١) فى «ب» و «جـ»: «غضَّ»، وانظر شرح المرادى ١/ ٦٣.
(٢) فى «ب» و «جـ»: «العض»، وانظر شرح المرادى ١/ ٦٣.
(٣) فى «أ» و «ب» و «جـ»: «منذ».
(٤) شرح المرادى ١/ ٦٣.
(٥) فى «أ» و «جـ»، و«د»: «الحركة».
(٦) فى «ص» و «أ» و «هـ»: «تنوين أو إضافة».
(٧) شرح الشاطبى ١/ ٥٧.
(٨) شرح المرادى ١/ ٦٣.
(٩) شرح الشاطبى ١/ ٥٧.
(١٠) فى «هـ»: «هو».
(١١) شرح المرادى ١/ ٦٤.

قال شيخنا[١٢/ ب] الأستاذ[1]: الظاهر أن هذا لالتقاء الساكنين لا للبناء، انتهى، وهذا كما قال.

ق: أما الضمة فى «مُذُ اليوم»، فليست بحركة بناء، «فيُمثَّل بها هذا الموضع»[2]، وإنما هى حركة التقاء الساكنين.

د: «فتح «أين» تخفيفًا، يريد: وحرِّك للساكنين»[3].

د: وضُمَّ «حـيـثُ»[4] على أشهر اللغات؛ لشبهه بالغايات[5]، يريد: وحرِّك «لالتقاء»[6] الساكنين، والغايات قبلُ وأخواتها كالجهات، وحسب وغـيـر، لمَّا قطع عنهن مـا يُضَمْنَ إليـه، وسكت عليـهن، صـرن حـدودًا ينتـهى عندها، فلذا «مُعْيَن»[7] «غايات» قاله الزمخشرى[8]

(١) هو أبو عبد الله الصغير، وقد سبق التعريف به ص ١٧٦.
(٢) فى «هـ»: «فيتمثَّل بها بهذا الموضع»، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٥٧.
(٣) ساقطة من «ب»، وانظر شرح المرادى ١/ ٦٥.
(٤) ساقطة من «جـ».
(٥) المرادى فى التوضيح ١: ٦٥: «وضُمَّ على أشهر اللغات؛ لشبهه بالغايات، ووجه الشبه أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها، فمنعت من ذلك كما منعت «قبل وبعد» الإضافة».
(٦) من «ص» و «ب»، و «هـ».
(٧) فى «هـ»: «سميت».
(٨) هو أبو القاسم: محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمى الزمخشرى، إمام فى اللغة والنحو والأدب، وتصانيفه مشهورة، سمع الحديث على أبى الخطَّاب نصر بن أحمد بن أبى العباس الفضل، توفى فى سنة ٥٣٨هـ.
انظر: إنباه الرواة ٣: ٢٦٥ - ٢٧٢، وبغية الوعاة ٢: ٢٧٩ - ٢٨٠ والبداية ٢: ٢١٩ والبلغة ٢٥٦ وتاريخ ابن الأثير ٩: ٨ وشذرات الذهب ٤: ١١٨ - ١٢١ وطبقات المفسرين ٤١ واللباب ٢: ٥٠٦ - ٥٠٧ ومعجم الأدباء ١٩: ١٢٦ - ١٣٥ ومعجم المؤلفين ١٢: ١٨٦ والنجوم الزاهرة ٥: ٢٧٤.
والزمخشرى منسوب إلى «زمخشر» وهى إحدى قرى خوارزم. «مراصد الاطلاع ٢/ ٦٦٩».

فى «باب»[1] الظروف من المفصل[2].

ق: «وإن»[3] قيل: أغفل البناء على الحذف كاخْشَ وافعلا وبابهما، وعلى الألف كيا زيدان، واثنان، وماثنتان، وألفان فى الأعداد المطلقة، وعلى الواو: كيا زيدون، «ويا»[4] وثلاثون، فى «العدد»[5] أيضًا، وعلى الياء، «كلا»[6] غلامين، «ولا»[7] ضاربين لزيد.

فالجواب: أنه لوَّح «لها»[8] بمن التبعيضية من قوله: «ومنه»[9]، وأيضًا: فإنما هذه نائبة عن الأصول الأربعة التى ذكر[10].

---

(١) ساقطة من «ب».

(٢) المفصل هو كتاب للزمخشرى، واسمه: «المفصل فى صنعة العربية» وعليه كثير من الشروح، منها شرح ابن يعيش وهو مشهور ومتداول، والقاسم بن الحسين الخوارزمى توفى ٦١٧هـ وغيرهما من الشروح.
وقال الزمخشرى فى الموضع المذكور فى باب الظروف: «منها الغايات، وهى قبل وبعد وفوق وتحت وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون ومِنْ عَلِ وابدأ بهذا أول، وقد جاء ما ليس بظرف غاية نحو: حسب ولا غير وليس غير، والّذى هو حَدُّ الكلام وأصله أن ينطق بهن مضافات، فلما اقتطع عنهن ما يضفن إليه، وسُكت عليهن، صِرْنَ حدودًا ينتهى عندها، فلذلك سُمِّين غايات».
«شرح المفصل لابن يعيش ٤: ٨٥».

(٣) فى «أ» و«ب»: «فإن».

(٤) من «ص».

(٥) فى «جـ»: «الأعداد».

(٦) فى «هـ»: «كيًا».

(٧) ساقطة من «أ».

(٨) ساقطة من «ب».

(٩) فى «أ»: «فمنه».

(١٠) شرح الشاطبى ١/ ٦٠ - ٦١.

والرفعَ والنصبَ اجعلنْ إعرابا ... لاسم وفعل نحوُ لن أهابا
والاسمُ قد خُصِّص بالجر كما ... قد خُصِّص الفعلُ بأن ينجزما

د: وعن المازنى[1] أن الجزم ليس بإعراب[2]، يعنى أنه قال: إنما هو عدم الإعراب.

واجزم بتسكين، وغير ما ذكر ... ينوب نحو جا أخو بنى نَمِرْ
فارفعْ بضمٍّ وانصبنْ فتحًا وجرْ ... كسرًا، كذكرُ اللهِ عبدَه يَسُرّ[3]

[١٣/ أ] قلت: لو أراد أن يشير لما ينوب عن علامات الإعراب الأربع كما نبَّه على ما ينوب عن علامات «الإعراب»[4] «الأربع»[5] لقال:

واجزم بتسكين، وكل ما بقى ... ينوب فى البابين كاثنين انتقِ

فاثنين مفعول مقدم، وهو مثال للنيابة فى المعربات، و(انتقِ) فعل أمر بمعنى (اختر)، وهو مثال للنيابة فى المبنيات، وحذف الياء فيه نيابة عن السكون؛ إذ الأمر مبنىٌّ على ما يجزم به لو كان مضارعًا.

---

(١) هو بكر بن محمد بن عثمان، قيل: ابن عدىّ بن حبيب النحوى، أبو عثمان المازنى، نسبة إلى مازن شيبان، بصرىٌّ، روى عن أبى عبيدة والأصمعى وأبى زيد الأنصارى، له التآليف الحسنة: منها كتاب التصريف وكتاب الديباج، وكان كثير الرواية، توفى سنة ٢٤٧هـ.
انظر: الأعلام ٢: ٤٤ وإنباه الرواة ١: ٢٤٦ - ٢٥٦ والبداية ١: ٣٥٢ - ٣٥٣ وبغية الوعاة ١: ٤٦٣ - ٤٦٦ والبلغة ٤١ وتاريخ بغداد ٧: ٩٣ - ٩٤ وشذرات الذهب ٢: ١١٣ - ١١٤ وطبقات الزبيدى ٥٧ - ٥٨ وطبقات القراء ١: ١٧٩ والفهرست ٥٧ ومسالك الأبصار ٤: ٢٨٥ - ٢٨٧ ومعجم الأدباء ٧: ١٠٧ - ١٢٨ ومعجم المؤلفين ٣: ٧١.

(٢) شرح المرادى ١/ ٦٦.

(٣) هذان البيتان والتعليق عليهما ساقط من «هـ».

(٤) ساقطة من «أ».

(٥) ساقطة من الأصل، ومن «د».

وارفع بواو وانصبنْ بالألفْ ... واجرُر بياءٍ ما من الأسما أصِفْ
من ذاك ذو إن صحبةٌ أبانا ... والفم حيث الميم منه بانا
أبٌ أخٌ حمٌ كذاك وهنُ ... والنقص في هذا الأخير أحسنُ
وفي أب وتاليه يندُر ... وقصرها من نقصهنّ أشهرُ
وشرط ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لا ... ليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا[1]

د[2]: اعلم أن في إعراب هذه الأسماء الستة عشرة مذاهب[3]، بيَّن أبو حيان جميعها في «شرح»[4] التسهيل[5].

د: يحتمل أن يكون وافق القائل بذلك[6]، أي بأن إعرابها بالحروف.

قال شيخنا الأستاذ: بل هو «معنى»[7] قوله: (يذوب نحو جا أخو بني نمر).

ق: واحترز بقوله: **(إن صحبةٌ أبانا)** من (ذو)[8] الطائية، وذا وذى

---

(١) هذا البيت ساقط من «ب» و«جـ».

(٢) شرح المرادي ١/ ٦٨.

(٣) وقد فَصَّلَ القول فيها الاستراباذي في شرح الكافية ١ : ٢٧ - ٢٩ والسيوطي في همع الهوامع ١ : ٣٨ - ٣٩ وابن يعيش في شرح المفصل ١ : ٥٢ وابن مالك في شرح التسهيل ١ : ٤٥ - ٤٦ وذكر الدماميني منها مذهبين في شرحه على التسهيل [تعليق الفرائد] ١ : ١٥٣.

(٤) ساقطة من «أ».

(٥) التذييل والتكميل ١/ ٥٣ ب، ٥٤ أ.

(٦) شرح المرادي ١/ ٧٠.

(٧) في «ص» : «نص».

(٨) وذلك لأن «ذو» الطائية لا تُفْهِمُ معنى الصحبة، بل هي بمعنى «الذي» فلا تكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنية وآخرها الواو في جميع الحالات الإعرابية رفعًا ونصبًا وجرًا، ومثالها قول الشاعر:

فإما كرام موسرون لقيتُهم ... فحسبي منْ ذو عندهم ما كفانيا

فإن «ذو» في هذا البيت اسم موصول بمعنى «الذي» وليست بمعنى صاحب.

وأما «ذو» التي بمعنى «صاحب» فشاهدها قوله تعالى: «وإن كان ذو عُسْرة فنظرةٌ إلى ميسرة». «سورة البقرة: الآية ٢٨٠».

الإشاريتين[1]، على أنها مبنيات، «فكان شرطه ضائعا»[2].

«قال»[3]: ومن قصر فمًا بالميم جعله كرحى، ومنه قول الشاعر[4]:

[١٣/ ب] * ياحبذا عينا سُلَيْمَى والفما *

قال: والمعروف قول الجوهري: الأحماء من قِبَل الزوج[5]، والأخْتان من قبل المرأة[6]، وعكس ابن سيده[7] في المحكم[8]، والصِّهْر يجمع ذلك عند الجميع.

---

(١) ذا وذى الإشاريتان هما المشار إليهما في قول ابن مالك :

بذا لمفرد مذكر أشرْ ... بذى وذه تى تا على الأنثى اقتصرْ

(٢) في «ص» و«أ» : «فكأن شرطه ضائع»، وانظر شرح الشاطبي ١/ ٦٦ - ٧٠.

(٣) ساقطة من «أ».

(٤) الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب ٢٩٠ وخزانة الأدب ٤ : ٤٦٢ والخصائص ١ : ١٧٠ والدرر ١ : ١٠٩ ورصف المباني ٣٤٣ وسر صناعة الإعراب ٤٨٤ ولسان العرب ١٣ : ٥٢٧ (فوه)، ١٤ : ٢٣٣ خطا) وهمع الهوامع ١ : ٣٩.

والشاهد فيه قوله : «الفما» حيث قصر «الفم» على لغة، وقيل : أراد الفمين بمعنى الشَّفَتين، وقيل: هو منصوب بفعل محذوف، وكأنه قال: وأحبُّ أو أمدح الفما.

وقال آخر يمدح محبوبته ، عينًا وفمًا وجيدًا ونحرًا وثديًا :

حبَّذا عَيْنَا سُلَيْمى والفمـــا ... والجيد والنحر وثَدْيٌ قد نما

«انظر الدرر : ١ : ١٣».

(٥) الصحاح ٦/ ٢٣١٩. (٦) الصحاح ٥/ ٢١٠٧.

(٧) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدَه اللغوي، من أهل مُرْسية، وكان أعمى، وكذلك والده، وله تآليف حسان منها: كتابُ المحكم في اللغة، وهو كتاب جيد في بابه جامع شامل، وكتاب المخَصص، وكتاب الأنيق في شرح الحماسة، وغيرها. توفِّي في سنة ٤٥٨هـ.

انظر: الأعلام ٥ : ٦٩ وإنباه الرواة ٢ : ٢٢٥-٢٢٧ والبداية ٢ : ٩٥ وبغية الملتمس ٤٠٥-٤٠٦ وبغية الوعاة ٢ : ١٤٣ وشذرات الذهب ٣ : ٣٠٥ - ٣٠٦ والصلة ٢ : ٤١٠-٤١١ ومسالك الأبصار ٤ : ٢٥٩ - ٢٦٠ ومعجم الأدباء ١٢ : ٢٣١ - ٢٣٥ ومعجم المؤلفين ٧ : ٣٦.

(٨) المحكم هو كتاب في اللغة لابن سيده، واسمه تامًا : (المحكم والمحيط الأعظم في اللغة) طبع بمعهد المخطوطات بالقاهرة عدة أجزاء منه بتحقيق مصطفى حجازي وغيره، وقد أشرت إليه في الترجمة السابقة، وانظر كشف الظنون/ ١٦١٦، ١٦١٧.

قال: وهنٌ المرأة والرجل «فرجهما»[1]، وأصله الكناية عن الشيء، وعن نقصه قول علي، كرم الله تعالى وجهه: «من يطل هَنُ أبيه ينتطق به» [2] ومعناه: من كثر ولد أبيه يتقوَّى بهم، وأنشد سيبويه:

رحتَ وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنْك «من»[3] المئزر[4]

أراد: «هُنك» فسكَّن النون، وغالب اصطلاح الناظم الندور في النثر، والشذوذ في الشعر، وفي «هنْ» لغة ثالثة بتضعيف النون مثل: «مَنَّ» وقد أغفلها

---

(١) في «أ»: «في رحمهما».

(٢) والشاهد في هذا القول هو إعراب «هن» بالحركات على آخرها بالفتحة نصبًا والضمة رفعًا والكسرة جرًا، وهذا يسمى بالنقص، قال الناظم عن «هَنُ»:

«والنقص في هذا الأخير أحسنُ»

قال ابن عقيل: ١ :٤٩ : «وأما «هَنُ» فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علة، نحو: «هذا هَنُ زيد، ورأيت هَنَ زيد ومررت بهَنِ زيد»، وإليه أشار الناظم بقوله: «والنقص في هذا الأخير أحسنُ» أي النقص في «هَنَ» أحسن من الإتمام، والإتمام جائز لكنه قليل جدًا، نحو: «هذا هنُوُهُ، ورأيت هنَاهُ، ونظرت إلى هَنيه» وأنكر الفراء جواز إتمامه، وهو مَحْجُوجٌ بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب، ومن حَفَظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ». انتهى.

(٣) في «أ»: «في».

(٤) من السريع وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ٤٣ وخزانة الأدب ٤ : ٤٨٤، ٤٨٥، ٨ : ٣٥١ والدرر ١ : ١٧٤ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٣٩١ والمقاصد النحوية ٤ : ٥١٦ وللمفرزدق في الشعروالشعراء ١ : ١٠٦ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١ : ٦٥، ٢ : ٣١ وتخليص الشواهد ٦٣.

والشاهد فيه إسكان النون في «هنْك» ضرورة، وهو مرفوع؛ لأنه فاعل «بدا».

«د»[1] مع أنها في التسهيل[2].

ق: إنما ذكر «الناظم»[3] من اللغات ما تكون فيه هذه الأسماء معتلة الآخر بحيث تقبل الإعراب بالحروف[4]، والنقص والقصر أو بعضها، فأما اللغات التي تكون فيها كدلو، أو حبٌّ، أو خبٌّ أو خطا، فلايحتاج إلى ذكرها لتمامها، وتعيُّن إعرابها بالحركات.

د[5]: وذهب الفراء[6] إلى أن وزن «أب، وأخ، وحم» فَعْل بالإسكان،

---

(١) المرادي: «وقوله: (وهن) أي كذلك، وأخَّره لوقوع الخلاف فيه، فإن الفراء أنكر إعرابه بالأحرف، وهو محجوجٌ بنقل سيبويه، وأيضًا فإن إعرابه بالأحرف قليل، والأحسن فيه التزام النقص، وهو حذف لامه، وجَعْل الإعراب على عينه «كيد»، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «من تعزَّى بعزاء الجاهلية فأعضُّوه بهَنِ أبيه، ولا تكنوا».

«توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٧٢».

وعن اللغات في «هَنُ» يقول المرادي في «شرحه ١ : ٧٦» : «قسم فيه لغتان : النقص ثم الإعراب بالأحرف، وهو هن . . . ».

وتناولها في موضع آخر فقال:

«وأما «هَنُ»، فقال بعضهم: لا أعرف ما يدل على أن أصله التحريك، واستدل الشارح على ذلك بقولهم: «هنة وهنوات» وقد استدل به بعض شراح الجزولية . . . ».

«التوضيح ١ : ٧٨».

(٢) ابن مالك في التسهيل عن «هَنُ»: «وقد تُشَدَّد نونه . . . » قال الدماميني: «أي: نون هَنُ» كقوله:

ألا ليت شعري هل أبيتَنَّ ليلةً وهَنَّي جاذ بين لهامتيْ هن

«انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٤٥، وشرح التسهيل للدماميني ١ : ١٤٥».

(٣) ساقطة من «جـ».

(٤) في الأصل: «بالحركات» وانظر شرح الشاطبي ١/ ٦٩، ٧٠.

(٥) شرح المرادي ١/ ٧٨.

(٦) الفراء في المقصور والممدود: ص ٨ : «وما كان من جمع من الواو والياء على أفعال فهو ممدود مثل آباء، وأبناء وأحياء . . . . ».

وردَّ عليه بسماع قصرها، وبجمعها على أفعال، إنما يحتج على الفراء بالجمع على أفعال فى «حم»، لا فى أب، وأخ؛ لقوله فى التسهيل: « وليس مقيسًا فيما فاؤه همزة أو واو خلافًا للفراء فيما فاؤه همزة، كألف وآلاف، وما فاؤه واو «نحو: وهْم»[1] وأوهام[2].

د: وكلها تفرد [١٤/أ] إلا ذو[3].

ق: وأما قولهم للملوك اليمن: إلا ذوو الذودون فليس على تجريد التسمية «ذُو» من الإضافة، و«هى»[4] بمعنى صاحب كما كانت فى أصل الوضع، بل على تجريد التسمية «بذُو» لكل واحد منهم حين تسمَّوا «به»[5]، وكذا نحو: «ذوا يزن، وذوا كلاع، وذوا نواس»[6] وذوا صبح، وهم «التابعة»[7].

د: وإنما تضاف «ذو»[8] إلى اسم جنس ظاهر غير صفة.

ق: «إذْ»[9] كان وضعها لأن تكون وُصلة «للوصف»[10] بأسماء الأجناس[11].

---

(١) فى «جـ» و«هـ»: «كوهم».
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٧٨
(٣) شرح المرادى ١/ ٧٩.
(٤) فى «أ»: «وهُنَّ».
(٥) فى «ص» و«جـ» و«ب» و«هـ»: «بذو».
(٦) فى «أ» و«جـ» و«هـ» [ذو يزن، وذو كلاع، وذو نواس».
(٧) فى «أ»: «التابعة»، وفى «هـ»: «وذو التبابعة»، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٧٤.
(٨) وذلك لأن «ذو» ملازمة للإضافة، ولا تفرد، قال المرادى ١ :٧٩: «وكلها تفرد إلا ذو فإنها ملازمة للإضافة»، وانظر شرح المرادى ١/ ٨١.
(٩) فى «ص» و«أ» و«جـ» و«هـ»: «إذا».
(١٠) فى «أ» و«جـ» و«هـ»: «إلى الوصف».
(١١) شرح الشاطبى ١/ ٧١.

د: وما خالف ذلك فهو نادر[1].

أبو حيَّان: منع سيبويه إضافته للضمير[2]، وأجازها المبرد[3]، وفى البديع[4]: «لم يرد مضافاً للضمير إلا مجموعًا»[5].

د: فإذا ثُنِّيتْ أو جمعتْ أعربت إعراب المثنى والمجموع[6]، هذا يوهم أنها

---

(١) المرادى : ١ : ٨٠ - ٨١ [وكلها تضاف إلى الياء إلا «ذو» فإنها لا تضاف إلى مضمر، وإنما تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، وما خالف ذلك فهو نادر».
(٢) الكتاب ٣ : ١١٨، ١٢١، ١٥٨، ١٨٠
(٣) ومنع المبرد إضافة «ذو» إلى المضمر، ولم يجزها، وذلك عكس ما قال به أبو حيان فى شرح التسهيل، قال المبرد : «لأن قولك : «ذو» لا يضاف إلى المضمر، تقول : «هذا ذو مال»، ولا تقول : «المال هذا ذوه».
«المقتضب ٣/ ١٢٠، التذييل والتكميل ١/ ٤٩ ب».
والمبرد هوأبو العباس محمد بن يَزيد بن عبد الأكبر الثُّمالى، وقيل : المازنى، والملقب بالمبرِّد، لقّبه بذلك أبو حاتم، فإنه يروى أن السبب فى تلقيبه بالمبرد أن صاحب الشرطة طلبهُ للمنادمة والمذاكرة، وكره الذهاب إليه وطلب من أبى حاتم السجستانى أن يخفيه فأخفاه فيما يبرد فيه الماء، فجعل أبو حاتم ينادى : المبرد المبرد، وتسامع الناس بذلك فلهَجُوا به.
قرأ كتاب سيبويه على الجرْمى ثم على المازنى، وكان إمامًا فى العربية، غزير الحفظ والمادة، وله تصانيف كثيرة مشهورة منها: المقتضب والكامل وغيرهما.
تُوُفِّى فى سنة ٢٨٥هـ.
انظر : الأعلام ٨ : ١٥ وأخبار النحويين البصريين ٩٦ - ١٠٨ وإنباه الرواة ٣ : ٢٤١ - ٢٥٣ والبداية ١١ : ٧٩ - ٨٠ وبروكلمان ٢ : ١٦٤ وبغية الوعاة ١ : ٢٦٩ - ٢٧١ والبلغة ٢٥٠ وتاريخ ابن الأثير ٦ : ٩١ وتاريخ بغداد ٣ : ٣٨٠ - ٣٨٧ وسمط اللآلى ٣٤٠ وشذرات الذهب ٢ : ١٩٠ - ١٩١ وطبقات الزبيدى ١٠٨ - ١٢٠.
(٤) هو كتاب فى النحو، للشيخ محمد بن مسعود الغزى توفى سنة ٤٢١هـ، نقل أبوحيان عنه كثيرًا. (كشف الظنون ٢٣٦).
(٥) التذييل والتكميل ١/ ٤٩ ب.
(٦) شرح المرادى ١/ ٨١.

تجمع على حدّ المثنى، وقول ابن عقيل[1]: «فإن كانت مجموعة أعربت بالحركات الظاهرات» أبين منه، نعم: قال فى التسهيل[2]: ويقال «فى»[3] المراد به: من يعقل من ابن وأب وأخ وهن وذى بنون وأبون وأخون وهنون وذوون.

د: وقد لفظ بها مفردة مُكبَّرة، فاكتفى بذلك[4].

ق: وأيضًا فيخرج أخىّ ونحوه بما خرج به حمو ونحوه[5].

قلت: وكذا يخرج به «أباه» ونحوه.

بالألف ارفــع المثنى وكِــلا ... إذا بمضمر مضافًا وُصِلا
كلتــا كذاك اثنــان واثنتــان ... كابنين وابنتين يجــريانِ
وتخْلف اليا فى جميعها الألفْ ... جرًا ونصبًا بعد فتْح قد أُلِفْ

[١٤/ب] د: «واختُلف فى تثنية المركب تركيب مزج»[6]، يعنى على لغة من أعربَ، وأما من بَنَى فلا يُثنيه إجماعًا، نصَّ عليه أبو حيان[7].

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٥٣ - ٥٤ .
(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٩٦ والنص الذى نقله عنه ابن غازى ناقص وتمامه : « وتحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هى فيه، فيعامل معاملة مؤنث عار منها لو صُحِّحَ ، ويقال فى المراد به من يعقل من : ابن وأب وأخ وهن وذى : بنُون وأبُون وأخون وهنون وذوون ، وفى بنْت وابنة وأخت وهنَة وذات : بنات وأخـوات وهنات وهنوات وذوات وأمهات فى الأمّ من الناس أكثر من أمّات ، وغيرها بالعكس » .
« وانظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١ : ٢٦٨ - ٢٧٢ » .
(٣) من « جـ » .
(٤) شرح المرادى ١/ ٨١.
(٥) شرح الشاطبى ١/ ٧١.
(٦) شرح المرادى ١/ ٨٢ .
(٧) شرح التسهيل لأبى حيان ١/ ٧٥ ب .

د: أراد القائل فى:

«كلتَ رِجْلَيْها»[1]

«كلتا» فحذف الألف للضرورة.

أبو حيان: حذف بعض الكلمة ضرورة[2]، كقوله[3]:

* درس المنا بمتالع فأبان *

(١) هذا جزء من رجز، والرجز بتمامه :
فى كلتَ رِجْلَيْها سُلاَمَى واحدَهْ ... كلتاهمـــا مقـــرونة بزائدَهْ
وهو بلا نسبة فى أسرار العربية ٢٨٨ والإنصاف ٢ : ٤٣٩ وخزانة الأدب ١ : ١٢٩، ١٣٣ والدرر ١ : ١٢٠ وشرح الأشمونى ١ : ٣٢ ولسان العرب ١٥ : ٢٢٩ (كلا) واللمع فى العربية ١٧٢ والمقاصد النحوية ١ : ١٥٩ وهمع الهوامع ١ : ٤١ والتذييل والتكميل ١/ ١٢٣ ، والشاهد فيه قوله : « كلتَ » مما يدل على أن « كلا وكلتا » تثنية لفظية ومعنوية ، وأصلهما كلّ ، فكسرت الكاف وخُفِّفت اللام ، وزيدت الألف للتثنية والتاء للتأنيث . ابن الأنبـارى فى الإنصـاف ٢ : ٤٣٩ : « فـأفـرد قـولـه : « كلتَ » فـدلّ على أن « كلتا » تثنية » . ولكن المرادى لا يسلّم بهذا ، فيقول :
« وزعم البغداديون أن « كلتا » قد نطق بها بمفرد فى قول الراجز :
« فى كلتَ رجليْها سُلاَمَى واحدهْ »
وليس بصحيح بل أراد « فى كلتا . . . . » فحذف الألف ضرورة .
« توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٨٧ » .
(٢) التذييل والتكميل ١/ ٧٥ ب .
(٣) وعجزه:
فتقادمت بالحبْس فالسُّوبان
من الكامل ، وهو للبيد بن ربيعة فى ديوانه ١٣٨ والدرر ٦ : ٢٠٨ وسمط اللآلى ١٣ وشرح التصريح ٢ : ١٨٠ وشرح شواهد الشافية ٣٩٧ ولسان العرب ٨ : ٣٧ (تلع) ، ١٣ : ٥ (أبن) والمقاصد النحوية ٤ : ٢٤٦ وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٤ : ٤٤ والتذييل والتكميل ١/ ٧٥ ب .
والشاهد فيه قوله : « المنا » يريد المنازل ، فرخّمه فى غير النداء للضرورة الشعرية ، وحذف منه الزاي واللام ، وقيل : المنى بمعنى « المحاذى » ، وحينئذ فلا حذف فيه ، وكأن الشاعر قد قال : عفا المكان المحاذى لمتالع فأبان ، وهما موضعان ، وحَذْف الزاي واللام هنا مما جاء في الشعر العربي وحُذف منه بعض الكلمة ، وإن لم تكن صالحةً للنداء .

«يريد المنازل»[1].

د: لأن تاء التأنيث لاتقع حشواً ولابعد ساكن غير ألف[2].

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: إن احترز من نحو: «الصلاة» ففيه نظر، يعنى: لأنها فى الأصل بعد فتحة.

ق: ذكر أبو حيان أن الزيادة فى اثنين واثنتين تأكيد، كزيادة ياء النسب فى «كلايبى» يعنى بفتح «(الكاف وتشديد اللام)»[3].

ق: يجوز أن يكون «قوله»[4] «كلتا» معطوفًا على «كلا» بطرح العاطف، فقوله: «كذاك اثنان» جملة اسمية، وقوله: «كابنين وابنتين يجريان» بدل من «كذاك» قال: واقتصر المصنف على هذه الأربعة من الملحقات بالمثنى لكثرة دورانها، وقوله: «بعد فتح قد ألِفْ» إشارة لعلة هذا الفتح، وأنه الذى ألِفَ فى الرفع[5].

وارفع بواو ويا اجرر وانصبْ ... سالم جمع عامرٍ ومذنبْ

وشبه ذين وبه عشرونا ... وبابه أُحِقَّ والأهلونا

أولوا وعالمونا علّيُّونا ... وأرَضُون شذَّ والسِّنُونا

وبابه، ومثل حين قد يردْ ... ذا البابُ وهو عند قوم يطردْ

---

(١) ساقطة من «جـ».

(٢) هذا رد على الجرمى، يقول المرادى ١ : ٨٨؛ «وذهب الجرمى إلى أن التاء زائدة للتأنيث، وهو ضعيف؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشواً ولابعد ساكن غير الألف».

(٣) من «ب» و«جـ»، وهى ساقطة من «أ» والأصل، و«د».

(٤) ساقطة من «د».

(٥) شرح الشاطبى ١ / ٧٤، ٧٧، ٧٨.

د: والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بأربعة شروط: الذكورية [١٥/أ]، والعقل، والخلو من تاء التأنيث، وقبول تاء التأنيث عند قصد معناه[1].

قوله: «**وقبول تاء التأنيث**» يردُّ عليه نحو الأفضل الذى مؤنثه «الفُضْلى» فإنه يجمع على الأفضلين، وهو لايقبل التاء[2].

د: وباب سنين هو ما عوِّض من لامه «هاء»[3] التأنيث، ولم يكسَّر[4]، خرج بقوله: «ما عوِّض من لامه» ما عوِّض من فائه[5]، ولذا شذَّ «لدون ورقون» من الرِّقة، «وهى»[6] الورق.

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: وفى ضمن قوله: «ولم يكسر» أن ما جمع بالألف والتاء[7] «لا» يمتنع «أن يجمع»[8] هذا الجمع، وهو كذلك.

---

(١) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٩٢. وقال عند التمثيل لهذه الصفة وجمعها لهذه الشروط: «ومثال الصفة التى اجتمعت فيها الشروط «مذنب» فتقول: جاء المذنبون ورأيت المذنبين ومررت بالمذنبين».
وفى هذه الشروط انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٧٦ وشرح التسهيل للدمامينى ١ : ٢٣٠ - ٢٣٦ والملخص فى ضبط قوانين العربية لابن أبى الربيع ١ : ١١٩ والبسيط فى شرح جمل الزجاجى ١ : ٢٥٣ وشرح جمل الزجاجى لابن هشام ١٠٦ وفتح الرب المالك ٨٥ وابن الناظم ١٦.

(٢) هذا رد من ابن غازى على المرادى، حيث ذكر المرادى أن من شروط جمع الصفة جمع مذكر سالم أن تقبل تاء التأنيث عند قصد معناه.

(٣) فى «هـ»: «تاء».

(٤) شرح المرادى ١ / ٩٥.

(٥) ساقطة من «أ».

(٦) فى «جـ»: «وهو».

(٧) من «ب» و«ج».

(٨) ساقطة من «هـ».

د: « فإن كُسِّرَ استغنى عن هذا الاستعمال، نحو: «شفة» إلا ما ندر[1] «يعنى «كظبة»، فإنه كُسِّر على ظِباء، وجُمع «جَمع»[2] تصحيح، فقيل فيه: «ظبون» وكذا «برة» «يكسَّر»[3] على «بُرَى»، وصحَّ فقيل: «برون».

د: «ومن أصحاب هذه اللغة من يسقط التنوين»[4].

أبو حيان: أما من لم ينون، فظاهر كلام الفراء أنه يكون ممنوعًا من الصرف، فيجرّ بالفتحة، وهى لغة تميم، وهو خلاف قول المصنف: «تركوا تنوينه؛ لأن وجوده «مع هذه»[5] النون كتنوينين فى حرف واحد»[6].

ق: **قوله**: «ويا اجرُرْ «وانصبْ»»[7] قصره وحذف تنوينه ضرورة[8]. انتهى.

وربما مال شيخنا أبو عبد الله الصغير فى مثل هذا «إلى»[9] أنه استعمله ثنائيا غير منون، مثل « هايا » من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[10] فاعلمه.

ق: «**والأهلونا**» مبتدأ وما بعده عطف عليه، وشذَّ خبر، فردَّ [١٥/ب] ضميره على معنى ما ذكر، والسُّنون مبتدأ محذوف الخبر، أى: شاذ[11].

---

(١) شرح المرادى ١/ ٩٦ .
(٢) ساقطة من « ب » .
(٣) فى « هـ » : « كسر » .
(٤) شرح المرادى ١/ ٩٨ .
(٥) فى « أ » : « فى هذا » .
(٦) التذييل والتكميل ١/ ٩٩أ .
(٧) ساقطة من « أ » ، و « ص » ، و هـ
(٨) شرح الشاطبى ١/ ٧٩ .
(٩) ساقطة من « أ » .
(١٠) سورة مريم : الآية ١ .
(١١) شرح الشاطبى ١/ ٨٢ ، ٨٣

المكودى فى الكبير: تخصيص الشذوذ بما سوى عشرين وبابه غير بيِّن، بل عالمون بالنظر إلى عشرين وبابه أبعد «فى»[1] الشذوذ «إذا»[2] قيل: إنه جمع حقيقى، والظاهر عطف ما بعد عشرين عليه، وخبر جميعها «ألحقَ» «شذَّ» حال من «أرضين» وخصَّه بالشذوذ؛ لأنه جُمِعَ جَمع سنين، ولم يحذف منه حرفٌ أصلى، بل أجرى فيه الزائد الذى هو تاء التأنيث مجرى الأصلى. انتهى.

قلت: هذا أحد الوجهين اللذين علَّل بهما المصنف فى شرح التسهيل[3] جمع أرض على أرضين، «وغمز ذلك أبو حيان، فقال: وقد تمحَّل المصنف لجمع أرض على أرضين»[4] بأنه قد جمع هذا الجمع ما يتعجب «منه»[5] ويستعظم مما لايعقل تشبيهًا بالعاقل؛ لأنه هو الذى يصدر منه ما يتعجب منه[6]، ومن ورود الأرضين فى مقام التعجب والاستعظام قول الشاعر[7]:

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بنى ... هُداد خطيب فَوْقَ أعواد منبرِ

---

(١) فى جميع النسخ الخطية : « من » .
(٢) فى « هـ » : « إذ » .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٨٢ ، ٨٣ وشرح التسهيل للدمامينى ١ : ٢٤١ .
(٤) ساقطة من « أ » .
(٥) ساقطة من « أ » .
(٦) شرح ابن مالك على التسهيل ١ : ٨٢ .
(٧) من الطويل ، وهو لكعب بن معدان فى الدرر ١ : ١٣٣ والمحتسب ١ : ٢١٨ وبلا نسبة فى شرح التصريح ١ : ١٢ ، ٧٣ وشرح شذور الذهب ٧٤ وهمع الهوامع ١ : ٤٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ٨٣ .
والشاهد فيه قوله : « الأرضون » والأصل فيها فتح الراء ، وسكنت هنا للضرورة الشعرية ، وهو جمع تكسير لـ : « أرض » جاء على هيئة جمع المذكر السالم ، فألحق به .
ومثله قول الشاعر :

وأيـة بـلـدة إلا أتيـنـا ... من الأرْضين تعلمه نزار

وهو من الوافر ، فى الدرر ١ : ١٣٤ وجمهرة اللغة ١٣٣٥ وهمع الهوامع ١ : ٤٦ والشاهد فيه أيضا « الأرْضين » حيث جمع الأرض جمع مذكر سالم ، مع خلوها من شروط هذا الجمع ، وهذا شاذ .

وقيل: إنما جمعت هذا الجمع عوضًا «عن»[1] عدم تأنيثها بالتاء[2]؛ لأنها واقعة على مؤنث، فكان قياسها أن يقال فيها: «أرضة»، فلما منعت من ذلك جمعت هذا الجمع، كما جمعوا «سنة» هذا الجمع عوضًا من لامها المحذوفة، فقد استوت «أرض وسنة» فى الجمع تعويضا، ولذلك فتحت راء «أرْض» [١٦/أ] كما غيِّرت سين «سنة»[3].

وقيل: فتحت الراء؛ لأنها نابت عن «أرضات»، وكان ذلك خوفًا من الالتباس، لجمع «أرضة»[4]، «قاله»[5] أبو حيان. انتهى ما تحمَّل به المصنف، وهو من «فضول»[6] الكلام.

قلت: أشار الجوهرى لبعض هذا، لكن قال: «الواو والنون فى «أرضون» عوض من الألف والتاء فى أرضات، وبقيت فتحة الراء على حالها، وربما سكنت»[7]، يعنى كما فى البيت الذى أنشده ابن مالك آنفًا.

ق: **فإن قيل**: لمَ فصل باب «سنين» عما قبله، وقد كان يَنبغى أن يذكر معه «أرضين»؛ لأنه مثله فى التعويض؟.

---

(١) فى «ص» و «هـ» و «جـ»: «من».
(٢) صحاح الجوهرى ٣/ ١٠٦٣.
(٣) يقول الفزى: «وأما «أرضون» فشذ إلحاقه بالجمع؛ لأنه جمع تكسير، وكذا «السنون» جمع سنة، وأصلها: سنهة أو سنوة، بدليل جمعها على سنهات وسنوات، ووجه شذوذه فوات شرط الجمع فيه، وهو العقل والتذكير والعلمية.
وكذا بابه ملحق بالجمع أيضا، والمراد به كل ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يكسَّرنحو: عضة وعضين».
«فتح الرب المالك: ٨٨».
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١: ٨٣، والتذييل والتكميل ١/ ٩٦أ، ب.
(٥) فى «جـ»: «قال».
(٦) فى «ب»: «فضل».
(٧) الصحاح ٣/ ١٠٦٣.

فالجواب: أنه لم يعتبر ذلك هنا، وإنما اعتبر معنى الاستعظام، قال فى شرح التسهيل[1]: «ولذلك علّل الفراء «عليين» فهو عنده «هنا»[2] كعلّيين، لاكسنين، فإن قيل: لمَ عطف باب «سنين» على الشاذ فجعله منه، وقد جعله فى التسهيل شائعًا[3]؟.

فالجواب: أنه مع شياعه لم يبلغ مبلغ القياس عنده، فلم يخرج من باب الشذوذ»[4].

ونون مجموع وما به التحقْ ... فانفتح وقلّ منْ بكسره نطقْ
ونـــو ن ما ثُنِّيَ والملحـق بهْ ... بعكس ذاك استعملوه فانتبهْ[5].

ق: وفى الحماسة[6]:

أقـول حـين أرى كعبًا ولحيتَه ... لا بارك الله فى بضع وستّينِ
من السنين تَمَلاَّها بلا حَسَبٍ ... ولا حيـــاء ولاعقل ولا دينِ

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك١ : ٨٢.
(٢) ساقطة من «هـ».
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٨٣.
(٤) شرح الشاطبى ١ / ٨٣، ٨٤، ٨٥.
(٥) البيتان ساقطان من النسخة «ب».
(٦) من البسيط، وهما بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٧ : ٢٤٧ وخزانة الأدب ٨ : ٦٨ ولسان العرب ٨ : ١٥ (بضع)، وشرح الشاطبى ١ / ٨٩.
والشاهد فيهما قوله: «وستين» حيث يحتمل وجهين:
أحدهما: أن تكون الكسرة كسرة إعراب، والنون مجعولة كأنها لام الكلمة.
والثانى: أن يكون معربا بالياء، وتكون الضرورة قادته إلى أن أتى بالحركة على ما يقتضيه أصل التقاء الساكنين.
والحماسة اسم كتاب، للبحترى، ولكل من أبى تمام وكعب بن زهير كتاب يحمل نفس العنوان، وكلها مطبوعة. انظر معجم المطبوعات العربية والمعربة (٢٩٧، ٥٣٠، ١٤٤٨).

وقد جوز المصنف فى شرح التسهيل كون الكسرة فى مثل هذا حركة إعراب[1]، وبه قطع الأخفش [١٦/ ب] الصغير[2] والأعلم[3]، فقالا : إنه بمنزلة الجمع المكسَّر، قال الأعلم : وهو فى مثل «ستين» أمثل منه فى نحو «مسلمين» .

د: «والملحق به نحو «اثنين»[4].

(١) وعن هذا يقول ابن مالك فى شرحه على التسهيل ١ : ٨٥-٨٦ : (ولو عُومل بهذه المعاملة "عشرون" وأخواتُه لكان حَسَنًا، لأنها ليست جموعًا، فكان لها حق فى الإعراب بالحركات ، كسنين ، ويمكن أن يكون هذا معتبرًا فى الأربعين من قول جرير :

عرينٌ من عُرَيْنَةَ ليس منّا ... بَرِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ من عَرِينِ
عرفنا جعفرًا وبنى عُبَيدٍ ... وأنكرنا زعانف آخرينِ
وما هذا بدُرِّى الشعراء منى ... وقد جاوزت حدَّ الأربعين

فتكون الكسرةُ كسرةَ إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة، كما سبق فى (البيت قبله) .

(٢) هو على بن سليمان بن الفضل النحوى ، أبوالحسن الأخفش الأصغر، أخذ عن المبرد وثعلب ،وغيرهما ، وكان إمامًا فى النحو ، ولم يُعلَم بأنه صنَّف شيئًا ، ولا نظم شعرًا ، وكان بينه وبين ابن الرومى مشاحنة ، وكان ابن الرومى يتطير به ، وكان الأخفش قصيرًا، تُوُفِّى من أكل السَّلْجَمِ النِّيِّئ من الفاقة ، فقبض على قلبه فمات ، توفى فى سنة ٣١٥هـ .

انظر : إنباه الرواة ٢ : ٢٧٦ والأعلام ٥ : ١٠٣ وبغية الوعاة ٢ : ١٦٧-١٦٨ والبداية ١١ : ١٧٥ وبروكلمان ٢ : ٢٣٩ والبلغة ١٥٨ وشذرات الذهب ٢ : ٢٧٠ وطبقات الزبيدى ٨٤ .

(٣) هو يوسف بن سليمان عيسى النحوى ، من أهل شَنْتَمَرِيَّة ، يكنَّى أبا الحجاج ، ويعرف بالأعلم، رحل إلى قرطبة سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ، وأقام بها مدة .

إمام باللغة والنحو ومعانى الأشعار، له مصنفات ، منها شرح حماسة أبى تمام، وشرح الجمل للزجاجى ، وشرح أبيات الجمل ، توفى سنة ست وأربعين وأربعمائة ، وقيل : سنة ست وسبعين وأربعمائة .

انظر : الأعلام ٩ : ٣٠٨ وإنباه الرواة ٤ : ٥٩-٦١ وبغية الوعاة ٢ : ٣٥٦ والبلغة ٢٩٢ وشذرات الذهب ٣ : ٤٠٣ ومرآة الجنان ٣ : ١٥٩ ومعجم الأدباء ٢٠ : ٦٠ ومعجم المطبوعات ١ : ٤٥٩ ومعجم المؤلفين ٣ : ٣٠٢ ونكت الهميان ٣١٣-٣١٤ .

(٤) شرح المرادى ١/ ١٠٠ .

ق: إن قيل : لم يرد فتح فى نون الملحق بالمثنى ، كاثنين ، فيما علمنا، فلِمَ قال: «والملحق بـه»؟ .

فالجواب: أن قوله: «ونون ما ثُنِّى والملحق به» شىء واحد، فلا يلزم وجود الفتح فى كل من قسميه، بل إذا وُجِدَ فى أحدهما، فقد وُجِدَ فى الجملة[1].

د: «وحكى عن العرب: «هما خليلانُ»[2]، قيل: ومنه قول فاطمة - رضى الله «تعالى»[3] عنها: «يا حسنانُ» تغليبًا لاسم أحد ولديها - رضى الله «تعالى»[4] عنهما - وأنشد فى اليواقيت[5]:

يا أبتِ أرّقنى القذّانُ ... والنومُ لاتألفه العينانُ
وما بنا وألف قد جُمِعَا ... يكسر فى الجر وفى النصب معًا
كلا أولات والذى اسمًا قد جُعِلْ ... كأذرعات فيه ذا أيضًا قُبِلْ

د: «فإن قلت: لِمَ[6] لَمْ[7] يقيد الألف والتاء بكونهما زائدتين»،[8] يعنى

(١) شرح الشاطبى ١/ ٩١ .
(٢) شرح المرادى ١/ ١٠٢ .
(٣) من "ص" .
(٤) من "ص" ، و"هـ" .
(٥) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه ١٨٦ وخزانة الأدب ١ : ٩٢ وبلانسبة فى الدرر ١ : ١٤٢ وشرح الأشمونى ١ : ٣٩ وشرح التصريح ١ : ٧٨ وهمع الهوامع ١ : ٤٩ .
والشاهد فيه قوله : " العينانُ " حيث ضَمَّ نون المثَّى شذوذًا ، وقيل : على لغة ، والرواية فى الديوان " العينان " ولا شاهد فيها .
ويروى هذا البيت برواية أخرى هى :

يا أبَتَا أرّقنى القذّانُ ... فالنومُ لا تُطعَمُهُ العينانُ

واليواقيت قد يكون اليواقيت فى اللغة ، لأبى عمر محمد بن عبد الواحد المطرز ، صاحب ثعلب ، المتوفى سنة ٣٤٥هـ .
(٦) ساقطة من "جـ" .
(٧) ساقطة من "د" .
(٨) شرح المرادى ١/ ١٠٢ .

احترازًا من الأصليِّ التاء كأموات، والأصليِّ الألف كقضاة، زاد فى التسهيل[1] فى المعتل «اللام المحذوفة»[2]، وينصب كائنًا بالألفَ والتاء بالفتح على لغة.

«أبو حيان»: هذا مذهب الكوفيين، أجازوا فى غير الشعر فتح التاء فى المنقوص نحو: «ثُبات»[3]، «ولغاتَ»[4] تشبيهًا بقضاة، مستدلين بما حكى الكسائى من قول «بعضهم»[4]: «سمعت لغاتهم»[5].

قال فى التسهيل[6]: وليس الوارد من ذلك واحدًا مردود اللام [١٧/ أ]

---

(١) التسهيل بشرح ابن مالك ١: ٨٥. قال: "وينصب كائنًا بالألف والتاء بالفتحة على لغة، ما لم يردَّ إليه المحذوف".

(٢) فى "أ" والأصل: "المحذوفة".

(٣) سورة النساء: الآية ٧١، وتمام الآية: "يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثُبات أو انفروا جميعًا".
ولكنها وردت فى الآية على القياس والأصل فى إعراب جمع المؤنث السالم.

(٤) فى "جـ": "بعض العرب".

(٥) التذييل والتكميل ١/ ١٠٠ أ.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١: ٨٥ وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى ١: ٢٥٠-٢٥١.
يقول الدمامينى فى تعليق الفرائد ١: ٢٥٠-٢٥١ عن رأى أبى على وخلافه: "فإنه زعم أن ما يتخيل جمعًا فى قولهم: "سمعت لغاتهم" وخرجت النحل ثُباتًا، هو مفرد ورُدَّت لامه، وأصله لغوة وثبوة، فقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وردَّها المصنِّف باقتضائه الاشتراك، وهو خلاف الأصل، والجمع بين العوض والمعوض عنه، وبأن النحل إذا دخل عليهن خرجن جماعات لا جماعة".
"والجواب: أنه معارض بأن الأصل أن الجمع الذى بألف وتاء لا ينصب بالفتحة، وأنَّ التاء حينئذ بمنزلتها فى حصاة ونواة، أنهن لازدحامهن وخروجهن دفعة جعلهن كأنهن جماعة وأحدة".
"والذى على المصنف من الإشكال أنه لم يَحْكِ خلافًا فى أصل المسألة، مع أن البصريين يمنعونها، ونقله تخريج أبى على من البصريين، وإن اقتضى المخالفة لكنه لا يستلزم مخالفة الباقين".

خلافًا لأبى على[1].

د: «أولات فى المؤنث نظير أولوا فى المذكر»[2].

المكودى فى الكبير: إلا أن «أولى» يختص بالعاقلين بخلاف أولات.

وجرَّ بالفتحة ما لا ينصرفْ ... ما لم يُضَفْ أو يك بعد أل ردفْ

= ولكن ابن مالك ردَّ عليه وبين فساد زعمه فقال: "وزعم أبو على أن قول من قال: "سمعتُ لغاتهم" - بالفتح - لا يحمل على أنه جمع، بل على أنه مفرد ردَّ لامُه فقُلب ألفًا، وهذا الذى ذهب إليه مردود من أربعة أوجه:
أحدها: أن جمعية لغات فى غير "سمعت لغاتهم" ثابتة بإجماع، والأصل عدم الاشتراك، لا سيما بين إفراد وجمع.
الثانى: أن التاء فى هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلو رُدَّت لكان ذلك جمعًا بين عوَض ومعوض منه، وذلك ممنوع.
الثالث: أن قائل "تحيزت ثباتًا" يصف مشتار عسل من شق جبل، والعادة جارية بأن النحل التى تكون هناك إذا نُفِّرت بالإيام، وهو الدخان، اعتزلت مع يعاسيبها ثُبَةً ثُبَةً، فمعنى "ثبات" - إذن - جماعات، لا يستقيم المعنى بغير ذلك.
الرابع: أن بعض العرب قال: "رأيتُ ثباتَك، بفتح التاء، حكاه ابن سيده، وهذا نص فى الجمعية التى لا يمكن فيها ادِّعاء الإفراد، فبطل قول أبى على بطلانًا جليًا غير خفىّ".
"شرح التسهيل لابن مالك ١: ٨٨".

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسى الفَسَوىّ، أبو على، الإمام العلامة، قرأ النحو على أبى إسحاق الزجاج وغيره، ثم نافره وقرأ على أبى بكر محمد بن السَّرِىّ السراج، وبرع فى النحو، وانتهت إليه رياسته، توفى فى سنة ٣٧٧هـ.
انظر: الأعلام ٢: ١٩٣ وإنباه الرواة ١: ٢٧٣-٢٧٥ والبداية ١١: ٣٠٦ وبغية الوعاة ١: ٤٩٦ والبلغة ٥٣ وتاريخ بغداد ٧: ٢٧٥-٢٧٦ وشذرات الذهب ٣: ٨٨-٨٩ وطبقات الزبيدى ١٣٠ وطبقات القراء ١: ٢٠٦-٢٠٧ والفهرست ٦٤ ومسالك الأبصار ٤: ٣٠١-٣٠٢ ومعجم الأدباء ٧: ٢٣٢-٢٦١ ومعجم المؤلفين ٣: ٢٠٠ والنجوم الزاهرة ٤: ١٥١.
والفَسَوىُّ: نسبة إلى: "فَسَا"، مدينة قرية من شيراز فى بلاد فارس.

(٢) شرح المرادى ١/ ١٠٣.

ق: ومن الواقع بعد «أل» الزائدة:

* *ولقد نَهَيْتُكَ عن بنات الأوبرِ* *[1]

واجعـــل لنحـــو يفعلان النونا ... رفعـــاً وتدعين وتســـألونا

وحذفها للجزم والنصب سِمَهْ ... كلم تكونى لترومى مظلمهْ

ق: وفى قـــوله: «وتدعـــين» تنبيه على أن المعتل فى هذا المحل مساو للصحيح، بخلاف «المجرد»[2] الذى يظهر إعراب صحيحه كـ «يضرب» ويُقَدَّر رفع معتله مثلاً كـ «يدعو» وإنما خصَّ الواوى دون اليائى فراراً من اللبس، فلو قال: «وترمين» لالتبس بما رفع نون الإناث، بخلاف الواوى «واليائى»[3] فإنك تقول فيـــه: إذا رفـــع نون الإناث «تدعون» فلا يلتبس به «تدعين»، كمـــا أنه لو قال: «وتخشون وتسألينا» لم يلتبس أيضًا، ولو قال: «وتدعونا وتسألينا» أو: «وتخشين وتسألونا» لالتبس، فلم يمثل «بمحتمل»[4]، بل عيَّن ما لايغلط فيه،

---

(١) تمامه:

لقـد جنيتُـــك أكمؤًا وعســـاقلا ... ولقـــد نهيـــتُك عن بنـــات الأوبـــرِ

من الكامل، وهو بلانســـبة فى الاشـــتقـــاق ٤٠٢ والإنصـــاف ١: ٣١٩ وأوضح المســـالك ١: ١٨٠ وتخليص الشواهد ١٦٧ وجمهرة اللغة ٣٣١ والخصائص ٣: ٥٨ ورصف المبانى ٧٨ وسر صناعة الإعراب ٣٦٦ وشرح الأشمونى ١: ٨٥ وشرح التصريح ١: ١٥١ وشرح شواهد المغنى ١: ١٦٦ وشرح ابن عقيل ٩٦ والمقاصد النحوية ١: ٤٩٨ والمقتضب ٤: ٤٨ والمنصف ٣: ١٣٤.

والشاهد فيه قوله: "بنات الأوبر" حيث زاد "ألْ" فى العلم اضطرارًا، لأن "بنات أوبر" علم على نوع من الكَمْأة ردىء، والعلم لا تدخله "ألْ" فرارا من اجتمـــاع مُعرِّفين: العلمية وألْ، فزادها هنا ضرورة.

(٢) فى "أ": "الملزوم".

(٣) من "هـ".

(٤) فى "ب": "بما يحتمل".

فهذا موضع يجب فيه «التثبت»[1]، فإنه مَزَلَّة أقدام الشادين، فقد قال الحضرمى[2] فى إعراب أشعار الستة فى قول امرئ القيس[3]:

فظـل العذارى يرتمين بلحمها ... وشحم كهداب الدِّمَقْس المفتَّل

إن النون من «يرتمين» نون الرفع، وإنمـــا هى نـــون الإنـــاث، فالفعـــل [١٧/ب] مبْنى لا مُعْرب.

قال: وحدثنا شيخنا أبو عبد الله بن الفخار[4] عن بعض أهل "سبتة"[5]

---

(١) فى "أ" و"د": "التثبيت".

(٢) هو عبيد الله بن عمر بن هاشم أبومحمد وأبو مروان الحضرمى الإشبيلى، ولد سنة ٤٨٩هـ، وتوفى سنة ٥٥٠هـ، أحكم العربية، وكان شاعرًا فاضلاً جوَّالاً، تصدَّر بمراكش للإقراء، ومن تآليفه: الإفصاح فى اختصار المصباح، وشرح مقصورة ابن دريد، وغير ذلك.
انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٢٧ والأعلام ٤/ ٣٥٢ والبلغة ١١٧ وطبقات القراء ١/ ٤٩٠، ٤٩١ وكشف الظنون ١٧٠٩ ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٤٢ وهدية العارفين ١/ ٦٤٩.
وفى النسخة "أ" "اللخمى" بدل "الحضرمى".

(٣) من الطويل، وهو لامرىء القيس فى صحاح الجوهرى ٢/ ٩٢٨.
والشاهد قد بينه المؤلف بعد سَوْقه البيت.

(٤) أبو عبد الله بن الفخار هو محمد بن على بن أحمد الخولانى، أبو عبد الله، يعرف بابن الفخار، وبالإلبيرىّ، النحوى، قال فى تاريخ غرناطة: "أستاذ الجماعة، وعَلَم الصناعة، وسيبويه العصر، وآخر الطبقة من أهل هذا الفن، كان فاضلاً، تقيًا، متعبدًا، عاكفًا على العلم، ملازمًا للتدريس، إمام الأئمة من غير مدافع، وكانت له مشاركة فى غير العربية، من قراءة وفقه وعروض وتفسير، ومات بغرناطة ليلة الاثنين ثانى عشر رجب سنة أربع وخمسين وسبعمائة".
انظر: بغية الوعاة ١: ٧٤- ١٧٥ والدرر الكامنة ٤: ٥٧.

(٥) سَبْتة: بلدة مشهورة من قواعد بلاد المغرب، مرْساها أجود مرسًى على البـــحر، وهو على بَرِّ يقابل جزيرة الأندلس.
"مراصد الاطلاع ٢/ ٦٨٨".

أن أبا عبد الله بن خميس[1] لماورد عليها بقصد الإقراء بها اجتمع عليه عيون طلبتها، فألقوا عليه غوامض من باب الاشتغال ، فحاد عن الجواب بأن قال : أنتم عندى كرجل واحد ، يعنى ابن أبى الربيع : ازدراءً بهم ، فألقى عليه أصغرهم سنا وعلمًا عشر مسائل من علامات الإعراب ،وقال : إن أصبت فيها لم تَحْظَ فى نفوسنا ، لصغرها ، وإن أخطأت لم تسمك هذه البلاد : **الأولى** : أنتم يازيدون تغزون، **الثانية** : أنتن يا هندات تغزون ، **الثالثة** : أنتم يا زيدون ويا هندات تغزون ، **الرابعة** : أنتن يا هندات تخشين ، **الخامسة** : أنت يا هند تخشين، **السادسة** : أنتن يا هندات ترمين . **السابعة**: أنت يا هند ترمين ، **الثامنة** : أنتن يا هندات تمحون أو تمحين كيف تقول، **التاسعة**: أنت يا هند تمحين أو" تمحون "[2] ، كيف تقول ، **العاشرة** : أنتما تمحوان أو تمحيان كيف تقول ،وهل هذه الأفعال كلها مبنية " أم "[3] معربة ، " أم "[4] بعضها معرب وبعضها مبنى ؟ وهل هى كلها على وزن واحد أم على أوزان " مختلفة "[5] ،فبُهت وقال : إنما يُسْأل عن هذا صغار الولْدان ، فقال الفتى : فأنت دونهم إن لم تجبْ ، فانزعج ، وقال : هذا سوء أدَب ، ونهض منصرفًا ولم يصبح إلا " بمالَقة "[6] [١٨/أ] متوجهًا إلى

(١) هو محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن خميس ، الحجرىّ التلمسانىّ ، أبو عبد الله ،كان قائمًا على صناعة العربية والأصلين ، عالى الطبقة ، كتبَ عن ملوك تلمسان،ثم فَرَّ منهم خوفًا ، فتلقاه الوزير ابن الحكم ،له ديوان يسمى : " المنتخب النفيس فى شعر ابن خميس " ،قتل سنة ٧٠٨ هـ. انظر :بغية الوعاة ١/ ٢٠١ والدرر الكامنة٤/ ١١٣ .

(٢) فى "أ" ، و "ب" : " تمحون " ، وفي بقية النسخ : (تمحين) .

(٣) فى "جـ" : " أو " .

(٤) فى "جـ" : "أو" .

(٥) ساقطة من "ب" .

(٦) مدينة بالأندلس عامرة ، من أعمال ريّة ، سورها على شاطىء البحر بين الجزيرة الخضراء والمرية . " مراصد الاطلاع ٣/ ١٢٢١ " .

" غرناطة "[1] ، فلم يزل بها مع الوزير " أبى عبد الله "[2] بن " الحكم "[3] إلى أن مات ، تغمَّده الله تعالى "[4] الجميع برحمته[5] .

قلت: فينبغى أن ينتبه المبتدىء للفرق بين : " اللاتى لا يرجون "[6] ، و"الذين لا يرجون"[7] وللفرق بين : " أحبُّ إلىَّ مما يدعونى إليه "[8] ، و" يا قوم ما لى أدعوكم إلى النجاة وتدعوننى "[9] ،وللفرق بين "إلا أن يعفون"[10] و " الزيدون يعفون " .

ق : قد تحذف النون فى الرفع، " كما "[11] أنشد ابن خروف :

أبيت أبكى[12] وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكي[13] .

(١) هى أقدم مُدن كورة البيرة من أعمال الأندلس، بينها وبين البيرة أربعةُ فراسخ. "مراصد الاطلاع ٢/ ٩٩٠ " .

(٢) ساقطة من "ص" ، و"د" ، و "هـ" .

(٣) من "ب" ، وفى "أ" ، و "جـ" ، و "د" : " الحكيم " ،والوزير ابن الحكم هو محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم اللخمى الرندى ، أبو عبد الله ، المعروف بابن الحكم ، وزير أندلسى ، له نظم ونثر ، ولد برندة ،كانت له غاية بالرواية واقتناء نفائس الكتب . انظر : نفح الطيب ٢/ ٦١٨والدرر الكامنة ٣/ ٤٩٥ ، وقد ورد ذكره فى بغية الوعاة فى ترجمة أبى عبد الله بن خميس ١/ ٢٠١.

(٤) ساقطة من "د" .

(٥) شرح الشاطبى ١/ ٩٦ ، ٩٧ .

(٦) سورة النور : الآية ٦٠ .

(٧) سورة يونس : الآية٧ .

(٨) سورة يوسف : الآية ٣٣ ، ولفظة " إليه " ساقطةمن " هـ " .

(٩) سورة غافر : " الآية ٤١ .

(١٠) سورة البقرة : الآية ٢٣٧ .

(١١) فى "أ" : " فمَا " .

(١٢) فى "ص" و "أ" : " أسرى " .

(١٣) الرجز بلا نسبة فى الأشباه والنظائر١ : ٨٢ ، ٣ : ٥٩ وخزانة الأدب ٨ : ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٤٢٥ والخصائص ١ : ٣٨٨ والدرر ١ : ١٦٠ ورصف المبانى٣٦١ وشرح التصريح =

وقد تثبُت النون فى النصب كما أنشده السيرافى[1] :

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... « منى السلام » [2] وأن لا تُشعرا أحدًا

قلت: هذا بناء على أنَّ " أنْ " فى البيت ناصبة لا مهملة، فتكون النون ثابتة فى فعل منصوب ، وعليه يتمشى قول شيخ شيوخنا أبى وكيل ميمون مولى الفخار[3] فى تحفته :

ومن يقل: أن تقرآن سُمِعَا ... ناصبة والنون أيضًا جُمِعَا

وهوخلاف ما مشى عليه المصنف من إهمال " أنْ " ورفع الفعل[4] إذ قال :

= ١ : ١١١ ولسان العرب ١٠ : ٤٢٦(دلك) ، ١٢ : ٢٣٧ (ردم) والمحتسب ٢ : ٢٢ وهمع الهوامع ١ : ٥١ . وشرح الشاطبى ١/ ٩٨.

والشاهد فيه قوله : " وتبيتى تدلكى "والقياس : " وتبيتين تدلكين " فحذف النون للضرورة ، وقيل : حذفها شذوذًا.

(١) من البسيط ، وهو بلانسبة فى الأشباه والنظائر ١ : ٣٣٣ والإنصاف ٢ : ٥٦٣ وأوضح المسالك ٤ : ١٥٦ والجنى الدانى ٢٢٠ وجواهر الأدب ١٩٢ وخزانة الأدب ٨: ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ والخصائص ١ : ٣٩٠ ورصف المبانى ١١٣ .

والشاهد فيه قوله : " أن تقرآن " حيث لم يُعْمِلْ " أنْ " تشبيهًا لها " بما " المصدرية ، ولذلك فالفعل " تقرآن " مرفوع بثبوت نونه ، ويسبق هذا البيت قول الشاعر :

يا صاحبىَّ قَدَتْ نفسى نفوسكما ... وحيثما كنتما لا قيتُما رشدا

أن تحملا حاجةً لى خفَّ مَحملُها ... تستوجبا مِنَّةً عندى بها ويَدا

(٢) ساقطة من " ب " .

(٣) هو ميمون بن مساعد المصمودى مولى أبى عبد الله الفخار ، كان فقيهًا أستاذًا ، له تأليف فى علوم القرآن وسِنًا وقراءة ، توفِّىَ بفاس جوعًا سنة ستّ عشرة وثمانمائة .

انظر : نيل الابتهاج ص ٦١٤ وجذوة الاقتباس ص ٣٨٤ .

(٤) وعن هذا يقول الناظم فى شرحه على التسهيل : " وترك إعمالها حملاً على " ما " أختها ، وهى عند الكوفيين المخفَّفة ، وشذَّ وقوعها موقع الناصبة . . . » . " شرح ابن مالك على التسهيل ٢ : ٤٤ " ، وهذا الكلام تفسير للبيت الآتى أول الصفحة التالية .

وبعضهم أهمل أن حملاً على ... « ما » أختها حيث استحقت عملا

وسم معتلا من الأسماء ما ... كالمصطفى والمرتقى مكارما

فالأول الإعراب فيه قُدِّرا ... جميعه وهو الذى قد قُصِرا

والثانى منقوص ونصبه ظهرْ ... ورفعه ينوى كذا أيضًا يُجَرّ

د : " فأشار بالمثال الأول[1] إلى كل معرب آخره ألف لازمة "[2] .

الشرح[3] : [18/ ب] قُيِّدت الألف باللازمة[4] احترازًا من " نحو "[5] " الزيدان " رفعًا ، ونحو " أباك " " نصبًا "[6] .

د : " وبالمثال الثانى إلى كل اسم حرف إعرابه ياء لازمة ، قبلها كسرة[7] ، قوله : حرف إعرابه " إلى "[8] آخره ، " للتحمل "[9] لحركات إعرابه ، وبالآخر " عبر "[10] عنه الشارح قال : " واحترزت باللزوم من نحو " الزيدين وأخيك " ، وبموالاة الكسر من نحو[11] " دلو[12] وظبى ونحى[13] " .

---

(١) المثال الأول : " المصطفى "والمثال الثانى : " المرتقى " .

(٢) شرح المرادى ١/ ١١١ .

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية : ٩ .

(٤) قيدها بكونها لازمة فى تعريفه للمقصور حيث قال : " فالمقصور هو الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة نحو الفتى والعصى والمصطفى " . " شرح ابن الناظم : ١٩ " .

(٥) "جـ" : ساقطة .

(٦) "بـ" : " رفعًا " .

(٧) شرح المرادى ١/ ١١١ .

(٨) " أ " : "أى " .

(٩) فى "جـ" : "المتحمل " .

(١٠) ساقطة من " أ " .

(١١) ساقطة من " أ " .

(١٢) ساقطة من "جـ" ومن شرح ابن الناظم على الألفية ، وهو الصواب ، لأن الكلام على ما آخره ياء ساكن ما قبلها .

(١٣) ابن الناظم : ١٩ : (. . . والمنقوص هو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة تلى كسرة كالقاضى والداعى والمرتقى ، واحترزت باللزوم من نحو : الزيدين وأخيك ، وبقولى : تلى كسرة مما آخره ياء ساكن ما قبلها نحو : نحى وظبى، فإنه معدود من باب الصحيح).

د : "وليس" من "[1] الأسماء ما حرف إعرابه واو لازمة قبلها ضمة"[2] ، يعنى الأسماء المعربة ، يدل عليه قوله : "ما حرف إعرابه" ، واحترز بقوله : "لازمة" من واو الأسماء الستة حالة الرفع ، فلو كان الاسم منقوصاً من الفعل كيغزو ، أو من كلام العجم نحو "سمندو"[3] اسم بلد ، "مذهب"[4] البصريين قلب واوه "ياءً"[5] ، ومذهب الكوفيين إقراره .

ق : "فى قوله : "من الأسماء ما" مع قوله : "مكارما" سناد[6] التأسيس ، وأنكره المكودى فى الكبير ، وقال : قوله : "من الأسماء ما" "مما ألفه للتأسيس"[7] "بإجماع ، لوقوعها حشواً ، وإنما يكون غير تأسيس إذا وقعت الألف طرفًا ، ولم تكن الكلمة التى بعدها ضميراً ، ولا بعضها ضميراً ، كقول عنترة[8]:

---

(١) "أ" و "ج" (فى) .

(٢) شرح المرادى ١/ ١١١ .

(٣) مدينة صغيرة على شرقى نهر مهْران ، بينها وبينه نحو فرسخ . "مراصد الاطلاع ٢/ ٧٣٨" .

(٤) فى "ص" "أ" و "ج" و "هـ" : (فمذهب) .

(٥) ساقطة من "أ" .

(٦) ساقطة من "هـ" ، ومعنى سناد التأسيس ورود قافية مؤسسة مع قافية غير مؤسسة .

(٧) من "ب" ، وفى "أ" و "ج" والأصل و "د" : "ألفه تأسيس" .

(٨) من الكامل ، وهو فى ديوان عنترة ٢٢٢ والأغانى ٩ : ٢١٢ وشرح الشاطبى ١/ ١٠٠ وشرح التصريح ٢ : ٦٩ والشعر والشعراء ١ : ٢٥٩ والمقاصد النحوية ٣ : ٥٥١ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣٦٩ وبلانسبة فى أوضح المسالك ٣ : ٢٢٥ وشرح الأشمونى ٢ : ٣٠٩ .

والشاهد فيه قوله : "والناذرين ... دمى" حيث أعمل مثنى اسم الفاعل ، وهو قوله : "والناذرين" عمل المفرد ، فنصب به المفعول ، وهو قوله : "دمى" .

وشاهد آخر ، وهو أن الألف فى "أشتمهما" ليست تأسيساً ، لأنها وقعت طرفًا ، ولو وقعت حشواً لكانت تأسيساً بلا خلاف .

ويروى البيت الأول بـ "ولم تكن" بدلاً من "ولم تذُرّ" .

ولقد خشيت بأن أموت ولم تذُرّ ... للحرب دائرةٌ على ابنى ضمضمِ
الشاتمىْ عرضى ولم أشتمهما ... والناذرىْن إذا لم القهما دمى

أما إذا وقعت الألف حشواً كما فى الأسماء فلا خلاف أنها تأسيس[1] . انتهى .

قلت : رد المكودى صحيح ، وبمثله ردَّ ابن الحاج[2] [١٩ أ] ما وجَّه به ابن سيده قول أبى النجم[3] :

وطالما وطادا وطالما ... غلبت عاداً وغلبت الأعاجما[4]

---

(١) شرح الشاطبى ١/ ١٠٠ .

(٢) هو شيث بن إبراهيم بن الحاج القَطْنىّ ، الإمام الزاهد ، النحوى ، له مصنفات فى النحو ، منها : المختصر والمعتصر ، وَحز الغلاصم وإفحام المخاصم ، كان مالكىّ المذهب ، وكان على طريقة السلف ، مات بقنّا سنة ستمائة للهجرة .

انظر : الأعلام ٣ : ٢٥٦ وإنباه الرواة ٢ : ٧٣ - ٧٤ وبغية الوعاة ٢ : ٦ والبلغة ٩٥ والطالع السعيد ٢٦٢-٢٦٥ وفوات الوفيات ١ : ١٨٨-١٩٠ ومعجم الأدباء ١١ : ٢٧٧-٢٨١ ومعجم المؤلفين ٤ : ٣١١ ونكت الهميان ١٦٨ .

ونسبته "القَطْنىّ" إلى مدينة "قَطْ" بصعيد مصر .

وهناك شخصية أخرى تعرف "بابن الحاج" والراجح أنه هو المقصود فى هذا النص ، واسمه : أحمد بن محمد بن أحمد الأزدى الإشبيلى ، يكنَّى أبا العباس ، ويعرف بابن الحاج ، شيخه أبو على الشلوبين وغيره ، له معرفة بالقراءات والعربية والأصول والحديث ، يقال : لم يكن فى تلامذة أبى علىّ الشلوبين أنبهُ منه ، وله مصنَّفات : مصنف فى الإمامة ، ومصنف فى حكم السماع ، ومصنف فى علم القوافى .. وغيرها ، توفى سنة سبع وأربعين وستمائة .

انظر : أعيان الشيعة ٩ : ٢٧٥-٢٧٦ وبغية الوعاة ١ : ٣٥٩ والبلغة ٣١ وكشف الظنون ٧٠ و ٨٩٣ ومعجم المؤلفين ٢ : ٦٤ .

(٣) هو الفضل بن قدامة العِجْلى بن عبيد الله بن عبيدة الحارث . انظر : "الشعر والشعراء ٦٠٧" .

(٤) الرجز لأبى النجم العجلى ، فى ديوانه ض ٢١١ .

والمعنى : يقول : إنه طالما غلبت أقواماً ما ضنَ غَيْرُوا كماده ، والأعجم : غير العربى .

والشاهد قد بينه المؤلف بما نقله عن ابن سيده بعد سَوْقه الرجز .

من أنه راعى أصل ما كانت عليه الكلمة قبل التركيب من انفصال " طال " من " ما " . انتهى ، فبيت أبى النجم كقوله :

وخص بالتعليق والإلغاء ما . . . . . البيت

ويأتى " نحوه "[1] إن شاء الله تعالى فى قوله :

وقد بيح الفصل ترك التاء فى نحو أتى القاضى بنت الواقف

د : " وإنما قُدِّر جميع الإعراب فى الألف لتعذُّر تحريكها "[2] ، هذا الاصطلاح المعروف، سواء كانت منقلبة ، " كالفتى "[3] " أم "[4] غير منقلبة كحُبلى ، وفرَّق بعض المتأخرين بينهما ، فجعل الإعراب فى "الأولى "[5] مُقدَّراً وفى "الثانية "[6] منويًا .

وأى فعل آخره منه ألفْ أو واو او ياءٌ فمعتلاً عُرِفْ
فالألفَ انو فيه غير الجزم وأبد نصب ما كيدعو يرمي
والرفع فيهما انو واحذفْ جازماً ثلاثهنّ تَقْضِ حُكماً لازما

د : ويحتمل أن تكون " كان " المقدَّرة ناقصة[7].

(١) ساقطة من " جـ " .
(٢) شرح المرادى ١/ ١١٢ .
(٣) ساقطة من " هـ " .
(٤) فى " أ " : أو " .
(٥) فى " جـ " : " الأول " .
(٦) فى " جـ " : " الثانى " .
(٧) المرادى فى توضيح المقاصد والمسالك ١ : ١١٥ : " وقوله : " فَمُعْتَلاً عُرِفْ " جواب الشرط، ويحتمل أن تكون " كان " المقدرة ناقصة ، و " آخرٌ " اسمها ، و " ألفٌ " خبرها ، وقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة " .

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير: " يوهم أنها ليست ناقصة فى الوجه الأول، وليس كذلك " . انتهى .

ويجب على الوجه الثانى نصب " أو واوٌ أو ياءٌ " .

د : والتحقيق أن الحذف عند الجازم لا به[1] .

أبوحيان: " والذى يقتضيه النظر أن هذه الحروف تحذف عندالجازم لا بالجازم[2] " ، والدليل على أنها لا تحذف بالجازم شيئان :

أحدهما : أن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع ، وليست علامة الرفع ، وإنما علامة الرفع [١٩ ب] ضمة مقدرة فيها .

والآخر : أن الإعراب زائد على ماهية الكلمة ، والأحرف المذكورة من الماهية، فيغزو من الغزو ، ويرمى من الرمى[3] .

د : فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين[4] : الإثبات

(١) المرادى فى التوضيح ١ : ١١٦-١١٧ : " والتحقيق أن الحذف عند الجازم ، لأنه فرع ، إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة نحو : " يقرأ " ، فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره ، وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين : الإثبات والحذف ، ومنع بعضهم الحذف " .
(٢) شرح الألفية لأبى حيان ص ٢٢ . (٣) التذييل والتكميل ١/ ٦١ .
(٤) ذكر ابن عصفور لذلك وجهين فى كتابه المقرب١ : ٥٠ فقال: " فإن كان مبدلاً من همزة نحو: يقرأ ويقرىء ويوضىء ، جاز فيه وجهان :
أحدهما : حذف حرف العلة إلحاقًا بالمعتل المحض .
والثانى : إثباته إجراءً له مجرى الصحيح . . " .
وقال فى الممتع ١ : ٣٨١ : " وأبدلت بغير اطِّراد فى " قرأتُ " و" بدأتُ " و " توضأتُ " ، فقالوا : " قَرَيْتُ " و " توضَّيْتُ " و " بَدَيْتُ " وعلى " بَدَيْتُ " جاء قول زهير :
جريء متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمه سريعاً ، وإلا يُبْدَ بالظُّلْم يَظْلِمِ
فحذف الألف المنقلبة عن الياء المبدلة من الهمزة ، للجزم فى " يُبْدَى " .
وقال فى الممتع ٢ : ٤٢١-٤٢٢ : " . . . فالجواب أن الحذف ليس بمغير لمضارع " فَعُلَ " عن أصله ، ألا ترى أنك إذا خففْتَ " يوضُؤ " ثم أدخلتَ الجازم ، حذفت الواو للجزم فى أحد الوجهين على حدِّ قوله: =

والحذف[1]، أنشد فى المقرب " على الحذف "[2] :

وحربٌ متى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بظلمه ... سريعاً وإلا يُبْدَ بالظُّلْم يَظْلِمِ[3]

ورده أبو حيان بأشياء منها : " أنه يحتمل أن يكون على لغة من قال : بَدِى يبدِى "[4]، كخفى يخفى .

ق : نبَّه بقوله : " تقضٍ حكماً لازما "[5] على أن ما ظاهره خلاف ذلك من الشواهد الاختيارية والشعرية " متأول "[6].

* * *

= جريء متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظلمه ... سريعاً وإلا يُبْدَ بالظُّلم يَظْلِمِ

فَخَفَّف همزة " يبدأ " ثم أجراها مجرى حروف العلة ، فحذفها للجازم . . . " .

(١) شرح المرادى ١/١١٧ .

(٢) فى " أ " : " على هذه الحروف الحذف " .

(٣) من الطويل ، وهو لزهير بن أبى سُلْمى فى ديوانه ٢٤ وخزانة الأدب ٣:١٧ ، ٧:١٣ والمقرب ١:٥٠والممتع ١:٣٨١ ، ٢:٤٢٨والدرر١:١٦٥وسرصناعة الإعراب ٢:٧٣٩ وشرح شواهد الشافية ١٠:وشرح شواهد المغنى ١:٣٨٥وبلانسبة فى شرح شافية ابن الحاجب١:٢٦وهمع الهوامع ١:٥٢ .

والشاهد فيه قوله : يُبْدَ " وأصله : " يُبْدَأ " فقُلبت الهمزة ألفًا لانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت بسبب الجزم .

(٤) أبو حيان فى التذييل والتكميل١/ ٦١ب : " ولا حجة فى هذا البيت الذى ظنه ابن عصفور وابن هشام حجة ، لأنَّهُ ثبتت لغة فى بدا يبدى ، على وزن بقى ومضارعه يبقى ، فيحتمل أن يكون قوله : " وإلا يُبْد " من هذه اللغة ، فلا تكون إذ ذاك ألف بدلاً من همزة ، وإنما تكون بدلاً من ياء كألف يبقى " .

(٥) وقال المرادى فى شرح قول ابن مالك : " تقضٍ حُكْمًا لازِمًا " : (يعنى فى غير ضرورة الشعر ، وأما فى الضرورة فقد تثبت هذه الأحرف ويقدر الجزم ، كقول الشاعر :

" ألَمْ يأتيكِ والأنباء تنمى "

وقول الآخر : " لم تَهْجُــــو ولم تَدَعِ "

وقول الآخر : " ولا تَرْضَــاها ولا تَمْلَقِ "

" توضيح المقاصد والمسالك ١:١١٧-١١٩ " .

(٦) ساقطة من " ب " . وانظر شرح الشاطبى ١/١٠٤، ١٠٥ .

النكرة والمعرفة

نكرةٌ قابلُ ألْ مؤثراً ... أو واقعٌ موقعَ ما قد ذُكِرَا

وغيره معرفة كهُمْ وذى ... وهند وابنى والغلام والذى

ق : من الواقع[1] موقع ما قد ذكر « أين » أى : فى أى مكان ، « وكيف » أى : على أى حال؟ ومَنْ وما « الاستفهاميتان[2] » ، أىْ : أىُّ رجل وأىُّ شىء ، وأفعل التفضيل « من » لفظًا أو تقديرًا ، كأفضل أى فاضل ، وباب (دِيار وأحد أى شخص أوْ حَىّ) ونحوها ، وأحد هذا لا يقبل « ألْ » بنفسه ، بخلاف الذى بمعنى واحد ، فمكان وحال ورجل وشىء وفاضل ونحوه وشخص أو حَىّ ، ونحوهما قابلة لألْ المؤثرة ، لكن يرد عليه بحسب مذهبه[3] نحو : أسامة بمعنى أسد ، ويأتى إن شاء الله تعالى[4] .

د : « ثم ضمير الغائب [٢٠/أ] السالم «من»[5] « إبهام»[6] ، قال فى شرح التسهيل[7] نحو : زيد رأيته ، فلو تقدمه اسمان أو أكثر ، نحو : قام زيد وعمرو كلمته ، لتطرق إليه « إبهام»[8] ، ونقص تمكنه فى التعريف » وضمير الغائب إن عاد على نكرة ، فأكثر النحويين «على»[9] أنه معرفة ، وذهب بعضهم إلى أنه نكرة .

(١) فى « أ » و« ب » : « المواقع » .

(٢) فى « أ » ، و« ب » ، و« د» الاستفهاميتين » .

(٣) ابن مالك فى شرح التسهيل ١:١١٥ عن ذلك : « . . والثانى : نحو قولهم للأسد : أسامة» .

(٤) شرح الشاطبى ١/١٠٦ .

(٥) فى « أ» والأصل و« د» : « عن» وما أثبته من « جـ» و« ب» .

(٦) فى « هـ» : « إيهام» وانظر : شرح المرادى ١/١٢٦ .

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١:١١٦ .

(٨) فى « هـ» : « إيهام» .

(٩) ساقطة من « ص» و« أ» و« جـ» .

د : بقى من المعارف قسم سابع وهو النكرة المقصودة فى النداء[1] .

زاد ق : وما لم ينوَّن من أسماء الأفعال ، كـ : إيه ، وباب « أجمع » فى التوكيد ، وباب « سحر » من يوم بعينه[2] .

والجواب عن الأول أنه تعرَّف بأل منوية ، والمعنى : زدنا من الحديث الذى كنا فيه ، وعن الثانى أن ألفاظ التوكيد أعلام عنده بدليل قوله :

والعلم امنع صرفه إن عدلا ... كفُعَلٍ التوكيد أو كفُعَلاَ

وعن الثالث كذلك ، ولهذا قال :

والعدلُ والتعريفُ مانعا سحرْ ... إذا به التعيينُ قَصْداً يُعتبَرْ

ويريد : تعريف العَلَمِيَّة ؛ إذ لا تعريف يمنع الصرف سواه .

فما لدى غيبة أو حضورِ ... كأنت وهْو سَمِّ بالضميرِ

ق : أى : فما وضع لذى غيبة ، وتنكيره « يعنى »[3] أنه موضوع لكل غائب وكل حاضر من غير تعيين لمسماهُ ، كما ذهب « إليه »[4] « ابن هانئ »[5] شيخ شيوخنا

---

(١) شرح المرادى ١/ ١٢٦ .

(٢) شرح الشاطبى ١/ ١٠٩ .

(٣) فى « أ » و « جـ » و « و » و « ص » : « يعطى » .

(٤) ساقطة من « جـ » .

(٥) ابن هانئ هـو : محمدبن على بن هانئ اللخمى السبتى أبو عبد الله ، أصله من إشبيلية ، وكان إمامًا فى العربية ، مبرزًا مقدمًا ، و حافظًا للأقوال ، مستحضرًا للحجج ، لا يُشَقُّ فى ذلك غُبارُه ، ويُأن من الأدب ، بارع الخط ، مشاركًا فى الأصلين ، قائمًا على القراءات ، حسن المجالسة ، رائق المحاضرة ، فائق الترسُّل ، متوسط النظم . . وله من التصانيف : شرح التسهيل جَليل ، والدُّرة الطالعة فى شعر المائة السابعة ، ولحن العامة ، وأرجوزة فى الفرائض .

مات بجبل الفتح ، والعدوُّ محاصرُه ، أصابه حجر بالمنجنيق فى رأسه ، وذلك فى أواخر ذى القعدة سنة ثلاثة وثلاثين وسبعمائة . انظر : بغية الوعاة ١ : ١٩٢ - ١٩٣ .

تابعًا للقرافى[1] ، وخلافًا للنحويين أجمعين ، لكن لما عدَّه أولاً من المعارف عُلم أنه وضع لتعيين مسماه ، انتهى ، وكذا خالف أبو حيان الجماعة فى غير العَلَم ، فقال : الذى أختاره [٢٠/ ب] وأذهب إليه أن العَلَم جزئى وضعًا واستعمالاً ، وباقى المعارف كليات وضعًا جزئيات استعمالاً .

بيانُه : أن المضمر وضعت صيغة المتكلم منه لكل متكلم ، والمخاطب لكل مخاطب ، والغائب لكل غائب ، فكل متكلم يصلح أن يعبِّر عن نفسه « بأنا » ، وكل مخاطب يصلح أن يعبَّر عنه « بأنت » ، وكل غائب « يصلح أن يُعبَّر عنه »[2] « بهو » ، فهذه موضوعات كلية لا يختص بها بعض دون بعض ، فإذا استعملت صارت جزئية ، ولم يشركه أحد فيما استند إليه ، وكذا اسم الإشارة ، « وضع صالحًا لكل شئ يشار إليه ، فإذا استُعمِل فى واحد فقيل مثلا : هذا قائم لم يشركه فى القيام المسند إليه أحد »[3] .

وكذا « أل » صالحة لأن يعرَّف بها ، فإذا استعملت فى واحد نكرة عرَّفته وقصرته على شئ بعينه .

د : والحضور يشمل المتكلم والمخاطب ، لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة[4] .

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عمر بن شرف القاهرى ، ولد فى العشر الأخير من رمضان سنة إحدى وثمانمائة بدرب السلامى بالقاهرة ، وحفظ القرآن ، وصلَّى به وسنُّه عشر ، والعمدة والرسالة والشاطبية وألفية العراقى وابن مالك والملحة والحاجبية وغالب التسهيل . توفى سنة سبع وستين وثمانمائة .

ترجمته فى : توشيح الديباج ص ١٨١ - ١٨٣ والضوء اللامع ٧ : ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) من « أ » .

(٣) من « أ » ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ١١١ .

(٤) شرح المرادى ١/ ١٢٧ .

وأجاب الشارح[1] بأن إفراد اسم الإشارة بالذكر يرفع[2] الإيهام .

ق : هذا لا يخلص ؛ إذ «قد»[3] يقال : «دخل»[4] «معها»[5] بحكم الشمول ، ثم أُفرد بحكم يخصه ، وإنَّما الجوابُ : أنا نمنع إشعار اسم الإشارة بحضور وضعًا، وإن دل على ذلك عقلاً ، وإنما وضع لمشار إليه قريب أو بعيد ، ولا يلزم من القرب الحضور ، فقد يكون الشئ قريبًا منك ، ولا يكون حاضرًا معك ، فالحضور أخص[6].

وذو اتصـــال منه ما لا يُبتدَا ولايلى « إلا » اختيارًا أبـدَا
كالياء والكاف من ابنى أكرمكْ والياء والها من سليه ما ملكْ

د : الأول[7] : منع المبرد مطلقًا ، أما الشاهد الأول ، فالرواية عنده [٢١/أ] فيه :

« ألا يجـاورنا ســواك »[8]

(١) الشارح : « المضمر : ما دل على نفس المتكلم أو المخاطب أو الغائب ، كأنا وأنت وهو ، وقد أدرج مسمى المتكلم والمخاطب تحت ذى الحضور ؛ لأن المتكلم حاضر للمخاطب ، والمخاطب حاضر للمتكلم ، لكن فيه إيهام إدخال اسم الإشارة فى المضمر ؛ لأن الحاضر ثلاثة : متكلم ومخاطب ولا متكلم ولامخاطب ، وهو المشار إليه ، على أن هذا الإيهام يرفعه إفراد اسم الإشارة بالذكر » ابن الناظم : ٢١ .

(٢) فى «هـ» : «يدفع» .

(٣) من «ص» و «ب» .

(٤) فى «ج» : «يدخل» ، وفى «هـ» : «أدخل» .

(٥) فى «ص» ، و «هو» : «معهما» .

(٦) شرح الشاطبى ١/ ١١٣، ١١٤ .

(٧) المرادى : ١٢٩-١٣٠ : « تنبيهان : الأول : منع المبرد وقوع المتصل بعد إلا مطلقًا ، وأنشد «سواك ديار» وأنكر رواية «إلاك»، وأجازه ابن الأنبارى مطلقًا»، وانظر : المقتضب ١/ ٢٦١ .

(٨) وعلىّ رواية المبرد هذه فلا شاهد فى البيت ، ولكن البيت بتمامه ، وفيه الشاهد المقصود فى هذا الباب : =

وأما الثانى ، فيحتمل أن يقول فيه : إن الأصل : «إلاهو» فحذفت الواو ضرورة، كما قال فى التسهيل[1] : « وتحذف الواو والياء اضطرارًا »[2] .

ق : جعل الهمزة المبدلة ألفًا فى «يبتدأ» وصلاً ، فهو مثل ما أنشد سيبويه من قول عبد الرحمن بن حسان[3] :

= وما علينا إذا ما كنت جارتنا أن لايجاورنـــا إلاَّك ديَّـــارُ

من البسيط ، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢ : ١٢٩ وأمالى ابن الحاجب ٣٨٥ وأوضح المسالك ١ : ٨٣ وتخليص الشواهد ١٠٠ وخزانة الأدب ٥ : ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٥ والخصائص ١ : ٣٠٧، ٢ : ١٩٥ والدرر ١ : ١٧٦ وهمع الهوامع ١ : ٥٧ .

والشاهد فيه قوله : «إلاَّك» حيث أوقع الضمير المتصل بعد «إلا» للضرورة الشعرية والقياس : «إلا إياك» .

أما المبرد فقد أنكر وقوع الضمير المتصل بعد «إلاَّ» مطلقًا ، لا فى الشعر ، ولا فى النثر .

(١) ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ : ٢٧٦ : « . . . ومع ذلك فالمستحق بعد «إلا» النصب على الاستثناء شُبِّه بالمفعول المباشر عامله ، فكان له بذلك حظ فى الاتصال إذا كان مضمرًا فنبهوا على ذلك بقول الشاعر :

وما أبالى إذا ما كنت جارتنا أن لايجاورنـــا إلاَّك ديَّـــارُ

وقول الآخر :

أعوذ برب العرش من فعة بَغَتْ علىَّ فمالى عوَضٌ إلاَّه ناصرُ

وليس هذا ضرورة ، لتمكن قائل الأول من أن يقول :

وما أبالى إذا ما كنت جارتنا ألاَّ يكـــون لنا خلٌ ولا جارُ

ولتمكن قائل الثانى من أن يقول :

أعوذ برب العرش من فعة بَغَتْ علىَّ فمالى غيره عوَضٌ ناصر

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٤٢ وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢ : ٧٤-٧٥ .

(٣) من الوافر ، وهو لعبد الرحمن بن حسان فى ديوانه ١٨ والخصائص ٣ : ٥٢ وشرح الشاطبى ١/ ١١٦ والدرر ٤ : ١٧٨ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٣٠٦ وشرح شواهد الشافية ٣٤١ وشرح المفصل ٩ : ١١٤ والكتاب ٣ : ٥٥٥ ولسان العرب ١ : ١٩١ (وجا) والمقتضب ١ : ١٦٦ وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٣ : ٧٣٩ .

والشاهد فيه قوله : «واجى» والأصل : «واجئ» فأبدل الهمزة ياءً للضرورة .

ابن الحاجب فى الشافية ٣ : ٤٤ : وأما قوله : « يشجج رأسه بالفهْرِ واجى » فعلى القياس خلافًا لسيبويه .

وكنتُ أقُلّ من وَتَـدٍ بقـاعٍ يشجّج رأسه بالفهـر واجـى

أراد « واجى » بالهمزة فأبدلها ياءً [1].

المكودى فى الكبير : ويجوز أن تكون ألف «يبتدا» منقلبة عن ياء على لغة من قال : « من بدانا بدينا » وهو أجود ، فإن كون «البدل» [2] من همزة وصلاً شاذ .

وكـل مضـمـر لـه النـا يَجِبْ ولفـظ ما جُـرّ كلـفظ ما نُصِبْ
للرفـع والنصـب وجرّ «نا» صَلَحْ كاعـرف بنـا فإننـا نلنـا المنَحْ

د :لأن كل مضمر يتضمن «معنى»[3] التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهى من معانى الحروف[4].

الشارح[5]: « مدلولاً عليها بالياء ونا والكاف والهاء حروفًا فى نحو : إياى وإيّانا وإياك وإياه ».

د :وغير ذلك شيخنا صوابه : « وقيل غير ذلك » [6].

ق :نبّه بقوله : «كل» على أنها ليست كالمبهمات المخرج منها : ذان ، وتان ، « ولا الموصـولات »[7] المخرج منها اللذان واللتـان على «رأيه»[8] فى البـابين ، ولا أسماء « الشروط»[9] «والاستفهام» [10] والموصـولات أيضًا ، المخرج منهـا

(١) الكتاب ٣: ٥٥٥ .
(٢) فى « هـ » : « المبدل » .
(٣) ساقطة من « د » .
(٤) شرح المرادى ١/ ١٣١ .
(٥) ابن الناظم : ٢٢ .
(٦) توضيح المقاصد والمسالك ١ : ١٣١ .
(٧) فى «جـ» : « والموصولات » .
(٨) فى « هـ » : « رواية » .
(٩) فى «ص» و «جـ» : « الشرط » .
(١٠) فى «ب» : « ولا الاستفهام » .

«أى»، ولا أسماء الأفعال المخرج منها «باب»[1] «دونك» على رأى الأكثرين .

ونبَّه «بقوله»[2] : «يجبْ» [٢١/ ب] على أنه ليس بجائز كيومئذ وقبل ونحوهما[3].

د :ورابعها[4] : الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى .

« المكودى فى الكبير : وذلك أن الأسماء إنما أعربت لعدم اختلاف صيغها لاختلاف المعانى »[5] ، كزيد مثلاً ، فإنه يكون فاعلاً ومفعولاً ومجرورًا ، ولفظه واحد ، بخلاف الضمائر ، ألا ترى أنك إذا جعلت ضمير المتكلم وحده مبتدأ قلت : « أنا » ، وإذا جعلته فاعلاً قلت : « فعلتُ » ، فأتيت بلفظ آخر غير الذى كان مبتدأ ، وإذا جعلته مفعولاً قلت : « أكرمتنى » « فأتيت »[6]

(١) ساقطة من «هـ» .
(٢) ساقطة من «ب» .
(٣) شرح الشاطبى ١/ ١١٦ .
(٤) وهذا الرابع يسبقه ثلاثة أسباب ، ذكرها ابن مالك فى التسهيل لبناء الضمير ، وهى كما ذكر :
أولها :شبه الحرف وضعًا ، لأن أكثره على حرف أو حرفين ، وحُمِل الباقى على الأكثر .
وثانيها :شبه الحرف افتقارًا ؛ لأن المضمر لا تتم دلالته على مُسَمَّاه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .
وثالثها : شبه الحرف جمودًا ، والمراد بالجمود عدم التصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى فى التصغير ، وبأن يوصف أو يوصف به ، كما فعل بالمبهمات .
ورابعها :الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى .
قال فى التسهيل : « وبُنِى المضمر لشبهه بالحرف وضعًا وافتقارًا وجمودًا ، أو للاستغناء باختلاف صيَغه لاختلاف المعانى » .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٦٦ وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢ : ١٢٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ١ : ١٣١ - ١٣٢ .
(٥) ساقطة من «أ» ، و«ب» ، و«د» .
(٦) ساقطة من «ب» .

بلفظ « آخر »[1] ثالث « غير الذى كان مبتدأ»[2] ، وكذا ضمير المخاطب فى نحو : أنت ، وفعلتُ وأكرمتُك ، ولما كان بعض الضمائر مُخالفًا لما ذُكِرَ فى عدم اختلاف الصيغ لاختلاف الإعراب نبَّه عليه بقوله : «ولفظ ما جُرَّ» إلى آخره .

وألف والواو والنون لما ... غاب وغيره كقاما واعلما

ق : *وألف والواو والنون لما ... خوطب أو غاب وللرفع انتما*

وللحضور والتاء كقمتُ قمنا ... قمتَ وللفروع قد تُبِّهْنا (3)

ومن ضمير الرفع ما يستترُ ... كافعلْ أوافقْ نغتبط إذْ تشكرُ

د :واسم فعل الأمر كنزال[4] .

ق :مسندًا لمفرد أو مثنى أو جمع ، مذكر أو مؤنث ، ويصح «نغتبط» بالنون ، و«تشكر» بالتاء ، وعكسه ، ويصح بناء تشكر أو نشكر للفاعل والمفعول ، «وبالله تعالى التوفيق»[5] .

وذو ارتفاع وانفصال أنا هُو ... وأنت والفروع لا تشتبهُ

[22/أ] **وذو انتصاب فى انفصال جُعِلا ... إياى والفريع ليس مشكلا**

ق :لم يذكر للجر ضميرًا منفصلاً ؛ لأنه «معدوم»[6] ، فكما لاينفصل

(١) من «جـ» .

(٢) من «هـ» .

(٣) البيتان لأبى إسحاق الشاطبى ، وهما تمثُّبٌ مِنْهُ لابن مالك ، وهما أكثر تفصيلاً وتمثيلاً من بيت ابن مالك .

(٤) قال المرادى عن البيت الأخير : « فأوجب الاستتار فى سبعة مواضع : فعل أمر الواحد «كافْعَلْ» والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم «كأوافق» والمبدوء بتاء الخطاب التى للمفرد «كتغتبط» والمبدوء بنون المتكلم المعظِّم نفسه أو المشارك (كنشكر) واسم فعل الأمر «كنزال» واسم فعل المضارع (كأُفٍّ) والمصدر الواقع بَدَلاً من فعله فى الأمر نحو : ضربًا زيدًا » .
« توضيح المقاصد والمسالك ١ : ١٣٣ -١٣٤» .

(٥) من النسخة «د» وساقطة من بقية النسخ ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ١٢٣ .

(٦) فى «ب» : « مقدم » .

المجرور عن جارِّه إذا كان ظاهرًا ، فكذلك لا ينفصل عنه إذا كان ضميرًا ، بل الاتصال هنا أولى ، انتهى ، ووقف على «هُو» بالإسكان ، ويبعد أن يكون جاء به على لغة «قيس وأسد»[1] الذين يُسكِّنون فى الحالين ، كقول أبى حيان[2] :

ليس فى المغرب عالمٌ ... غير عبد المهيمن

نحن فى العلم أسوة ... أنا منه وهو منى

المكودى : لما قدم فى المرفوع الأصول الثلاثة استغنى فى المنصوب بالأول ، انتهى ، وهو آخر ما وقفت عليه من كلامه فى الكبير ، رحمه الله تعالى .

وفى اختيار لا يجئ المنفصلْ ... إذا تأتَّى أن يجئ المتصلْ

د :المواضع التى يتعيَّن فيها الانفصال «لعدم تأتِّى الاتصال»[3] اثنا عشر موضعًا[4] ، وبعضها يرجع إلى اللفظ وبعضها «يرجع»[5] إلى «المعنى»[6] ، يظهر بالتأمل .

د : الخامس : أن يحذف عامله[7] نحو :

(١) قيس وأسد قبيلتان من القبائل التى أخذت عنها اللغة العربية الفصيحة ، يقول السيوطى فى كتاب الاقتراح ١٩ - ٢٠ : «والذين أُخذ عنهم اللسان العربى من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائين ، ولم يؤخذ عن غير هؤلاء من سائر قبائل العرب . . . . » .

(٢) شرح الشاطبى ١/ ١٢٥ .

(٣) ساقطة من «هـ» .

(٤) ذكر المرادى هذا المواضع الاثنا عشر فى توضيح المقاصد والمسالك ١ : ١٣٨ - ١٤٣

(٥) ساقطة من «ص» و«أ» ، و«جـ» ، و«هـ» .

(٦) ساقطة من «أ» .

(٧) شرح المرادى ١/ ١٤٠ .

« فإن أنت لم ينفعك «علمك»[1]

أنت فاعل بمحذوف مطاوع للظاهر ، أى : فإن لم تنتفع ، قاله المصنف[2] ، والثانى عشر هو المنبه عليه بقوله :

«وفى اتحاد الرتبة الزمْ فصلا»

كعلمتك إياك .

وصلٌ أو افصلْ هاء سَلْنيه وما ... أشبهه فى كُنتُهُ الخلفُ انتمَى [٢٢/ب]

كذاك خلتنيه واتصالاً ... أختار غيرى اختار الانفصالا

د : ويدل على جواز الانفصال قوله - «عليه الصلاة والسلام»[3] :

---

(١) ساقطة من «جـ» و«هـ» ، والبيت بتمامه :

فإنْ أنت لم ينفعْك علمك فانتسبْ ... لعلّك تَهديك القرونُ الأوائلُ

من الطويل ، وهو للبيد بن ربيعة العامرى فى ديوانه ٢٥٥ وخزانة الأدب ٣ : ٣٤ والدرر ١ : ٢٠٠ وشرح الأشمونى ١ : ١٨٨ وشرح التصريح ١ : ١٠٥ وشرح شواهد المغنى ١ : ١٥١ والمعانى الكبير ١٢١١ والمقاصد النحوية ١ : ٨ ، ٢٩١ وهمع الهوامع ٢ : ١١٤ وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١ : ١٨٨ وشرح التصريح ١ : ١٠٥ وهمع الهوامع ١ : ٦٣ .

وفى البيت شاهدان :

أولهما قوله : « فإن أنت » حيث تَعيَّن انفصال الضمير ، وهو مرفوع بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فإن ضلتْ لم ينفعك علمك ، وقيل : « أنت » مبتدأ ، أو هو فى موضع نصب ، وهو ما وضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب ، كما وضعوا الضمير المنصوب موضع المرفوع .

وثانيهما : أن فعل الاشتغال إذا كان له مطاوع جاز أن يُضْمَرَ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٤٩ .

(٣) فى «هـ» : «ﷺ» .

«إن الله ملّككم إياهم»[1] « الدليل فى هذا القدر «الأول» من الحديث»[2] ؛ إذ المتقدم فيه الأخص كسلنيه .

ق : ولمن باب «كنته» ليسى وليسنى[3] ، خلافًا لابن هانئ فى حكاية «هذا»[4] الاتفاق ، على ضعف الاتصال «فى ليس» ومن شواهد « كنت إياه» ما أنشده سيبويه[5] :

ليت هذا الليل شهر ... لا نرى فيه عَرِيبًا

ليس إياى وإيّا ... ك ولا نخشى رقيبًا

ومعنى « عريب » بالمهملتين «أحد» قاله الجوهرى[6] .

---

(١) قال الشيخ خالد الأزهرى فى كتابه «التصريح بمضمون التوضيح ١ : ١٠٧ : «ولو وصل لقال : ملككوهم ، ولكنه فرَّ من الثِّقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضَمَّات » .

وانظر : شرح المرادى ١/ ١٤٤ ، والترمذى فى وصايا - ٥ - وابن ماجه وصايا - ٦ .

(٢) فى «ص» : «الدليل فى هذا القدر من الحديث» ، وفى «هـ» : «الدليل فى الحديث» ، وفى «أ» ، و«جـ» و«د» : «الدليل فى هذا القدر من الحديث» ، وما أثبته من «ب» .

(٣) **سيبويه في الكتاب ٢ : ٣٥٩** : «ويلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسنى ، وكذلك : كاننى» ، وقال ابن مالك عن ليْسى : «والاتصال في قوله : « إذْ ذهب القوم الكرام : ليْسى» من الضرورات ، لأنه استثناء ، ولو لم يكن استثناء لكان الاتصال أولى من الانفصال كما تَقَرَّر » .

« شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٣٦ ، ١٥٥» .

(٤) ساقطة من «ص» و«أ» و«جـ» .

(٥) من مجزوء الرمل ، وهما لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ٦٧ وخزانة الأدب ٥ : ٣٢٢ وبلا نسبة فى شرح المفصل ٣ : ٧٥ ، ١٠٧ والكتاب ٢ : ٣٥٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٤٠٦ وشرح الشاطبى ١/ ١٣٢ .

والشاهد فيهما قوله فى البيت الثانى : «ليس إيَّاى وإيَّاك» حيث أتى بالضمير بعد «ليس» منفصلاً ، لوقوعه موقع خبرها ، وهذا هو المختار ، ولو وصل لقال : «ليسنى» ، وهو جائز ؛ لأن «ليس» فعل ، وإن لم يَقْوَ قوة الفعل الصحيح .

(٦) الصحاح ١/ ١٨٠ .

وقَـدِّم الأخصَّ فى اتصـــالٍ ... وقَدِّمَنْ ما شئتَ فى انفصـالِ

وفى اتحاد الرتبة الزمْ فَصْلا ... وقد يسوغ الغيب فيه وصلا

ق : وإنما قدَّم غير الأخص فى «عليكنَّ» وهو الكاف ؛ لأنه فاعل فى المعنى ، «كتاء»[1] أكرمتنى ، والفاعل يقدم وإن كان المفعول أخص منه ؛ لأنه كجزء من فعله ، وفى تمثيله قبلُ «بسلنيه وخلتنيه» تلويحٌ ما بإخراج ضمير الفاعل ، كما أن قوله : « وقَدِّمَنْ ما شئت في انفصال » معناه : « عند أمن اللبس » ، فإن كان لبس ، كما إذا أعطى أحد عبديه الآخر ، تعيَّن تقديم الآخذ منهما أخصَّ كان أو غيره ، بلا تخيير ، عملاً بقوله :

ويلزم الأصل لموجب عرى

وشرح «ق» قوله : مع اختلاف «ما»[2] وأعرب «ونحو ضمنت» بأنه [٢٣/أ] مفعول مقدم ، حيث لا يصح على الأصح تقديم عامله[3] .

وقبل يا النفس مع الفعل التُزِمْ ... نونُ وقاية وليسى قد نُظِمْ

وليتنى فشا وليتى لَدَرا ... ومع لعلَّ اعكسْ وكُنْ مخيرًا

فى الباقيات واضطرارًا خَفِّفا ... منًى وعنِّى بعضُ مَنْ قد سَلَفَا

وفى لَدُنِّى لَدُنِى قَلَّ وفى ... قَدْنى وقَطْنى الحذف أيضًا قد يفى

(١) فى «أ» : «كما».

(٢) فى «ب» : «البيت» وفى «جـ» : «ما البيت» ، ويقصد بقوله : «مع اختلاف ما» قَوْلَ ابن مالك فى الكافية الشافية :

مع اختلافٍ ما ونحو ضُمِّنَتْ ... إياهم الأرضُ الصرورة اقْتَضَتْ

« شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٩ ».

(٣) شرح الشاطبى ١/ ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ .

د : والوجه «ليسنى»[1] ، وهو الفصيح[2] ، كقول العرب : « عليه رجلا ليسنى» وفيه أيضًا شاهد على الإغراء بالغائب .

د : «قال»[3] فى شرح التسهيل[4] : « وزعم سيبويه أن عدم لحاقها «للدُنْ» من الضرورات إلى آخره[5] ، قيل : وجه بناء لدُن لزوم محل واحد ، وهو ابتداء الغاية ، فأشبهت الحروف فى لزوم محل واحد ، وامتناع الإخبار بها وعنها ، وقيل : بنيت الثنائية لشبه الحرف ، والثلاثية بالحمل عليها ، من خط شيخنا «الأستاذ»[6] أبى عبد الله الصغير .

د : وثانيهما : أن يكون - يعنى «قد»[7] - اسم فعل بمعنى «اكتف»[8] ، قال شيخنا المذكور : صوابه بمعنى « اكفنى » .

قلت : يعنى أن اللازم لَمَّا لم يكن له مفعول لم يصلح للدخول على يا، النفس .

(١) وعن فصاحة ذلك وكونه منقولاً عن العرب الموثوق بهم قال سيبويه : «وبلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : «لَيْسَنى» ، وكذلك كَأَنَّنى » .
« الكتاب ٢ : ٣٥٩ وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٥٥» .

(٢) شرح المرادى ١/ ١٥٣ .

(٣) من «جـ» وفى بقية النسخ : «قاله» .

(٤) انظر شرح ابن مالك على التسهيل ١ : ١٣٦ وفيه قال : «ولحاق النون مع «لَدُنْ» أكثر من عدم لحاقها ، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات ، وليس كذلك ، بل هو جائز فى الكلام الفصيح ، ومن ذلك قراءة نافع : «من لَدُنِّى عُذْرًا» بتخفيف النون وضم الدال» .

(٥) شرح المرادى ١/ ١٦١ .

(٦) ساقطة من «جـ» ، و «هـ» .

(٧) وتثبت النون فى «قَدْ» ، وهذه هى اللغة المشهورة ، وقد تحذف ، ولكن هذا قليل ، ومن ذلك قول حميد بن مالك الأرقط فى رَجَز له :

قَـدْنى مـن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى ... ليس الإمـام بالشحيح المُلْحِـدِ

(٨) شرح المرادى ١/ ١٦٣ .

د [1]: ومثال الثانى فى قول النبى - ﷺ [2] : «غير الدجّال أخوفنى عليكم» [3] أصله : أخوف «مخوفاتى عليكم ، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هى مقامه ، فاتّصل أخوف بالياء» [4] معمودة بالنون ، كما فعل باسمى الفاعل» [5] المذكورين .

* * *

(١) شرح المرادى ١/ ١٦٧ .

(٢) فى «هـ» : «عليه السلام» .

(٣) صحيح مسلم ٤١ : ١٤١ ورياض الصالحين ٢٢٣ . وهو حديث صحيح رواه أحمد فى مسنده عن أبى ذر ، ورواه مسلم عن جبير بن نفير ، والدّجال مشتق من الدَّجَل ، وهو الكذب والخلط ، وهو كذاب خلاط ، ويجمع الدَّجال على دجّالين ودجاجلة فى التكسير ، وظهور الدجّال علامة من علامات القيامة . انظر مسند أحمد ١/ ١٨١ .
والشاهد فيه : أنه حذف المضاف إلى الياء ، وأقيمت هى مقامه ، فاتّصل أخوف بالياء معمودة بالنون .

(٤) ساقطة من «د» .

(٥) فى «جـ» : «الفاعلين» .

« العلم »

[٢٣/ ب] اسم يعيّن المسمّى مطلقا ... علمُه كجعفر وخِرْنِقا

وقَرَنٍ وعَدَنٍ ولاحقِ ... وشَدْقَم وهيّلة وواشقِ

د [1]: العلم يعيّن مسمّاه فى جميع أحواله ، من غيبة «وخطاب وتكلّم» [2] ، فى أصل شيخنا أبى عبد الله الصغير بخطه أن صوابه : «من غير غيبة أو خطاب أو تكلم» ، انتهى ، فليتأمل .

ق : و«لاحق» علم «اسم» [3] فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان ، و«شدقم» علم فحل إبل ، كان للنعمان بن المنذر ، إليه تنسب الإبل الشدقمية [4] .

واسماً أتى وكنيةً ولقبا ... وأخّرنْ ذا إن سواه صَحِبا

وإن يكونا مفردين فأضفْ ... حتماً وإلا أتْبع الذى رِدِفْ

ومنه منقول كفضل وأسدْ ... وذو ارتجال كسعادَ وأَدَدْ

وجملةً ، وما بمزج رُكّبا ... ذا إن بغير ويه تمّ أعْربا

وشاع فى الأعلام ذو الإضافةْ ... كعبد شمس وأبى قُحافةْ

د [5] : وفى بعض نسخ الألفية : « وذا اجعل آخراً إذا اسماً صحبا » وما سبق أولى ؛ «لأن» [6] هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية [7] ، هذا

(١) شرح المرادى ١/ ١٦٨ .

(٢) فى «جـ» : « وتكلّم وخطاب » .

(٣) من «ص» .

(٤) شرح الشاطبى ١/ ١٥٢ .

(٥) شرح المرادى ١/ ١٧١ .

(٦) ساقطة من «هـ» .

(٧) لأن قول ابن مالك :

خلاف»[1] قول ابن هشام[2] فى شرح الألفية[3] :

« ولا ترتيب بين الكنية وغيرها »

قال[4] :

أقسم بالله أبو حفص عُمَرْ

«وقال»[5] :

وما اهتزّ عرش الله من أجل هالك سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو[6]

= « وأخِّرْنْ ذا إن سواه صَحِبا »

صريح فى أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ، ومفهومه أنه لايجب ذلك مع الكنية ، فهو أفصح مما ورد فى بعض نسخ الألفية :

« وذا اجعل آخِرا إن اسماً صحبا ».

(١) فى «أ» : « اختلاف » .

(٢) سبق التعريف به .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ : ١٠١-١٠٣ .

(٤) وتمامه : أقسم بالله أبو حفص عُمَرْ ما مَسَّهَا مـن نَقَـبٍ ولا دَبَرْ

الرجز لرؤبة بن العجـاج فى شـرح المفـصل ٣ : ٧١ وليس هذا البيت فى ديوان رؤبة ، ولايمكن أن يكون رؤبة هو قائله ، ذلك أن رؤبة غير معدود فى التابعين ، وليس هو من هذه الطبقـة ، وقد مـات سنة ١٤٥هـ ، وهو لعبـد الله بن كيـسبة أو لأعرابى فى خزانة الأدب ٥ : ١٥٤ ، ١٥٦ ولأعرابى فى شرح التصريح ١ : ١٢١ والمقاصد النحوية ٤ : ١١٥ وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١ : ١٢٨ وشرح الأشمونى ١ : ٥٩ وشرح شذور الذهب ٥٦١ وشرح ابن عقيل ٤٨٩ ولسان العرب ١ : ٧٦٦ (نقب) ، ٥ : ٤٨ (فجر) ومعاهد التنصيص ١ : ٢٧٩ .

والشاهد فيه قوله : « أبو حفص عمر »

حيث جاء قوله : «عمر» عطف بيان على قوله : « أبو حفص » ، وهذا يعنى أنه قدَّم الكنية « أبو حفص » على الاسم «عمر» وقد جاز له ذلك ؛ لأن الكنية يراد بها الدلالة على الذات دون الصفة بخلاف اللقب ، وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم وجاز تأخيرها عنه .

(٥) من «أ» و «جـ» .

(٦) من الطويل ، وهو لحسـان بن ثابت فى أوضح المسالك ١ : ١٢٩ وشـرح التصـريح ١ : ١٢١ والمقاصد النحوية ١ : ٣٩٣ ، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١ : ٥٩ .

والشـاهد فيـه قـولـه : « لسعد أبى عمرو » حيث قدَّم الاسم الذى هو «سعد» على الكنية التى هى «أبوعمرو» ، وهذا جائز .

ثم قال : وفى نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره مع الكنية ، كما فى : «عبد الله [٢٤/ أ] أنف الناقة» ، وليس كذلك . انتهى . ونحوه لابن عقيل[1] .

ق : وقـول أبى القـاسـم[2] **«وقالون عيسى»**[3] بتـقـديم اللقب «من»[4] الضرورات ، وقوله : **«ثم عثمان ورشـهم»**[5] « من المفردين ؛ إذ ليست الإضافة فى « ورشـهم » من تمام اللقب ، فإن اللقب « ورش » لا « ورشـهم »[6] ، وجاء الناظم بسوى فى قوله : **« إن سواه صحبا »** متصرفًا على مذهبه فى مخالفـة سيبويه ، الذى يجعله ظرفًا غير متصرف إلا فى ضـرورة[7] ، وحذف الفـاء من قوله : **« أتْبع**

---

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ١ : ١٢١-١٢٣ .

(٢) أبو القاسم هو الشاطبى ، صاحب «حرْز الأمانى ووجه التهانى» فى القراءات السبع ، وقد سبق التعريف به ، وقوله «وقالون عيسى» جزء بيت من الشاطبية وتمامه مع الذى قبله :

فـأمّا الكريم السِّرّ فى الطيب نافعٌ فَـذاك الذى اختـار المدينة منزلاً
وقالون عيسى ثم عثمانُ ورشهم بصـــحبته المجدَ الرفيعَ تألّلاَ

فـقـدَّم الشـاطبى - رحـمـه الله - «قـالون» وهو اللقب ، على «عـيـسى» ، وهو الاسم ضرورة ، لأجل النظم .

(٣) قالون : هو عيسى بن مينا ، ويكنَّى أبا موسى ، ولقَّبه شيخه نافع بـ«قالون» لجودة قراءته ، فإن «قالون» باللغة الرومية : «جيد» وكـان أصَمَّ لايسمع البوق ، وإذا قُرِئَ عليه القرآن سمعه ، ولد سنة ١٢٠هـ ، ومات بالمدينة سنة ٢٢٠هـ . وكان أحد رواة الإمام نافع .

انظر : الوافى : ١٤ ، والإرشـادات الجليـة : ٨ والبـدور الزاهرة : ٧ والمغنى فى توجيـه القراءات العشر المتواترة ١ : ٢٠ .

(٤) فى «أ» : «فى» .

(٥) وأما ورش ، فهو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصرى ، ولقَّبه شيخه نافع بورش لشدة بياضه ، وقد سبقت ترجمته .

(٦) ساقطة من «ص» .

(٧) الكتاب ٣/ ٦٥ .

الذي ردفْ» ضرورة ، كقوله [1] :

« مـن يفعـل الحسنات الله يشـكرهـا »

ق : و (منقول) صفة لمحذوف ، أى : منه « مُفرد منقول وذو ارتجال ، ومنه جملة ، ولاتكون إلا منقولة » والمزج يصير آخر الكلمة الأولى وسطًا ، فيقع الإعراب فى آخر الثانية ، «وكذا»[2] توصلان فى الخط نحو : « رامهرمز وبعلبك » .

د : **عن ابن مالك**[3] : « ولم يُذْكَرْ عن العرب عَلَمٌ منقول من مبتدأ وخبر ، ولا من فعل أمر دون إسناد إلا « إصْمتْ » اسمًا للفلاة الخالية[4] ، هو علم جنس لا شخص كما تراه مع نظائره ، إن شاء الله تعالى .

وضـــعـــوا لبـعض الأجنـــاس علمْ ... كـعلم الأشـخـاص لفظًا وهو عَمْ
من ذاك أم عـــرِيط للعـــقـــرب ... وهـــكـذا ثعـــالة للشـــعـلب
ومـثـلـه بَـــرَّةُ للمـــبـــرَّةْ ... كـــذا فـــجـــار علَمٌ للفَـجَـرَةْ

---

(١) عجزُه :

« والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان »

من البسيط ، وهو لكعب بن مالك فى ديوانه ٢٨٨ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ١٠٩ ، وله أو لعبد الرحمن بن حسان فى خزانة الأدب ٢ : ٣٦٥ ولحسان بن ثابت فى الدرر ٥ : ٨١ والكتاب ٣ : ٦٥ وليس فى ديوانه .

والشاهد فيه قوله : « من يفعل الحسنات اللهُ يشكرها » حيث حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط ، والتقدير : « فالله يشكرها » ، وهذا الحذف للضرورة الشعرية وأجازه بعضهم إذا عُلم .

وهذا البيت يروى فى النسخة «هـ» بشطريه ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ١٥٤ ، ١٥٨ ، ١٦٠ .

(٢) فى «جـ» و«هـ» : «ولذا» .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٧١ - ١٧٢ .

(٤) شرح المرادى ١/ ١٧٦ .

د : « ذهب بعضهم[1] إلى أن « أسامة » لا يخالف فى معناه دلالة « أسد » وإنما يخالفه فى الأحكام اللفظية ، وإنما أطلق عليه أنه معرفة مجازًا[2] ، الذاهب إلى هذا هو أبو حيان ، قاله فى باب المعرفة والنكرة [٢٤/ ب] من الشرح ، وزاد : « ألا ترى أنه داخل تحت « حدّ »[3] النكرة ، فلما وجدنا فى «أسامة» ونحوه أحكام المعارف أطلقنا «عليه»[4] : « معارف » ، ونظيره قولنا فى الأسماء الموصولات : «أسماء» لوجود أحكام الأسماء فيها ، وقولنا فى «ليس» : إنها فعل ؛ لوجود أحكام الأفعال فيها »[5] .

د : ومما قيل فى ذلك : إن «أسدًا» وضع ليدل على شخص معين ، إلى قوله : لوجود «ما هو له ذلك»[6] المعنى «المفرد»[7] الكلى فى الأشخاص[8] .

أبو حيان : قاله بعض من يميل إلى المعقول ، ويريد أن يجرى القواعد على الأصول ، يروم به أن يُوجدَ لأسامة ونحوه وجهًا يدخل به فى المعارف ، وهو بعيد عما «تقصده»[9] العرب[10] .

---

(١) ابن مالك فى شرح التسهيل ١ : ١١٥ : « . . . والثانى نحو قولهم للأسد : أسامة ، فإنه يجرى فى اللفظ مجرى حمزة فى منع الصرف ، والاستغناء عن الإضافة والألف واللام ، وفى وصفه بالمعرفة دون النكرة ، واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب حال ، وهو فى الشياع كأسد » .

(٢) شرح المرادى ١/ ١٨٢ .

(٣) ساقطة من «ب» .

(٤) فى «جـ» : «عليها» .

(٥) ساقطة من «هـ» ؛ وانظر التذييل والتكميل ١/ ١٢٩ ب .

(٦) من «جـ» ، وفى «أ» : «ماهيه» ، وفى «ب» وفى «د» : «ما هو ذلك» .

(٧) ساقطة من «هـ» .

(٨) شرح المرادى ١/ ١٨٣ .

(٩) فى «أ» : «يقصده» .

(١٠) التذييل والتكميل ١/ ١٢٩ ب ، ١٣٠ أ .

د : والتحقيق فى ذلك أن تقول : اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية إلى قوله : «أو من حيث عمومها»[1] ، فهو اسم الجنس ، هذا الذى عدَّه تحقيقًا هو خلاصة ما للقرافى فى شرح التنقيح قائلاً : كان الخسر وشاهى[2] يقرره ، ولم أسمعه إلا منه ، ويقول : « ما فى البلاد المصرية من يعرفه غيرى » .

وقوله : « فتلك الصورة الكائنة فى ذهنه جزئية بالنسبة إلى الكلية » أى : بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد .

وقوله : « فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص فى زمان ، ومثلها يقع فى زمان آخر » .

زاد القرافى[3] : وفى ذهن شخص آخر ، وقد تبرع المرادى[4] فى فرق القرافى بمزيد تقرير ، وبأن [٢٥/أ] فى كلام «الإمام»[5] إيماءً إليه ، وبأن هذا العلم كذى

---

(١) شرح المرادى ١/ ١٨٣ .

(٢) الخسر وشاهى : هو عبد الحميد بن عيسى الخسر وشاهى التبريزى الشافعى المتكلم المتوفى سنة ٦٥٢هـ .
من تصانيفه : تلخيص الآيات البينات لفخر الدين الرازى ومختصر الشفا لابن سينا فى المنطق ومختصر المهذب لأبى إسحاق الشيرازى فى الفروع .
انظر : هدية العارفين ١/ ٥٠٦ وشذرات الذهب ٥/ ٥٥ وكشف الظنون ١٠٥٥ و١٩١٣ .

(٣) شرح التنقيح ص٣٣ .

(٤) شرح المرادى ١/ ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٥) الإمام : المقصود هنا سيبويه ، والإيماء الذى فى كلامه قوله فى الكتاب ٢ : ٩٣ : «هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعًا فى الأمة ليس واحد منها بأولى به من الآخر ما نصه : إذا قلت : هذا أبو الحارث إنما تريد هذا الأسد ، أى : هذا الذى سمعتَ باسْمه ، أو عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شئ قد عرفتَه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدًا ، ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم » .

الأداة «التى للماهية»[1] ، على أنه قد صنَّف فى المسألة أحد حذاق المتأخرين ، وهو العلامة أبو جعفر بن خاتمة[2] (جزءًا)[3] نبيلاً فائقًا ، بديعًا رائقًا ، سمَّاه : « **إلحاق العقلى بالحسى فى الفرق بين الكلى والعَلَم الجنسى** » أجاد فيه ما شاء ، وذكر أنه طالع به شيخه القاضى الخطيب ، الأستاذ ، أبا البركات ، ابن الحاج البلفيقى[4] ، فصوَّبه واستنبله ، قال فيه :

« يظهر لى أن هذا المعنى استأثر به اللسان العربى دون اللسان اليونانى ، لاتساع عباراته ، ولطافة إشاراته ؛ إذ لو كان [فى] اللسان اليونانى لَوُجِدَ فى كتب المنطق المترجمة ، وتداولته مناطقة الإسلام فى كتبهم ، كأبى نصر الفارابى ، وأبى على بن سينا ، والقاضى أبى الوليد بن رشد ، يعنى الحفيد ، وغيرهم ، ثم جاء بنص كلام القرافى ونقضه عروة عروة ، وهذه «نُبَذٌ»[5] من كلامه فى ذلك .

---

(١) ساقطة من «ب» .

(٢) هو أحمد بن على بن محمد بن على بن محمد بن خاتمة ، أبو جعفر ، يعرف بابن خاتمة ، كان صدرًا ، مشارًا إليه ، متفننًا ، مشاركًا ، قوى الذهن والإدراك ، سديد النظر ، موفور الأدوات ، من تآليفه : تاريخ المدينة ، وإلحاق العقل بالحس فى الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ، وغيرهما . لم أقف على وفاته .
انظر : نيل الابتهاج ١٠١ ، ١٠٢ وشجرة النور الزكية ص ٢٢٩ ومعجم المؤلفين ٢/ ١٩ .

(٣) فى «أ» : «جزاء» .

(٤) هو محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن إبراهيم البلفيقى ، أبو البركات ، يعرف بابن الحاج ، كان شيخًا محدثًا حافظًا متفننًا متمسكًا بطريق القوم ، مؤثرًا لها ، حسَنَ التلاوة ، طيِّب النغمة ، كان شاعرًا مفلقًا ، وأديبًا بارعًا ، له ديوان كبير ، سماه : « العَذْب والأُجاج من شعر أبى البركات ابن الحاج » . توفى سنة ٧٧١هـ .
انظر : نيل الابتهاج ٤٢٨ - ٤٣٠ وشجرة النور الزكية ٢٢٩ .

(٥) فى «أ» و«ب» : «نبذة» .

قال : إن قيل : إن مطلق صورة الأسد أعمّ ، فإنه يقع على هذه «الصورة»[1] الذهنية الواقعة فى هذا الزمان ، وعلى مثلها مما يقع فى زمان آخر ، وفى ذهن آخر ، فهنا «صور»[2] كثيرة جزئية بحسب الأزمان والأذهان ويعمها مطلق صورة الأسد ، ولا معنى «للأعم»[3] والأخص إلا هذا .

قلنا : هذا وَهَمٌ ، وهو «محز»[4] هذه المسألة ، ثم مدَّ القيل وأطال النفس فى بيان كونه [٢٥/ ب] وهمًا ، إلى أن مثَّل الصورة الواحدة المترددة «فى الذهن بالصورة الواحدة المترددة»[5] فى البصر ، فكما أن النظر إليها بالبصر الواحد مرات لا يوجب لها تعدُّدًا بحسب الأزمنة ، ولا أيضًا النظر بالأبصار الكثيرة ، فكذلك استحضار الذهن للصورة الواحدة الكلية لا يوجب لها تعـدُّدًا بحسب الأزمنة ، ولا هى أيضًا تتعدد «بحسب»[6] الأذهان ، وأيضا فلو كانت الصورة الذهنية تختلف بتعدد الأذهان ، لكان اتفاق المتفقين على معنى ما كَلَا اتفاق ؛ لأن المعنى المتفق عليه باعتبار «ذهن»[7] كل واحد منهم يختلف ، فكان يكون المعنى الذى «يكون»[8] عند كل واحد منهم غير المعنى الذى عند الآخرين ، ولو كانت تختلف بحسب الأزمنة «الثلاثة»[9] ، لكان حكم الإنسان «الواحد»[10] على المعنى الواحد يختلف بتجدد

---

(١) من «ب» و«جـ» .
(٢) فى «أ» : « أمور» .
(٣) من «جـ» وفى بقية النسخ : «الأعم» .
(٤) فى «ب» : «محرر» .
(٥) من «جـ» .
(٦) ساقطة من «أ»
(٧) ساقطة من «جـ» .
(٨) ساقطة من «جـ» ، و«ص» .
(٩) ساقطة من «أ» ، «ب» ، و«جـ» ، و«ص» .
(١٠) من «ب» ، و«جـ» .

استحضاره له ؛ لأن المتعيَّن منه «فى»[1] ذهنه فى هذا الزمان غير المتعيَّن «منه»[2] فى «الزمان»[3] الآخـر ، ولكانت العلوم الكليـة فى اخـتـلاف وتبـدُّل ، وذلك كله مستحيل ، وإنما أتت هذه المحالات من وضع الكلى الذهنى جزئيًا باعتبار زمان ما ، أو ذهن مـا ، فـإذا أخـذنا الأمـر فى ذلك على مـا أصَّلناه انحلَّت هذه الشكوك وارتفعت المحالات بحوْل الله تعالى .

و الذى «هو»[4] للعلم الجنسى من معنى الجزئية إن صحَّ إطلاقها عليه من هذا الوجه هو [٢٦/ أ] تعيُّنه من بين سائر الحقائق الذهنية ، فيكون إطلاق الجزئية عليه وعلى العلم الشخصى بالاشتراك المحض .

نعم : قد يطلق عليه «جزئى» بالنظر إلى ما هو أعم منه ، كما يقال فى الإنسان : « إنه جزئى» بالنظر إلى الحيوان الذى هو جنسه ، فيقال مثلاً : « إن أسامة جزئى بالنظر إلى الحيوان المفترس الذى هو جنسه كما أن الحيوان المفترس جزئى بالنسبة إلى الحيوان البهيمى ، أعنى غير الناطق ، وذلك أن الجزئى قد يطلق ويراد به كل مندرج تحت «كلى» ، سواء كان متشخِّصًا ، كزيد ، أو كان كليا « كإنسان »[5] ، ويسمى الأول : «الجزئى الحقيقى» والثانى «الجزئى الإضافى» ؛ لأن جزئيته بالإضافة إلى ما فوقه ، وهو أعم من الحقيقى ؛ لأن كل حقيقى مندرج تحت كلى ، فهو إضافى ، وليس كل إضافى حقيقيًا ، فإن منه ما يكون كليًا ، فعلى هذا يقال فى العلم الجنسى : إنه جزئى بالمعنى الثانى الذى هو الإضافى ، وأمَّا «بالمعنى»[6] الأول فلا ، فالذى عدَّه المرادى تحقيقًا جعله ابن خاتمة وهمًا .

---

(١) ساقطة من «هـ» .
(٢) ساقطة من «جـ» ، و«ص» .
(٣) فى «أ» : «الزمن» .
(٤) من «ب» .
(٥) فى «أ» : «كالإنسان» .
(٦) فى «جـ» « يمنى» .

وخلاصة «ما»[1] أصَّل ابن خاتمة فى الفرق بينهما أن قال : اللفظ الموضوع باعتبار المعنى الكلى إنْ أخذ مع النظر إلى جزئياته وشياعه بين أشخاصه ، فهو المخصوص باسم الكلى ؛ لأن الكلى والجزئى من «مقولة»[2] المضاف ، فكما أن الأب لا يطلق عليه «أبٌ» إلا بالنظر إلى ابن ، والابن لا يطلق عليه ابن إلا بالنظر إلى «أب» ، فكذلك كل واحد من الكلى والجزئى لا يطلق إلا «بالإضافة»[3] إلى الآخر ، وإن أخذ ذلك المعنى بالنظر إلى تعيُّنه فى الذهن من بين سائر الحقائق الذهنية من غير نظر إلى ما تحته من الجزئيات ، فهو المعنى المدلول عليه بالعلم الجنسى .

ومثال الأول ، وهو اللفظ الكلى : «إنسان وفرس وأسد» ونحو ذلك من الأسماء النكرات الشائعة .

ومثال الثانى ، وهو العلم الجنسى : «أسامة» للأسد و «ذؤالة»[4] للذئب ، « وثعالة » للثعلب ، ونحو ذلك من الأسماء المعارف التى لا «تخص»[5] شخصًا دون شخص من نوعه ، فتسمية الأسد « أسدًا » باعتبار معناه الكلى الأعم «لجزئياته»[6] وتسميته « أسامة » باعتبار معناه المتعيِّن فى الذهن من بين سائر الحقائق الذهنية ، من غير نظر إلى كليَّته وعمومه ، وإلا لكان كليًا ، «ومن»[7] غير نظر «أيضًا»[8] إلى شخص معين من الأشخاص التى يقع عليها ، وإلا لكان علمًا

(١) ساقطة من « د » .
(٢) ساقطة من «هـ» .
(٣) فى «ب» ، و«د» ، و«هـ» : «بإضافة» .
(٤) فى «ص» : « ذاولة » .
(٥) فى «ص» : « تختص» .
(٦) فى «ب» : « بجزئياته » .
(٧) فى «ب» : « من » .
(٨) ساقطة من « أ » .

شخصيا ، وهو يشبه العلم الشخصى «من وجه به سُمِّى عَلَمًا»[1] ، ويشبه الكلى من وجه «آخر»[2] سمِّى به»[3] جنسيا ، ووجه شبهه «بالعلم»[4] الشخصى هو «فى»[5] كونه وضع لمعنى مُتَعيَّن من بين غيره من المعانى المشتركة معه فى «الكلية»[6] ، «كما أن العلم الشخصى موضوع لشخص معين من بين سائر الأشخاص المشتركة [٢٧/ أ] معه»[7] فى الكلية[8] ، ووجه شبهه بالكلى هو فى صلاحيته «للتناول»[9] كل شخص من ذلك النوع ، كما أن الكلى يتناول جزئياته ، ولما كان ما هو خارج عن ملابسة الناس ومداخلتهم إنما يعنيهم منه نوعه دون أشخاصه على التعيين وضعوا لذلك النوع باعتبار تشخُّصه فى الذهن من بين سائر الأنواع والأجناس الذهنية أسماءً أعلامًا ، كما وضعوا «لما»[10] يعنيهم من الأشخاص باعتبار تشخصه خارج الذهن ؛ ليعادلوا بين الجهتين ، فتدبره ، انتهى .

د : فجعله - يعنى سيبويه - بمنزلة المعرَّف بالألف واللام التى للحقيقة[11] .

ق : فإن قلت : هل العلم الجنسى «يرادف»[12] اسم الجنس النكرة أم لا ؟ **فالجواب** : أنه ليس بمرادف لها من حيث هى واقعة على واحد غير معيَّن فى جنسه ،

(١) فى « جـ » : (من وجه آخر به سُمى عَلَمًا) وفى « ب » : (من وجه آخر يسمى به علما » .
(٢) ساقطة من « جـ » .
(٣) فى « ص » : « به يسمى » .
(٤) ساقطة من « هـ » .
(٥) من « أ » و « جـ » .
(٦) فى « أ » و « هـ » : « كُليته » .
(٧) ساقطة من « أ » .
(٨) ساقطة من « أ » ، وفى « جـ » : « كليّه » .
(٩) فى « أ » و « د » : « لتناوله » .
(١٠) ساقطة من « د » .
(١١) شرح المرادى ١/ ١٨٤ .
(١٢) فى « جـ » و « هـ » : « مرادف » .

كما أن «زيدًا» لا يرادف النكرة كذلك ، وإنما هو مرادف لاسم الجنس المعرف باللام الجنسية ، وإليه أشار «ابن مالك فى الخلاصة»[1] بقوله :

« كعلم الأشخاص «لفظًا»[2] وهو عَمّ » .

أى وقع علمًا على جملة الجنس ، بحيث يصدق على كل فرد ، فإن ذكر أحد من النحويين أنه مرادف للنكرة ، فعلى لَحْظ معنى الجنس فيها ، لا على لَحْظ وقوعها على واحد من أفراد الجنس لا بعينه ، وهما مقصدان متباينان .

وأيضًا «فقد»[3] نص ابن خروف فى كتاب «الرد على أبى المعالى»[4] أن أعلام الأجناس كأسماء الأجناس باللام عامة ، وأنها لاستغراق [٢٧/ ب] الجنس أصلا واستعمالاً ، قال :

« ولا خلاف بين النحويين أجمعين فى هذا ، فقد ظهر إذن أن علم الجنس مرادف فى المعنى لاسم الجنس المعرف باللام العهدية فى الجنس ، كما أنه لا فرق فى المعنى بين علم الشخص واسم الجنس المعرف باللام العهدية فى الشخص ، غير أن اسم الجنس يحتمل من المعانى معانى أُخَر لا يحتملها العَلَم ؛ لقصرهم إياه على أحدها ، وكل ما يقال خلاف هذا فلا تعرفه العرب ، بل سمعت شيخنا القاضى أبا القاسم الشريف[5] - رحمه الله تعالى - يقول :

---

(١) من « أ » .
(٢) ساقطة من « ص » و « ب » و « جـ » ، و « هـ » .
(٣) فى « أ » ، و « ب » ، و « د » : « قد » .
(٤) هو كتاب لابن خروف عنى فيه بالرد على أبى المعالى الجوينى فى كثير من تآليفه ، ولم يصب شاكلة المراد ، ورد الناس عليه ما قاله . انظر : « البلغة ص ١٦٤ » .
(٥) هو أبو القاسم الشريف الإدريسى السلاوى ، وبه اشتهر ، أبو الفضل ، الفقيه الصالح الأفضل ، أحد الأعلام ، من أكابر تلامذة ابن عرفة ، أخذ أيضا عن أحمد بن إدريس البجائى وغيرهما ، أخذ عنه أبو القاسم بن ناجى ونقل عنه فى شرح المدونة ، ومن تآليفه : تقييد فى التفسير عن ابن عرفة فى مجلدين ، وإكمال الإكمال على مسلم فى مجلد ضخم كبير ، اقتصر فيه غالبًا على أبحاث ابن عرفة وأصحابه ، نفيس إلى الغاية . قال صاحب النيل : « لم أقف على وفاته » . انظر : نيل الابتهاج ٣٦٨ وشجرة النور الزكية ٢٥٠ .

« لا فرق بين الأسد وأسامة إلا فى الأحكام اللفظية فقط» قال : « وخلاف هذا هَذَيان » وذلك «ما»[1] نقل القرافى عن الحسر وشاهى[2] ، واختيار بعض أهل العصر يعنى ابن خاتمة قال :

« وأظنُّه سُبِقَ إليه ، أما الأول فتصريحه بأن أهل فُطره لا يعرفه منهم أحد سواه شاهد بأنه لَا يعرفه ، رأيت بخط شيخنا القاضى أبى عبد الله المقرئ : سألنى الأستاذ أبو محمد عبد المهيمن الحضرمى عن الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ، فقلت له :

« زعم الحسر وشاهى أنه ليس فى الديار المصرية من يعرفُ غيره ، وأنا أقول : « ليس فى الدنيا عالم إلا وهو يعلمه غيره ؛ لأنه حكم لفُظى ، أَوْجَبَ «تقريرُه»[3] المحافظة على ضبط القوانين ، كعدل عمر عن عامر ونحوه ، فاستحسن ذلك ، انتهى قول المقرئ ، ولله دَرُّه فيه .

وأما الثانى فلا يبعد مغزاه عما قبله ، وإن [٢٨/ أ] تَحَذَّقَ قائله بعضَ التحذُّق ، لكنهما معًا جاريان على أصل واحد ناء عن مقصود العرب ، وأحسب أن «شيخنا القاضى»[4] أبا القاسم الشريف كان يطعن على هذا القائل خصوصًا ، ويراه - فيما قاله - خارجًا عن سبيل المسألة ، والصواب ما تقدم ، ولا نطوّل برد المذهبين . انتهى ، فقد سلَّم أنه بمنزلة المعرَّف «بأل» «الجنسية»[5] التى للحقيقة[6] ، وسلَّم [ق] أنه مرادف للمعرف بأل الجنسية ، ومال [د] إلى المذهبين ، ومال عنهما

---

(١) من « أ » .
(٢) شرح الشاطبى ١/ ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .
(٣) ساقطة من « جـ » .
(٤) فى « أ » ، و « ب » ، و « جـ » ، و « د » : « القاضى شيخنا » .
(٥) من « ب » .
(٦) شرح المرادى ١/ ١٨٣ .

[ق] كما «رأيته»[1] ، والله سبحانه أعلم بالصواب .

وقوله : « من ذاك أمُّ عرْيط للعقرب » إلى آخره ، تنبيه على «بعض»[2] ما سمع من ذلك ، وهو كثير ، وهذا بعض ما ذكر منه ابن خالَة فى الجزء المذكور قال :

« علم «الأجناس»[3] نوعان : عربى ومولَّد ، والأول قسمان : خاص بالأعيان ، وخاص بغير الأعيان ، فمن القسم الأول أم غياث للسماء ، وذكا وبراح ويوح بالياء باثنتين من أسفل ، وبالباء «الموحَّدة»[4] اسمًا للشمس ، ونَبات نعش للنجوم الشمالية المعروفة ، ونبات بحر للسحاب ، «ونبات صخر»[5] «لسحائب»[6] تنشأ قبل الصيف ، وأم راشد للمفازة ، وأم الظباء للفلاة ، وأم صبار للحرة وابن النعامة للطريق ، ومفاوض للثعلب ، وملاحس للبقر ، ووحش أصمت ، وعين ديار لأبعد الأرض ، حيث يُضَلّ فيه ويُحار عن «القصد»[7] ، وبنات [٢٨/ ب] أوْبر لضرب من الكمأة ردئ ، «وهنيدة»[8] لماة من الإبل ، وبنات ربط للخيل ، وبنات صعدة للحمر الأهلية ، وأم حلس وأم الهنبر للأتان ، وأم فروة للنعجة ، وأبو الحارث وأسامة للأسد ، وذؤالة وذؤالات بفتح الهمزة وإسكانها ، وكلاهما بذال معجمة وأبو جعدة وأبو جعادة للذئب ، وثعالة وأبو الحصين وسمسم للثعلب ، «وحسل»[9] وألفاظ كثيرة للضَّبُع ، وابن أرى وابن عرس لنوعين من السباع ،

---

(١) فى « أ » : « رأيت » .
(٢) ساقطة من « جـ » .
(٣) فى « جـ » : « الجنس » .
(٤) فى « أ » و « ب » و « هـ » : « بواحدة » .
(٥) ساقطة من « ب » .
(٦) فى « أ » « لسحاب » وساقطة من « ب » .
(٧) فى « أ » : « القصة » .
(٨) فى « ب » : « هنيدة » .
(٩) فى « أ » : « وحنيذ » .

وابن مقرض لدويبة تقتل الحمام ، وسام أبرص وأبو «أبريص»[1] «للوزغ»[2] ، وحمار قبان لدويبة كثيرة «الأرجل»[3] ، وتنقبض عندما تلمس ، وبنات وردان لضرب من الحشرات يكون فى البيوت ، وأم سالم لأنثى الخنافس ، والذكر وأبو وجرة وأبو جعران أيضًا ، وأبو «حباحب»[4] لدويبة صغيرة تضئ ليلاً ، وأم قشعم للعنكبوت ، وبنت المطر لدويبة حمراء تظهر «عند»[5] غَبِّ المطر ، وشَبُّوة وأم عريط وأم العريط وأم سامر للعقرب ، وأم العوام للسلحفاه ، وأم حفصة وأم جعفر للدجاجة ، وأم مهدى للحمامة ، وابن «مريح»[6] وابن برح وابن «دابة»[7] للغراب ، وأبو براقش لطائر يتلون ألوانًا كثيرة ، وأم عدى «للنخلة»[8] ، وأم عوف للجرادة ، وطامر بن طامر للبرغوث ، وأم عقبة للقملة ، وابن عذرها للمخترع للشئ ، وابن احذار [٢٩/ أ] للخطر ، وابن أقوال للمنطيق ، وابن الفروك للذى تتزوج أمه وهو كبير ، وأبو ذبان للأبخر ، وابن غبر للص ، «وأبو»[9] دواص وأبو ليلى وأبو الدعفاء للأحمق ، وهىَّ ابن «بىً»[10] ، وهيَّان ابن بيَّان للمجهول الذى لا يعرف ، وأبو دراس للفرج ، من الدرس وهو «الحيض»[11] ، وجابر وابن حيَّة ، ويقال : جابر بن حية «للمختبر»[12] .

---

(١) فى « جـ » : « بريص » .
(٢) فى « أ » : « للوزع » .
(٣) ساقطة من « أ » .
(٤) فى « أ » : « جايب » ، وفى « ب » : « جباجب » .
(٥) ساقطة من « أ » ، و « هـ » .
(٦) فى « أ » : « داية » .
(٧) فى « جـ » : « يريح » .
(٨) فى « أ » : « للنخلة » .
(٩) فى « أ » : « وابن » .
(١٠) فى « جـ » : « هىً » ، وفى « د » : « أبىً » .
(١١) فى « جـ » و « هـ » : « الحيض » .
(١٢) ساقطة من « هـ » ، وفى « د » : « للمخبز » .

من القسم الثاني سبحان للتسبيح ، وبرَّة للمبرَّة ، ويسار للميسرة ، وفَجار للفجْرة ، وأم سنبل للقملة ، وكيسان للغدر ، ومنه سمّوا الضربة بالرجل على مؤخر الإنسان بأم كيسان ، وبنات غير للكذب ، وقيل : للباطل ، وعاط بن باط للتخليط والكذب ، وأبو عمرة وأبو ملك للجوع ، وأم ملذم «بالذال أو الدال»[1] واسمًا آخر للحُمَّى ، وأم الربيق وألفاظ أُخر للداهية ، «وأم دفر»[2] وألفاظ أُخر للدنيا ، وابنا سمير وابنا حمير لليل والنهار ، وابن ذكا للصبح ، وابن جلا لأول النهار في قول ، وفيْنة بمعنى الحين بعد الحين ، وغدوة وبكرة وسحر إذا قُصِدْن من يوم بعينه ، وقيل : مطلقًا في الأولَيْن ، والأعداد إذا قُصدت معانيها مجردة «من»[3] المعدودات ، نحو : ثمانية ضعف أربعة ، والأمثلة التي يوزن بها كقولك : «فعلان»[4] فَعلى صفة لا تنصرف ، ومن النوع الثاني : أبو زياد للحمار ، وأبو دغفل للفيل ، وأبو المضاء للفرس ، وأبو خداش للسنور ، وأبو اليقظان للديك [٢٩/ ب] ، وهذا النوع غير منحصر .

* * *

(١) في « د » : « بالذال والدال » .

(٢) ساقطة من « أ » .

(٣) في « أ » و « د » والأصل : « على » وفي « ب » : « عن » ، وما أثبته من « جـ » .

(٤) في « أ » : « فلان » .

اسم الإشارة

بذا لمفرده مذكرًا أشِرْ ... بذى وذهْ تى تا على الأنثى اقتصرْ

وذانِ تانِ للمثنى المرتفعْ ... وفى سواه ذَيْن تَيْن اذكرْ تُطِعْ

وبأولى أشِرْ لجمع مطلقًا ... والمدُّ أولَى ولدى البُعْد انطقا

بالكاف حرفًا دون لامٍ أو معهْ ... واللام إن قدِّمْتَ «ها» ممتنعا

د : وحكى ابن أبي الربيع[1] في «شرح الإيضاح»[2] أن من العرب من يقول : ذهى «في الوصل»[3] ، وذهْ في الوقف لشبهها بالضمير ، يجب أن تكون هذه أفصحها ؛ لإطباق القراء عليها ، ولذا قال «أبو الحسن بن برى»[4] - رحمه الله تعالى :

وهاهذه كهاالمضمرِ ... فوصلها «قبل»[5] محرِّك حرى

(١) ابن أبي الربيع : « ومن العرب مَنْ يبدل من الياء هاءً في الوقف ، فيقول : « ذى » في الوصل ، و « ذهْ » في الوقف ، ومن العرب مَنْ يقول : « ذهْ » في الوصل والوقف ، وهذا من باب إجراء الوصل مجرى الوقف كما قالوا : « أفْعَى وأفْعَهْ » في الوصل ؛ لأنهم يبدلونها في الوقف ، ومن العرب من يقول : « ذِيْه » في الوصل فيجريه مُجْرَى (إيه) ، فإذا وقف قال : « ذهْ » كما يقول : « بهْ » .

« البسيط ١ : ٣٠٨ وشرح المرادى ١/ ١٨٩ » .

(٢) هو كتاب الكافي في شرح الإيضاح لابن أبي الربيع ، منه نسخة مخطوطة بالزاوية الحمزاوية بالمغرب ، برقم ٤١ ومصورة عنها بجامعة أم القرى رقم ٢٤٦ . انظر : فهرس مخطوطات النحو بجامعة أم القرى ص ٤٠٨ والكشف ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، ويقوم فيصل الحفيان بتحقيقه ليقدمه لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر .

(٣) ساقطة من « ب » .

(٤) هو عبد الله بن برى بن عبد الجبار المقدسى ، المصرى ، النحوى واللغوى ، شاع ذكره واشتهر ، ولم يكن في الديار المصرية مثله ، كان قيِّمًا بالنحو واللغة والشواهد ، من تصانيفه : اللباب في الرد على ابن الخشاب ، وحواش على الصحاح ، لم يكملها ، ولد سنة ٤٩٩هـ ، وتوفي سنة ٥٨٢هـ . ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٤ .

(٥) من « أ » ، وفي بقية النسخ « قبلها » ، وهذا يؤدي إلى اختلال الوزن العروضي .

ق :يتضمن قوله : « وذهْ » ثلاث لغات : « ذهى ، وذه وذهْ » ؛ إذ «بعيد»[1] أن يذكر الأقل ، ويترك الأكثرَ والأفصح ، ولما كانَتْ ألف «ذَا» و«تا» لا تثبت فى التثنية على خلاف قياس باب «عصا» تلفَّظ الناظم بصيغ التثنية ، وقال : «اذكر تُطِعْ» أى : أمر العرب ، وكلامه - مع ذلك - قابل لأن تكون تثنية حقيقة أوْ لا .

وقوله : « والمدُّ أولى » أى مع الكسر بلا تنوين ، ولم يصرّح به لشهرته ، والدليل على حرفية الكاف أنها لا تصلح أن تكون هنا فى موضع رفع ولا نصب ولا جر ، وللكاف ستة أحوال ، ولاسم الإشارة ستة ، «ومربعها»[2] ستة وثلاثون وجهًا[3] .

[٣٠/أ] وبهُنا أو هاهُنا أشِرْ إلى ... دانى المكانِ وبه الكافَ صِلا
فى البُعْدِ أو بثَمَّ فُهْ أو هنّا ... أو بهنالكَ انطقنْ أو هِنّا

ق :أى أشر بهذه الألفاظ إلى ما وقع من الأمكنة منصوبًا على الظرفية ، أو فى حكم المنصوب عليها ، فيلزم أن يكون اسم الإشارة كذلك ، وهذا مراده ؛ إذ عادته إطلاق المكان والزمان على «ظرفيهما»[4] كثيرًا .

قال فى التسهيل[5] : « ويشار إلى المكان «بهنا»[6] لازم الظرفية ، أو شبهها » ، احترازٌ من نحو : أعجبنى هذا المكان ، وأما «ذا» ونحوه فلا يختص بشئ ، بل كما يشار به لغير الظرف يشار به للظرف[7] نحو : « إنما تقضى هذه الحياة الدنيا »[8] .

* * *

(١) فى «ب» ، «جـ» ، «هـ» : «بعيد»
(٢) ساقطة من « أ » .
(٣) شرح الشاطبى ١/ ١٦٩، ١٧٠ ، ١٧١ .
(٤) فى «ب» : (ظرفيتهما) ، وفى «أ» والأصل : «ظرفهما» وما أثبته من «جـ» .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٢٥ وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢ : ٣٤٤ .
(٦) ساقطة من «أ» .
(٧) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢ : ٣٤٥ .
(٨) سورة « طه » : الآية ٧٢ ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ١٦٩ .

الموصـــول

موصول الاسماء الذى الأنثى التى ... واليا إذا ما ثُنِّيا لا تُثْبِتِ
بل ما تليه أوْلِه العلامهْ ... والنون إن تُشْدَدْ فلا مَلامهْ
والنون من ذين وتين شُدِّدا ... أيضًا وتعويضٌ بذاك قُصِدا

د :فالمفرد المذكر «الذى»[1] وفيه ست لغات[2] ، يريد : ومثل ذلك فى «التى» ، «ولم»[3] يستَوْفِ .

ق :الستة فى واحد منهما ، قال : وسمع التعويض فى : «اللذان ، واللتان ، وذان ، وتان» كما سمع تعويض الهاء فى «اهراق» والسين «فى»[4] «استطاع» ، «مع»[5] سلامة العين ، ولم يسمع فى «يدان» «ودمان» ، كما لم يسمع فى «أقام وأبان»[6] .

جمع الذى الأَلَى الذين مطلقًا ... وبعضهم بالواو رفعًا نطقا
باللاتى واللاتى التى قد جُمِعَا ... واللاتى كاللذين نَزْرًا وَقَعَا

(١) ساقطة من « هـ » .
(٢) هذه اللغات الست ذكرها المرادى فى توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٢٠٦ فقال : (فالمفرد المذكر «الذى» وفيه ست لغات : إثبات يائه وحذفها مع إبقاء الكسرة ، وحذفها مع إسكان الذال وتشديدها مكسورة ومضمومة ، والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة) . وكذا ذكر ابن مالك هذه اللغات فى شرح التسهيل ١ : ١٨٨ - ١٩٠ .
(٣) ساقطة من « أ » .
(٤) فى « د » : « من » .
(٥) من « أ » وفى بقية النسخ « من » ، وفى « ص » « فى » .
(٦) شرح الشاطبى ١/ ١٨٥ .

د : [٣٠/ ب] ومن جموع «الذى أيضا «اللائين» «مطلقًا»[1] وهُذَيْل[2] تعربه كما أعربت «الذين» .

ق : ويحتمل أن يفسر بهذا قوله : « واللائي كالذين نزرًا وقعا » أى : إذا لحقه ما لحق «الذى» من الزيادتين على اللغتين ، وعما يحتملها قوله[3] :

وإنني من اللائين إن قـــدروا عَفَوا *وإن أُتربوا جـادوا ، وإن تربوا عـفُّوا*

وَمَنْ ومـا وأَلْ تســاوى مـا ذُكِرْ وهـكـذا ذو عـنـد طَيِّءٍ شُهِرْ

وكـــالتى أيضـــا لديهـم ذاتُ ومـــوضعَ اللاتى أتى ذواتُ

د : وزاد أبو على فى أقسام « مَنْ»[4] : أن تكون نكرة ، غير موصوفة[5] ، مثاله قوله[6] :

«ونِعْمَ مَنْ هو فى سِرٍّ وإعلانِ » .

---

(١) من « أ » . وانظر شرح المرادى ١/ ٢١٨ .

(٢) هى إحدى القبائل التى تؤخذ عنهم اللغة العربية وبهم اقتدى فى معرفة اللسان العربى .
« الاقتراح للسيوطى ١٩ - ٢٠ » .

(٣) من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الدرر ١ : ٢٦٤ وهمع الهوامع ١ : ٨٣ وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٩٤ وشرح الشاطبى ١/ ١٨٩ .

والشاهد فيه قوله : « اللائين » حيث جاء كالذين ، قال أبو حيان : فقوله : من اللائين يحتمل أن يكون على لغة مَنْ يبنى ، وعلى لغة من يعرب » الدرر ١ : ٢٦٤ .

ابن مالك فى شرح التسهيل : « فقوله : « من اللائين » يحتمل أن يكون على لغة مَنْ يبنى ، ويحتمل أن يكون على لغة مَنْ يُعرب ، فإن فيه لغتين كما فى « الذين » « الشرح ١ : ١٩٤» .

(٤) ذكر أبو الحسن الرمانى لـ « مَنْ » سبعة أوجه ، وذكر لها أبو إسحاق الزجاجى «أربعة أوجه أو مواضع» .

كتاب معانى الحروف للرمانى ١٥٧ - ١٥٩ وكتاب حروف المعانى للزجاجى ٥٥ .

(٥) شرح المرادى ١/ ٢٢٣ .

(٦) صـدره : « فَنِعْمَ مَرْكَأ مَنْ ضاقَتْ مذاهبه » =

ق : وفى قوله فى اللغة الأولى من لغتى طَيِّء : «شُهِرْ»[1] تنبيه على أن الثانية دونها فى الشهرة[2] .

ومثل ما ذا بعد ما استفهام أو مَنْ إذا لم تُلْفَ فى الكلامِ

قال شيخنا أبو عبد الله الصغير : «ذا» بعد «ما» لما لا يعقل ، «وذا بعد»[3] «مَنْ» لمن يعقل ، وهذا الجارى على الغالب .

ق : احترز بقوله : «بعد»[4] ما استفهام أو مَنْ من شيئين :

= من البسيط ، وهو بلا نسبة فى جمهرة اللغة ١٠٩٨ ، ١٣٠٨ وخزانة الأدب ٩ : ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٤ والدرر ١ : ٣٠٣ ، ٥ : ٢١٥ وشرح الأشمونى ١ : ٧٠ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٧٤١ وشرح عمدة الحافظ ٧٩٠ ولسان العرب ١ : ٩١ (زكا) .

والشاهد فيه مجىء « مَنْ » الثانية نكرة تامة بلا صلة ، ولا صفة ، ولا تضمن شرط ، ولا استفهام ، هذا ما ذهب إليه بعض النحاة ، وعنده أن « مَنْ » فى موضع نصب ، وفاعل «نعم» ضمير مفسر بـ « مَنْ » و « هو » مبتدأ ، خبره الجملة التى قبله ، وقالت جماعة من النحاة : «مَنْ» الثانية موصولة بمعنى الذى وقعت فاعلاً لـ « نعم » ، و « هو » مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : مثله ، والجملة صلة « مَنْ » ، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره : « بِشْر » .

و « بِشْر » هو الوارد فى الأبيات السابق عليه فى قوله :

وكيف أرهـب أمرًا أو أُراع له وقد زَكَأْتُ إلى بِشْرِ بن مَرْوانِ

(١) والمشهور فيها استعمالها اسم موصول بمعنى « الذى » وفروعه بلفظ واحد ، كقول الشاعر :

فإن المـاءَ مـاءُ أبي وجـدي وبئري ذو حفـرتُ وذو طويـتُ

وقول الآخر :

فإما كـرام موسرون لقيتُهُـــم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

« شرح المرادى ١ : ٢٢٧ - ٢٣٠ » .

(٢) شرح الشاطبى ١/ ١٩٣ .

(٣) من « ص » ، وفى بقية النسخ : « وبعد » .

(٤) من « ب » .

أحدهما : أن تقع بعد «ما» أو «مَنْ» غير الاستفهاميتين ؛ كقوله[1] :

«دعى ماذا علمت»

فمجموع «ماذا» بمعنى «الذى» أو شئ .

والثانى : أن تقع عارية عن «ما» أو «مَنْ» ، كقوله[2] :

عَدَسْ ما لعبّادٍ عليك إمارةٌ أمنتِ وهذا تحملين طليقُ

فذا اسم إشارة لا موصول ، خلافًا للكوفيين ، واحترز بقوله : « إذا لم تُلْغَ »

---

(١) البيت بتمامه :

دَعِى ماذَا علمتِ سأتقيه ولكنْ بالمغيَّب نَبِّئينى

من الوافر ، وهو للمثقِّب العبدى فى ديوانه ٢١٣ وخزانة الأدب ٧ : ٤٨٩ ، ١١ : ٨٠ وشرح شواهد المغنى ١ : ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢ : ٧١٤ ، ولسحيم بن وثيل اليربوعى فى المقاصد النحوية ١/ ١٩٢ وفيه : أنه ينسب أيضًا لأبى زبيد الطائى ، وللمثقب العبدى ، ولأبى حية النميرى فى لسان العرب ١٤ : ١٢ (أبى) ولمزرد بن ضرار فى ديوانه ٦٨ وبلا نسبة فى الجنى الدانى ٢٤١ والكتاب ٢ : ٤١٨ .

والشاهد فيه قوله : «ماذا» حيث رُكِّبَتْ «ما» مع «ذا» فى اسم واحد موصول ، والأشهر أن تركب فى اسم يُستفهم به .

قال السيوطى : «أورده المصنف فى «ماذا» شاهدًا على أنها موصول بمعنى «الذى» ، أو اسم جنس بمعنى «شئ» ، وعلمت : ضبطه النحاس بكسر التاء عن الأخفش ، وبضمها عن أبى إسحاق « شرح شواهد المغنى ١ : ١٩٢» .

(٢) من الطويل ، وهو ليزيد بن مفرغ فى ديوانه ١٧٠ وأدب الكاتب ٤١٧ والإنصاف ٢ : ٧١٧ وتلخيص الشواهد ١٥٠ وتذكرة النحاة ٢٠ وجمهرة اللغة ٦٤٥ وخزانة الأدب ٦ : ٤١ ، ٤٢ ، ٤٨ ، والدرر : ١ : ٢٦٩ ، وشرح التصريح ١ : ١٣٩ ، ٣٨١ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٨٥٩ وشرح المفصل ٤ : ٧٩ والشعر والشعراء ١ : ٣٧١ ولسان العرب ٦ : ٤٧ (حدس) ١ ، ٦ : ١٣٣ (عدس) والمقاصد النحوية ١ : ٤٤٢ ، ٣ : ٢١٦ وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب ٣٦٢ ، ٤٤٧ وأوضح المسالك ١ : ١٦٢ والكتاب ٢ : ٤١٨ .

والشاهد فيه قوله : «وهذا تحملين طليق» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليَّته ، كما لم يمنعهم عدم تقدم «ما» أو «مَنْ» الاستفهاميتين من التزام موصوليَّته ، وعندهم أن التقدير : « والذى تحمليه طليق » .

من الإلغاء الحقيقى والحكمى ، أما الحقيقى فأن تجعل مقدرة السقوط ، كقوله[1] :

[٣١/ أ] يا خُزَّ تَغْلِبَ ماذا بالُ نسوتكم لا يَسْتَفِقْنَ إلى الزَّيْرِينْ تَحنانَا

وأما الحكمى فأن يقدَّر المجموع اسم استفهام[2] ، انتهى ، فتأمل تنزيل «ذ» معه .

وكلُّهـــا يلزم بعـــده صِلَةٌ على ضـــمـــيـــر لائق مُشْتَمِلَهْ

وجملة أو شبهها الذى وُصِلْ به ، كمن عندى : الذى ابنه كُفِلْ

وصفة صريحة صلةُ ألْ وكونها بمُعْرَب الأفعال قَلْ

د : وحذ جائز «إذا»[3] دلَّ عليها دليل[4] ، من شواهده قوله[5] :

من اللواتى واللوا واللاتى يَزْعُمْنَ أن قد انقضتْ لذَّاتى

---

(١) من البسيط ، وهو لجرير فى ديوانه ١٦٧ والجنى الدانى ٢٤٠ والدرر ١ : ٢٧٠ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٧٨١ وبلا نسبة فى مغنى اللبيب ٣٠١ وهمع الهوامع ١ : ٨٤ .

والشاهد فيه قوله : «ماذا» حيث رُكِّبَتْ «ما» «وذا» فجاءا اسمًا واحدًا مستفهمًا به ، ويجوز أن تبقى ، فى غير هذا البيت ، «ذا» موصولة .

(٢) شرح الشاطبى ١/ ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٣) فى «هـ» : «إن» .

(٤) شرح المرادى ١/ ٢٣٣ .

(٥) لهذا الرجز رواية أخرى هى :

مِنَ اللَّواتى والَّتى واللاَّتى زعمن أنى كبرتْ لداتى

وهذا الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب ٦ : ٨٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ولسان العرب ١٥ : ٢٣٩ (لتا) .

والشاهد فيه أن جملة «زعمن» أو «يزعمن» [على أىّ الروايتين] من الموصولين الأولين محذوفة للدلالة عليها بصلة الثالث ، والتقدير : من اللواتى زعمن ، ومن النساء التى زعمن ، ويجوز أن تكون صلة للموصولات الثلاثة لاتحاد مدلولها ، ولا يجوز أن تكون صلة للثانى فقط ، ومنهم مَنْ جعل الصلة للموصول الأخير فقط ، وصلة كلٍّ مما قبله محذوفة .

د : أوقصد الإبهام[1] ، مثّله فى شرح الكافية بقول الراجز[2] :

اللهُ نَجّاكَ بِـــكَفَّىْ مَسْلَمَـــتْ مِنْ بَعدِ مَا وبعـــد مـــا وبَعْدِ مَتْ

ق : وتضمن تمثيله بمن «عندى»[3] اشتراط التمام فى الظرف والمجرور ، احترازاً من «نحو»[4] «جاء الذى اليوم» أو «فى اليوم» ، وقال : «وكونها بمعرب الأفعال قَلْ» ، ولم يقل : «شَذَّ» ولا «ندر» ؛ ليؤذن أن مذهبه جوازه اختياراً ؛ إذ هى عادته فى لفظ القلة ، «فقال»[5] : «فَقَلَّ العملُ» ، «وقليل ذكر لو» ، «والعكس قَلْ» ، «وقلّ أن يصحبها المجرد» ، «وفى النعت يقلّ» ، «وذاك فى اسم الجنس والمشار له قَلْ» ، «وقلّ ذا فى جمع تصحيح» .

---

(١) شرح المرادى ١/ ٢٣٣ .

(٢) ويتلو هذا الرجز قول الراجز :

كانت نُفُوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ وكادت الحرةُ أن تُدعى أمَتْ

وهذا الرجز لأبى النجم فى ديوانه : ٧٦ والدرر ٦ : ٢٣٠ وشرح التصريح ٢ : ٣٤٤ ولسان العرب ١٥ : ٤٧٢ (ما) ومجالس ثعلب ١ : ٣٢٦ وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١ : ١١٣ وأوضح المسالك ٤ : ٣٤٨ وخزانة الأدب ٤ : ١٧٧ ، ٧ : ٣٣٣ والخصائص ١ : ٣٠٤ .

والشاهد فيه قوله : «الغَلْصَمَتْ» و «مَسْلَمَتْ» و«أمَتْ» حيث لم يبدل تاء التأنيث فى الوقف هاءً ، بل أبقاها على حالها ، أما قوله : «بعد مَتْ» فالأصل : فبعد ما ، فأبدل ألف «ما» هاءً ، ثم أبدل الهاء تاءً ، ليوافق ، بذلك ، قوافى الأبيات السابقة عليه والتالية له .

ويروى البيت بـ : «والله» بدل «الله» وكلتا الروايتين صحيحة ، ولا تؤثر الواو فى الوزن ؛ لأن الهمزة صارت همزة وصل ساقطة ، وفى رواية «الله» الهمزة تثبت لبدء الكلام بها .

(٣) فى «ب» : «عند» . (٤) من «أ» و«جـ» .

(٥) ساقطة من «هـ» .

قال : واحتجاجه على الجواز اختياراً فى شرح التسهيل[1] بتمكُّن قائل : «التُرضى» من أن يقول : «المَرْضى» ونحوه مذهب واه ؛ لخرقه إجماع النحاة ، ولتحكمه على العرب فى كلامها ، ولأنه لو فتح هذا الباب ما بقيت ضرورة ، «ولهو أسهل»[2] بكثير من هجر واصل بن عطاء[3] الراءَ فى مناظراته وخطبه لمكان لثغته حتى ورَّى به الشاعر «فقال»[4] ، وأحسن كل الإحسان :

---

(١) ابن مالك فى شرح التسهيل ١ : ٢٠١ - ٢٠٢ : «وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ، لتمكن قائل الأول أن يقول :

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

ولتمكن قائل الثانى من أن يقول :

إلى ربِّنا صوت الحمار يُجدع

(فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار » .

المرادى فى التوضيح ١ : ٣٤ - ٣٦ : « وأما «ألْ» الموصولة فإنها تدخل على الفعل عند المصنف وبعض الكوفيين اختياراً ، وعند الجمهور اضطراراً كقوله :

ما أنْتَ بالحكمِ التُرضَى حكومتُه

فكان ينبغى الاحتراز عنها .

وقال المرادى أيضا ١ : ٢٣٩-٢٤٠ عند شرحه لقول الناظم : «وكونها بمعرب الأفعال قَلْ» : (يعنى : أن «ألْ» قد وردت موصولة بمعرب الأفعال ، وهو المضارع لكونه مشابهًا لاسم الفاعل ، وذلك قليل .

ومنه قول الشاعر :

ما أنت بالحكم التُرضَى حكومتُه

وقد سُمِع منه أبيات .

ومذهب الناظم جوازه اختياراً وفاقًا لبعض الكوفيين ، وخصَّه الجمهور بالضرورة » .

(٢) فى «أ» : «ولو سهل» .

(٣) هو أبو حذيفة ، واصل بن عطاء البصرى المعروف بالغزال المعتزل ، ولد سنة ٨٠هـ ، وتوفى سنة ١٨١هـ ، صنف من الكتب : أصناف المرجئة وكتاب التوبة وكتاب الخطب فى التوحيد والعدل ، وكتاب الخطبة التى أخرج منها الراء ، وغير ذلك . انظر : هدية العارفين ٢/ ٤٩٩ وشذرات الذهب ١/ ١٨٢ .

(٤) من «جـ» ، وفى بقية النسخ : «وقال» .

ولما رأيتُ الشيبَ زاحِ بعارضي تيقّنْتُ أن الوصلَ لي منكِ واصلُ

ولأنه قد لا يخطر ببال الشاعر إلا ما قال ، لو سلم تكلف الاستدراك ، ففى مثل «حوليات»[1] زهير ، ولأن العبارة التى فيها الضرورة قد تكون أليَق بالمقام[2] ، انتهى .

وأما أبو حيان ، فقد قبل هنا كلام المصنف[3] ، إلا أنه ردَّه فى باب «كان» فى حذف نون «يَكُنْ» قبل ساكن[4] ، «وبالله تعالى التوفيق»[5] .

أيُّ كـ «ما» ، وأُعْرِبَتْ ما لم تُضَفْ وصدر وصلها ضمير انحذفْ

وبعضهم أعرب مطلقًا وفى .....

ق : مقتضى قوله : « أيٌّ كما » أنها لا تلحقها التاء فى التأنيث ، وهو الغالب ، زاد فى التسهيل[6] : وقد تؤنث «بالتاء»[7] موافقة للتى ، وسأل الشلوبين «شيخه»[8] «ابن ملكون»[9] : لِمَ أعربتْ أى ؟ ففكر ، ثم قال : حملاً على النظير ،

---

(١) فى « أ » : «حواليات» . (٢) شرح الشاطبى ١/ ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ .
(٣) التذييل والتكميل ١/ ٢١٨ . (٤) التذييل والتكميل ٢/ ١٦ .
(٥) ساقطة من «ص» ، و«أ» . (٦) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٦ .
(٧) من «أ» ، وفى بقية النسخ : «بالهاء» ، وفى شرح التسهيل لابن مالك ١ :١٩٦ : (« وأىٌّ » مضافًا إلى معرفة لفظًا أو نيّة ، ولا يلزَم استقبال عامله ولا تقديه خلافًا للكوفيين ، وقد يؤنث بالتاء موافقًا للتى . . » .
(٨) ساقطة من «أ» .
(٩) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد بن سعيد بن ملكون الحضرمى الإشبيلى ، كنيته أبو إسحاق ، له تآليف حسان ، منها : كتابه على كتاب التبصرة للصيمرى والجمع بين التَّنبيه والمبهج لابن جنى وشرح الجمل للزجاجى ، أخذ عنه جماعة من الجِلّة ، وابن خروف ممَّن يَروى عنه ، وأبو علىٍّ الشَّلَوْبين ، توفى رحمه الله سنة ٥٨١هـ .
انظر : الأعلام ١ :٥٩ وبغية الوعاة ١ : ٤٣١ - ٤٣٢ والبلغة ١٠ وطبقات الزبيدى ١٥١ وكشف الظنون ٣٣٩ و٦٩٢ ، ووفاته فى كشف الظنون وبغية الوعاة سنة ٥٨٤هـ ، ومعجم المؤلفين ١ :١٠٨ .

وهو بعض ، والنقيض ، وهو كل ، وإذا بنيت «أىٌّ» فعلى الضم[1] ، وليس فى كلام الناظم - «رحمه الله»[2] ما يشعر به[3] .

..... ذا الحذف أيًا غير أىٌّ يقتفى
فالحذف نزْرٌ وأبَوْا أن يُختَزَلْ
إن يُستَطَلْ وصلٌ وإن لم يُستَطَلْ
والحذف عندهم كثير مُنجلى
إن صلح الباقى لوصلٍ مُكمِلِ
بفعل أو وصفٍ كمن نرجو يَهَبْ
فى عائدٍ متصلٍ إن انتصبْ
كانت قاضٍ بعد أمرٍ مَنْ قضى
[٣٢/أ] كذاك حذف ما بوصفٍ خُفِضَا
كمُرُّ بالذى مررتُ فهْو برّ
كذا الذى جُرَّ بما الموصولَ جُرْ

ق : قدم المعمول حيث لا يتقدم العامل فى قوله : « وفي «ذا»[4] الحذف أيًا غير أي يقتفي » وحذف جواب الشرط مع كون «فعل»[5] الشرط مضارعًا فى قوله : « إن يستطل وصلٌ » ضرورة ، ويقال : استطال[6] الشيء إذا وجد طويلاً ، فاستفعل هنا لإلغاء الشيء ، بمعنى ما صِيغَ منه ، كاستحسن واستقبح واستصغر واستضعف «واستكثر»[7] .

قال : وحدثنا شيخنا أبو عبد الله بن الفخار قال : سُئل شيخنا أبو إسحاق الغافقى[8] عن حذف الضمير عن الصلة «من»[9] فقال : « رغبتُ فيما رغبت فيه »

---

(١) التوطئة للشلوبين ص ١٧٤ . (٢) ساقطة من «ص» ، و«ه» .
(٣) شرح الشاطبى ١/ ٢١١ ، ٢١٢ . (٤) من «جـ» .
(٥) ساقطة من «ب» و «جـ» ، «ه» . (٦) فى «أ» : «استطيل» .
(٧) فى «ب» و«ه» : «واستكبر» .
(٨) هو إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن يعقوب ، أبو إسحاق الغافقى ، شيخ النحاة والقراء بسبتة ، قال الذهبى : وُلد بإشبيلية سنة إحدى وأربعين وستمائة ، وحُملَ صغيراً إلى سبتة ، وقرأ بالروايات على أبى بكر بن شبلون ، وقرأ على ابن أبى الربيع وتَقَدَّم فى العربية ، وساد أهل المغرب فيها ، وسمع الحديث من محمد بن جرير صاحب ابن أبى جمرة ، ومن أبى عبدالله الأزدىّ ، وله شرح الجمل وغيره ، مات سنة عشر وسبعمائة . انظر بغية الوعاة ١ :٤٠٥ ، ودرة الحجال ١ :١٧٦ وغاية النهاية ١ : ٨ .
(٩) من «أ» ، وفى بقية النسخ : «فى» .

فجوز ذلك ، فانتهى الخبر إلى تلميذه شيخنا أبى عبد الله بن عبد المنعم[1] ، فمنعه ، واستشهد «بأنه لا يقال»[2] : «رغبت فيما رغبت فيه» على معنى القبول ، و«رغبت «عما»[3] رغبت عنه على معنى الإعراض ، ولا يكون الحذف إلا حيث يتعين المحذوف خوف اللبس ، فأنهى ذلك للغافقى ، فاستدل «الغافقى»[4] على الجواز بأنك إذا رأيته محذوفًا دَلَّك ذلك على اتفاق الحرفين ، ولو كانا متباينين لم يجز الحذف ؛ لأنه مشروط بالاتفاق ، وكذا : «رغبتُ عما رغبتَ «عنه»[5] ، وعلى هذا «وقف»[6] الأمر عند نحاة سبتة[7] .

* * *

(١) هو أبو عبد الله بن عبد المنعم الصنهاجى السبتى ، حافظ للغات العرب ، توفى سنة ٧٥٠هـ .
(٢) فى «أ» : «به يقال » وفى «ص» و«ب» و«ج» و«هـ» : «بأنه يقال » وما أثبتُّه من «د» .
(٣) فى «أ» : «فيما» .
(٤) من «د» ، وساقطة من باقى النسخ .
(٥) من «د» ، وساقطة من باقى النسخ .
(٦) ساقطة من «ب» .
(٧) شرح الشاطبى ١/ ٢١٨ ، ٢٣١ .

المعرَّف بأداة التعريف

أَلْ حرفُ تعريفٍ أو اللامُ فقطْ فنمطٌ عُرْفَ قُلْ فيــه النمطْ

[٣٢/ ب] د : لو كانت همزة وصل لم تقطع فى «يا الله» ، ولا فى قول بعضهم «بالله لأفعلنَّ هذا»[1] أحد وجهى النداء وأحد وجوه القسم ، قال فى باب القسم من التسهيل[2] : « وإن حُذِفَا معًا - يعنى الفعل والحرف - نُصِبَ المقسم به ، وإن كان «الله» جاز جرُّه بتعويض إثبات الألف أوْ «ها» محذُوف الألف أو ثابتها مع «إثبات»[3] وصل ألف «الله» أو قطعها ، وقد يستغنى فى التعويض بقطعها .

قال أبو حيان : « هذا ، أما «ألفا الله لأفعلن » بالاستغناء عن التعويض بقطع الهمزة فقليل .

د : واستدل بعضهم للخليل بالوقف عليها[4] ، أى : ولو «كانت»[5] على حرف واحد «ما»[6] وقف عليها .

ق : فصار قطعهم «ألْ» وهم يريدون «الاسم»[7] بعدها كقطعهم «قد» ، وهُمْ يريدون الفعل بعدها[8] ، نحو :

(١) شرح المرادى ١/ ٢٥٧ .
(٢) قال فى شرح التسهيل ٣: ١٩٥ : (وإن حُذِفَا مَعًا نُصِبَ المُقسَم به ، وإن كان «الله» جاز جرُّه بتعويض «أ» ثابت الألف ، أو «ها» محذوف الألف أو ثابتها ، مع وصل ألف «الله» أو قطعها ، وقد يستغنى فى التعويض بقطعها ، ويجوز جرُّ «الله» دون تعويض ، ولا يشارك فى ذلك ، خلافًا للكوفيين ، وليس الجر فى التعويض بالعوض خلافًا للأخفش ومَنْ وافقه » .
(٣) من «د» ، وساقطة من باقى النسخ .
(٤) شرح المرادى ١/ ٢٥٨ .
(٥) فى «أ» : «كان» .
(٦) ساقطة من «هـ» .
(٧) فى «ب» : «الفعل» .
(٨) ساقطة من «ب» .

«كان قد»[1]

وعلى هذا قالوا : ألْ فى « التذكير»[2] كما قالوا : قَدْنى فى ألْ الحضورية ، كقولك : القرطاس لمن قد سدَّد سهمًا[3] .

(الجوهري) : ويسمى الغرض قرطاسًا ، ويقال : رمى فقرطس[4] .

وقــد تُـزاد لازمًــا كالّـلاتى والآنَ والذيـــن ثـم اللاتـــى

ولاضطـــرار كبنـــات الأوبـــرِ كذا وطبتَ النفس يا قيسَ السُّرى

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله الصغير فى قولهم : « إن «ألْ» فى «بنات الأوبر» دخلت على علم دليل على أن جزء العلمِ علمٌ ، فيلزم منه منع صرف أبى هريرة ، خلافًا للإمام أبى عبد الله بن مرزوق[5] .

(١) تمامه : أزِف الترحُّل غير أن ركابنا لمّا تَزُلْ برحالنا وكأنْ قَد

من الكامل ، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ٨٩ والأزهية ٢١١ والأغانى ١١ : ٨ والجنى الدانى ١٤٦ ، ٢٦٠ وخزانة الأدب ٧ : ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٠ : ٤٠٧ والدرر اللوامع ٢ : ٢٠٢ ، ٥ : ١٧٨ وشرح التصريح ١ : ٣٦٠ وشرح شواهد المغنى ٤٩٠ ، ٧٦٤ وشرح المفصل ٨ : ١٤٨ ، ٩ : ١٨ ، ٥٢ ولسان العرب ٣ : ٣٤٦ (قدد) ومغنى اللبيب ١٧١ والمقاصد النحوية ١ : ٨٠ ، ٢ : ٣١٤ وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢ : ٥٦ ، ٣٥٦ وأمالى ابن الحاجب ١ : ٤٥٥ وخزانة الأدب ٩ : ٨ ، ١١ : ٢٦٠ . والشاهد فيه عمل « كأنْ» المخفَّفة فى مضمر مُقدَّر ، والإخبار عنها بجملة فعلية مفعولة بـ «قَدْ» ، أى : وكأنْ قَدْ زالتْ ، وهذا هو الشاهد المقصود فى السياق والباب الذى نحن بصدده ، ولكن هناك رواية أخرى ، وهى : «قَدْنى» ، وفى هذه الرواية شاهد على أن تنوين الترنم يدخل على الحرف ، وهو من علامات الاسمِ .

(٢) فى « أ » : «التذكر» .

(٣) شرح الشاطبى ١/ ٢٣٣ . (٤) الصحاح ٢/ ٩٥٩ .

(٥) هو محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبى بكر بن مرزوق ، أبو عبد الله التلمسانى ، العجيسىّ ، المالكىّ ، العلاَّمة ، وُلد سنة إحدى عشرة وسبعمائة ، وتقدَّم فى بلاده ، وبرَّز فى العربية والأصول والأدب ، قال فى تاريخ غرناطة : وكان مليح الترسُّل ، حسن اللقاء ، كثير التودد ، ممزوج الدعابة بالوقار ، والفكاهة بالتنسُّك ، غاصٌّ المنزل بالطلبة ، مشاركًا فى الفنون . =

ويدل على ذلك [٣٣/ أ] أيضًا قول المرادى عند قوله :

« والعَلَمَ امنعْ صرفَه مركّبًا »

« والوجه الثانى أن يضاف صدره إلى عجزه فيُعرب صدره بما تقتضيه العوامل ، ويعرب عجزه بالجر بالإضافة ، ويجعل العجز على هذه اللغة كالمستقل ، «فإن»[1] كان فيه مع العلمية سبب مؤثر مُنِع الصرف ، كهرمز من رامهرمز ، فإن فيه العجمة ، وإلا صُرِفَ نحو : موت منَ حضرموت ، وأما كَرَب من معدى كرب فمصروف فى اللغة المشهورة ، وبعض العرب لايصرفه «ويجعله»[2] «مؤنثًا»[3] .

وقال شيخنا أبو عبد الله القورى[4] : يدل على منع صرف « أبى هريرة » قول الطيبى[5] فى «فتوح الغيب» : رمضان مصدر من الرمضاء أضيف إليه الشهر ،

= قال ابن حجر : « فوصل إلى تونس فأكرم إكرامًا عظيمًا ، وفُوِّضت إليه الخطابة بجامع السلطان وتدريس أكثر المدارس . . . ». توفى سنة ٨٤٢ هـ . انظر : بغية الوعاة ١ : ٤٦-٤٧ والدرر الكامنة ٣ : ٣٦٠-٣٦٢ وتوشيح الديباج ١٧١-١٧٣ ونيل الابتهاج ٤٩٩-٥١٠ .

(١) ساقطة من « أ » . (٢) فى « أ » ، « ب » ، « جـ » ، « د » : « وجعله » .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٤ : ١٣٧-١٣٩ .

(٤) هو محمد بن قاسم القورى اللخمى المكناسى أبو عبد الله ، عرف بالقورى نسبةً للقور بالمغرب الأقصى ، قال عنه ابن غازى : « كان آية الله ، عز وجل ، فى التبحر فى العلم والتصرف فيه ، واستحضار نوازل الفقه . . . » علَّق شيئًا على مختصر خليل ولم ينتشر ، وانتفع به الطلبة توفى سنة ٨٧٢ هـ .

انظر : توشيح الديباج ٢١٧-٢١٩ والتعلل برسوم الإسناد ٧٠-٧٥ .

(٥) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطِّيبى ، بكسر الطاء ، الإمام المشهور ، العلامة فى المعقول والعربية والمعانى والبيان ، قال ابن حجر : كان آيةً فى استخراج الدقائق من القرآن والسنّن ، مقبلاً على نشر العلم ، متواضعًا حَسَنَ المعتقد ، شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة . . . من تصانيفه شرح الكشاف ، وهو حاشية عليه ، ذكرها حاجى خليفة فى كشف الظنون ٢ : ١٢٤٠ ، ١٤٧٨ وقال عنها : « وهى أجَلُّ حواشيه فى ست مجلدات ضخمات . . سماها : « فتوح الغيب فى الكشف عن قناع الريب » وصنف غير ذلك ، توفى - رحمه الله - فى سنة ٧٤٣ هـ . انظر : بغية الوعاة ١ : ٥٢٢-٥٢٣ وكشف الظنون ٢ : ١٤٧٨ .

«فقيل : « شهر رمضان » ، وجعل المركب علمًا »[1] «على الشهر المعلوم»[2]، ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون مثل : «ابن داية»[3] أخذًا من داية البعير ، وهو موضع « القَتَب »[4]، وأضيف إليه الابن فجعل علمًا للغراب ، ومنع من الصرف للعلمية والتأنيث ، ونص شيخ شيوخنا الإمام العلامة أبو عبد الله بن مرزوق فى شرح البخارى الجارى على ألسنة كثير من قُرّاء الحديث وغيره على منع صرف ما أضيف إليه «أبو» من هذا اللفظ ، وهو «هريرة» ، ويعلل ذلك بعض حذاقهم بالعلمية والتأنيث ، فإن قيل «له»[5]: ليس علمًا بل جزؤه ، قال: جزء العلم علم، وهذا باطل، فإن العلم مجموع كلمتى المضاف والمضاف إليه [33/ ب]، وأحدهما بعد التركيب والتسمية كبعض حروف «زيد» ، وكما أن ذلك الحرف ليس بعلم فكذا أحدهما ، فمجموعهما بعد التسمية كلمة تحقيقًا ، وباعتبار الوضع كلمتان تقديرًا ، كما أشار إليه فى التسهيل وغيره .

« وحكم المضاف إليه فى الكنية »[6] - كما نص عليه غير واحد ، منهم «ابن الأثير»[7] وابن خروف - حكم «المستقل»[8] في الإعراب، منع الصرف ومقابليها،

(١) ساقطة من «أ» .

(٢) ساقطة من «أ» ، وفى «ب» : « على الشهر المعلوم»، وفي بقية النسخ : « للشهر المعلوم » .

(٣) فى «أ» ، «ب» ، و«د» : « أبى » .

(٤) من «د» ، وفى «أ» و «ب» و «جـ» : « اللقب » ، وهو تحريف من الناسخ ، والقتب : رَحْل صغير على قدر السَّنام ، اللسان ١/ ٦٦١ .

(٥) ساقطة من «جـ» . (٦) ساقطة من «ب» .

(٧) هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد ، الشَّيْبَانى ، العلامة مجد الدين أبو السعادات ، الجزرى ، الإربلىّ ، المشهور بابن الأثير ، من مشاهير العلماء ، وأكابر النبلاء وأوْحد الفُضَلاء ، ولد سنة ٥٤٤ هـ بالجزيرة ، وانتقل إلى الموصل ، وأخذ النحو عن ابن الدهّان ويحيى بن سعدون القرطبى ، وتتلمذ على شيوخ كثيرين ، ومن تصانيفه : النهاية فى غريب الحديث ، وجامع الأصول فى أحاديث الرسول ، والبديع فى النحو ، والباهر فى الفروق فى النحو ، وتهذيب فصول ابن الدَّهّان ، والإنصاف بين الثعلبى وصاحب الكشاف ، وغيرها . توفى فى سنة ٦٠٦ هـ . وفى «ص» ، و«هـ» : « الأثير » بدل « ابن الأثير » . انظر : بغية الوعاة ٢ : ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٨) فى «ب» : « المستقبل » .

فإن كان فيه مانع على حدته قبل التسمية بقى كذلك بعدها ، كأبى طلحة ، وأبى قحافة ، وغلام فاطمة فى الإضافة المحضة وإن لم يمنع «مانع قبل لم يمنع»[1] **بعد، كهريرة ؛ لأنه تصغير «هرّة» النكرة لا العلم ، وهذا جارٍ على أصولهم، ومأخوذ من نصوصهم ، والله تعالى أعلم .**

ولو قيل : إن حكمه بعد التسمية ينبغى أن يخالفه قبلها ما بَعُدَ، وفى «أواخر»[2] أبواب منع الصرف من كتاب سيبويه ما يوهم مقالة الأولين ، وذلك قوله فى مُسَمًّى وزن سبعة : إن « سبعة » لا ينصرف بعد التسمية ، ولاح لى أن بعض الأعداد المطلقة أعلام ، فهو ممنوع «من»[3] الصرف أيضًا قبل التسمية ، **وقول سيبويه** :إنه قبلها يجرى «مصروفًا»[4]، لعله يريد بعد تقدير التنكير ، كما هو فى غيره ، أو هو على الرأى الآخر فيها ،أو رآه من التركيب المزجى ، كل ذلك يحتمله «كلامه»[5] ولا حجة مع الاحتمال .

قلت :ونص سيبويه المشار إليه[6]: « وسألت الخليل عن رجل يسمى « منْ زيد» و «عن زيد» فقال : أقول : هذا منْ [34/ أ] زيد ، وعن زيد ، وقال : أغيِّره فى هذا الموضع وأصيِّره بمنزلة الأسماء ، كما فعل ذلك به مفردًا يعنى « عن ومن » ، ولو سميته « قط زيد » « لَقُلْت »[7] : « هذا قط زيد » و « مررت بقط زيد »[8]حتى يكون بمنزلة حسبك « لأنك »[9] قد حولته وغيَّرته ، وإنما عمله فيما بعده كعمل الغلام إذا

(١) ساقطة من «ب» .

(٢) فى «أ» : « آخر » .

(٣) ساقطة من «ص» و «أ» ، و «هـ» .

(٤) من «د» ، وساقطة من بقية النسخ .

(٥) فى «ص» : « كله » .

(٦) الكتاب ٣: ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٧) من «أ» وفى النسخ الباقية : « قلت » . وفى الكتاب ٣: ٣٣٠ : « قلت » .

(٨) من « جـ » .

(٩) من « جـ » وفى «د» و «أ» و «ب» : « فإنك » وفى الكتاب ٣: ٣٣٠ : « لأنك » .

قلت : هذا غلام زيد ، ألا ترى أن «منْ زيد» لايكون كلامًا حتى يكون معتمدًا على غيره ، وكذلك « قط زيد » لا يكونُ كلامًا حتى يكون « معتمدًا على غيره »[1] ، ولو حكيتُه مضافًا ولم أغيِّره لفعلت به ذلك مفردًا ؛ لأنى رأيت المضاف لا يكون حكاية ، كما أن المفرد لا يكون حكاية ، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً « وزن سبعة » قلت : « هذا وزن سبعة » ، فتجعله بمنزلة « طلحة » ، والدليل على ذلك أنك لو « سميت »[2] رجلاً « خمسة عشر زيد»[3] لقلت : «هذا خمسة عشر زيد » تغيِّر كما تغيِّر أمس ؛ لأن المضاف من حَدِّ التسمية » ، انتهى ، وقول الفاسيين أصوب ، والله تعالى أعلم ، وقد أوقفناك على مآخذهم ومآخذ التلمسانيين ، فشأنك «بهم»[4] ، إن كان لك فضل إدراك ، ومزيد فراغ ، وبالله « سبحانه »[5] التوفيق .

وبعضُ الاعلام عليه دَخَلا ... للنَّمْح ما قَدْ كان عنه نُقِلا

كالفضْلِ والحارث والنُّعْمانِ ... فذِكْرُ ذا وحذفُه سيَّانِ

د : يعنى أن « ألْ » فى ذلك ليست للتعريف ، فحذفها لا يخل به ، فذكر « ألْ » وحذفه فى ذلك سيَّان »[6] .

ق : يعنى : ليس « أحدهما »[7] بأكثر من الآخر [٣٤/ ب] ولا أحدهما لازمًا دون الآخر كما تقدم فى الزائدة ، فتقول مثلا : خرنق والخرنق ، وليث والليث ، « ويا هـذا »[8] ، «ويا هذين»[9] ، مثله فى « شرح التسهيل المنقول »[10] من اسم العين[11] .

---

(١) تكررت العبارة السابقة في « أ » و « ب » و « د » .
(٢) فى « أ » : « سميته »
(٣) ساقطة من « ب » .
(٤) فى « ص » و « أ » و « هـ » : « بها » .
(٥) ساقطة من « د » .
(٦) شرح المرادى ١/ ٢٦٦ .
(٧) ساقطة من « ص » .
(٨) ساقطة من « جـ » .
(٩) فى « جـ » : « وبهذين » .
(١٠) فى « ص » و « جـ » و « أ » : «الشرح المنقول» .
(١١) شرح الشاطبى ١/ ٢٤٤ .

ق : كان حقه أن يقول : « فذكر ذا وتركه سيَّان » ؛ إذ الحذف فرع الثبوت الأصلى ، وهو هنا « منقود »[1] ؛ لأنه عَلَمٌ ، وقَبْل العلمية لم يكن « له ألْ »[2] لازمًا »[3] .

وقد يصير علمًا بالغَلَبَهْ ... مضافًا أو مصحوب ألْ كالعَقَبَهْ

وحذفَ ألْ ذى إن تنادِ أو تُضِفْ ... أوجِبْ وفى غيرهما قد تَحْذِفْ

ق : العقبة اسم لكل طريق صاعد فى الجبل ، ثم اختص بعقبة «منَى» التى فيها جَمْرة العقبة ، ومعنى وجوب حذف «ألْ» هذه فى النداء أنك لا تقول مثلا : يا أيها الأعشى ، ولا يا هذا الأعشى ، بل يتعين أن تقول : يا أعشى ، وإن كنت تقول : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، استغناء عن « يا رجل » إن شئت ، وحذفها للإضافة ظاهر ، ومراده بيان لزوم ألْ هذه إلا لعارض أو فى قليل ، «فأما»[4] «فى»[5] غيرها فالزائدة لا تحذف البتة ، إمَّا «لأنها»[6] لا تقبل النداء والإضافة كالآن ، أو « لا »[7] تقبل الإضافة وتقبل النداء بالوُصلة كالذى ، أو تقبل ، ولكنها نادرة «كاللات»[8] فسكت عنها لذلك ، وأما التى «هى»[9] للمح الأصل فقد قال فيها :

«فذِكْرُ ذا وحذفُه سيَّانِ»

---

(١) فى « جـ » ، و « ص » ، و « هـ » : « مفقود » .
(٢) فى « ص » ، و « هـ » : « ألْ له » .
(٣) من « أ » : وفى « د » ، و« ب » و « جـ » : « لازم » ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٢٤٤ .
(٤) فى « ب » و« جـ » : « وأما » .
(٥) من « أ » .
(٦) من « جـ »و« ب » ، وفى « أ» والأصل : « أنها » .
(٧) ساقطة من « أ » .
(٨) من « أ » .
(٩) من « ب » .

فصارت فى عداد المعرفة ، فلم يُحتَجْ لذكر ذلك فيها «إلا»[1] فى باب النداء والإضافة .

وظاهر قوله : «وفي غيرهما قد «تنحذف»[2] أن حذفها بعد [٣٥/ أ] «لا» الجنسية من القليل ، «كقولهم»[3] : « لا «هيثم»[4] الليلة للمطيّ»[5] » «وقولهم»[6] : «إن لنا غزى ولا غزى لكم»[7] وقولهم : «لاسماكَ الليلةَ طالعٌ ولا نابغةَ بعد نابغة بنى ذبيان» .

---

(١) من «أ» و «جـ» .

(٢) فى «ص» ، و«هـ» «ينحذف» .

(٣) فى «أ» و«جـ» : «كقوله» .

(٤) «هيثم» من «ب» و«جـ» ، وفى «أ» و «ص» : «يهتم» .

(٥) الرجز من الشواهد التى لم يعرف لها قائل ، ويسبقه :

قد جنّها الليلُ بعصلبى ... مهاجر ليس بأعرابي
أروع خراج من الدوى ... عمرّس كالمرس الملوى
لا هيثم الليلة للمطيّ ... ولا فتى مثل ابن خيبرى

وهو لبعض بنى دبير فى الدرر ٢ : ٢١٣ وبلا نسبة فى أسرار العربية ٢٥٠ والأشباه والنظائر ٣ : ٨٢ ، ٨ : ٩٨ وتخليص الشواهد ١٧٩ وخزانة الأدب ٤ : ٥٧ ، ٥٩ ورصف المبانى ٢٦٠ وسر صناعة الإعراب ١ : ٥٩ وشرح الأشمونى ١ : ١٤٩ وشرح شواهد الإيضاح ١٠٥ وشرح المفصل ٢ : ١٠٢ ، ٤ : ١٢٣ والكتاب ٢ : ٢٩٦ والمقتضب ٤ : ٣٦٢ وهمع الهوامع ١ : ١٤٥ .

والشاهد فيه قوله : « لا هيثم» حيث نصب «هيثم» بـ«لا» وهو علم معرفة ، وسَوَّغ مجئ خبر «لا» النافية للجنس معرفةً كونه أراد : لا أمثال هيثم ممّن يقوم مقامه فى حداء المطى ، فصار العلم شائعًا ؛ إذْ أدخله فى جملة المتَّيِّن ، وهو كقولهم : «قضية ولا أبا حَسن لها» ، ويراد الإمام على بن أبى طالب ، والمعنى : لا قاضى ، ولا فاضل مثل أبى حسن لها .

قال سيبويه ٢ / ٢٩٦ : « فإن جعله نكرة ، كأنه قال : لا هيثم من الهيثمين » .

(٦) فى «أ» و«ب» : «وقوله» .

(٧) فى «ص» ، «هـ» : «إن لنا العزى ولا عزى لكم» . وقائله : أبو سفيان بن حرب .

وقوله : «أوجبٌ» دليل الجواب ، وليس بجواب صناعى لتجرده من الفاء ، «وتقدم»[1] معمول المؤذن بتقدمه ، فهو مما حُذف جوابه مع كون فعل الشرط مضارعًا ضرورة ، لبيت الكتاب :

«والمرء عند الرُّشَا إن يَلْقَهَا ذِئْبُ»[2] .

* * *

---

(١) ساقطة من «ب» .

(٢) صدره :

« هذا سُرَاقَةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ » .

من البسيط ، وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب ٢ : ٣ ، ٥ : ٢٢٦ ، ٩ : ٤٨ ، ٦١ ، ٥٤٧ والدرر ٤ : ١٧١ ورصف المبانى ٢٤٧ ، ٣١٥ وشرح التصريح ١ : ٣٢٦ وشرح شواهد المغنى ٥٨٧ والكتاب ٣ : ٦٧ ولسان العرب ١٠ : ١٥٧ (سرق) والمقرب ١ : ١١٥ وهمع الهوامع ٢ : ٣٣ .

والشاهد فيه قوله : «يدرسه» حيث جاءت الهاء مفعولاً مطلقًا ، قال البغدادى : إن الضمير فى «يدرسه» يرجع إلى مضمون «يدرس» أى : يدرس الدرس ، فيكون راجعًا للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإنما لم يجز عوده للقرآن ، لئلا يلزم تعدّى العامل إلى الضمير وظاهره معًا .

وفى البيت شاهد آخر ، وهو أن «ذئب» ليست جوابًا ، بل هى خبر ، والجواب مقدَّر ، ويجعله المبرد جوابًا على إرادة الفاء ، أى فهو ذئب ، وكلمة «ذئب» تروى فى النسخة «جـ» : «ذِيبٌ» .

وانظر شرح الشاطبى ١ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

الابتـــــداء

مـــبـــتـــدأ زيد وعـــاذرٌ خبرْ ... إن قلتَ : زيد عاذرٌ مَنِ اعتذرْ
فـــاعلٌ مـــبـــتـــدأ والثـــانى ... فـــاعلٌ أغنى فى : أســـارٍ ذان
وقسْ وكاستفهامِ النفى وقدْ ... يجوز نحو فائز أولوا الرُّشَدْ
والثـانِ مبتدًا وذا الوصفُ خبرْ ... إن فى سوى الإفراد طِبْقًا استقرْ

إنما خص النفى والاستفهام من وجوه الاعتماد ؛ لأنهما اللذان «يقبلهما»[1] المبتدأ بخلاف النداء والخبرية والنعتية والحالية .

د :وأطلق الاستفهام ليتناول جميع أدواته ، كهل ، ومَنْ ، وما[2] .

قال فى شرح التسهيل[3] : نحو : هل معتقٌ العبدان ؟ ومَنْ خاطبٌ البكران ؟ وما صانعٌ العمران ؟ .

د :الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها ، والفاعل يغنى عن خبرها ، وكذلك ما الحجازية[4] ، هذا نص المصنف فى شرح التسهيل[5] .

---

(١) فى «ص» : «قبلهما» .

(٢) شرح المرادى ١/ ٢٦٩ .

(٣) ابن مالك فى شرح التسهيل ١ : ٢٧٤ : (ولم أخص من الاستفهام همزة ولا غيرها ، ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية فى تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور ، فكما يقال : أقائم الزيدان ؟ يقال : هل مُعْتَقٌ العبْدان ؟ وما صانعٌ العُمران ؟ ومَنْ خاطبٌ البكران ؟ ومتى ذاهبٌ العُمران ؟ وأين جالس صاحبانا ؟ وكيف مصبحٌ أبوك ؟ وكم ماكثٌ صديقاك ؟ وأيّان قادمٌ رفيقاك ؟ » .

(٤) شرح المرادى ١/ ٢٧١ .

(٥) ابن مالك فى شرح التسهيل ١ : ٢٧٤ : « وكما أطلقت الاستفهام أطلقتُ النفى ليتناول كل نافٍ يصلح لمباشرة الأسماء ، وذلك : ما ، ولا وإنْ ، وليس ، إلا أن «ليس» يرتفع الوصف بعدَها على أنه اسمها ، ويرتفع به ما يليه فيسد مَسَدَّ خبرها ، كما تسدّ مَسَدَّ خبر المبتدأ ، وكذلك الحكم بعد «ما» إن جعلت حجازية ولم ينتقض النفى . . » .

ق : إن كان فى ذلك سماع فلا عُتْبَ عليه ، وإلاّ فهو غير مسلَّم ؛ لأن نيابة مرفوع عن منصوب لا [٣٥/ ب] نظير له فى كلامهم ، ولأن دخول الناسخ مناف لتقوية جانب الفعل ؛ لاختصاصه بالمبتدأ والخبر[1] .

ورفـعُـوا مُـبْـتَـدًا بالابتِـدَا ... كـذاك رفعُ خَـبَرٍ بالمبـتـدا

د :زاد فى التسهيل[2] «خلافًا لمن رفعهما به أو بتجردهما للإسناد ، أو رفع بالابتداء المبتدأ وبهما الخبر ، أو قال : ترافعا .

أبو حيان :أطلق المصنف ترافعهما للكوفيين[3] ، وقيل عنهم : إن المبتدأ مرفوع بالضمير الذى فى الخبر ، فإن لم يكن ثَمَّ ضمير ترافعا .

ق :«حكى ابن الأنبارى[4] فى الإنصاف[5] أنه اجتمع الجرمى من البصريين

---

(١) شرح الشاطبى ١/ ٢٥٣ .

(٢) فى التسهيل ١ : ٢٦٧ : «والابتداء كون ذلك كذلك ، وهو يرفع المبتدأ ، والمبتدأُ الخبرَ خلافًا لمن رفعهما به ، أو بتجرُّدهما للإسناد ، أو رفع بالابتداء المبتدأ وبهما الخبرَ ، أو قال ترافعا » .

(٣) **ابن الأنبارى فى الإنصاف ، فى المسألة الخامسة جـ١ : ٤٤ : «ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ، وذلك نحو : «زيد أخوك ، وعمرو غلامك» ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وَحْدَه ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء . . » . « الإنصاف للأنبارى ١ : ٤٤ - ٥١ .**

(٤) **هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبى سعيد الأنبارى النحوى ، يكنى أبا البركات ، ويلقب بالكمال ، قرأ النحو على ابن الجواليقى وابن الشجرى وبرع فيه ، وله شرح لدواوين الشعراء ، وسمع الحديث وأكثر منه ، من تصانيفه : هداية الذاهب فى معرفة المذاهب ، ومنثور العقود فى تجريد الحدود ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ، والبلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ، ولد سنة ٥١٣هـ ، وتوفى سنة ٥٧٧هـ . انظر : الأعلام ٤ : ١٠٤ وإنباه الرواة ٢/ ١٦٩ - ١٧٢ والبداية ١٢ : ٣٠١ وبغية الوعاة ٢ : ٨٦ - ٨٨ والبلغة ١٢٤ ، وقد ورد اسمه فيهما : «محمد بن عبيد الله بن أبى سعيد ، وشذرات الذهب ٤ : ٢٥٨ - ٢٥٩ وطبقات الشافعية ٤ : ٢٤٨ .**

(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١ : ٤٩ .

والفراء من الكوفيين ، فقال الفراء للجرمى : أخبرنى عن قولهم : «زيد منطلق» بم رفعوا زيداً ؟ فقال الجرمى : بالابتداء ، قال الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعرّيه من العوامل اللفظية ، قال : فأظهرْه ، قال : هو معنى لا يظهر ، قال : فمثّله ، قال : «إنه»[1] لا يتمثل ، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل ، فقال له الجرمى : أخبرنى عن قولهم : «زيد ضربته» بم رفعتم «زيداً» ؟ «قال»[2] : بالهاء العائدة «على زيد»[3] ، قال : الهاء اسم ، فكيف ترفع «الاسم»[4] ؟ قال : نحن لا نبالى من هذا ، فإنا نجعل كل واحد من الاسمين ، إذا قلت : «زيد منطلق» رافعًا لصاحبه ، قال الجرمى : يجوز أن يكون كذلك فى : زيد منطلق ؛ لأن «كل واحد»[5] منهما مرفوع «بنفسه»[6] ، فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء فى [٣٦/ أ] «ضربته» فهى فى محل نصب ، فكيف ترفع «الاسم»[7] ؟ قال الفراء : لم نرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمى : ما العائد «على زيد»[8]؟ قال : معنى لا يظهر ، فقال : أظهره ، فقال لا يمكن إظهاره ، قال : فمثّله ، قال : لا يتمثّل ، قال الجرمى : لقد وقعتَ فيما فررتَ منه ، فقيل للفراء : كيف وجدتَ الجرمى ؟ «قال : ، وجدتُه آية»[9] ، وقيل للجرمى : كيف وجدت الفراء ؟ قال : وجدتُه شيطانًا ، «ونسب»[10] المصنف «هنا»[11] العمل للناطقين به وهُمُ العرب ، وللناصبين عليه ، وهم النحاة ، وكثيرًا ما ينسبه لأسبابه مجازًا ، كقوله :

(١) ساقطة من «ص» و«ب» و«جـ» ، و«هـ» .
(٢) فى «أ» «فقال» .
(٣) فى «د» : «عليه» .
(٤) من «أ» .
(٥) فى «ب» : «كُلاً» .
(٦) فى «ص» ، و«هـ» : «فى نفسه» .
(٧) ساقطة من «ص» و«أ» .
(٨) ساقطة من «أ» .
(٩) ساقطة من «هـ» .
(١٠) ساقطة من «أ» .
(١١) من «ب» و «جـ» .

ترفعُ كان المبتدا اسمًا والخبرْ تنصبُهُ .....

ولقد شنَّع ابن مضاء[1] على النحويين فى هذا المعنى أخذاً بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم ، فنسبهم إلى التقوُّل على العرب ، وإلى الكذب فى نسبة العمل إلى الألفاظ ، بل نسبهم إلى مذهب الاعتزال والخروج عن السنة[2] وظلَمهُم ؛ إذ لم يعرف ما قصدوه ، وصنف ابن خروف فى الرد عليه جزءًا سماه « **تنزيه أئمة النحو فيما ينسب إليهم من الغلط والسهو** »[3] .

والخبرُ الجزءُ المتمُّ الفائدهْ كالله برٌّ والأيادى شاهدهْ

د :الخبر هو المستفاد من الجملة ، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة[4] ، وإنما كان أصل الخبر التنكير ؛ لأنه إذا كان معرفة مسبوقًا بمعرفة تُوُهِّم كونهما صفة وموصوفًا ، وأيضًا فنسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله ، والفعل لازم التنكير [٣٦/ ب]، قاله المصنف فى شرح التسهيل[5] .

(١) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد اللَّخمى ، قاضى الجماعة ، القرطبى ، كان ذا فنون شتى ، وله فى العربية تأليف مفيد ، سماه : «المشرق» ، وكتاب تنزيه القرآن عما لا يليق به من البيان ، فناقضه ابن خروف فيه ، وردَّ عليه ، وله آراء فى العربية ، توفّى بإشبيلية سنة ٥٩٢هـ . انظر : الأعلام ١ : ١٤٢ والبغية ١ : ٣٢٣ والبلغة ٢١ ، ومعجم المؤلفين ١ : ٢٦٨ وكشف الظنون ٤٩٤ و٤٩٥ و٨٣٩ و١٦٩٣ .
(٢) الرد على النحاة : ٨٢ - ٨٧ .
(٣) شرح الشاطبى ١/ ٢٦٥ .
(٤) شرح المرادى ١/ ٢٧٤ .
(٥) ابن مالك فى شرح التسهيل ١ : ٢٨٩ - ٢٩٠ : (لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة ، وكان الإخبار عن غير معيَّن لا يفيد ، كان أصل المبتدأ التعريف ، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة ، بخلاف النكرة ، فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية ، ويلزم من كون المبتدأ معرفة فى الأصل كون الخبر نكرة فى الأصل ؛ لأنه إذا كان معرفة مسبوقًا بمعرفة ، تُوُهِّم كونهما موصوفًا وصفة ، فمجىء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهُّم ، فكان أصلاً » .

ق :ومعنى « المتمُّ الفائدة » أن المبتدأ يحصّل شيئًا منها ، ثم يتمها الخبر[1] .

ومفـردًا يأتي ويأتي جُمْـلَةْ حاويةً معنى الذي سِيقَتْ لَهْ
وإن تكُنْ إيَّاه معنًى اكتفَى بها كنطقي : الله حسبي وكَفَى

د :ذكر ابن عصفور «أن»[2] من الروابط المتفق عليها عطف «جملة فيها»[3] ضمير بالفاء خاصةً[4] ، ومثّله ابن أبي الربيع[5] بقولك : عمرو يطير الذباب فيغضب «زيد»[6] ويقول زهير[7] :

إنَّ الخليط أجَدَّ البينَ فانفرقا وعلّقَ القلبُ من أسماءَ ما عَلَقَا

على رفع «البين» وجعل «أجدَّ» لازمًا ، على حد «إن عذابك بالكافرين ملحقٌ»[8] بالكسر .

(١) شرح الشاطبي ١/ ٢٦٢ .
(٢) من «أ» .
(٣) في «ص» : «جملة ليس فيها ضمير» وهذا خلاف ما ذكره ابن عصفور في المقرب جـ١ :٨٣، فقد ورد فيه :
« والجملة تنقسم قسمين : اسمية وفعلية ، ويشترط فيهما أن يشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ . . أو يقترن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير عائد على المبتدأ معطوفة عليها بالفاء نحو قوله :

وإنسان عيني يحسر الماء تارةً فيبدو ، وتارات يَجُمُّ فيغرَقُ

(٤) شرح المرادي ١/ ٢٧٥ .
(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ :٥٥٧ - ٥٥٨ .
(٦) ساقطة من «أ» و«ب» و«هـ» ، وليست في بسيط ابن أبي الربيع .
(٧) من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٣٣ وشرح شواهد الإيضاح ٣٢٤ .
والشاهد فيه استعمال « الخليط» مفردًا ، ودليل ذلك إفراد «أجَدَّ» .
(٨) جاء في التهذيب ٤ :٥٨ : « أبو عبيدة عن الكسائي : لحقته وألحقته بمعنى واحد ، قال : ومنه ما جاء في دعاء الوتر : « إن عذابك بالكفار مُلْحِق » بمعنى : لاحقٌ ، ومنهم من يقول : « إن عذابك بالكفار مُلْحَق » ، بالفتح ، وانظر النهاية في غريب الحديث ٤ : ٢٣٨ .

ق :ويحتمل أن يريد بقوله : «معنى الذي سِيقَتْ لَهْ» الضمير فقط ؛ إذ هو الأصل، وغيره قائم مقامه ، ويحتمل أن يريد ما هو أعم ، وذلك خمسة أشياء ، فذكر الأربعة «التي»[1] عند المرادي[2] ، والخامس : إعادة المبتدأ بمعناه لا بلفظه ، كما أنشد الأخفش[3] :

إذا المرءُ لم يَغْشَ الكريهة أوْشَكَتْ حبالُ الهُوَيْنا بالفتى أن تُقَطَّعا

قال :ومن باب «نطقي الله حسبي» ضمير الشأن وخبره ، نحو»[4] «قل هو الله أحد»[5] إلى آخره .

والمفردُ الجامدُ فارغٌ وَأنْ يُشْتَقَّ فهْوَ ذو ضميرٍ مُستكنْ
وأبرِزَنْه مطلقًا حيثُ تلا ما ليس معناه له محصّلاَ

[٣٧/ أ] ق :الجامد :ما لم يشعر بمعنى «الفعل»[6] الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي ، كرجل لا يدل على رَجَلَتُه رِجْلاً ، أي : ضربت رِجْلَه ، وكفرس لا يدل على فرْس الأسد فريسته أي كسرها .

(١) ساقطة من «د» .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١ : ٢٧٤ - ٢٧٦ .
(٣) من الطويل ، وهو لكعبة اليربوعي ، وهو هبيرة بن عبد الله ، في تخليص الشواهد ٣٢٢ وخزانة الأدب ١ :٣٨٦-٣٨٧ وشرح اختيارات المفضل ١٤٩ وشرح شواهد الإيضاح ١٠٣ . ولسان العرب ١٠ :٥١٣ (وشك) ونوادر أبي زيد ١٥٣ ، وله أو للأسود بن يعفر في المقاصد النحوية ٣ :٤٤٢ وبلا نسبة في الخصائص ٣ :٥٣ وشرح عمدة الحافظ ٨١٧ .
وفي البيت شاهدان :
أولهما: قوله : « أن تقطّعا » حيث جاء خبر «أوشك» مقترنًا «بأن» ، وثانيهما :قوله : «بالفتى» حيث أعاد الاسم الظاهر ، والقياس أن يقول : «به» .
وفي النسختين «ب» و«جـ» يروى بـ: «يَخْشَ» مكان «يَغْشَ» .
(٤) من «أ» و«جـ» . (٥) سورة الإخلاص : الآية ١ .
(٦) في «أ» : «العقل» .

ق: والاحتراز بالقياس الاستعمالى من المشعر بحسب القياس الأصلى ، كصاحب فإنه يُشعر بمعنى «صَحِبَ» ، ولا يستعمل «مررت برجل صاحب أخوه» .

والمشتق : هو المشعرُ بمعنى الفعل الموافق له فى المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالى ، كضارب ، وقائم ، والاحتراز بالموافق من نحو : أسد المشعر بمعنى «شَجُعَ» وحمار المشعر بمعنى «بَلُدَ» ، وكذا الأعلام المنتزعة منها معنى الأوصاف ، كقوله[1] :

«أنا أبو المنهال بعضَ الأحيان»

أى ، ذو النجدة ، وكقول الطائى[2] :

فلا تحسبنْ هندًا لها الغدْرُ وحدَها ... سَجِيَّةُ نَفْسٍ كُلُّ غانيةٍ هِنْدُ

أى : كل امرأة «غانية»[3] غادرة ، ويحتمل أن يريد بقوله : «مطلقًا» أمنَ اللبسُ أم لا ، وأن يريد : كان فى هذا الباب أو غيره من النعوت والأحوال ، والضمير فى «يشتق» من باب : «عندى درهم ونصفه» ، ولا يقال : عائد على الموصوف دون صفته ، كما يقوله الشيوخ المتأخرون فى مثل هذا ، ويفرّعون عليه بحوثًا ومسائل فروعية وأصولية ، وذلك خطأ ، وإنما يسأل عن كل علم أربابه ، وقد نص سيبويه

---

(١) عجزه :

« ولَيْس علىَّ حَسَبِى بضُؤلان » .

والرجز لأبى المنهال فى الخصائص ٣ : ٢٧٠ ولسان العرب ١٣ : ٤٢ (أين) ، وبلا نسبة فى الدرر ٥ : ٣١٠ وشرح شواهد المغنى ٣ : ٨٤٣ ومغنى اللبيب ٢ : ٤٣٤ ، ٥١٤ وهمع الهوامع ٢ : ١٠٧ .

والشاهد فيه تعلُّق الظرف بما فيه رائحة الفعل ، فـ : «بعض» ظرف لإضافته إلى «الأحيان» ، و«أبو المنهال» مؤول بالمشتق ، والتأويل : أنا الجواد الشهير .

(٢) البيت لأبى تمام ، حبيب بن أوس الطائى فى ديوانه ١٢٠ والخصائص لابن جنى ٣ : ٢٧١ ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى ٣١١ .

(٣) ساقطة من «ص» و«جـ» ، و«هـ» .

وغيره من الأئمة أن الصفة والموصوف [٣٧/ ب] كاسم واحد ، كما أن الصلة والموصول كذلك ، فلا يعود على الموصوف إلا من جهة ما هو معروف ، وليس بمعروف إلا مع صفته تحقيقًا أو تنزيلاً[1] .

وأخبَرُوا بظرفٍ أو بحرف جَرّ ... ناوِينَ معنى كائنٍ أو استقَرّ

ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خَبَرًا ... عن جُثّةٍ وإن يُفِدْ فأخْبِرَا

ق : قال : « ناوين معنى كائن » ، ولم يقل : « ناوين كائنا » فجعله من قبيل المعانى المنوية التى دلَّ عليها غير ألفاظها ، والمعانى لا تظهر أبدًا ، وفيه إشارة إلى إخراج الناقص نحو : أنا بالله أى : واثق ؛ إذ لا يعطى معنى الكون العام ، فلا يُنْوَى فيه ، «وقد»[2] فات الناظم استثناء الظرف المقطوع ؛ إذ لا يجوز نحو : « القتال » ، قيل : نص عليه سيبويه[3] ، قال السيرافى : « ولا أعلم له مخالفًا »[4] .

قلت : وقد قيل به فى قوله تعالى[5] : **«ومن قبلُ ما فرطتم فى «يوسف»**[6] **وردَّ بما ذكر ، ويأتى معنى قول الكوفيين فى نحو «زيد خلفك» أنه نصب على الخلاف فى قوله : « وإلا فأنوه مقدّرًا » ، إن شاء الله «تعالى»**[7] .

---

(١) الكتاب جـ٢ : ١٠٥-١٠٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ٣١٠ والبسيط فى شرح جمل الزجاجى ١ : ٣٠٠ وابن هشام فى أوضح المسالك ٣ : ٢٢٣ .

(٢) ساقطة من «أ» ، وفى «ص» ، و«هـ» : «وفات» بدل : «وقد فات» .

(٣) الكتاب ١ : ٤١٨ .

(٤) شرح الشاطبى ١/ ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٥) سورة يوسف الآية ٨٠ .

(٦) ساقطة من «ص» ، و«ب» و«جـ» ، و«هـ» .

(٧) ساقطة من «ص» ، و «هـ» .

فائدة :

مسائل الخلاف فى هذه الصناعة قسمان ، قسم ينبنى عليه حكمٌ «ما»[1] فى كيفية التكلم ، فهو الذى يجب الاعتناء به ، وقسم لاينبنى عليه إلا أمر اصطلاحى ، وهو فضول وبطالة واشتغال بما لايعنى ، قاله ابن الحاج فى تعليقه على المقرب العصفورى عند الكلام على تدقيقهم فى نحو « زيد فى الدار » ، قال : وأشد [٣٨/ أ] من الاشتغال به اعتقاد أن ذلك منهم ضرورى ، موصل إلى معرفة حقيقة ، مكسب علماً بكلام العرب .

ق : وهذا صحيح واضح ، والفرق بين ظروف الزمان « وظروف المكان فى الإخبار أن ظروف الزمان»[2] أشياء تحدث وتنقضى ، وما وُجِدَ منها فمشتمل على كل موجود ، «والجثث»[3] كلها موجودة ، فلافائدة فى الإخبار عنها بذلك ، والمصادر ، وهى أسماء المعانى ، غير موجودة ، بل تحدث ، فأفاد الإخبار عنها بالظروف الزمانية ، وأما «ظروف»[4] المكان فإنها جعلت مستقراً لشىء جاز أن تقع خبراً ، وتقع الفائدة ؛ لأن الأمكنة لاتشتمل على «كل»[5] موجود ، «ولاتكون»[6] ظروفًا لكل واقع فى الوجود لزومًا ، بل قد تخلو منها ؛ وقد لاتخلو ، فصار الإخبار بها يحصِّل ما لم يكن معلوم الحصول ، وبهذا أشبهت «الأمكنةُ»[7] الأشخاصَ ، فأفادت كما أفاد الإخبار بالأشخاص ولما قال : « اسم زمان » ولم يقل : « ظرف زمان » شمل المنع نحو : «زيد يوم الجمعة» بنصب «اليوم»[8] ورفعه ،

(١) ساقطة من «ب» و«جـ» ، و«هـ» .
(٢) ساقطة من «أ» .
(٣) فى «د» ، و«هـ» : « والجثة » .
(٤) فى «أ» : « ظرف » .
(٥) ساقطة من «هـ» .
(٦) فى «أ» «وتكون» ، وهو خلاف المراد والمقصود .
(٧) فى «أ» : «الأماكن» .
(٨) ساقطة من «هـ» .

وفى يوم الجمعة بإظهار «فى» وهو «حسن»[1] .

ثم اعلم أنه إنما «قصد»[2] بقوله : « ولايكون اسمُ زمانٍ » ما كان مثل «زيد يوم الجمعة» ، أو « زيد فى شهر كذا » ؛ لأنه ظرف معرف بقيد ، « إذا لم يقع خبراً لجثة ، وبقيد مثله من ظروف المكان والمجرورات مطلقًا ، ولم يقصد نحو : « زيد يومًا » أو « زيد فى شهر »»[3] ؛ لأن نحو هذا قد ساواه فيه ظرف [٣٨/ ب] المكان والمجرور ، وكذلك ظرف الزمان المخبر به عن «الجثة»[4] ، فإخراج مثل هذا موكول إلى العلم بأن من شرط الكلام الإفادة[5] .

ولايجـوزُ الابْتِـدا بالنكِرهْ ... مـا لم تُفِدْ كـعِنْد زيدٍ نَمِرَهْ
وهل فتىً فيكم فما خِلٌ لنا ... ورجلٌ من الكرام عِنْـدنا
ورغبةٌ فى الخير خيرٌ وعَمَلْ ... برٌ يزينُ ولْيَقَسْ مـا لم يُقَلْ

ق : وجه إفادة المثال الأول أن تقديم الظرف والمجرور نصٌ فى «أنه»[6] الخبر ، «لا أنه»[7] وصف ، مع أن النكرة أحوج إلى الوصف من المعرفة ، ووجه إفادة «المثال»[8] الثانى أن الاستفهام سؤال عن غير معيَّن ، ليعيَّن فى الجواب ، فهو لايقتضى فيما دخل عليه إلا إبهامه ، فأشبه أداة العموم «الحاضرة»[9] ، فحصلت الفائدة ، ووجه إفادة الثالث أن النكرة فى سياق النفى تعُمُّ ، وإذا عَمَّتْ كان مدلول

(١) فى «أ» ، « وهو جنس » .
(٢) فى «أ» : « نص » .
(٣) ساقطة من «أ» .
(٤) فى «ص» و «أ» ، و«ب» ، و«جـ» ، و«هـ» : «الحدث» .
(٥) شرح الشاطبى ١/ ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ .
(٦) ساقطة من «ب» .
(٧) من «ب» ، وفى بقية النسخ : « لأنه » .
(٨) من «ب» .
(٩) فى «هـ» : « الحاصرة » .

النكرة « جميع أفراد الجنس ، فصارت النكرة »[1] عند ذلك فى معنى المعرفة ، فأفادت ، ووجه إفادة باقى مثُله قرب النكرة من المعرفة بما دخلها من التخصيص ، ثم الرابع تحته أربعة : التصريح بالصفة والموصوف ، وحذف « الوصف »[2] نحو[3] : [وطائفةٌ قد أهَمَّتْهم أنفسُهم] أى : أخرى ، أو من غيركم ، وعكسه نحو : « ضاحك فى الدار » والوصف المعنوى نحو « رُجَيل فى الدار » ، وأما قولهم : « تمرة خير من جرادة »[4] و « رجل خير من امرأة » ، فلم يريدوا فيه واحداً معيناً ، ولا الجنس كله ، وإنما أرادوا «أن»[5] واحداً من هذا الجنس [٣٩/ أ] - أىّ واحد كان - خير من واحد من هذا الجنس - أىّ واحد كان - فالنكرة هنا لما كانت مرادة بغير عينها فى القصد الأول ، كانت فى الإخبار عنها كالمعرفة إذا كانت مرادة بعينها ، فحصلت الفائدة ، وأيضاً لَمّا لم يكن المرادُ واحداً «بخصوصه»[6] أشبه الاسم العام ، فأفاد الإخبار ، والظاهر أن الضمير من قوله : «ما لم تُفِدْ» للابتداء ، « ويجوز »[7] عوده على ما دلَّ عليه السياق ، وهو الكلام المبتدأ فيه بالنكرة[8] .

والأصْلُ فى الأخبار أن تُؤخّرا وجَوّزوا التقديمَ إذ لا ضَرَرَا

أى أنه لاضرر فى جوازه ، فإن عود الضمير على متأخر لفظاً لارتبة جائز عند

---

(١) ساقطة من «أ» .

(٢) فى «جـ» : « الصفة » ، وفى «هـ» : « لموصوف » .

(٣) سورة آل عمران : الآية ١٥٤ . والشاهد فيها أنه ذكر الموصوف ، وهو « وطائفة » وحذف الصفة ، والتقدير : وطائفة أخرى . . . » .

(٤) هو قول لابن عباس - رضى الله عنه : شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٢٩٣ والموطأ : ٢٣٦ .

(٥) ساقطة من «أ» .

(٦) فى «أ» : « لخصوصه » ، وفى «هـ» : «لخصوله» .

(٧) فى «ص» : «ولايجوز» .

(٨) شرح الشاطبى ١/ ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠١ .

الفريقين[1] ، انتهى ، فجعله تعليلا ، وهو عند المكودى تقييد[2] .

فامنعْهُ حين يستوى الجزءانِ عُرْفًا ونُكْرًا عـــادمَيْ بَيَـانِ

كذا إذا ما الفعلُ كان الخبرَا أو قُصِدَ استعمالُه منحصِرَا

أو كان مسنداً لذى لام ابتدا أو لازم الصَّدْر كَمَنْ لى مُنْجِدَا

د : « الأول » : أن يستوى الجزءان فى التعريف »[3] ، مثل : « زيد صديقى » ، « والعالم زيد » المثال الأول للمتساويين رتبة ، والثانى للمختلفين رُتْبة ، ولما ذكر هذا فى المغنى قال[4] : تساوت رتبتهما نحو : « الله ربُّنا »[5] أو « اختلفت »[6] نحو : « زيد الفاضل ، والفاضل زيد » ، وهذا هو المشهور .

---

(١) والمقصود بالفريقين : الكوفيون والبصريون ، ولكن ابن الأنبارى يقرر خلاف ذلك ، فإنه جائز عند البصريين دون الكوفيين ، يقول : « ذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ، نحو : قائمٌ زيد ، وذاهبٌ عمرو » ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، المفرد والجملة » .

« الإنصاف ١ : ٦٥-٦٩ » .

ولكن ابن عقيل فى شرحه على الألفية قد اضطربت عبارته ، وكان فى كلامه قلق وركاكة ، لايظهر منهما غرضه بوضوح ، حيث قال حين تعرض لهذا البيت :

« . . . وقد وقع فى كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين مَنْعُ تَقَدُّم الخبر الجائز التأخير عند البصريين ، وفيه نظر ، فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين والكوفيين - على جواز : « فى داره زيد » فَنَقْلُ المنع مطلقًا عن الكوفيين ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث» . « انظر شرح ابن عقيل ١ : ٢٢٧-٢٣١ » .

(٢) شرح المكودى ص٣٤ .

(٣) شرح المرادى ١/ ٢٨٣ .

(٤) مغنى اللبيب : ٥٨٨ .

(٥) سورة الشورى : الآية ١٥ : ونصها : « الله ربنا وربكم لنا أعمالنا ولكم أعمالكم لاحُجَّةَ بيننا وبينكم الله يجمع بيننا وإليه المصير » .

(٦) فى «د» ، و«هـ» : «اختلف» .

وقيل :يجوز تقدير كل واحد منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً ، وقيل : المشتق خبر ، وإن تقدَّم ، **نحو** :القائم زيد .

والتحقيق :أن المبتدأ ما كان أَعْرَفَ كزيد فى المثال « الأول »[1] ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب ، كأن [٣٩/ ب]تقول»[2] : « مَن القائم » فيقول : « زيد القائم » ، فإن عَلِمَهما وجَهِلَ « النسبة »[3] ، فالمتقدم مبتدأ .

د :فإن قلت : قد أطلق فى قوله : « **إذا ما الفعل كان الخبرا** » ، وهو مقيد بألاَّ يوهم تقديه الفاعلية ، قلتُ : كأنه استغنى بتقييد غيره «عن تقييده»[4] «أى استغنى»[5] « عن تقييد الفعل ، إذا كان خبراً بتقييد غيره »[6] الذى هو ما استوى فيه الجزءان ، فإنه قيَّده بقوله : « **عادمي بيان** » ، فكان قوله : « **كذا** » راجعاً للحكم والصفة ، وقد أورد «ق» هذا السؤال ، وقال : لا أجد الآن عنه جواباً أرتضيه[7] .

د : وقد ندر تقديم الخبر المقرون «بإلاَّ» فى الضرورة[8] ، كقوله[9] :

(١) ساقطة من«ص» و«أ»و«جـ» ، و«هـ» .
(٢) فى «جـ» : « يقول » .
(٣) فى «د» ، و«جـ» : «النسب» .
(٤) من «ص» ، و«هـ» .
(٥) من «ب» .
(٦) ساقطة من «أ» .
(٧) شرح الشاطبى ١/ ٣٠٩ .
(٨) شرح المرادى ١/ ٢٨٤ .
(٩) من الطويل ، وهو للكميت فى تخليص الشواهد ١٩٢ والدرر ٢: ٢٦ وسر صناعة الإعراب ١: ١٣٩ وشرح التصريح ١: ١٧٣ والمقاصد النحوية ١: ٥٣٤ ، والبيت ليس فى ديوان الكميت ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١: ٢٠٩ وشرح الأشمونى ١: ٩٩ وشرح ابن عقيل ١٢١ وهمع الهوامع ١: ١٠٢ . والشاهد فيه قوله «بك النصر» ، و« عليك المعوَّل » ، حيث قَدَّم الخبر المحصور به «إلاَّ» فى الموضعين شذوذًا ، والقياس أن يقول : « هل النصر يُرْتَجى إلا بك ، وهل المعوَّل إلا عليك » ، ويجوز اعتبار جملة « يرتجى » خبراً لـ : «النصر» وعلى هذا الاعتبار فلا شاهد فى صدر البيت ، وفى سر صنَاعة الإعراب : « يُبْتَغَى » بدل : « يُرْتَجَى » .

فيا ربَّ هل إلا بك النصرُ يُرْتَجَى عليهم ، وهل إلا عليك المعَوَّلُ

الشاهد فى عجز البيت لا صدره ، خلاف ما يُؤْذِنُ به قول «ق» : الأصل : هل النصر إلا بك ، وهل المعوَّل إلا عليك ، وكأنه جعل جملة « يُرْتَجَى» حالاً[1] ، فتأمَّل[2] .

ق :وظاهر قوله : : « **أو قُصِدَ استعمالُه مُنْحَصِرًا** » أن الذى يجب تأخيره هو المحصور ، وهو الواقع بعد «إلاَّ»[3] والمتأخر مع « إنما » ، وليس كذلك ، بل ما قبل « إلا » هو المحصور فيما بعدها ، فإذا قلت : «ما زيد إلا قائم» ، فالمعنى أن «زيداً» مقصور على الاتصاف بالقيام ، ولم يتصف بغيره ، قالوا : وهو رد على من زعم أن «زيداً اتصف بغير القيام ، ويمكن أن يكون غير زيد قد قام ، وإذا قلت : «ما قائم»[4] إلا زيد انقلب المعنى ، فصار [٤٠/ أ] القيام مقصوراً على زيد ، فلم يقم أحد غيره ، وهو ردٌّ على من زعم أن غير زيد قائم ، ويمكن أن يكون زيد متصفًا بغير القيام ، «وكذلك»[5] حكم «إنما» ؛ لأنها فى معنى «ما» و«إلا» ، فإذا قلت : «إنما زيد الكريم»[6] ، فزيد مقصور على الاتصاف بالكرم ، ولم يتصف بغيره ، وإذا قلت : «إنما الكريم زيد» ، «وإنما كريم زيد» صار المعنى : أن الكرم ليس يتّصف به إلا زيد ، ويحتمل هنا أن «يكون»[7] لزيد أوصاف «كثيرة»[8] أخَر ، كما يحتمل فى الأول أن

(١) إذا اعتبرت جملة يرتجى «حالاً» أو «خبراً» لكلمة « النصر » فليس فى صدر البيت شاهد ، ويكون الشاهد فى عجزه فقط ، كما رأى أبو إسحاق الشاطبى .
(٢) فى «جـ» : «فتأمله» ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٣١٠ .
(٣) فى «د» : « الأول » .
(٤) فى «أ» : «قام» .
(٥) فى «د» : «وكذا» .
(٦) فى «ص» : «كريم» .
(٧) فى «ص» «أ» و«جـ» : «تكون» .
(٨) ساقطة من «ص» و«أ» ، و«جـ» ؛ و«هـ» .

يكون غير زيد متصفاً بالكرم ، فقد حصل أن المتأخر هو المحصور « فيه لا المحصور»[1] ، وهو قد قال : إن المحصر يلزم تأخيره ، فهو «مناقض»[2] لقولهم : إن المنحصر يلزم تقديمه ، وهو معنى ما ذكره آنفاً[3] .

وقد ردَّ على الناظم بهذا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار ، وقرَّر أن «الحق»[4] ما ذكر الفاسي ، واعتذر عنه بعض تلامذته ، بأنه أراد المنحصر المقرون بأداة الحصر ، لا المحصور من جهة المعنى ، فإنه محصور فيه لا محصور ، فكأنه أطلق عليه هذا اللفظ من جهة اقتران الأداة به وملابستها له ، أو يكون أراد المنحصر فيه ، لكن حذف الجارَّ فاستتر الضمير ، كما سمى الفخر ابن «الخطيب»[5] «كتابه المحصول»[6] والمراد «المحصول فيه» ، «وهذا الثاني اعتذار ضعيف»[7] .

قلت : «وعلى هذا يجب»[8] أن «تكون»[9] صاد المنحصر مفتوحة .

ق : وهذا وارد عليه في قوله : «وخبر [٤٠/ب] المحصور قدّم أبدًا» والاعتذار

---

(١) ساقطة من «أ» .

(٢) من «جـ» ، وفي بقية النسخ : «ناقص» .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٢٩٦ - ٢٩٨ .

(٤) في «ب» ، و«د» : «اللعنى» .

(٥) في «د» : «الخطاب» ، واالفخر بن الخطيب هو : إبراهيم بن أحمد بن الخطيب ، الفقيه الجليل النبيل الفاضل المتفنن ، من أفاضل الحذاق ، ومَنْ له الذهن الثاقب على الإطلاق ، وله علم بالفقه وأصوله وأصول الدين والنحو والمنطق والحكمة والتصوف . انظر : نيل الابتهاج ٣٦، ٣٧ ، وتوشيح الديباج ص٧٧ .

(٦) في «أ» ، و«ب» ، و«جـ» ، و«د» : «كتاب المحصول» .

(٧) ساقطة من الأصل .

(٨) في «ص» ، و«هـ» : «ويجب على هذا» .

(٩) من «أ» ، وبقية النسخ : «يكون» .

«عليه»[1] «هناك» «هنا»[2] ، وقد ظهر من موافقته كلامه هنا لكلامه هناك ، ولقوله في باب الفاعل :

« وما بإلا أو بإنما انحصرْ وأخِّرْ[3] ... ...

أنه قصد هذا الإطلاق ، وأنه يُسمّى المحصور فيه محصوراً ومنحصراً ، وهي عادته في التسهيل[4] ، مع أنه فسر الحصر في «الشرح»[5] على المعنى الصحيح[6] ، فتلخَّص أن هذا الاصطلاح «له»[7] خالف فيه اصطلاح غيره من أهل النحو والبيان ، «وهذا»[8] قريب ، غير أنه يُوهِمُ المخالَفة ، والله تعالى أعلم .

ومما يندرج في قوله : «أو لازمِ الصِّلْهِ» ضمير الشأن ، وإن دخلت عليه «أنْ وكان» كما يدخل حرف الجر على «جميعه»[9] .

ونحو عندي درهمٌ ولي وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فيه تقدُّم الخبرْ
كذا إذا عاد عليه مُضْمَرُ مما به عنه مُبِيناً يُخْبَرُ
كذا إذا يَسْتَوْجِبُ التصديرا كأين مَنْ علمْتَه نصيرا
وخبرَ المحصور قدِّمْ أبدا كما لنا إلا اتِّباعُ أحمدا

---

(١) ساقطة من «ص» و«أ» ، و«هـ» .

(٢) في «أ» : «مثله» ، وفي «هـ» : «مثل» .

(٣) من «ب» ، و«جـ» .

(٤) شرح التسهيل ١ : ٣٢٤ .

(٥) في «د» ، و«جـ» : «التسهيل» .

(٦) شرح التسهيل ١ : ٣٢٤ .

(٧) من «ب» ، و«جـ» .

(٨) في «هـ» : «وهو» .

(٩) في «هـ» : «جميعها» وانظر شرح الشاطبي ١/ ٣١٠ .

د : ودعاه إلى هذه العبارة المشتملة على «هذا»[1] التعقيد ضيق النظم[2] ، يعنى قوله : « مما به عنه مبيناً يُخبَّرُ» .

قُلتُ : وقد أصلحه بعض أصحابنا فأزال التعقيد ، وجمع «معنى»[3] البيتين فى بيت فقال :

كذا إذا عاد عليه مُضْمَرٌ من مبتدا وكان ما يُصَدَّرُ

وعبر هنا بالمحصور عن المحصور فيه ، وقد تقدم الاعتراض [٤١/أ] عليه والجواب عنه .

قلت : وأصلحه بعضهم أيضًا فقال : «والخبر المحصور قَدِّمْ أبدًا» .

وحذفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ كما تقول زيد بعد : مَنْ عندكما
وفى جواب : كيف زيد؟ قُلْ دنفْ فزيد استُغْنِيَ عنه إذْ عُرِفْ

د : ولو كان المجاب به نكرة نحو : «درهم» ففى شرح التسهيل أن الخبر يقدَّر بعده ، قال[4] :

«ولا يجوز أن يكون التقدير : «عندى درهم» إلا على ضعف[5] ، وجه ضعفه عدم المطابقة ، والمسوِّغ للابتداء بالنكرة كون الخبر ظرفًا مختصًا ، وإنما

(١) من «أ» ، و«ج» .
(٢) شرح المرادى ١/ ٢٨٦ .
(٣) فى «د» : «بين» .
(٤) ابن مالك فى شرح التسهيل ١ : ٢٩٥ : « . . . ومثال الابتداء بالنكرة لكونها جوابًا قولك لمنْ قال : ما عندك ؟ درهم ، فدرهم مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : درهم عندى ، ولا يجوز أن يكون التقدير « عندى درهم » إلا على ضعف ؛ لأن الجواب ينبغى أن يُسْلَكَ به سبيلُ السؤال ، والمقدَّم فى السؤال هو المبتدأ ، فكان هو المقدم فى الجواب ، ولأن الأصل تأخير الخبر ، فتُرِك فى مثل : عندى درهم ؛ لأن التأخير يوهم الوصفية ، وذلك مأمون فيما هو جواب ، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب » .
(٥) شرح المرادى ١/ ٢٨٧ .

يشترط تقديمه فى غير هذا المحل ، رفعًا للإيهام ، وقد أُمِن الإيهام «هنا كما أُمِن»[1] فى قوله[2] :

عندى اصطبار وشكوى عند قاتلتى فهل بأعجبَ من هذا امرؤٌ سَمِعَا

ق : أتى بـ«ما» العامة فى قوله : «ما يُعْلَم» ؛ «فيحتمل»[3] أن يريد فى جميع الأبواب ، «ويحتمل فى هذا الباب فقط»[4] ؛ للسياق والتمثيل[5] .

وبعد لولا غالبًا حَذْفُ الخبرْ حَتْمٌ وفى نصٍّ يمين ذا استقرْ
وبعد واوٍ عيِّنتْ مفهومَ مَعْ كمثل كلُّ صانعٍ ومَا صَنَعْ
وقبل حالٍ لا تكون خبرًا عن الذى خبره قد أُضْمِرا
كضربى العبدَ مسيئًا وأتمْ تبيينى الحقَّ منوطًا بالحِكَمْ

(١) ساقطة من «هـ» .
(٢) من البسيط ، وهو بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٢٩١ - ٢٩٢ والأشباه والنظائر ٣ : ١١٢ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٨٦٣ ومغنى اللبيب ٢ : ٤٦٨ .
والشاهد فى قوله : «عندى اصطبار وشكوى عند قاتلتي» حيث أُجيزَ الابتداء بالنكرة فى قوله : «وشكوى» لأنها معطوفة على نكرة قد وُجِدَ فيها شىء من شروط الابتداء بالنكرة ، وهى قوله : «اصطبار» وقد سُوِّغ الابتداء بها ؛ لأنَّ الخبر ظرف مُقَدَّم عليها .
(٣) ساقطة من «د» .
(٤) فى «ب» : «ويحتمل أن يريد هذا الباب» ، وفى «ص» ، و«هـ» : «ويحتمل هذا الباب فقط» .
(٥) إن كان من المحتمل أن يكون ذلك مراد الناظم فى هذا الباب فقط ، فهذا وارد ، لكن الناظم صرَّح بجواز ذلك فى أبواب أخرى ، حيث قال فى باب «ظنَّ وأخواتها» :

ولا تُجِزْ هنا بلا دليلِ سقوطَ مفعولين أو مفعولِ

وفى باب «لا التى لنفى الجنس» قال :

وشاع فى ذا الباب إسقاط الخبرْ إذا المراد مَعْ سقوطه ظَهَرْ

وفى باب «النعت» قال :

وما من المنعوت والنعت عُقِلْ يجوز حذفه وفى النعت يَقِلْ

وغير ذلك من الأبواب . وانظر شرح الشاطبى ١/ ٣١٨ .

ق : ويحتمل أن يكون عنده غير الغالب فى « لولا » مقيساً معتداً به ، وفاقًا لما فى التسهيل وشرحه[1] ، ويحتمل أن يكون عنده هنا [٤١/ب] غير مقيس ، كما قال به جماعة ، « ولا[2] يضر كونه مخالفًا لمذهبه فى غير هذا الكتاب[3] ، فإنه فى العربية « مُتَصدر »[4] للاجتهاد « مُعْلن »[5] بمخالفة من لم ينهض دليله عنده ، لا يتحاشى « من »[6] الخليل فمن دونه سيرة أهل الاجتهاد المطلق ، وقيَّد اليمين بكونها نصًا ؛ لأن هذا الحكم إنما هو إذا كان القسم كذلك ، فإن كان غير نص ، فلا يلزم حذف الخبر[7] ، « بل لك أن

(١) **قال ابن مالك فى التسهيل** : « ويحذف الخبر جوازًا لقرينة ، ووجوبًا بعد «لولا» الامتناعية غالبًا . . » .

وقال فى الشرح : « وإنما وجب حذف الخبر بعد «لولا» الامتناعية ؛ لأنه معلوم بمقتضى «لولا» ، إذ هى دالة على الامتناع لوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، والمدلول على وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : لولا زيد لأكرمتُ عَمْرًا ، لم يشك فى أن المراد : وجود زيد مانع من إكرام عمرو ، فَصَحَّ الحذف لتعيُّن المحذوف ، ووجب لسد الجواب مَسَدَّه ، وحلوله محله . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٢٧٥ - ٢٧٧ ، ٢٨٣ .

(٢) فى «أ» : «فلا» .

(٣) ابن مالك فى شرح الحافظ وعدة اللافظ ١ : ٨٠ : « فالحذف فى هذا كله جائز لا واجب ، فللمتكلم أن يحذف وألا يحذف ، بخلاف الحذف بعد «لولا» فإنه واجب ؛ لأن المحذوف معلوم ، ومحله مشغول بجواب «لولا» فتأكد سببُ الحذف ، فجعل واجبًا .

وتقدير : «لولا زيد لزرتُك» : «لولا زيد مانع لزرتُك» .

(٤) فى «ص» و«ب» و«ج» : «مُتَصَدّ» .

(٥) من «ج» .

(٦) ساقطة من «ج» .

(٧) ابن مالك فى شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١ : ٨٠ - ٨١ : «ومن الحذف الواجب حذف الخبر إذا كان المبتدأ قَسَمًا صريحًا ، كقولك : « لعمرُك لأفعلنَّ » . . فلو كان بلفظ مُحْتَمل للقَسَمية ، وغيرها مثل : « عَهْد الله لأفعلنَّ » لم يكن الحذف مُلْتَزَمًا ، بل للمكتمل أن يأتى بالخبر فيقول : « علىَّ عهد الله لأفعلنَّ » ، وله أن يقتصر على المبتدأ فيقول : « عَهْد الله لأفعلنَّ » .

تقول»[1] : «علىَّ»[2] عهد الله لأفعلن ، وعلىَّ ميثاق الله لأفعلنَّ»[3] «كقولك : عهد الله»[4] «فإنه ليس بصريح فى القسم بل هو محتمل ، قيل : الإتيان بالجواب ظاهر المعنى فى القسم ، فلذلك لم يلزم الحذف فى «عهد الله»[5] وما أشبهه .

ق : ومذهب الناظم فى مثل : «كل صانع وما صَنَعَ» أن الواو بمعنى «مع»[6] ووجودها هو الذى سوَّغ التزام حذف الخبر ؛ لأنها كالنائبة مع ما بعدها عن «مع»[7] ومجرورها ، ولو كانت الواو للعطف لم يصلح فيما بعدها أن ينوب مناب الخبر ، وأيضًا لا يحذف الخبر فى العطف الصريح ؛ لأنه لا»[8] دليل عليه[9] ، ولهذا شرط الناظم فى الواو أن تكون «مُعَيِّنَةً لمعنى»[10] «مع» ، فإنها إن لم تعيِّنه لم يلزم الحذف ، بل يصير إما جائزًا ، وإما ممتنعًا ، فإذا قلتَ : زيد وعمرو ، وأنت تريد : « مع عمرو » كان لك أن تأتى بالخبر ، فتقول : زيد وعمرو مقرونان ، أو متلازمان ،

(١) من «ص» ، وفى بقية النسخ : «كقولك» .

(٢) ساقطة من «أ» ، و«ب» ، و«هـ» .

(٣) من «ص» «أ» ، و«ب» .

(٤) من «ص» .

(٥) ساقطة من «د» .

(٦) فى شرح التسهيل ١ : ٢٧٧ : «ومن الحذف الواجب حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة الصريحة ، كقولك : أنت ورأيك ، وكل عمل وجزاؤه ، وكل ثوب وقيمته ، وإنما كان الحذف هنا واجبًا ؛ لأن الواو وما بعدها ثاما مقام «مع» وما ينجر بها» . وفى شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١ : ٨١ : « . . والحذف بعد الواو أقوى من الحذف بعد «لولا» ، وبعد القسم ؛ لأنها بمعنى «مع» فلو جئ بـ«مع» عوضًا عنها لكان هو الخبر ؛ لأنه ظرف . . » .

(٧) فى «د» : «من» .

(٨) ساقطة من «هـ» .

(٩) فى شرح التسهيل ١ : ٢٧٧ - ٢٧٨ : « لو كان الكلام مع الواو محتملاً لقصد المصاحبة ، ولمطلق العطف لم يجب الحذف ، نحو قولك : زيد وعمرو ، وأنت تريد : زيد مع عمرو ، فإنه غير صالح . . . » .

(١٠) فى «د» : «يعنى» .

ولك أن تستغنى اتكالاً على أن السامع يفهم «معنى»[1] الاقتران ، لأن «معنى»[2] المصاحبة وإن دلَّت الواو عليه غير متعيِّن ؛ لإمكان معنى العطف ، ولو قلتَ : زيد وعمرو يلتقيان أو يصطرعان أو «يتفرقان»[3] ، لم يجز هنا حذف الخبر ؛ لانتفاء احتمال معنى «مع» فى الواو ، وتعيُّن كونها عاطفة لمجرد الجمع ، فلابد من الإتيان به ، ومنه قول الشاعر[4] :

«ضَنُّوا لى الموتَ الذى يَشْعَبُ الفتى»[5] وكلُّ امـرئ والموتُ يلتـقـيـانِ

وهذا كله من أدلّ دليلٍ على أن الواو «هى التى»[6] بمعنى «مع» لا العاطفة ؛ إذ لا دلالة للعاطفة على الخبر .

قال ابن خروف :لو قلتَ : «ما كل رجل إلا وضيعته» لجاز ؛ لكون الواو بمعنى «مع» ، وفى موضعها ، قال : ولا يجوز ذلك فى العطف ، فقد ظهر وجه ما ذهب إليه الناظم ، واحترز بقوله : **«لا تكون خبرا»** من نحو : «خرجت فإذا زيد جالس» ، وقراءة على- كرم الله «تعالى»[7] وجهه : «ونحن عصبةً» بالنصب ، وما

(١) فى «أ» : «منه» .
(٢) فى «أ» : «يعنى» .
(٣) فى «ب» : يفترقان» .
(٤) من الطويل ، وهو للفرزدق فى شرح التصريح ١ : ١٨٠ والمقاصد النحوية ١ : ٥٤٣ وليس فى ديوانه ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١ : ٢٢٤ وتخليص الشواهد ٢١١ وخزانة الأدب ٦ : ٢٨٣ وشرح الأشمونى ١ : ١٤٥ .
والشاهد فيه قوله : « **وكل امرئ والموت يلتقيان** » حيث ذكر الخبر الذى هو جملة : «يلتقيان» ؛ لأن الواو فى قوله : «والموت» ليست نصًّا فى معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجبًا ، لا معدل للمتكلم عنه ، كما فى قولنا : «كل ثوب وقيمته» .
(٥) ساقطة من «ص» و«ب» ، و«ج» ، و«هـ» .
(٦) من «ب» ، و«ج» .
(٧) من «ص» .

أشبه «ذلك»[1] ، فالحال فى مثل هذا لا «تسد»[2] مسد الخبر ، فلا يحذف الخبر لزومًا لإمكان جعله خبرًا بنفسه من غير احتياج إلى تقدير شئ[3] .

د :وقد ذَكَرَ الأولَيْن فى الألفية فى موضعهما[4] .

ق :وما «عدا»[5] هذين فمن القليل[6] .

وأخـبـروا باثنين أو بأكثَرَا عن واحـدٍ كَهُمْ سَراةٌ شُعَرَا

د :«وأما إذا»[7] تعدَّد الخبر ؛ لتعدُّد ما هو له حقيقة أو حكمًا ، فلابد من العطف[8] ، نحو : بنوك فقيه ، وكاتب ، وشاعر ، وهذا مثال الحقيقة ، ومثال الحكم قوله تعالى[9] : **«اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر»**[10] إلى آخرها .

ق : لما أتى بمثال غير مسموع دلَّ على [٤٢/ ب] أن ذلك غير موقُوف على السماع ، لكن يستثنى منه مسألة واحدة ، وهى إذا كان أحد الخبرين إنشائيًا ، نحو : «أين زيد قائم» ، فلا يجوز أن يكون : «أين وقائم» خبرين عن زيد ، نصَّ عليه

(١) ساقطة من «ب» .
(٢) فى «أ» : «يسد» .
(٣) شرح الشاطبى ١/ ٣٢٣، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ .
(٤) شرح المرادى ١/ ٢٩٣ .
(٥) ساقطة من «ب» .
(٦) شرح الشاطبى ١/ ٣٢٢ .
(٧) فى «هـ» : «وإذا» .
(٨) شرح المرادى ١/ ٢٩٤
(٩) سورة الحديد : الآية ٢٠ .
(١٠) من «ب» ، و«ج» .

ابن جنى[1] وقال : «وفَّقتُ عليه أبا على فسلَّم»[2] ، وبالله «تعالى»[3] التوفيق

* * *

(١) هو عثمان بن جنى ، أبو الفتح الموصلى ، الإمام الأوحَدُ ، صاحب التصانيف الجليلة ، والاختراعات العجيبة ، وجنّى : أبوه ، مملوك لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدى ، أخذ العربية عن أبى على الفارسى بعد قراءاته على غيره ، ومن أحسن ما وضع : الخصائص ، وله المصنفات الممتعة ، وكان أبو الطيب المتنبى يقول : ابنى جنّى أعرف بشعرى منّى .

توفى سنة ٣٩٢هـ .

انظر : الأعلام ٤ : ٣٦٤ وأعيان الشيعة ٣٩ : ٢٠٦ والبداية ١١ : ٣٣٤ وبروكلمان ٢ : ٢٤٤ وبغية الوعاة ٢ : ١٣٢ والبلغة ١٣٧ وتاريخ بغداد ١١ : ٣١١ - ٣١٢ وشذرات الذهب ٣ : ١٤٠ - ١٤١ .

(٢) شرح الشاطبى ١/ ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٣) من «ص» و «هـ» .

كان وأخواتها

تَرْفَعُ كان المبتدا اسْمًا والخبرْ تنصبُه ككان سيِّدًا عُمرْ

ق : لما حدث فى الباب للمبتدأ اسم جديد ، فقيل له : اسم «كان» عيّنه بقوله : «اسمًا» ، ولما بقى اسم الخبر على حاله أطلقه ، فقال : « والخبر تنصبه » ، أى على أنه خبر «كان» لا حال ، « خلافًا للكوفيين »[1] ، «يدل»[2] عليه قوله بعد :

لإنَّ أنَّ ليتَ لكنَّ لعلْ كأنَّ عكسُ ما لكانَ من عَمَلْ

إذ لم يقل أحد : إن المنصوب فى باب « إنَّ» حال[3] .

قلت : ما عزا للكوفيين ذكر أبو حيان ما يقرب منه عن الفراء ، فقال : « زعم الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل ، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال » .

ككان ظَلَّ بات أضحى أصبحَا أمسى وصار ليس زال بَرِحَا

فَتِئ وانفكَّ وهذى الأربعهْ لشبهِ نفىٍ أو لنفىٍ مُتْبَعَهْ

ومثل كان دام مبوقًا بما كأعط ما دمتَ مصيبًا درهمَا

ق : أى : أعط الناس المال ما أصبت درهمًا ، وأضرب عن ذكر ما زاد بعضهم من الأفعال ، وما زاده هو فى التسهيل[4] ؛ لأنه إما نادر أو محتمل ، أو مختلف فيه[5] .

(١) ساقطة من «ب» .

وقد ذهب الكوفيون إلى أن خبر «كان» نُصِبَ على الحال ، قال أبو البركات ابن الأنبارى فى الإنصاف ٢ : ٨٢١ : « ذهب الكوفيون إلى أن خبر «كان» والمفعول الثانى لـ : « ظننته » نصب على الحال ، وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول ، لا على الحال . . . » .

(٢) فى «أ» : « ويدل » .

(٣) شرح الشاطبى ١/ ٣٣٧ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٧٦ .

(٥) شرح الشاطبى ١/ ٣٣٩ ، ٣٤١ .

وغيرُ ماضٍ مثلَه قد عَمِلا إنْ كان غيرُ الماضي منه استُعْمِلا

ق : «تحوز»[1] بالشرط من « ليس ودام » مطلقًا ، ومن المنفى بالنسبة إلى فعل الأمر ، فإن الأمر لا يقبل « أداة »[2] النفى ، وحذف ياء الماضى ، كـ « يدعُ الداع »[3]، وكقوله[4]:

كَنَواحِ ريشِ حَمامَةٍ نجديَّةٍ ومَسَحْتُ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثمِدِ

وكقوله[5]:

وأخو الغَوانِ متى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ ويَعُدْنَ أعداءً يُعَيِّدُ وِدَادِ

وفى جميعها توسُّط الخبرْ أجِزْ وكلُّ سَبْقَه دام حَظَرْ

كذاك سبقُ خبرِ ما النافيهْ فَجِئْ بها مَتْلُوَّةً لا تاليهْ

ومنع سبق خبرٍ ليس اصطُفِي .....

(١) فى «هـ» : « تجوز » .

(٢) ساقطة من «جـ» .

(٣) سورة القمر : الآية ٦ .

(٤) من الكامل ، وهو لخفاف بن ندبة فى ديوانه ٥١٤ والإنصاف ٢ : ٥٤٦ وشرح شواهد المغنى ١ : ٣٢٤ والكتاب ١ : ٢٧ ولسان العرب ٥ : ٣١٦ (تيز)، ١٥ : ٤٢٠ (يدى) وبلانسبة فى سر صناعة الإعراب ٢ : ٧٧٢ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٤١٦ .

والشاهد فيه قوله : « كَنَواحِ » حيث حذف الياء ، والأصل : « كنواحى » ، للضرورة الشعرية .

(٥) من الكامل ، وهو للأعشى فى ديوانه ١٧٩ والدرر ٦ : ٢٤٢ وشرح أبيات سيبويه ١ : ٥٩ والكتاب ١ : ٢٨ وبلانسبة فى الإنصاف ١ : ٣٨٧ وخزانة الأدب ١ : ٢٤٤ وسر صناعة الإعراب ٢ : ٥١٩ ، ٧٧٢ .

والشاهد فيه قوله : « الغَوان » حيث حذف الياء للضرورة الشعرية .

وفى رواية : « يَكُنَّ » بدل : « يَمْنَنَّ » .

ورواية الديوان : « وأخو النساء » وعلى هذه الرواية فلاشاهد فى البيت .

ق : فى قوله : « وفي جميعها » تَمُّمٌ بالنص ، وقدم تنبيه على أنه لا فرق بين « المنصرف »[1] منها وغيره ، تنكيت على تفصيل ابن مُعط ؛ إذ قال فى ألفيته :

ولا يجوزُ أن تُقَدَّمَ الخبرْ على اسم مادام وجاز فى الأخرْ

وسكت عن الاسم فى جميعها ؛ لأنه كفاعلها[2] . انتهى .

قال الضرير : « ولابن خروف »[3] فى شرح الكتاب مثل قول ابن معط .

د : وأما « ما كان » ونحوها ، فحكى فى البسيط[4] الاتفاق على منع تقديم أخبارها[5] ، « قلت: تنبيه »[6] حيث ما ذكر البسيط ، فهو بسيط ابن العلج[7] لا ابن أبى الربيع .

(١) فى «هـ» : المتصرف .

(٢) شرح الشاطبى ١/ ٣٤٤ .

(٣) ساقطة من «هـ» .

(٤) ابن أبى الربيع : « . . . فإن قلتَ : ما كان زيدٌ إلا عالمًا ، لم يجز لعالم هنا أن يتوسط ؛ لأنك إن وسطْتَ فقلتَ : ماكان إلا عالمًا زيدٌ ، كان معنى آخر ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : ما كان زيد إلا عالمًا ، فالمعنى : ليس لزيد إلا العلم ، ليس له غيره من صفات الكمال ، وكأن هذا جواب لمن يقول : كان زيد عالمًا وكريمًا وشجاعاً ، فقلت : ما كان زيد إلا عالمًا ، أى : ليس له من الصفات كلّها غير العلم ، ولم يَتَعرض لانْصاف غيره بالعلم ، ذلك مسكوت عنه ، فإن قلت : ما كان عالمًا إلا زيد ، فالمعنى : لم يتصف أحد بالعلم إلا زيد ، وكأنه جواب لمن يقول : كان فى زماننا علماء ، منهم : زيد وعمرو وخالد ، فتقول له : ما كان عالمًا إلا زيد ، ما يُنْسَبُ من العلم لغير زيد باطل ، ولم يتعرض لانصاف زيد بغير العلم ، ذلك مسكوت عنه ، فقد تبين لك اختلاف المعنيين بتقديم الخبر وتأخيره ، فلا يمكن إذا أردت المعنى الأول إلا أن تؤخرَ الخبر ، وإذا أردت المعنى الثانى إلا أن تُقَدِّمَ الخبر . . . » . « البسيط ٢ : ٦٧٣ - ٦٨٠ » .

(٥) شرح المرادى ١/ ٣٠١ .

(٦) من «جـ» .

(٧) هناك خلاف فى نسبة كتاب البسيط ، فقد نسبه ابن عقيل إلى ضياء الدين بن العلج حيث نقل فى شرحه للألفية جـ١ : ٣٧ : « ونقل ضياء الدين بن العلج فى البسيط . . . » . =

ق : ودلَّ قوله : « ما النافية » على أن غير «ما» من أدوات النفى لاصدر لها ، وسبب ذلك مبنى على قاعدة ، وهى أن العامل إذا تغير معناه تغير حكمه ، وإذا لم يتغير معناه ، لم يتغير [٤٣/ ب] حكمه .

ق : بيانه : أن « لن ولم » مع الفعل بمنزلة الجزء منه ؛ لأن « لم يفعل » جواب « فعل »[١] « ولن يفعل جواب سيفعل »[٢] كما ذكره سيبويه [٣] وغيره ، وكان الأصل أن يكون النفى داخلاً على الإيجاب ، فكنت تقول : لم فعل ، ولن سيفعل ، كما

= وكذلك ذكر السيوطى فى البغية جـ٢ : ٤٥٤ : أن صاحب البسيط هو ضياء الدين بن العلج.
وذكره ابن هشام فى المغنى حيث قال : « . . . قاله جماعة منهم صاحب البسيط ، وعرف المحققون (د : مازن المبارك ، ومحمد على حمد الله وسعيد الأفغانى » بصاحب البسيط فكتبوا عنه فى الهامش : « هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن على بن العلج الاشبيلى ، من نحاة الأندلس فى القرن السابع ، قرأ على الشلوبين ، وكان أبو حيان ينقل عنه ، وكذا ابن عقيل » .
ونقل ابن هشام عن البسيط فى موضع آخر من المغنى قال : « وفى البسيط أنه مجمع عليه ؛ لأن نون الفاعل لايليق بها الحذف . . » .
« مغنى اللبيب صـ٣٨٣ ، ص ٨٠٨ » .
وهناك كتاب آخر بنفس الاسم هو : البسيط ، ولكنه فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع الإشبيلى ، فقام الدكتور عياد بن عيد الثبيتى بتحقيق نسبة الكتاب لابن أبى الربيع فى رسالته للدكتوراه التى صارت كتابًا مطبوعًا ، وتحقيقه لنسبته فى « جـ١ : ٨٩ - ٩١ » .
كما ذكر الدكتور على بن سلطان الحكمى كتاب البسيط من بين مؤلفات ابن أبى الربيع فى رسالته للدكتوراه التى صارت كتابًا مطبوعًا الآن ، وهى تحقيق ودراسة لكتاب « الملخص فى ضبط قوانين العربية » لابن أبى الربيع « جـ١ : ٤٨ » .

(١) فى «أ» ، «جـ» (فعل) ، وهو الصواب ، وفى «د» ، و «ب» : « سيفعل » وهو الصواب كما ذكر سيبويه .
(٢) ساقطة من «د» .
(٣) سيبويه فى الكتاب جـ١ : ١٣٥ - ١٣٦ : « وإذا قلت : زيدًا لم أضربْ ، أو زيدًا لن أضربَ ، لم يكن فيه إلا النصب ؛ لأنك لم توقع بعد « لَمْ ولَنْ » شيئًا يجوز لك أن تقدمه قبلهما ، فيكون على غير حاله بعدهما ، كما كان ذلك فى الجزاء ، ولن أضرب نفى لقوله : سأضرب ، كما أن : لا تضرب نفى لقوله : اضْرِبْ ، ولم أضربْ نَفْىٌ لضَرَبتُ » .

كان ذلك فى « ما » حين قلت : فى جواب فعل ما فعل ، وفى جواب يفعل ما يفعل ، فأدخلت حرف النفى على الكلام للموجب نفسه لتردَّه على المتكلم به ، وإذا قلت ذلك تغير معنى الفعل من الإيجاب إلى النفى ، فجاء ذلك فيما تغير حكمه حين تغير معناه ، فكان التقديم جائزًا قبل ورود النفى ، فلما ورد امتنع التقديم ، ولو فعلت العرب ذلك فى « سيفعل وفعل » « فأدخلت »[١] عليهما « لن ولم » لتغير الحكم ، فامتنع التقديم ، لكن لم تفعل ذلك ، بل أتت بلن يفعل كله جوابًا عن « فعل »[٢] وسيفعل » وبلم يفعل كله جوابًا عن فعل وسيفعل كالكلمة الواحدة ، فكذلك « لن يفعل وفعل » كلمة واحدة ، فلم يفعل بمنزلته ، وما وضع كالكلمة الواحدة فهو على أصل معناه الذى وضع للدلالة عليه ، فلم يتغير معناه الأصلى إذن ، فيجب ألاَّ يتغير حكمه ، بخلاف « ما » ، فإنها لم توضع أولاً مع الفعل ، بل وضع الفعل موجبًا ثم غُيِّر بدخول « ما » عليه ، فوجب تغيُّر حكمه .

فهذا فرقٌ مَّا بين « ما » «وبين»[٣] غيرها ، وهذا معنى قوله فى « الكتاب »[٤] فى أبواب الاشتغال : « وإذا قلت : زيدًا لم [٤٤/ أ] أضرب ، وزيدًا لن أضرب » لم يكن فيه إلا النصب ؛ «لأنك»[٥] لم توقع بعد « لم ولن » شيئًا يجوز لك « أن »[٦] تقدمه قبلهما ، فيكون على غير حاله بعدهما .

قال[٧] : « ولن أضرب نفى لقوله : سأضرب ، كما أن لم أضرب نفى

(١) فى «ص» : « دخلت » .
(٢) ساقطة من «أ» ، و «جـ» ، و «هـ» .
(٣) ساقطة من «ب» .
(٤) الكتاب جـ١ : ١٣٥ - ١٣٦ .
(٥) فى «د» ، و «ب» : « لأنه » .
(٦) ساقطة من «هـ» .
(٧) القائل هوسيبويه فى الكتاب ١ : ١٣٦ .

« ضَرَبْتُ » ، وهو تفسير ابن عصفور وابن الضائع[1] لكلام الإمام ، وهو أولى ما يُفَسَّرُ به .

وقد فَسَّرَه السيرافى والفارسى وابن خروف والشلوبين على غير ذلك ، فعليك به فى « الشروح »[2] ، ولكن القاعدة فى نفسها صحيحة ، وهى مُبَيِّنَةٌ فى الأصول ، ودلَّ كلام الناظم على جواز التقديم على « لاَ وإنْ » مع أن القاعدة المذكورة تقتضى المنع ؛ لأن كلاً منهما داخل على موجبه ؛ إذ هما جواب لقولك : يقوم زيد ، وقام زيد ، فتقول : لايقوم زيد ، وإن قام زيد ، وإذا كانا كذلك ، فقد غَيَّرا معنى الفعل الذى دَخَلاَ عليه ، فوجب أن يغيِّرا حكمه ، وقد نَصُّوا على أن « إنْ » فى التصدير بمنزلة « ما » ، واختلفوا فى « لا » ، فالظاهر أن الناظم سكت عن « إنْ » لقلة النفى بها ، بالإضافة إلى غيرها ، واتَّبَعَ فى « لا » قول السيرافى وابن الأنبارى[3] فى جواز التقديم عليها مطلقًا[4] .

قلتُ : وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف فى التعليق ؛ إذ قال :

« والتزم التعليقَ قبل نفى ما » «وإن ولا .....» .

---

(١) هو على بن محمد بن على بن يوسف الكُتَامىّ ، من أهل إشبيلية ، يُعْرف بابن الضائع ، لازم الشلوبين ، ولازم عبد الله العراقى الفاسى ، وأخذ عنه علم الكلام ، وكان إمامًا فى العربية وعلم الكلام ، وله مشاركة فى المنطق والفقه واللغة .

له من التصانيف : تعليق على كتاب سيبويه ، وشرح على الجمل للزجاجى ، ونُقود على ابن عصفور فى مقرّبه ، . . . وغيرها ، وتوفّى فى سنة ٦٨٠ هـ.

انظر : الأعلام ٥ : ١٥٤ وبغية الوعاة ٢ : ٢٠٤ والبلغة ١٦٨ وروضات الجنات ٤٩٤ ، وكشف الظنون ٦٠٤ ، و١٤٢٨ ومعجم المؤلفين ٧ : ١٢٤ ونفح الطيب ٢ : ٧٠١ وهدية العارفين : ٧١٣ .

(٢) فى «هـ» : « الشرح » .

(٣) الإنصاف ١ : ١٧٢ - ١٧٣ .

(٤) شرح الشاطبى ١/ ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

ولو جرى على ذلك هنا لقال مثلاً :

كذاك سبقُ خبرٍ ما النافيهْ وإنْ ولا فـلا تكـونُ تاليـهْ

[٤٤/ ب] ولكن هذا بعيد عن طريقته فى هذا الباب ؛ إذ قال فى شرح الكافية : « إن النَّافِىَ إن كان غير « ما » جاز التقديم عند الجميع »[1] ، وحكى الخلاف عن الفراء فى التسهيل[2] .

ق : ولَمَّا أوهم قوله : « **كذاك سبق «خبر»**[3] أن الإشارة للإجماع عيَّن «أنها»[4] لمجرد منع التقديم بقوله : « **فحجْ بها مثلُوَّة « لاتاليه »**[5] »، وهذا كما تقول : « أعطى الأمير زيدًا جبة وعمامة ، وكذاك عمرو أعطاهُ عمامة ، ثم زاد : « **لاتاليه** » تنكيتًا على المخالف ، والأظهر أن فاعل « **اصطُفِي** » المحذوف هو الناظم ، كأنه قال : اخترت مذهب المانعين ، وإن كان مخالفًا لجمهور البصريين[6] ، وهو مجتهد

---

(١) قال فى شرح الكافية الشافية ١/ ٣٩٨ : « فلو كان النَّفْىُ بـ«لا» أو «لَنْ» أو «لم» جاز التقديم عند الجميع » .

(٢) قال فى التسهيل : « وقد يقدم خبر « زال » وما بعدها ، منفية بغير «ما» لا بها ، خلافًا لابن كيسان وللكوفيين إلا الفراء » . « شرح التسهيل ١ : ٣٤٨- ٣٥١ » .

(٣) من «جـ» .

(٤) ساقطة من «ب» . (٥) من «جـ» .

(٦) ابن الأنبارى فى المسألة (١٨) : «القول فى تقديم خبر «ليس» عليها : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرِّد من البصريين ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له فى ذلك نصٌّ ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر «ليس» عليها كما يجوز تقديم خبر «كان» عليها .

وقد علَّق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد فى كتاب «الانتصاف من الإنصاف» على الكلام السابق فقال : « الذى ذكره النحاة أن القائلين بامتناع تقديم خبر ليس عليها هم جمهور الكوفيين ، والمتأخرون من البصريين ، وقد اختار هذا الرأى شيخ المحققين ابن مالك فقال فى الخلاصة (الألفية) : « **ومَنْعُ سبق خبرٍ ليس اصطُفِى** » .

وإن الذين يجيزون تقديم خبر ليس عليها هم قدماء البصريين والفراء ، وتبعهم ابن برهان والزمخشرى والشلوبين وابن عصفور ، وهم من المتأخرين الذين يؤيدون مذهب أهل البصرة غالبًا » . « الإنصاف ١ : ١٦٠ - ١٦٤ » .

فى هذا «العلم»[1] ، فلا يجوز له التقليد عند جمهور الأصوليين ، إلا أنه فى العربية ينحو نحو الظاهرية ، ولا يحكّم القياس «تحكيم»[2] غيره .

قلت :فلو جاء بالفعل مضارعًا ، ونصب «مَنْعُ» على المفعولية فقال :

«ومَنْعَ سبق لليس اصْطَفِى» لتعيَّن هذا المنزع ، ولكن الاحتمال أوسع .

تكميل :

قال فى التسهيل[3] :ويجوز فى نحو : «أين زيد» توسيط ما نُفِيَ بغير «ما» من زال وأخواتها ، لا توسيط «ليس» خلافًا للشلوبين[4] .

قال أبو حيان :فتقول : أين لم يزل زيد ، وأين لايزال زيد ، وأين لن يزال زيد ، ولو كان النفى «بما» لم يجز ذلك ؛ لأن «ما» لها صدر الكلام[5] ، فلا يجوز : « أين ما كان زيد » ولا « أين مازال زيد » ، وينبغى أن يجرى فيه خلاف «ابن كيسان»[6] [٤٥/أ] فى إجازته : « قائمًا مازال زيد » ، بل ينبغى أن يُوجِبَ

---

(١) ساقطة من «هـ» .

(٢) فى «أ» : «حكم» ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٣٤٩ ، ٣٥١ .

(٣) شرح التسهيل ١ :٣٥١ .

(٤) التوطئة ص٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٥) شرح التسهيل ١ :٣٥١ .

(٦) ابن مالك فى شرح التسهيل ١ : ٣٥١ : « وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفى بـ «ما» مع أنه موافق للبصريين فى أن «ما» لها صدر الكلام . . » .

وابن كيسان هو محمد بن كيسان ، أبو الحسن ، أخذ عن المبرد وثعلب ، وكان ميله إلى مذهب البصريين ، وكان أبو بكر بن محمد بن بشار ينتقصه ويقول : خلط المذهبين ، وكان إمامًا فى العربية ، توفى فى سنة ٢٩٩هـ .

وله كتب كثيرة نافعة ، منها المهذّب ، والحقائق ، والبُرْهان ، والمختار ، وكتاب لقّبه : مصابيح الكتاب ، قال مبرّمان : قصدتُه لأقرأ عليه «الكتاب» فامتنع ، وقال: اذهب به إلى أهله ، وأشار إلى الزَّجَّاج . =

«هـذا»[1] التقديم لأجل الاستفهام .

قال المصنف :وأجاز أبو على الشلوبين : «أين ليس زيد» بناء على اعتقاد جواز «تقديم»[2] خبر «ليس»[3] .

أبو حيان :ورد على الشلوبين بأن «ليس» إنما موضوعها نفى الأخبار لا نفى الذوات ، ومتعلق النفى إنما هو الخبر ، وهو الذى يحتمل الصدق والكذب ، فيحتمل أن ينفى ، «ويحتمل»[4] «أن»[5] يُثْبَتَ ، وإذا كان كذلك فالاستفهام ليس هو إذا وقع خبرًا من الجمل الخبرية التى تحتمل الصدق والكذب ، فلا يصح نفيه ، فلا يقع خبرًا لليس ، وذلك بخلاف مازال ، فإن «مازال» صورتها النفى ومعناها الإيجاب ، فكما يجوز «أين كان زيد» يجوز «أين لم يزل زيد» .

فائدة :قال أبو حيان : والشلوبين هذا هو أبو على «عمر»[6] بن محمد بن عمر الأزدى ، من أهل إشبيلية ، رئيس النحاة وشيخهم ، أخذ العربية عن أبى إسحاق بن ملكون ، وأبى الحسن نجبة بن يحيى بن نجبة[7] ، وغيرهما ، وسمع من

= انظر : تاريخ العلماء النحويين ٥١ - ٥٢ والأعلام ٦ :١٩٧ وإنباه الرواة ٣ :٥٧ - ٦٠ والبداية ١١ :١١٧ وبغية الوعاة ١ :١٨ والبلغة ٢٠٢ وتاريخ بغداد ١ :٣٣٥ وشذرات الذهب ٢ :٣٣٢ وطبقات الزبيدى ١٧٠ - ١٧١ .

(١) فى «ص» و«أ» ، و«ب» ، و«جـ» : «هنا» .

(٢) ساقطة من «د» .

(٣) قال الشلوبين فى التوطئة ص٢٢٨ : «وليس ، يجوز فيها ما جاء فى «كان» عند القدماء ، نحو : قائمًا ليس زيد ، ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين» .

(٤) ساقطة من «جـ» .

(٥) فى «جـ» : «وأن» .

(٦) من «جـ» وفى بقية النسخ : «محمد» .

(٧) هو نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة الرعينىّ الإشبيلى ، أبو الحسن ، كان نحويًا مقرئًا متحققًا ، بعيد الصيت ، عظيم الجاه ، تلا على شريح وأبى العباس بن عَيْشون وروى عنهما ، روى عنه الدبّاج وابنا حَوْط الله ، ولد سنة ٥٢٠هـ ومات سنة ٥٩١هـ . بغية الوعاة ٢/ ٣١٢ .

أبي بكر ابن الجد كتاب سيبويه وغيره ، وكان فى وقته عَلَمًا فى العربية ، إليه يرحل الناس من بلاد المغرب ، لا يُجارى ولا يُبارى ، قيِّمًا عليها واستجارا ، وهو شيخ شيوخنا ، أبى الحسن الأبدى[1] ، وأبى الحسن بن الضائع ، وأبى «الحسين»[2] بن أبى الربيع ، وأبى جعفر اللبلى[3] ، وغيرهم من [٤٥/ب] شيوخنا والشيخ شرف الدين بن أبى عبد الله محمد بن أبى[4] الفضل المرسى[5] ، والأستاذ أبى الحسن بن

(١) هو على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخُشَنىّ ، النحوى ، عُرف بالأبَّدى ، كان نحويًا ذاكرا للخلاف فى النحو ، من أحفظ أهل وقتِه لخلافهم ، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه ، ولم يكن يعرفه كحفظه ، قال أبو حيان : كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية ، وكان يُقْرئ كتاب سيبويه فما دونه ، وكان فى غاية الفقر على إمامته فى العلم ، من تصانيفه : تقاييد وإملاءات على كتاب سيبويه ، وعلى الإيضاح والجمل ، والجزولية ، وغيرها ، توفى سنة ٦٨٠هـ . بغية الوعاة ٢ : ١٩٩ والبلغة فى تاريخ أئمة اللغة ١٦٨ . و(أَبَّدَة) بالضم ثم الفتح والتشديد ، مدينة بالأندلس من كورة جيَّان ، تُعْرَف بأبَّدة العرب . « مراصد الاطلاع ١ : ١٠» .

(٢) من «ب» ، وبقية النسخ : «الحسن» .

(٣) هو أحمد بن يوسف بن على بن يوسف الفهرىّ ، اللَّبْلىّ ، بسكون الموحَّدة بين لامين ، أولاهما مفتوحة ، الأستاذ أبو جعفر ، النحوىّ ، اللغوىّ ، المقرئ ، أحد مشاهير أصحاب الشلوبين ، من تصانيفه : شرحان على الفصيح ، والبغية فى اللغة ، ومستقبلات الأفعال ، وله كتاب فى التصريف ضَاهى به المُمتع . ولد سنة ٦١٣هـ وتوفى سنة ٦٩١هـ . انظر : بغية الوعاة ١ : ٤٠٢ - ٤٠٣ والأعلام ١ : ٢٦٠ والبلغة ٣٥ وروضات الجنات ٨٣ - ٨٤ ومعجم المؤلفين ١ : ٢١٢ وهدية العارفين ١ : ١٠٠ .

(٤) ساقطة من «د» .

(٥) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن أبى الفضل المرسىّ ، أبو عبد الله ، العلامة شرف الدين النحوى ، الأديب الزاهد ، المفسر ، المحدث ، الفقيه ، الأصولى .

قال ابن النجار فى تاريخ بغداد : هو من الأئمة الفضلاء فى فنون العلم والحديث والقراءآت والفقه والخلاف والأصلين والنحو واللغة ، وله قريحة حسنة ، وذهن ثاقب ، وتدقيق فى المعانى ، وله عدة تصانيف ، منها : الضوابط الكلية فى علم العربية ، وغيره . توفى فى سنة ٦٥٥هـ . انظر : بغية الوعاة ١ : ١٤٤ - ١٤٧ والبلغة ٢٢٨ وشذرات الذهب ٥ : ٢٦٩ وطبقات الشافعية ٥ : ٢٩ - ٣٠ وطبقات المفسرين ٣٥ ومعجم الأدباء ١٨ : ٢٠٩ - ٢١٣ ومعجم المؤلفين ١٠ : ٢٤٤ وهدية العارفين ٢ : ١٢٥ - ١٢٦ .

عصفور[1] ، والأستاذ أبى العباس بن الحاج[2] ، والأستاذ أبى زكريا بن ذى النون ، والأستاذ أبى جعفر بن أبى رقيقة ، وغيرهم من مشاهير النحاة ، ولم ينجب أحد فيما علمناه من أهل النحو إنجابه ، وقد جَمَعْتُ من تلامذته نحوًا من ثلاثين تلميذًا ، ليس «منهم»[3] أحد إلا مشهور بالعلم والنحو ، مولده «بسنة»[4] اثنتين «وستين»[5] وخمسمائة ، وتوفى منتصف صفر سنة خمس وأربعين وستمائة ، بإشبيلية ، والشلوبين لقب لأبيه ، ثم «غلب»[6] على «الأستاذ»[7] أبى علىٍّ .

..... وذو تمامٍ ما برفعٍ يكتفى

وما سواه ناقصٌ والنقصُ فى فَتِىٍّ ليس زال دائمًا قُفِى

د : « **الناقص** : هو الذى لا يكتفى بالمرفوع »[8] ، ولهذا سميت هذه الأفعال «ناقصة» ، لا لأنها «سلبت»[9] الدلالة على المصدر خلافًا لجمهور البصريين[10] ، ولوجود مصدرها عاملاً عملها فى قوله[11] :

(١) سبق التعريف به ص ١٥٣ .

(٢) سبق التعريف به ص ٢٢٩ .

(٣) فى «أ» : «فيهم» .

(٤) فى «جـ» : «سنة» .

(٥) من «ب» و«جـ» . وهو الصواب ، لموافقته لما ورد فى الكتب التى ترجمت له .

(٦) ساقطة من «ب» .

(٧) ساقطة من «د» .

(٨) شرح المرادى ١/ ٣٠٣ .

(٩) فى «ص» و«ب» ، و«جـ» ، و«هـ» «تُسلب» .

(١٠) الإنصاف ٢ : ٨٢٦ .

(١١) صدره : **«يبذُلُ وحلم ساد في قومه الفتى»** .

من الطويل ، وهو بلا نسبة فى أوضح المسالك ١ : ٢٣٩ وتخليص الشواهد ٢٣٣ والدرر ١ : ٥٦ وشرح الأشمونى ١ : ١١٢ وشرح التصريح ١ : ١٨٧ وشرح ابن عقيل ١٣٨ والمقاصد النحوية ٢ : ١٥ وهمع الهوامع ١ : ١١٤ وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٣٩ .

والشاهد فيه قوله : **«وكونك إياه»** حيث أجرى مصدر «كان» الناقصة مجراها ، فى رفع الاسم ونصب الخبر .

«وكَوْنُك إيَّاه عليك يسيرٌ»

وهذا أحد الأدلة العشرة التى استدل بها فى شرح التسهيل على بطلان مذهب الجمهور عند كلامه على قوله : «وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع ، لا لأنها تدل على زمن دون حدث ، فالأصح دلالتها عليها إلا «ليس»[1] .

ق :فلا تدل «ليس» على حدث ، كما لا تدل على «زمن»[2] .

نكتة :

قال أبو حيان :قال ابن هشام :العجب «العجب»[3] من الشلوبين ، يقول : [٤٦/أ] ليس للناقصة حدث ولا اشْتُقَّتْ منه ، وهو يملأ تعاليقه من هذا التقدير ، يعنى تقدير مصدرها فى نحو : «سرَّنى أن زيداً فى الدار» أى «سرنى كون زيد فى الدار» .

فائدة :

قال «لنا»[4] شيخنا أبو عبد الله القورى فى قوله

«وكونك إياه عليك يسير»

هذا مبتدأ «مفتقر»[5] لخبرين منصوب ومرفوع ، فيلقى فى «المعاياة»[6] ، فخاطبت بذلك بعض الأصحاب فى رجز طال العهد به ، وهذا عوض منه :

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١ :٣٣٨ - ٣٤١ .
(٢) فى «ب» : «زمان» ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٣٥٥ .
(٣) ساقطة من «ص» ، و«هـ» .
(٤) من «أ» و«ج» .
(٥) فى «هـ» : «يفتقر» .
(٦) فى «أ» : «المعياه» ، « والمُعاياة : أن تأتى بكلام لا يُهتدى إليه » لسان العرب ١٥/ ١١٢ .

يا مَنْ بفضل عقْلَه قد قيّدا ... أوابد العلم فمنْه تُحْتَدَى
أين وجدتَ فى الكلام مبْتدا ... مفتقراً خبرين أبدا
فواحد ما إن لنصبه فدا ... والثان مرفوع على ما عُهِدَا

فأجاب بقوله :

أصلحك الله ودُمتَ مفرداً ... فى حَل كل «مشكل»[1] تعقّدا
ألغزت فى مبتدا تعدّدا ... خبره ولم يجئ متّحدا
وذلك فى مصدر كان إذْ غدا ... فى جملة مرتفعاً بالابتدا

ومعنى قوله : « ولم يجئ متحدا » «أنه»[2] يتنوع إلى منصوب ومرفوع .

ق :ولا يخرجُ «عن قوله»[3] : « ما برفع يكتفي » ما كان منها متعديًا كصار ، بمعنى قطع أو ضَمَّ ، وكان بمعنى «غزل» ؛ لأن معنى الاكتفاء «به»[4] أن يستقل به الكلام ، «حتى»[5] يكون جملة ، من فعل وفاعل «كضرب زيد» ، وأما الفضلة فمستغنىً عنها فى الإسناد[6] . انتهى .

قلت :ولا يُحتاج لهذا ؛ لأن هذه ليست من أفعال هذا الباب ، ويقال : كنتُ الصوف «بمعنى»[7] [٤٦/ب] غزلته .

(١) فى «أ» «معقد» .
(٢) فى «أ» : «أى» .
(٣) فى «ب» : «بقوله» .
(٤) ساقطة من «ص» .
(٥) فى «أ» : «حينَ» .
(٦) شرح الشاطبى ١/ ٣٥٦ ، ٣٥٧ .
(٧) فى «ص» و«ب» و«هـ» : «أى» .

د : وأجاز الفارسى فى الحلبيات[1] وقوع «زال» تامَّة قياسًا لا سماعًا[2] :

ق «قال»[3] : فإن قيل : قد سمع تمامها فى قول الحماسى[4] :

لكل أناسٍ مـقـبـر بفنائهم ... فهم ينقصون والقبورُ تزيدُ

وما أن يزال رسم دار قد اخلقتْ ... وبيت ليْت بالفناء جـديدُ

فالجواب : أن ابن خروف حمله على أن الخبر محذوف ، دل عليه المجرور السابق ، أى : «ما إن يزال بها رسم «دار»[5] ، وأعاد الضمير على البلدة أو البقعة ، وإذا احتمل هذا التقدير الذى يُبْقِى « زال » على النقصان الثابت «لها»[6] لم «تخرج»[7] عنه «إلى التمام»[8] إلا بدليل بيّن .

ولا يلى العاملَ معمولُ الخبرْ ... إلا إذا ظرفًا أتى أو حَرْفَ جَرْ

ومضمر الشان اسمًا انْوِ إن وقعْ ... مُوهِمُ ما استبان أنه امتنعْ

د : وأجاز الكوفيون : «كان طعامَك زيدٌ آكلاً» ونحوه[9] ، واحتجُّوا

(١) الحلبيات كتاب لأبى على الفارسى النحوى ، وهو عبارة عن أسئلة سئل عنها فى حَلَب ، فأجاب . «كشف الظنون ١ : ٦٨٨» . ، وقد ورد رأى الفارسى المذكور فى ص٢١٨ من الحلبيات .

(٢) شرح المرادى ١/ ٣٠٤ .

(٣) من «ب» .

(٤) قائل هذين البيتين هو عبد الله بن ثعلبة ، ترجمته فى صفة الصفوة ٣/ ٣٨١ ، وقد ورد البيتان فى حماسة أبى تمام ١/ ٤٣١ وعيون الأخبار ٦٦٣ وشرح الشاطبى ١/ ٣٥٧ ، وهما من الطويل ، والشاهد فى البيت الثانى ، وهو استعمال « يزال » تامة .

(٥) ساقطة من «ه» .

(٦) فى «ب» : «عنها» .

(٧) فى «ص» ، و«ه» : «يخرج» .

(٨) ساقطة من «د» .

(٩) شرح المرادى ١/ ٣٠٤ .

بقوله[1] :

« بما كان إياهم عطيةُ عوّدَا »

فأولى كان إياهم ، أولى فعل ماض وكان إياهم مفعولاه .

ق : لا فرق عند الناظم بين « كان طعامك زيد آكلاً » و « كان طعامك آكلاً زيدٌ »، فكلاهما ممنوع[2] ، وهو ظاهر كلام سيبويه[3] ، وتعليل الفارسى المنع بالفصل بين «كان» واسمها بأجنبى منهما ، يقتضى جواز الثانية[4] ، ثم «إن»[5] هذا

(١) صدره : «قَافَلُ هَذَا جُونَ حَوْلَ بِيُوتِهِمْ» .

من الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ١ : ١٨١ وتخليص الشواهد ٢٤٥ وخزانة الأدب ٩ : ٢٦٨ ، ٢٦٩ والدرر ٢ : ٧١ وشرح التصريح ١ : ١٩٠ والمقاصد النحوية ٢ : ٢٤ والمقتضب ٤ : ١٠١ ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١ : ٢٤٨ وشرح ابن عقيل ١٤٤ .

والشاهد فيه قوله : «بما كان إيَّاهُمْ عطيةُ عوّدَا» حيث جاء فى «كان» ضمير مستتر هو ضمير الشأن ، وهو اسمها ، وقيل : «عطية» اسم «كان» ، وقد فصل الشاعر بين «كان» واسمها بغير الظرف ، وهذا جائز عند الكوفيين وطائفة من البصريين ، وقيل غير ذلك .

قال ابن عقيل عن هذا الشاهد : والتقدير : «بما كان هو» أى : الشأن ، فضمير الشأن اسم كان ، وعطية : مبتدأ ، وعوَّدا : خبره ، وإياهم مفعُول «عوَّدا» ، والجملة من المبتدأ وخبره خبر كان ، فلم يَفْصِلْ بين «كان» واسمها معمول الخبر ؛ لأن اسمها مُضْمَر قبل المعمول « شرح ابن عقيل ١ : ٢٨٧ - ٢٨٨» .

(٢) ابن مالك فى شرح التسهيل ١ : ٣٦٧ - ٣٦٨ : «لا يجوز عند البصريين أن يفصل بمعمول خبر «كان» بينها وبين اسمها ، والخبر متأخر ، نحو : كان طعامَك زيدٌ يأكل ، وكذا لو لَمْ يتأخَّر الخبر نحو : كان طعامَك يأكل زيد ، وهو أيضا غير جائز عند سيبويه كالأول ، ومن الناس من أجاز الأخير دون الأول . . » .

(٣) الكتاب ١ : ٦٩ - ٧٢ :«لو قلت : كانت زيدًا الحمَّى تأخُذُ ، أو تأخذُ الحمَّى لم يجز ، وكان قبيحًا » .

(٤) الفارسى فى الإيضاح ١/ ١٠٦ ، ١٠٧ : « ولا يجوز : كانت زيدًا الحُمَّى تأخُذُ ، إن رفعتَ الحُمَّى » بـ : كانت ؛ لفصلك بين كان واسمها بأجنبى منهما ، وهو زيد الذى هو مفعول مفعولها . . » .

(٥) من «أ» ، و«ه» .

جار فى باب «إن» «وظننت» وسائر النواسخ ، و«لذلك»[1] عدَّ أبو على من الفصل بالظرف المتعلق بالخبر قوله[2] :

فلا تَلْحَيِى فيهـا فإنَّ بحبهـا ... «أباكِ»[3] مصابُ القلب جَمّ بلابلُهْ

ولعل الناظم رمز القاعدة بقوله : «ولا يلي العامل» ، ولم يقل : «ولا يلى»[4] «كان وأخواتها» أو نحو ذلك ليعمَّ الجميع ، «ولذلك»[5] لم يذكرها فى بقية النواسخ إلا فى باب ما ، فإنه خصَّها بالذكر ، كما يأتى[6] ، إن شاء الله تعالى .

وقد تُزاد كان فى حَشْوٍ كـ : ما ... كـان أصحَّ عِلْمَ مَنْ تقدَّمـا

---

(١) فى «أ» ، و«ب» ، و«جـ» ، و«د» : «ولذا» .

(٢) من الطويل ، وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢ : ٢٣١ وخزانة الأدب ٨ : ٤٥٣ ، ٤٥٥ والدرر ٢ : ١٧٢ وشرح الأشمونى ١ : ١٣٧ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٩٦٩ وشرح ابن عقيل ١٧٨ والكتاب ٢ : ١٣٣ ومغنى اللبيب ٢ : ٦٩٣ والمقاصد النحوية ٢ : ٣٠٩ .

والشاهد فيه : رفع «مُصَاب» على أنه خبر «إن» مع إلغاء الجار والمجرور ؛ لأنه من صلة الخبر وتمامه ، وبعض النحاة يمنع تقديم معمول خبر «إن» على اسمها ، والوجه خلافه ؛ لأنه يجوز تقديمه فى «ما» الحجازية .

وقوله : «تَلْحَنِى» من لحاه يلحاه ويلحوه لحيًا ولحوًا : لامه وعذله ، والجمُّ : الكثير ، والبلابل شدة الهمّ والوساوس .

وقـوله : «تلحنى» هى فى النسخ المخطوطة للكتـاب «تُلْمُنِى» ، ولكن هذه الرواية تؤثر على الوزن العروضى ، ولذا أثبتُّ ما ورد بكتاب سيبويه والمقرب والتسهيل وغيرها ، وهى رواية «تلحنى» لئلا ينكسر الوزن .

(٣) فى «ب» و«جـ» : «أخاك» وهو ما ورد فى الكتب المثبتة فى تخريج الشاهد .

(٤) ساقطة من «هـ» .

(٥) فى «أ» : «وإنه» ، وفى «ص» ، و«هـ» : «ولذا» .

(٦) شرح الشاطبى ١/ ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ .

د : خلافًا للفراء[1] فى إجـازة زيادتهـا آخـرًا قيـاسًا على الإلغـاء فى باب «ظننت» .

ق : إنما هى زائدة بالنسبة إلى العمل لا بالنسبة إلى المعنى ، فإنها دالة على الزمان الماضى ولا ضمير فيها ، خلافًا للسيرافى ومن وافقه ، وأما قوله[2] :

« وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ »

فنادر أو مؤول على أنها ناقصة ، والخبر «لنا» ، واحتج السيرافى ومن وافقه بإلغاء ظننت وأخواتها مع فاعلها باتفاق[3] .

د : وقد شذ[4] زيادة « أصبح وأمسى » يعنى فى قولهم[5] : « مـا أصبح

---

(١) المرادى ١ : ٣٠٦ - ٣٠٧ : «وفُهِمَ من قوله : «فى حَشْوٍ» أنها لا تُزاد فى غيره ، خلافًا للفراء فى إجازته زيادتها آخرًا» .

(٢) صدره :

«فكيف إذا رأيت ديار قوم»

ويروى : « فكيف إذا مررتُ بدار قوم » وهذه أشهر ، من الوافر ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٢ : ٢٩٠ والأزهيـة ١٨٨ وتخليص الشـواهد ٢٥٢ وخـزانة الأدب ٩ : ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ وشرح الأشمونى ١ : ١١٧ وشرح التصريح ١ : ١٩٢ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٦٩٣ والكتاب ٢ : ١٥٣ ولسـان العرب ١٣ : ٣٧٠ (كنن) والمقاصـد النحوية ٢ : ٤٢ والمقتضب ٤ : ١١٦ ، وبلا نسبة فى أسرار العربية ١٣٦ والأشباه والنظائر ١ : ١٦٥ .

والشاهد فيه قوله : «وجيران لنا كانوا كرام» حيث فصل بين الموصوف ، وهو قوله : «وجيران» والصفة ، وهى قوله : «كرام» ، بـ: «كانوا» الزائدة .

وقبل هذا البيت :

ألسـتم عائجين بـنا لَعَنَّـا ... نرى العَرَصَاتِ أو أثر الخيـام

فقالوا : إن فعلتَ فأغْنِ عنَّا ... دموعًا غير راقِـدة السـجام

(٣) شرح الشاطبى ١/ ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٤) ابن أبى الربيع فى البسيط ٢ : ٧٥٤ : « وأما الزيادة فلا أعلمها جاءت إلا فى «كان» ، وحكى الأخفش : ما أصبح أبردَها ، وما أمسَى أدفأها ، قال الجرمى : هذا خطأ ، فإن صَحَّ ما ذكره الأخفش ، فأصبح - هنا - وأمسى زائدتان على مذهب أبى على فى «كان» فى قولهم : ما كان أحسن زيدًا . . . » .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور ٧٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤١٥ وشرح المفصل ٧ : ١٥١ - ١٥٢ والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١ : ٢٦٨ ، وهمع الهوامع ٢ : ١٠٠ .

أبردها، وما أمسى أدفأها»[1].

ويحذفونها ويُبْقُون الجرّ وبعد إنْ ولو كثيراً ذا اشتهرْ
وبعد أنْ تعويضُ ما عنها ارْتُكِبْ كمثل أمّا أنت برّاً فاقترِبْ

ق: ليس المضارع هنا بأقلّ من الماضى، بخلاف باب الزيادة المتقدم[2].

ق: «وإنما حسُن حذف «الفعل»[3] هنا؛ لأن «أنْ» هذه لايقع بعدها الاسم مبتدأ، فكان بمنزلة فعل محذوف؛ لحضور ما يدل «عليه»[4]

ومن مضارعٍ لكانَ منجزمْ تحذف نونٌ وهْو حذفٌ ما التزِمْ

د: «مطلقًا» عند يونس، بشرط»[5] «أن يكون بعدها متحرك»[6] وعند سيبويه[7] [٤٧/ب]، ويشهد ليونس قوله[8]:

«فإن لم تَكُ المرأةُ أبْدَتْ وسامةً»

(١) شرح المرادى ١/ ٣٠٧.
(٢) شرح الشاطبى ١/ ٣٦٥.
(٣) فى «د»: «الفاعل».
(٤) ساقطة من «د»، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٣٦٥، ٣٦٦.
(٥) ساقطة من «د».
(٦) فى «ص»: «ويشرط»، وفى «هـ»: «ويشترط».
(٧) شرح المرادى ١/ ٣١١.
(٨) عجزه: «فقد أبدتْ المرأةُ جبهة ضَيْغَمِ».
من الطويل، وهو للخنجر بن صخر الأسدى فى خزانة الأدب ٩: ٣٠٤ والدرر ٢: ٩٦ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٤٢ وشرح التصريح ١: ١٩٦ ولسان العرب ١٣: ٣٦٤ (كون) والمقاصد النحوية ٢: ٦٣ وبلانسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١: ٣٦٧ وأوضح المسالك ١: ٢٦٩ وتخليص الشواهد ٢٦٨ وشرح الأشمونى ١: ١٢٠ ولسان العرب ١: ١٢٢.
والشاهد فيه قوله: «فإن لم تك المرأةُ» حيث حذف النون من مضارع «كان» المجزوم بالسكون، مع أنه قد وليها حرف ساكن، وهذا جائز عند يونس بن حبيب، وضرورة عند جمهور النحاة.

قال المصنف[1]: «وبقوله»[2] أقول؛ إذ لاضرورة فى البيت؛ لإمكان أن يقال:

«فإن تكن المرأة أخفت وسامة»

من تمام كلام المصنف، ولاضرورة أيضًا فى قول الآخر[3]:

لم يكُ الحق سوى أنْ هاجهُ رسمُ دارٍ قد تعفّى «بالسُّرَرْ»[4]

لإمكان أن يقال[5]: «لم يكن حق سوى أن هاجه»، ولا فى قول الآخر[6]:

إذا لم تَكُ الحاجاتُ من همّة الفتى فليس بمُغْنٍ عنه عَقْدُ الرتائم

(١) شرح التسهيل ١: ٣٦٧.
(٢) فى «هـ»: «وبه».
(٣) من الرمل، وهو للحسين، أو الحسن (كما فى لسان العرب) بن عرفُطة فى خزانة الأدب ٩: ٣٠٤، ٣٠٥ والدرر ٢: ٩٤ ولسان العرب ١٣: ٣٦٤ (كون) ونوادر أبى زيد ٧٧ وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ٢٦٨ والخصائص ١: ٩٠ والدرر ٦: ٢١٧ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٤٠، ٥٤٠ والمنصف ٢: ٢٢٨.
والشاهد فيه قوله: «يَكُ» حيث حذف نون «يَكُنْ» المضارع المجزوم الملاقى للساكن، وهذا جائز عند ابن مالك ويونس بن حبيب، وشاذٌّ عند السِّيرافى.
(٤) فى «أ»: «بالسرور». (٥) شرح التسهيل ١: ٣٦٧.
(٦) من الطويل، وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد ٢٦٨، ٢٦٩ والدرر ٢: ٩٦ ولسان العرب ١٢: ٢٢٥ (رقم)، ١٣: ٣٦٤ (كون)، ١٥: ١٠٥ (غنا) وهمع الهوامع ١: ١٢٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١: ٣٦٧.
والشاهد فيه قوله: «إذا لم تك الحاجات» حيث حذف النون من «تكن» التى وليها ساكن، وذلك للضرورة الشعرية، وقيل: جائز من غير ضرورة، والأول أصحُّ.
والأبيات الثلاثة السابقة أولُّها ابن مالك على طريقة لاتكون فيها ضرورة؛ لأن للشاعر طريقًا غير ارتكاب الضرورة فى هذه الأبيات، ومفهوم ذلك أن الضرورة عند ابن مالك هى: ما ليس للشاعر عنه مندوحة، ولكن مذهب الجمهور أن الضرورة ما جاءت فى الشعر، سواء أكان للشاعر عنها مندوحة أم لم يكن.
وسوف يشنّع أبو حيان على المصنف فى كلام لاحق بشأن رأيه فى الضرورة الشعرية.

لإمكان أن يقال : « إذا لم يكن من همة المرء ما نوى »[1].

أبو حيان : ليس كما زعم ؛ « إذ يلزم »[2] عليه ألا يكون فى كلام العرب ضرورة ؛ إذ يمكن تبديلها ونظم شئ مكانها[3]، وتقدم ردُّ (ق) لهذا المنزع عند قوله :

« وكونها بمعرَب الأفعال قلْ »

د : ومن وروده « فى التامَّة »[4] قوله تعالى[5] : « وإن تكُ حسنةً يضاعفْها » يريد : على قراءة الحرميين[6].

تكميل :

قال أبو حيان : أطلق المصنف فى توضيح التقييد ؛ إذ لايجوز حذفها مع الضمير المتصل ؛ لأن الضمير يردُّ الشئ إلى أصله ، كما رد نون «لدن» ؛ إذا أضيفت إلى الضمير ، فقيل : «لدنه» ، ولايجوز « لده »[7].

* * *

(١) شرح التسهيل ١ : ٣٦٧ .

(٢) فى «د» ، و«أ» ، و«ب» : « إذ لايلزم » ، وهو يؤدى إلى خلاف المقصود .

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٥ب .

(٤) ساقطة من «ب» ، وفى «هـ» : « تامة » ، وانظر : شرح المرادى ١/ ٣١٢ .

(٥) سورة النساء : الآية ٤٠ .

(٦) قال ابن الجزرى : « الحرميان وأبو جعفر : « وإن تَكُ حَسَنَةً » بالرفع ، والباقون بالنصب » .
وتوجيه النصب : على أن « حسنةً » خبر « كان » الناقصة ، واسمها ضمير يعود على « مثقال ذرة » المتقدم فى قوله تعالى : « إن الله لايظلم مثقال ذرة » ، والتقدير : « وإن تَكُ مثقال ذرة حسنةً يضاعفها » .
وقال الشاطبى - رحمه الله :

وفى حَسَنَهْ حِرْميٌّ رَفْع وضَمُّهُم ... تُسَرّى نَمى حقّا وعَمّ مُثَقّلاَ

الوافى فى شرح الشاطبية ١٦٩ والإرشادات الجلية ١٠٦ والمغنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ١ : ٤٠٩ والبدور الزاهرة ٩٨ وتحبير التيسير ١٠٤ .

(٧) سيبويه ٣ : ٢٨٦ : « وأمَّا «لَدٌ» فهى محذوفة ، كما حذفوا «يَكُن» ، ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مُضْمَر رددته إلى الأصل ، تقول : من لَدُنْهُ ، ومن لَدُنّى ، فإنما لَدُنْ كَمَنْ » ، انظر : التذييل والتكميل ٢/ ١٦أ .

« ما ، ولا ، ولات ، وإنْ ، المشبَّهات بليس »

ق : نبه بقوله : « المشبهات » على أن عملها ليس بحق الأصل ؛ لفقدان شرطه ، وهو الطلب الاختصاصى[1] ، انتهى ، ولم تثبت « لات »[2] فى ترجمته .

إعمالَ ليس أُعْمِلَتْ ما دونَ إنْ ... مَعَ بَقَا النفى وترتيبٍ زُكِنْ

[٤٨/أ] وسبقُ حرفِ جرٍّ او ظرفٍ كما ... بى أنت معنيًّا أجازَ العُلَما

ق : إنما أتى هنا بمسألة سبق المجرور « أو الظرف »[3] ، وقد تقدمت تنبيهًا على أن تقديم هذا المعمول لايقدح فى جواز الإعمال ، وليس مثل تقديم الخبر ولا معموله ، «إذا»[4] لم يكن ظرفًا ولا مجرورًا ، ونسب ذلك للعلماء دون العرب لينبِّه «إلى»[5] أن سماعه فى حكم المعدوم ، على أنه أنشد فى الشرح[6] :

(١) شرح الشاطبى ١/ ٣٦٨ .

(٢) فى «ب» : «لا» .

(٣) فى «جـ» : « والظرف » .

(٤) فى «أ» : «إذ» .

(٥) زيادة من عندى لإقامة المعنى ، وفى «هـ» : « على » ، وساقطة من «ص» .

(٦) من الطويل ، وهو بلانسبة فى أوضح المسالك ١ : ٢٨٣ وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٧٠ وشرح الأشمونى ١ : ١٢٢ وشرح التصريح ١ : ١٩٩ والمقاصد النحوية ٢ : ١٠١ وانظر شرح الشاطبى ١/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ .
والشاهد فيه قوله : « ما كُلُّ حِينٍ مَنْ توالى مُوالِيًا » حيث أعمل « ما » النافية عمل «ليس» فرفع بها المبتدأ ، وهو « مَنْ » ونصب الخبر ، وهو « مُوالِيًا » رغم تقدُّم معمول الخبر ، وهو « كل حين » على الاسم والخبر معًا ، وإنما ساغ الإعمال مع هذا التقدُّم كون هذا المعمول المتقدِّم ظرفًا .
ابن مالك : « فلو كان معمول الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا لم يبطُل عمل «ما» كقولك : ما عندك زيد مقيما . . . » .
شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١ : ١١٩ وشرح التسهيل ١ : ٣٧٠ .

بأهبة حربٍ «كن»[1] وإن كنت آمنًا ... فما كلُّ حينٍ مَنْ توالي موالِيا

ورفعٌ معطوفٍ بلكنْ أو ببلْ ... من بعد منصوب بما الزمْ حيثُ حَلْ

ق : أي : سواء حلَّ بعد منصوب لفظًا ومحلاً ، أو مجرور لفظًا ، منصوب محلاً[2].

وبعد ما وليس جرَّ الباءُ الخبرْ ... وبعد لا ونفى كَانَ قد يُجَرّ

ق : يحتمل أن يريد « بما » الحجازية التى جرى ذكرها ، ويحتمل أن يريد النافية فى اللغتين معًا ؛ إذ لم يقل مثلا : « ما »[3] وبعدها » ، كما يحتمل أنه يريد « بلا » التى للتبرئة ، وهو الذى فى التسهيل[4] ، وأن يريد التى « كليس » ، أو ما هو أعمُّ من ذلك ، فليس فى لفظه « ما يعيِّن »[5] ضربًا من تلك الأضرب ، بل يعطى ما هو أعم من كونها عاملة أو غير عاملة ، وهو صحيح بشهادة السماع[6] .

فى النكرات أُعْمِلَتْ كليس لا ... وقد تلى لات وإنْ ذا العَمَلا

وما للاتَ فى سوى حينٍ عَمَلْ ... وحذفُ ذى الرفع فَشَا والعكْسُ قَلْ

د : وتأول المانعون إعمال «لا» فى المعرفة[7] قولَه[8] :

(١) فى «ب» ، و«ج» : «لُذْ» ، ويروى البيت : « بأُهْبَةِ حَزْمٍ لُذْ . . . » .
(٢) ساقطة من «د» ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٣٧٥ .
(٣) ساقطة من«أ» و«ج» .
(٤) شرح التسهيل ١ : ٣٦٩ .
(٥) من «هـ» وفي بقية النسخ : « ما يفيد » .
(٦) شرح الشاطبى ١/ ٣٧٦، ٣٧٧ .
(٧) شرح المرادى ١/ ٣١٩ .
(٨) البيت والذى قبله :

بدت فعل ذى ود فلما تبعثُها ... تولَّتْ وبقَّت حاجتى فى فؤاديا

وحلَّتْ سوادَ القلب لا أنا باغيًا ... سواها ولا عن حبِّها متراخيا

من الطويل ، وهما للنابغة الجعدى فى ديوانه ١٧١ والأشباه والنظائر ٨ : ١١٠ وتخليص الشواهد ٢٩٤ والجنى الدانى ٢٩٣ وخزانة الأدب ٣ : ٣٣٧ والدرر ٢ : ١٦٤ وشرح الأشمونى ١ : ١٢٥ وشرح التصريح ١ : ١٩٩ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٦١٣ ومغنى اللبيب ١ : ٢٤٠ والمقاصد النحوية ٢ : ١٤١ وشرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٢٥ ، ٣٧٧ . =

« لا أنا باغيًا »

أبو حيان [٤٨/ب] : تأولوه على أن الأصل « لا أرى باغيًا » ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، فأنا مفعول ، لم يسم فاعله ، وباغيًا : حال .

د : وقال أعرابى : « أنا»[1] قائما »[1] يريد « إنْ أنا قائمًا » هذا من باب قوله تعالى[2] :

« لكنَّا هو الله ربى » «أى» « لكن أنا هو الله ربى »[3] .

د : وجعل ابن جنى من ذلك قراءة سعيد بن جبير : « إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم »[4] ذكره فى المحتسب[5] ، أى : إنما هى حجارة وخشب ، وليسوا عُقَلاءَ مخاطبين مثلكم ، فهى أقل منكم ، فكيف تعبدون «ما»[6] هو أقل منكم[7] .

د : ونصَّ المصنف على أن عمل «لا» أكثر من عمل «إنْ»[8] والعكس أقرب إلى الصواب[9] ، «وكذا»[10] قال أبو حيان[11] ، وقال ابن هانئ : «تعمل «لا» عمل «إنَّ» كثيرًا شائعًا ، وعمل ليس قليلاً ، ولكنه أكثر من عمل «إنَّ» .

= والشاهد فيهما قوله : « لا أنا باغيًا » حيث أعمل « لا » عمل « ليس » واسمها معرفة ، وهذا شاذ ؛ إذ القياس أن يكون اسمها نكرة .
وعن هذا الشذوذ قال ابن مالك : « أى : « لا أرى باغيًا » فحذف الفعل ، وجعل « باغيًا » دليلاً عليه ، وهو أولى من جعل «لا» رافعة لـ«أنا» اسمًا ، ناصبة « باغيًا » خبرًا ، فإن إعمال «لا» فى معرفة غير جائز بإجماع » ، وقال فى موضع آخر من الشرح : « وشذ إعمالها فى معرفة . . » . «شرح التسهيل ١ : ٣٢٥ - ٣٢٦ ، ٣٧٧ » .
(١) فى «أ» : «إن» ، وكذا فى المرادى جـ١/ ٣٢١ .
(٢) سورة الكهف : الآية ٣٨ .
(٣) ساقطة من «هـ» .
(٤) سورة الأعراف : الآية ١٩٤ .
(٥) شرح المرادى ١/ ٣٢١ .
(٦) فى «ب» و«ج» : «مَنْ» .
(٧) المحتسب ١/ ٢٧٠ .
(٨) ابن مالك فى شرح التسهيل ١ : ٣٧٤ : « . . . وتُلْحَقُ بها «إن» النافية قليلاً ، و«لا» كثيرًا » .
(٩) شرح المرادى ١/ ٣٢٣ .
(١٠) فى «أ» : «كذا» .
(١١) التذييل والتكميل ٢/ ٢٥أ .

ق :شروط عمل «ما» السابقة لازمة فى « لا ، ولات ، وإنْ » ولم ينصّ على ذلك اكتفاءً بما قدم فى «ما» مع أن جميعها مشبهات بليس ، وقد نص الجزولى على اشتراك « ما ولا » فى هذه الشروط[1] .

ق :وقوله : «تلى لات» من الولاية كالإمارة وشبهها ، لا من ولى بمعنى «قرب»، ثم «لات» مثل «لا» فى اشتراط التنكير ، و«إنْ» مثل «ما» فى عدم اشتراطه ، وفى كلامه تلويح بذلك ، فإن «لات» هى «لا» أُنِّثَتْ[2] بالتاء ، فإذا كان أصلها يشترط فى معموله التنكير ، فذلك باقٍ فى الفرع بلا شك ، ولكن لو قال مثلاً :

فى النكرات أُعْمِلَتْ كليس لا لاتَ ، ومثل « ما » أتى « إنْ » مُعْمَلاَ

[٤٩/أ] لحصل مراده من التحرير .

ق :قوله : « وما للاتَ فى سوى حينٍ عملْ » يعنى قياساً ، فإنه جاء شاذًا عملها فى غير الحين ، كقول الحماسى[3] :

لهفى عليك للّهْفة من خائف يبْغِى جِوارَكَ حينَ لاتَ مُجيرُ

انتهى[4] .

---

(١) الجزولى : « عمل ما ولا المشبهتين بليس مشروط بتأخير الخبر ، وألا يبطل النفى «بإلاّ» ، وألاَّ يُفْصَلَ بينهما بإنْ النافية . . . ». «المقدمة الجزولية فى النحو : ١٥٧ » .

(٢) فى «د» : «التى انتهت» .

(٣) من الكامل ، وهو للشمردل بن عبد الله اليَّسْعىّ ، فى شرح التصريح ١ : ٢٠٠ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٩٢٧ والمقاصد النحوية ٢ : ١٠٣ وللتميمىّ الحماسى فى الدرر ٢ : ٦٣ وللتيْمىّ فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٩٥٠ وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦ : ٨٢ وأوضح المسالك ١ : ٢٨٧ وجواهر الأدب ٢٠٥ وشرح الأشمونى ١ : ١٢٦ ومغنى اللبيب ٢ : ٦٣١ وهمع الهوامع ١ : ١١٦ . والشاهد فيه قوله : «لاتَ مُجيرُ» حيث حذف خبر «لاتَ» للضرورة الشعرية ، والتقدير: «لاتَ مُجيرٌ فى الدنيا» .

(٤) شرح الشاطبى ١/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ .

وسوَّغ ذلك وقوع الحين قبلها ، وبه مثَّل ابن هانئ .

قوله فى التسهيل : « وقد يضاف إليها حين لفظًا[1] » وقال : إنها تتمشَّى مع الإضافة على القول بفعليتها .

ق : **وفى «لات» ثلاثة أقوال**[2] :

الأول :أنها «لا» زيدت عليها التاء ، كثُمَّتْ وربَّتْ ، إما لمجرد تأنيث الحرف ؛ لأنها كلمة ، وإما مبالغة فى المعنى المراد من نَفْىٍ أو غيره .

والثانى: أنها أصل فى نفسها .

والثالث :أن أصلها «ليس» ، أبدلت سينها تاءً «كستّ» ، ولذا تصغر على «سُدَيْس» ، وتكسر على «أسداس» ، فصارت «ليت» فقلبت ياؤها ألفا ، لتحركها «فى الأصل ؛ إذ أصلها لَيِسَ»[3] ، وانفتاح ما قبلها .

وقول الناظم : « **وحَذْفُ ذي الرَّفع فَشَا** » ينافى هذا الثالث ؛ إذ لو كانت «هى» «ليس»[4] لم يكن اسمها محذوفًا بل مضمرًا ، وقد يؤخذ من كلامه الأول ؛ لأنه ذكر فى الترجمة «ما ولا وإنْ» ولم يذكر «لات» ، فأشعر أن «لات»[5] عنده هى «لا» ، كما قال فى التسهيل[6] : « **وتكسر بالتاء** » أى يضرب عجزها بها . انتهى .

---

(١) قال فى التسهيل وشرحه ١ : ٣٧٤ وهو فى سياق الحديث عن «لا» : «وتُخَصَّ بالتاء فَتَخْتَصُّ بالحين أو مرادفه ، مُقْتَصَراً على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقلة ، وقد يضافُ إليها «حين» لفظًا أو تقديراً ، وربما استغنى مع التقدير عن «لا» بالتاء ، وتهمل «لات» على الأصح إن وليها مَنًّا» .

(٢) شرح الشاطبى ١/ ٣٨٦ .

(٣) من «ب» و «جـ» .

(٤) من «أ» ، و«جـ» .

(٥) فى «هـ» : «ولم يذكر فأشعر لات» .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٧٤ .

وقد «ثبتت»[1] «لات» فى بعض التراجم ، وقال ابن هانئ فى قوله : «تكسع» : هذه عبارة صاحب المفصل، نقلها المؤلف استحسانا لها ، وعزا أبو حيان المذهب [٤٩/ب] الثالث لابن أبى الربيع[2] ، وأنه قال : كأنهم كرهوا أن يقولوا : «ليت» فيصير لفظها لفظ التمنى ، وزاد عن أبى الحسين بن الطراوة[3] وغيره : أن التاء إنما زيدت على لفظ «حين» «كقوله»[4] :

«العاطفون تَحينَ ما من عاطف»[5]

---

(١) فى «ب» و«جـ» : «ثبت» .

(٢) ابن أبى الربيع فى البسيط ٢ : ٧٥٣ : « . . . ويمكن أن يقال فى «لاتَ» من : «ولاتَ حينَ مناص» : الأصل : «لَيْسَ» فتحركت الياء وقبلها فتحة فانقلبت ألفًا ، فصار «لاس» ثم أبدلوا من السين التاء، كما قالوا فى «سدس» : «سُتٌّ» ، أبدلوا من السين الأخيرة تاءً ، ثم أدغموا التاء فى الدال ، إلا أن هذا لم يعمل إلا مع الحين . . » . وانظر التذييل والتكميل ٢/٢٦أ .

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبائىّ النحوى ، من أهل مالقة ، يكنىّ أبا الحسين ، يعرف بابن الطراوة ، أخذ النحو على أبى الحجاج الأعلم وغيره ، وكان أعلم أهل زمانه بالعربية ، له مصنفات منها : المقدمات على كتاب سيبويه، وله الإفصاح على كتاب الإيضاح ، وكتاب ترشيح المقتدى ، وغير ذلك ، وكان أديبا فصيحًا معروفًا بدين وأمانة ، وله نظم جيّد . توفى سنة ٥٢٨هـ . انظر : الأعلام ٣ : ١٩٦ وبغية الوعاة ١ : ٦٠٢ والبلغة ٩١ وكشف الظنون ٣٩٩ ومعجم المؤلفين ٤ : ٢٧٤ .

(٤) ساقطة من «د» .

(٥) عجزه : « والمُطعِمُونَ زَمَانَ أينَ المُطعِمُ »

من الكامل، وهو لأبى وجزة السعدى فى الأزهية ٢٦٤ والمنصف ١ : ١٠٨ وخزانة الأدب ٤ : ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٠ والدرر ٢ : ١١٥ ، ١١٦ ولسان العرب : ٢ : ٨٧ (ليت) ، ٩ : ٢٥١ (عطف) ، ١٣ : ٤٣ (أين) ، ١٣٤ (حين) ، ١٥ : ٤٧٢ (ما) ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٧٨ والجنى الدانى ٤٨٧ وخزانة الأدب ٩ : ٣٨٣ .

ولعجز البيت روايات متعددة ، منها :

«والمُسْبِغُونَ يَدًا إذا مـا أنعمـوا» .

و «نَعْمَ الذرا في النائبـات لنا هُمُ» .

و «المطعمـون زمـان مـا مِنْ مُطْعِمِ» .

وسبق «إليه»[1] أبو عبيدة[2] ، وإليه أشار بقوله فى التسهيل[3] : «وربما استغنى مع التقدير عن «لا» بالتاء ، وعجزه[4] ابن هانئ»[5] :

«والمطعمون تحين أين المطعمُ»

وعند المصنف[6] :

«والمنعمون يدًا إذا ما أنعموا»

* * *

= والشاهد فى هذا البيت قوله : « العاطفون تحين ما من عاطف » حيث زاد التاء على «حين»، وخُرِّج على أن هذه التاء ، فى الأصل ، هاء السكت لاحقةٌ لقوله : « العاطفونه » ، اضطر الشاعر إلى تحريكها ، فأبدلها تاء وفتحها ، وقيل : الشاهد حذف «لا» وإبقاء التاء ؛ لأن الحين مضافة فى التقدير ، والتقدير : العاطفون حين لات حين ما من عاطف ، فحذف «حين» مع «لا» .

(١) من «ص» ، وفى بقية النسخ «له» .

(٢) هو معمر بن المثنَّى التَّيمى ، البصْرىّ ، النحوىّ ، اللغوىّ ، مولًى بنى عبد الله بن معْمر التَّيمى ، قدم أبو عبيدة بَغداد أيام الرشيد ، وقرأ عليه بعض كتبه ، وروى بها عن هشام بن عروة ، ولأبى عبيدة كتاب فى مثالب العرب ، وكتاب فى مثالب أهل البصرة ، ويُقال : إن أباه كان يهوديًا ، وكان علاَّمةً باللغة والنحو وأيام العرب ، توفى سنة ٢٠٨هـ ، وكان عمره : ٩٨ سنة . انظر : أخبار النحويين البصريين ٦٧-٧١ والأعلام ٨ : ١٩١ وإنباه الرواة ٣ : ٢٨٦-٢٨٨ وبغية الوعاة ٢ : ٢٩٤-٢٩٦ والبلغة ٢٦١ وتاريخ ابن الأثير ٥ : ٢٠٨ وشذرات الذهب ٢ : ٢٤-٢٥ وطبقات الزبيدى ١٩٢-١٩٥ ومراتب النحويين ٧١-٧٤ ومسالك الأبصار ٤ : ٢١٩-٢٢٣ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٥٤-١٦٢ ومعجم المؤلفين ١٢ : ٣٠٩ والنجوم الزاهرة ٢ : ١٨٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٧٤ .

(٤) من «ب» و«جـ» ، وفى «أ» ، و«د» : «عن» .

(٥) فى «هـ» : «ابن هشام» .

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٧٨ ، وعلَّق على هذا البيت بقوله : «أراد : هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف ، فحذف حين مع لا ، وهذا أولى من قول من قال : إنه أراد : العاطفونه ، بهاء السكت ، ثم أثبتها وأبدلها تاءً » .

أفعـــال المقـــاربة

كـكـان كـاد وعـسى لكنْ ندرْ ... غـيـرُ مـضـارع لـهـذين خَـبَـرْ
وكـونُه بدون أنْ بعد عـسى ... نَزْرٌ ، وكـاد الأمـرُ فـيـه عُكِـسا

ق : فعل المقاربة جارٍ مجرى الواقع ، فأُلحق فى الأكثر بفعل الشروع فى ترك «أنْ» ، وفعل الرجاء غير جارٍ مجراه ، فقرن خبره بأن الدالة على الاستقبال فى الأكثر[1] ، انتهى ، وهذا فى «كاد وعسى» ، وأما غيرهما ، فقد نبه عليه بقوله :

وكـعـسى حرى ولكن جُعِلا ... خـبـرهـمـا حتْمًا بأنْ متّصِـلا
وألزموا اخلولق أنْ مثل حَرَى ... وبـعـد أوشك انـتـفـا أن نـزرا
ومـثـل كـاد فى الأصحِّ كَرَبا ...

ق : «وقال»[2] ابن القوطية[3] : «حَرَى أن يكون ذلك بمعنى عسى ، فعل غير

(١) شرح الشاطبى ١/ ٣٩٠ .
(٢) فى «أ» ، «ج» : «قال» .
(٣) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن موسى ، مولى عمر بن عبد العزيز الأموىّ ، يكنّى أبا بكر ، ويعرف بابن القوطية ، من قرطبة ، وأصله من إشبيلية ، والقوطية هى أم إبرهيم بن عيسى ، واسمها : سارّة ابنة المقتدر ، وجدّها أحدُ ملوك القوط ، وكان ابن القوطية دينًا ، فاضلاً ، عالمًا بالنحو واللغة ، مُقَدَّمًا على أهل عصره ، لا يُشَقُّ غبارُه ، ولا يُلْحَقُ شأوه .
وله مؤلفات حسان ، منها : كتاب تصاريف الأفعال ، وكتاب المقصور والممدود ، وغير ذلك ، وطال عمرُه ، فسمع الناس منه طبقةً بعد طبقة ، توفى سنة ٣٦٧هـ .
انظر : إنباه الرواة ٣ : ١٧٨ والأعلام ٧ : ٢٠١ وبغية الملتمس ١٠٢ وبغية الوعاة ١ : ١٩٨ والبلغة ٢٣٧ وجذوة المقتبس ٧١-٧٢ وكشف الظنون ١٣٣و٤٦٢ ومعجم الأدباء ١٨ : ٢٧٣-٢٧٥ ومعجم المؤلفين ١١ : ٨٤ وهدية العارفين ٢ : ٤٩ ووفيات الأعيان ١ : ٦٤٩-٦٥٠ .

متصرف»[1] .

ق : وكأنه من قولهم : «وهو حَرِ بكذا» ، وأشعر قوله : «ولكن جُعِلا» إلى آخره أن الخبر يلزم أن [٥٠/ أ] يكون مضارعًا ، واخلولق بمعنى قارب أو قرب ، يقال : اخلولقت السماء أن تمطر ، ومنه : «خليق بكذا» ، وما زعمه الناظم[2] من كون «اخلولق» من هذا الباب فيه نظر ، فإن سيبويه[3] وغيره جعلوه خارجًا عن أفعال المقاربة ، وإنما يدخل فيها من جهة المعنى ، وكذلك «قارب» ؛ لأنك تقول : «قارب زيد أن يفعل» ، قال سيبويه : «تقول[4] : عسيت أن تفعل ، فَأَنْ هنا بمنزلتها فى قولك : قاربت أن تفعل ، أى : قاربت ذلك ، وبمنزلة دنوت أن تفعل ، واخلولقت السماء أن تمطر ، أى : لأن تمطر»[5] ، فإذن اخلولقت على حكم تعدى الأفعال يقتضى فاعلاً ومفعولاً ، بحرف الجر ؛ «لأنك»[6] تقول : اخلولقت السماء للمطر[7] ، فقولك : «أن تمطر» على إسقاط الخافض بمنزلة : دنوت «إذا قلت : دنوت»[8] أن تفعل» «أى»[9] من الفعل ، فلو جاز أن يعد مثل هذا فى أفعال المقاربة لجاز أن يعد منها «دنا وقرب وقارب» وما كان «نحوهما»[10] مما اتفق على أنه ليس

(١) انظر : كتاب الأفعال لابن القوطية حيث قال : «وبالياء فى لامه معتلاً : حَرَى أن يكون ذلك بمعنى : عَسَى - فعل غير مُتَصرف - وحَرَى الشئُ حَرْيًا : نَقَصَ ؛ ومنه سُمِّيت الأفعى : حارية لصغر جسمها» . «الأفعال لابن القوطية :٢١٣» وانظر شرح الشاطبى ١/ ٣٩١ .
(٢) شرح التسهيل ١ : ٣٨٩ .
(٣) الكتاب ٣ : ١٥٧-١٥٨ : « . . . وكما قالوا : اخلولقت السماءُ أن تمطر ، وكل ذلك تكلَّم به عامةُ العرب» .
(٤) ساقطة من «د» .
(٥) الكتاب ٣ : ١٥٧ .
(٦) فى «ص» : «لكنك» .
(٧) وقال عنه السيرافى : «إنه لا يحسُن : اخلولقت السماء للمطر» .
(٨) ساقطة من «د» .
(٩) ساقطة من «هـ» .
(١٠) من «ج» ، وفى بقية النسخ : «نحوهما» .

منها ، وهكذا يجرى القول فى «حرى» ؛ لأنك تقول : «حَرِ بكذا» فتعديه ، كما تقول فى اخلولق : هو خليق بكذا ، ويلزم ذلك أيضا فى نحو «خليق وجدير وحقيق وقَمِن» وشبه ذلك ؛ لأنها «صفات» مشتقة من فعل تستحق الدخول فى الباب ، وهذا كله بُعْدٌ عن الإصابة فى المسألة .

والحق : ألا يثبت حكم للكلمة حتى «يتعين»[1] فيها كما [٥٠/ ب] «يتعين»[2] فى عسى وأوشك[3] انتهى .

ومثله لأبى عبد الله بن هانئ اللخمى السبتى فى «اخلولق» محتجًا بكلام سيبويه وأبى سعيد السيرافى ، وأبى الحسن بن الضائع ، ولَمَّا لم يكن انتفاء «أن» بعد أوشك خاصًا بالشعر قال : «نَزَرا» ، ولم يقل : «شذّ» ، وفهم ابنه من هذا النظم أن « أوشك » من قسم «كاد» لمقاربة الفعل فى الوجود[4] ، كما فى التسهيل[5] .

---

(١) فى «أ» : «يتيقن» .

(٢) فى «أ» : «يتيقن» .

(٣) شرح الشاطبى ١/ ٣٩١، ٣٩٢ .

(٤) ابن الناظم ص٦٢ : « أفعال المقاربة على ثلاثة أضْرُب ؛ لأن منها ما يدل على رجاء الفعل ، وهو عسى وحرى واخلولق ، ومنها ما يدل على مقاربته فى الإمكان ، وهو كاد وكرب وأوشك . . . » .

(٥) ابن مالك فى شرح التسهيل ١ : ٣٨٩ : « . . منها للشروع فى الفعل : طفق، وطبق، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ ، وهَبَّ، ولمقاربته : هلهل ، وكاد ، وكرب ، وأوشك ، وأولى» .

وكذلك قال ابن عقيل فى شرح الألفية ١ : ٣٢٣ : « . . . وهذه الأفعال تُسَمَّى أفعال المقاربة ، وليست كلها للمقاربة ، بل هى على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلَّ على المقاربة ، وهى : كاد ، وكَرَبَ ، وأوشك . . . » .

وقال محمد بن قاسم الغَزِّىّ فى شرح الألفية ص٢٤٥ : « . . لأن أفعال هذا الباب ثلاثة أنواع : ما وُضِع للدلالة على دُنُوّ الخبر فى الشئ الممكن ، وهو : كاد وكرب وأوشك . . » .

وانظر : أوضح المسالك ١ : ٢٤١ .

والأظهر من النظم أنها من قسم «عسى» لمقاربة الفعل فى الرجاء ؛ لأنه ذكر أوّلاً فعلين من قسمين ، ثم ألحق بكل فعل ما أشبهه ، فقال : «**وكعسى حرى**» وأردفه باخلولق وأوشك ، ثم رجع لما يلحق بكاد ، فقال : « **ومثل كاد في الأصح كربا** » ، وهذا موافق لما ذكر الشلوبين وتلامذته : الأبدى وابن الضائع وابن أبى الربيع أن «أوشك» من قسم «عسى» الذى هو للمقاربة فى الرجاء[1] .

قال ابن الضائع: والدليل على ذلك أنك تقول : «عسى زيد أن يحُج» «ويوشك زيد أن يحُج» ، ولم يبرح من بلده ، ولا تقول : «كاد زيد يحج» إلا وقد أشرف عليه ، ولا يقال ذلك وهو «ببلده»[2] «انتهى»[3] ، واستظهر ابن هانئ ما فى التسهيل لقوله «عليه الصلاة والسلام»[4] : « **يوشك أن يقع فيه** »[5] وقول الشاعر[6] :

يوشك من فَرٍّ من منيَّتِه ... فى بعض غِرَّاته يصادفُها

---

(١) التوطئة ٢٩٧ - ٢٩٩ .

(٢) فى «ب» ، و«جـ» : «فى بلده» .

(٣) ساقطة من «د» .

(٤) فى «ص» ، و«هـ» : «عليه السلام» .

(٥) تمامه : «الحلال بيِّنٌ ، والحرام بيِّن ، وبينهما أمور مُشتَبِهات ، لا يعلمهنَّ كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومَن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام كالراعى يرعى حولَ الحمى يوشك أن يقع فيه ، ألا وإن لكل ملك حمىً ، ألا وإن حمى الله محارمه ، ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهى القلب » .

والشاهد فى الحديث وقوع «أن» بعد مضارع «أوشك» ، وهوكثير .

(٦) من المنسرح ، وهو لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ٤٢ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ١٦٧ وشرح التصريح ١ : ٢٠٧ وشرح المفصل ٧ : ١٢٦ والعقد الفريد ٣ : ١٨٧ والكتاب ٣ : ١٦١ ولسان العرب ٦ : ٣٢ (بيس) ، ١٨٨ (كأس) والمقاصد النحوية ٢ : ١٨٧ ولعمران بن حطان فى ديوانه ١٢٣ ولأمية أو لرجل من الخوارج فى تخليص الشواهد ٣٢٣ والدرر ٢ : ١٣٦ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٩٢ ، ١٣٠ .

والشاهد فيه مجئ خبر «يوشك» غير مقترن بـ«أن» ، وهذا قليل .

ويروى : «يوافقها» مكان : «يصادفها» ، وهو ما فى النسخة «ص» .

ومن الكثير فى «كرب» ما أنشد المؤلف[1] :

كَرَبَ القلبُ من جَوَاه يدوبُ حين قال الوشاةُ : هند غَضُوبُ

[٥١/أ] ومن النادر قوله[2] :

سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على الظما وقـــد كربت أعنـــاقُها أن تُقَطَّعـا

ق : وأشار بقوله : «في الأصح» لخلاف ابن الحاجب[3] ؛ إذ جعل فى مقدمته «كرب» من أفعال الشروع ، وفى عبارة المصنف[4] إشعار به خلافًا لابن الناظم «الذى»[5] جعله إشارة لمخالفة سيبويه ؛ إذ لم يذكر فى خبر «كرب» إلا التجرد من

(١) من الخفيف ، وهو لكحلبة اليربوعى ، أو لرجل من طيئ ، فى الدرر ٢ : ١٤١ وشرح التصريح ١ : ٢٠٧ والمقاصد النحوية ٢ : ١٨٩ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٩٢ وأوضح المسالك ١ : ٣١٤ وتخليص الشواهد ٣٣٠ .

والشاهد فيه قوله : «يذوب» حيث جاء خبرًا لـ«كرب» ومجردةً من «أنْ» ، وهذا هو الغالب .

(٢) من الطويل ، وهولأبى زيد الأسلمى فى تخليص الشواهد ٣٣٠ والدرر ٢ : ١٤٣ وشرح التصريح ١ : ٢٠٧ وشرح عمدة الحافظ ٨١٥ والمقاصد النحوية ٢ : ٩٣ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٩٢ والمقرب ١ : ٩٩ وهمع الهوامع ١ : ١٣٠ .

والشاهد فيه قوله : « أن تُقَطَّعَا » حيث جاء خبر «كرب» فعلاً مضارعًا مقترنًا «بأنْ» ، وهذا نادر ، والأكثر عدم الاقتران .

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس الدُّوَنىّ ، يكنَّى أبا عمرو ، وينعت بالجمال ، المالكى ، النحوى ، الفقيه ، مولده بأسْنَا من صعيد مصر سنة ٥٧٠هـ ، واشتغل بالنحو واللغة والأصول ، واشتهرت تصانيفه فأغربتْ وشُرِحَتْ واعتُنِىَ بشرحها ، وله مقدمتان فى التصريف والنحو ، ومختصر فى أصولَ الفقه ، وغيرذلك . توفى بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ. انظر : الطالع السعيد ٣٥٢-٣٥٧ والأعلام ٤ : ٢٧٤ والبداية ١٣ : ١٧٦ وبغية الوعاة ٢ : ١٣٤-١٣٥ والبلغة ١٤٠ وشذرات الذهب ٥ : ٢٣٤-٢٣٥ وطبقات القراء ١ : ٥٠٨ ومعجم المؤلفين ٥ : ٢٦٥ وهدية العارفين ٦٥٤-٦٥٥ ووفيات الأعيان ١ : ٣٩٥-٣٩٦ .

(٤) من «أ» وفى بقية النسخ : «المفصل» .

(٥) فى «أ» : «إذ» .

«أنْ»[1] ، وهذا بعيد ؛ لأن سيبويه لم يتعرض لمنع ما سكت عنه ، وغايته أنه سمعه مَنْ بعده فاستدركه عليه ، ولم يُعَدَّ سيبويه مخالفًا له ، لعلمه بأنه لو سمعه لنقله ، على أن «المؤلف»[2] لم يُشِرْ فى المسألة لخلاف فى التسهيل ، ولا شرحه ، ولا الفوائد[3] ولا هو فى الكتب التى بأيدينا ، وأغفل الناظم مما ألحق بكاد «هلهل وأولى»[4] ، وقد ذكرها فى التسهيل[5] تبعًا للجوهرى[6] . انتهى .

وقال ابن هانئ : الأكثر على خلافه فى «أولى» ؛ لكثرة مجيئه دون شئ بعده ، فهو اسم فعل ، «إلا أن يقال : يكون على وجهين : اسم فعل»[7] إن لم يقع بعده أنْ والفعل ، وفعل مقاربة إن وقع بعده ذلك .

ق : ويحتمل أن يكون تفسيرهم «أولى» بالفعل تفسير معنى ؛ لأنهم يفسرون «أولى لك»[8] بذلك ، وهو «اسم فعل»[9] ، وقد قال مكى[10] : معناه : «كدتَّ

(١) ابن الناظم ص٦٣ : «ولم يذكر سيبويه فى «كرب» إلا تجريد خبرها من «أنْ» ، فلذلك قال الشيخ (يعنى أباه) : «ومثل كاد فى الأصح كربا» .

(٢) فى «أ» : «المصنف» .

(٣) هو كتاب لابن مالك ، ذكر بروكلمان أنه ضائع ، انظر : تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٧٧ ، وأقوم الآن بتحقيقه ، نسأل الله الإعانة .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٨٩ - ٣٩٣ .

(٥) شرح التسهيل ١ : ٣٨٩ .

(٦) الصحاح ٥/ ١٨٥٢ وشرح الشاطبى ١/ ٣٩٤، ٣٩٥ .

(٧) ساقطة من «أ» .

(٨) سورة القيامة : الآية ٣٤ .

(٩) من «ب» وفى بقية النسخ : «اسم لافعل» .

(١٠) هو أبو محمد : مكى بن أبى طالب ، واسمه : حَمُّوش بن محمد بن مختار القيسى المقرئ النحوى ، أصلهُ من القيروان وسكن قرطبة ، وكان من أهل الإتقان لعلوم القرآن ، وله تصانيف منها : المشكل فى إعراب القرآن ، وغيره . ولد سنة ٣٥٥هـ وتوفى سنة ٤٣٧هـ .
انظر : شذرات الذهب ٣ : ٢٦٠ - ٢٦١ وإنباه الرواة ٣ : ٣١٣ - ٣٢٣ وبغية الملتمس ٤٥٥ وبغية الوعاة ٢ : ٢٩٨ وطبقات القراء ٢ : ٣٠٩ - ٣١٠ ومعجم الأدباء ١٩ : ١٦٧ - ١٧١ والنجوم الزاهرة ٥ : ٤١ ووفيات الأعيان ٢ : ١٥٧ - ١٥٩ .

تهلك» فلا يسوغ إثباته فى الباب مع الاحتمال[1] .

..... وترك أنْ مع ذي الشروع وجبا

[٥١/ب] كأنشأ الساق يحدو وطفقْ كذا أخذْتُ وجعلتُ وعلقْ

ق : قد تكلم الجوهرى على جميعها[2] وعلى طبق وهَبْ وقام ، المذكورات فى التسهيل[3] .

واستعملوا مضارعًا لأوشكا وكاد لا غير ، وزادوا مُوشِكَا

ق : معنى عدم تصرف الفعل : اقتصار العرب به على بعض صيغه ، بحيث يفهم «منه»[4] قصد الاقتصار ، وإلا لزمنا أن نقف فى تصريف كل فعل على السماع[5] .

بعد عسى اخلولق أوشك قد يردْ غِنىً بأن يفعل عن ثانٍ فُقِدْ

وجرِّدَنْ عسى أو ارفَعْ مضمرا بها إذا اسمٌ قبلها قد ذُكِرَا

ق : لو قال : «وجردنَّهنَّ أو ارفع مضمرا» لكان أصوب ؛ «لأنه أشمل»[6] مثل ما فى التسهيل[7] .

والفتح والكسر أجزْ فى السين منْ نحو عسيت ، وانتفا الفتح زكنْ

(١) شرح الشاطبى ١/ ٣٩٥ .
(٢) الصحاح ١/ ٢٣٥ .
(٣) شرح التسهيل ١ : ٣٨٩ ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٣٩٦ .
(٤) فى «أ» «وجه» : «منهم» .
(٥) شرح الشاطبى ١/ ٣٩٧ .
(٦) من «أ» .
(٧) شرح التسهيل ١ : ٣٩٦ ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٤٠١ .

ق : واختير الفتح لكثرته سماعًا ، ولمساواة الضمير بالظاهر قياسًا ، قال مكى فى اختصار الحجة للفارسى : حجة من كسر أنها لغة فى هذا الفعل ، إذا اتصل بمضمر خاصة ، ويعضده حكاية ابن الأعرابى[1] ، « هو عسٍ بكذا كشجٍ وحرٍ »[2] .

* * *

(١) هو محمد بن زياد النحوى اللغوى ، أبو عبد الله بن الأعرابى ، صاحب كتاب النوادر وغيره ، كان إمامًا فى النحو واللغة ، نَسَّابةً ، كثير السماع والرواية ، وسمع من الأعراب الذين كانوا ينزلون ظاهر الكوفة ، ولد سنة ١٥٠هـ ، وتوفى سنة ٢٣١هـ .
انظر : تاريخ العلماء النحويين ٢٠٥ - ٢٠٦ والأعلام ٦ : ٣٦٥ وإنباه الرواة ٣ : ١٢٨ - ١٣٨ وبروكلمان ٢ : ٢٠٣ وبغية الوعاة ١ : ١٠٥ - ١٠٦ والبلغة ٢٢١ وتاريخ ابن الأثير ٥ : ٢٧٥ وهدية العارفين ٢ : ١٢ وشذرات الذهب ٢ : ٧٠ - ٧٩ وطبقات الزبيدى ٢١٢-٢١٥ والفهرست ٦٩ ومعجم المؤلفين ١٠ : ١١ ونزهة الألباء ٢٠٧ - ٢١٢ والنجوم الزاهرة ٢ : ٢٦ .
(٢) شرح الشاطبى ١/ ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

إنَّ وأخواتها

لإنَّ أنَّ ليت لكنَّ لعلَّ ... كأنَّ عكس ما لكان من عملْ

كإن زيداً عالمٌ بأنّي ... كُفْؤ ولكنَّ ابْنَه ذو ضِغَنِ

وراع ذا الترتيبَ إلا فى الذى ... كليت فيها أو هنا غيرَ البَذِى

د : « لكنَّ » للاستدراك ، وليست مركبة على الأصح »[1] .

أبو حيان : [٥٢/أ] وذهب الفراء إلى أن أصلها « لكنْ أن » ، فطرحت همزة « أن » ، وحذفت نون « لكن » حيث استقبلت ساكنا ، كما قال الشاعر[2] :

فلست بآتيه ولا أستطيعه ... ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فَضْلِ

وقيل : أصلها « لاكان » .

د : « ولاتكون « لعل » للتعليل ولا للاستفهام ولا للشك »[3] ، التعليل ذكره الكسائى والأخفش فى : « لعله يتذكّر »[4] ، والاستفهام قيل به فى : « لعله يزكّى »[5] ، وقوله « عليه الصلاة والسلام »[6] :

(١) شرح المرادى ١/ ٣٣٤ .

(٢) من الطويل ، وهو للنجاشى الحارثى فى ديوانه ١١١ ، والأزهيَّة ٢٩٦ وخزانة الأدب ١٠ : ٤١٨ - ٤١٩ وشرح أبيات سيبويه ١ : ١٩٥ وشرح التصريح ١ : ١٩٦ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٧٠١ والكتاب ١ : ٢٧ والمنصف ٢ : ٢٢٩ وبلانسية فى الأشباه والنظائر ٢ : ١٣٣ ، ٣٦١ والإنصاف ٢ : ٦٨٤ وأوضح المسالك ١ : ٦٧١ وتخليص الشواهد ٢٦٩ والجنى الدانى ٥٩٢ وخزانة الأدب ٥ : ٢٦٥ .

والشاهد فيه قوله : « ولاك » يريد : ولكن ، فحذف النون ضرورةً .

(٣) شرح المرادى ١/ ٣٣٤ .

(٤) سورة طه : الآية ٤٤ .

(٥) سورة عبس : الآية ٣ .

(٦) فى « ص » ، و« هـ » : « عليه السلام » .

« لعلنا أعجلناك »[1] ، والشك كالراجع للاستفهام ، وهى عند الجمهور فى الآيتين للترجى ، وفى الحديث للإشفاق[2] .

د : « وليست « لعل » مركبة على الأصح »[3] .

أبو حيان : وفى شرح الخفاف[4] : « لعل » مركبة من لام التكثير وعلّ[5] ، وقال غيره : هى لام التوكيد .

د : وكأن للتشبيه ، ولاتكون للتحقيق ولا « للتقريب »[6] ولا للظن[7] ،

(١) اللؤلؤ والمرجان ١ : ٨٠ رقم ١٩٦ ، وأخرجه البخارى فى كتاب الوضوء ٣٤٠ ، باب من لم يَرَ الوضوء إلا من المخرجين .

(٢) ابن مالك فى شرح عمدة الحافظ ١ : ١٢٢ : « ولعلّ للترجّى والإشفاق ، والتعليل » ، وفى شرح تسهيل الفوائد ، زاد معنًى رابعًا فقال ٢ : ١١٥ « ولعلّ للترجى والإشفاق والتعليل والاستفهام » .

الدمامينى فى تعليق الفرائد ٤ : ١٦ : « وهذا إنما قال به بعض الكوفيين ، وتبعهم المصنف ، وحمل عليه قوله تعالى : « وما يدريك لعله يزّكى » ، وقول النبى - صلى الله عليه وسلم لبعض الأنصار ، وقد خرج مستعجلاً : « لعلنا أعجلناك » .

والآية عند غيرهم محمولة على الترجى ، والحديث على الإشفاق » .

أبو القاسم الزجاجى فى كتاب حروف المعانى ص٣٠ : « لعلّ لها ثلاثة أوجه : تكون شكًا وإيجابًا واستفهامًا ، ولها معنى رابع ، وهو الترجى » .

(٣) شرح المرادى ١/ ٣٣٤ .

(٤) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامىّ المالقى النحوىّ ، المعروف بالخفاف ، قرأ النحو على الشلوبين ، وكان نحويًا بارعًا ، ورجلاً صالحًا مباركًا . صنّف : شرح سيبويه وشرح إيضاح الفارسى ، وشرح لمع ابن جنى .

مات بالقاهرة سنة سبع وخمسين وستمائة . بغية الوعاة ١/ ٤٧٣ .

(٥) أبو الحسن الرمانى فى كتاب : « معانى الحروف ص١٢٤ : « وهى من الحروف العوامل ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، وعلتها كعلّة إنّ وكأنّ ، وفيها لغات قد يقال : لعلّ ، ولعنّ ، وعَلّ ورعنّ ، وأنّ ، والأفصح لعلّ ، وَعلّ . . . » .

(٦) فى « ب » : « للترتيب » .

(٧) شرح المرادى ١/ ٣٣٥ .

التحقيق ذهب إليه الكوفيون والزجاجي[1] ، ومنه عندهم قوله[2] :

فأصبح بطنُ مكةَ مقشعرًا كأنّ الأرض ليس بها هشامُ

أى : لأن الأرض ليس بها هشام .

قال أبو حيان :والصحيح أنها للتشبيه ، ومراده أن بطن مكة كان ينبغى له ألا يقشعر لدفن هشام فى أرضه ، وضمه أشلاءه ، وهو قائم مقام الغيث الذى لا تقشعر معه الأرض[3] .

قال ابن هانئ :منه عندهم « ويكأنّ » ، وهى كلمة تندُّم ، وكأن للتحقيق ، والتقريب ، ذهب إليه الكوفيون ، ومنه عندهم : كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت ، وقول الحسن [٥٢/ ب] البصرى[4] :

« كأنك بالدنيا لم تكن ، وبالآخرة لم تزل » .

---

(١) البسيط ٢ : ٧٦٢ والإنصاف ١ : ١٩٧ - ١٩٨ وحروف المعانى للزجاجى ص٢٨ وهامشها ، والمغنى ٢٥٣ .

والزجاجى هو عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى ، أبو القاسم النحوى ، تلميذ الشيخ أبى إسحاق الزجاج ، له تصانيف مفيدة ، توفى سنة ٣٤٠هـ : انظر : الأعلام ٤ : ٦٩ وإنباه الرواة ٢ : ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) من الوافر ، وهو للحارث بن خالد فى ديوانه ٩٣ والاشتقاق ١٠١ ، ١٤٧ ، ويلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٦ والجنى الدانى ٥٧١ .

والشاهد فيه أنّ «كأنّ» أفادت التحقيق عند الكوفيين ، وقال ابن مالك : الكاف هنا للتعليل ، وقيل : البيت محمول على التشبيه ، فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة ، بل هو مدفون فيها .

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٤٣أ .

(٤) هو الحسن بن ميمون البصرى الأخبارى ، من بنى نصر ، روى عنه محمد بن النطاح ، مات فى حدود سنة ٢٣٠هـ ، صنف كتاب الدولة ، وكتاب المآثر . هدية العارفين ١/ ٢٦٦ .

أبو حيان : والصحيح أنها فى هذا «كله»[1] للتشبيه[2] .

قال ابن هانئ :يحتمل أن يكون الضمير فى « لم تكن » للمخاطب ، ويحتمل أن يكون للدنيا .

والظن ذهب إليه الكوفيون والزجاجى[3] ، إذا كان خبرها مشتقًا نحو : « كأن زيدًا قائم » .

د :« وهى مركبة من كاف التشبيه « وأنَّ » ، قيل : بلاخلاف ، وليس بصحيح »[4] .

أبو حيان :وقول ابن هشام : « لاخلاف أنها مركبة ليس بصحيح »[5] ، بل قيل : إنها حرف بسيط ، وهو «أولى»[6] ؛ لأن التركيب على خلاف الأصل ، واختلف القائلون بالتركيب : هل تتعلق هذه الكاف بشئ أم لا ؟ .

ق : ويعنى بقوله : « **وراع ذا الترتيب** » أنه لايجوز «نحو»[7] : «قائمٌ إن زيدًا» ولا «إن قائمٌ زيدًا »[8] لعدم تصرفها ، ولقصدهم فى الباب عكس عمل «كان» ، فلو وسَّطوا الخبر كان ذلك بصورةٍ ما أرادوا الخروج عنه ، وسجاياهم تأبى ذلك ، كما قيل[9] :

---

(١) من جـ ، وفى بقية النسخ «كلمة» .

(٢) التذييل والتكميل ٢/ ٤٣أ .

(٣) حروف المعانى ٢٨-٢٩ .

(٤) شرح المرادى ١/ ٣٣٥ .

(٥) أوضح المسالك ١ : ٢٦٦ ومغنى اللبيب ٢٥٢ والإنصاف ١ : ١٩٧ .

(٦) فى «ب» و «جـ» : « الأولى » .

(٧) من « جـ » .

(٨) ساقطة من «ب» و «جـ» .

(٩) من الطويل ، وهو لمعن بن أوس المزنى فى ديوانه ٦٠ ودلائل الإعجاز ٣٠٩ والبسيط ١ : ٣١٧ . ويروى : « لم تكد » بدل : « لم تكن » ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٤٠٨ .

والشاهد فيه توسيط الخبر بين كان واسمها ، وهو غير جائز .

إذا انصرفت نفسى عن الشئ لم تَكُنْ ... «عليه»[1] بوجهٍ آخَرَ الدهرَ تُقْبِلُ

ويعطى استثناؤه نحو : « ليت فيها أو هنا غير البذي » أنه لايجوز نحو : « فيها ليت غير البذى » ، ولا « هنا ليت غير البذى » ، وأما «نحو»[2] قوله[3] :

فلا تلْحنى فيها فإنّ بحبها ... أخاك مُصَابَ القلب جُمّ بلابُلهْ

فقد ألمعنا إليه عند قوله : « ولا يلي العاملَ معمولُ الخبر » « لآخره »[4] .

وهمزَ إنْ افتحْ لسدِّ مصدرٍ ... مسدّها وفى سوى ذاك اكسرِ [٥٣/أ]

فاكسرِ فى الابتدا وفى بَدْء صلهْ ... وحيثُ إنّ ليمين مُكملهْ

أو حُكيتْ بالقول أو حلّتْ محلْ ... حالٍ ، كزرته وانى ذو أملْ

وكسروا من بعد فعل عُلّقَا ... باللام كاعلم إنه لذو تُقَى

د : « فإن قلت : قد ذكر بعد « هذا »[5] جواز الفتح والكسر بعد اليمين إذا لم توجد اللام ، فيكون إطلاقه هنا مقيداً بما بعد ، كما قال بعضهم[6] ، ولعله يعنى ببعضهم ابن عقيل[7] ، ونحوه عند «ق» .

قلت : وإذا أعطيت قوله : (مكمله) حقه ، انقدح لك صحة ما قاله المرادى ، وبالله تعالى التوفيق .

---

(١) فى «ب» ، و «جـ» : « إليه » .
(٢) من «جـ» .
(٣) سبق تخريج البيت ، وبيان الشاهد فيه ، ص ٣٢٢
(٤) فى «جـ» : إلى آخره .
(٥) ساقطة من «جـ» .
(٦) شرح المرادى ١/ ٣٣٦ .
(٧) ابن عقيل ١ : ٣٦٠ : « . . . ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح « إن » وكسرها بعد القسم ، إذا لم يكن فى خبرها اللام . . . » .

ق : وأما الواقعة بعد «كَلاَّ» وحتى[1] الابتدائية فمندرجة فى قوله : « فاكسر في الابتدا » كالواقعة بعد (ألا) الاستفتاحية ، وكذا الواقعة خبر اسم عين ؛ لأن الخبر الجملة ، ولا يصح فتحها ؛ لأن المفتوحة مصدرية ، ولا يخبر بمصدر عن جثة إلا على معنى الوصف ، «والوصف»[2] (بأن) معدوم ، وأما «المعلقات»[3] باللام ، فإن وقع قبلها فعل دخلت فى قوله : « وكسروا من بعد فعل عُلّقَا باللام » وإلا ففى قوله : « فاكسر في الابتدا » ، ولا ثالث ، انتهى .

وقد سبق ابن عقيل للتنبيه على اندراج التى بعد ألا وحيثُ واسم العين[4] تحت قوله : « فاكسر في الابتدا » « وفي بدء صلهْ »[5] . وفى كلام الشارح إشارة إليه[6] .

وقال ابن هانئ : إنما كانت الواقعة بعد «أما وألا» الاستفتاحيتين وحتى الابتدائية من حيز المستأنفة ؛ لأن هذه الأشياء لا تطلب ما بعدها ، كما أن ما «يتقدم»[7] على «إذن» ولا يطلب ما بعدها [٥٣/ب] لا يمنعها «التصدير»[8] ، وفى «حتَّى» شئٌ ما ليس فى (أما وألا) قال : والحالّة محلَّ الصفة كالحالَّة محلَّ الحال ، «كقولك»[9] : جاءنى رجل وإنه ليعرف» .

---

(١) فى «ب» : «حتى وكَلاَّ» .
(٢) ساقطة من «أ» .
(٣) فى «جـ» : «المتلقات» وفى «هـ» «المتعلقات» .
(٤) شرح ابن عقيل ١ : ٣٥٤ - ٣٥٥ .
(٥) ساقطة من «ص» و«أ» ، و«ب» ، و«جـ» ، و«هـ» .
(٦) شرح ابن الناظم ص٦٦ وشرح الشاطبى ١/ ٤١٤ .
(٧) فى «د» : «تقدم» .
(٨) فى «جـ» : «التصدر» .
(٩) فى «ب» ، و«د» ، و«هـ» : «كقوله» .

قلت :اقتران جملة الصفة بالواو جوزّه بعض النحاة ، ومنهم الزمخشرى[1]، وهو خلاف مفهوم الألفية ؛ «إذ»[2] قال :

«فأعطيتُ ما أعطيتُه خبَرا » .

ولم يقُل : «ما أعطيته حالاً» .

بعد إذا فجاءة أو قَسَم ... لا لام بعده بوجهين نُمِى

معْ تلو فا الجزا وذا يطردُ ... فى نحوِ : خيرُ القول : إنى أحمدُ

د :«قال ابن خروف : ولم يُسْمَع فتحها بعد اليمين »[3] .

أبو حيان فى شرح التسهيل :ويعنى المصنف بقوله فى أرجوزته : « بوجهين نُمِى »[4] أن ذلك مروى ، وليس كذلك ، بل السماع إنما ورد بالكسر .

د :«قيل : «وذلك غلط»[5] ، القائل : ذلك غلط هو أبو حيان .

ق :وقد «ذكر»[6] لجواز الوجهين مواضع أُخر منها ما بعد «حتَّى» ، فإنها إذا كانت ابتدائية كُسِرَتْ «إن» بعدها ، نحو «مرض حتى إنه لا يرجى» وإذا كانت عاطفة فتحت ، يريد «أو جارَّة» ، ومما يحتملهما قولك : «عرفت أمورك حتى أنك فاضل » ، ومنها الواقعة بعد «أما» «نحو : «أما»[7] أنك منطلق بالفتح والكسر ،

(١) الكشاف ٢/ ٣٨٧ .
(٢) ساقطة من «هـ» .
(٣) شرح المرادى ١/ ٣٤٢
(٤) ساقطة من «ب» .
(٥) شرح المرادى ١/ ٣٤٢ والتذييل والتكميل ٢/ ٥٤ب .
(٦) فى «جـ» : «ذكروا» ..
(٧) ساقطة من «هـ» .

فإذا فتحت «كان»[1] أما «ظرفًا»[2] بمعنى حَقًا ، وإذا كسرت كانت حرف تنبيه (كألا)[3] انتهى .

أبو حيان :الذى شرح به أصحابنا كلام سيبويه أنك إذا فتحت فالهمزة للاستفهام ، و«ما» بمعنى «حق» ، وذلك أن «ما» عامة فتجعلها [٥٤/ أ] بمنزلة شئ، وذلك الشئ حق ، فكأنك قلت : « أحقًا أنك ذاهب » وانتصابه على «الظرف»[4] . «انتهى»[5] .

ومنها أن «تقع»[6] بعد حرف العطف نحو « عرفت أنك ذاهب وأنك مُعْجَل » فبالفتح عطف على «أنَّ» الأولى ، والكسر استئناف ، وكذا مع «ثم» .

ومنها أن تقترن بالواو بعد تَقَدُّم اسم الإشارة ، فمن الكسر : «هذا وإنّ للطاغين»[7] ، ومن الفتح «ذالكم فذوقوه وأن للكافرين»[8] ، «ذلكم وأن الله موهنُ كيد الكافرين»[9] .

ومنها أن تقع بعد القول المشرَب معنى الظن نحو : «أتقول : إن زيدًا قائم»[10] .

(١) فى «ب» و«جـ» : «كانت» .
(٢) فى «ب» و«جـ» : «ظرفية» .
(٣) شرح الشاطبى ١/ ٤١٩ .
(٤) فى «ب» و«جـ» و«هـ» : «الظرفية» ، وانظر التذييل والتكميل ٢/ ٥٣أ .
(٥) ساقطة من «أ» .
(٦) فى «ب» ، و«د» : «يقع» .
(٧) سورة ص: الآية ٥٥ ، والآية بتمامها : «هذا وإن للطاغين لَشَرَّ مَآب» .
(٨) سورة الأنفال: الآية ١٤ ، والآية بتمامها فى «هـ» : «ذلكم فذوقوه وأنَّ للكافرين عذاب النار» .
(٩) سورة الأنفال : الآية : ١٨ . وقوله : «كيد الكافرين» ساقطة من «ب» و«ج» ، و«هـ» .
(١٠) ومن القول المشرب معنى الظن قول الشاعر :

أتقول إنك بالحياة مُمَتَّع ... وقد استبحت دم امرئ مستسلم

والشاهد فيه قوله : «إنك» حيث يجوز فيه فتح الهمزة على إعمال «تقول» إعمال «تظن» ، والكسر على الحكاية .

ومنها غير ذلك ، وعلى هذ فالناظم «لم»[1] يقصد الحصر .

وبعد ذات الكسر تصحب الخبرْ ... لامُ ابتداءٍ نحو : إني لَوَزِرْ

ولا يلى ذا اللام ما قد نُفِيَا ... ولا من الأفعال ما كَرَضِيَا

وقد تليها معْ قد كإنَّ ذا ... لقد سَما على العِدا مُستحوِذا

د : وما سمع من دخول اللام «بعد»[2] المفتوحة محمول على الزيادة[3] ، سمع منه قراءة بعضهم :

«إلا أنهم ليأكلون»[4] ، «بالفتح»[5] .

وقول الشاعر[6] :

ألم تكن حلفت بالله العليّ ... أن مطاياك لمن خير المطيّ

نقله أبو حيان .

(١) من «أ» و«ج» .

(٢) فى «د» : «على» .

(٣) شرح المرادى ١/ ٣٤٣ .

(٤) سورة الفرقان : الآية ١٩ وتقرأ بفتح همزة «إنهم» وقراءة حفص عن عاصم بالكسر . والآية بتمامها :

« وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون فى الأسواق وجعلنا بعضكم لبعض فتنةً أتصبرون وكان ربُّك بصيرًا » .

(٥) ساقطة من «د» .

(٦) الرجز غير منسوب فى خزانة الأدب ١٠ : ٣٢٣ والخصائص ١ : ٣١٥ ورصف المبانى ٢٣٧ وسر صناعة الإعراب ١ : ٣٧٩ ولسان العرب ١٥ : ١٨٧ (قضى) ، ٢٧٠ (مأى) ، ٢٨٥ (مطا) .

والشاهد فيه قوله : «لَمِنْ» حيث أدخل لام التوكيد فى خبر«أنَّ» .

وقال ابن جنى فى سر الصناعة ١ : ٣٦٩ : « والوجه الصحيح هنا كسرُ «إن» لتنزول الضرورة ، إلا أنَّا سمعناه مفتوحة الهمزة .

د :وأجاز الكوفيون دخولها بعد «لكن»[1] ، «وما»[2] احتجوا به متأوَّل[3] .

قال المصنف : « احتجوا بقول «بعض»[4] العرب[5] :

« ولكنني من حبِّها لَعَميدُ »

ولا حجة فيه لشذوذه[6] ؛ إذ لا يعلم له تتمة ، ولا قائل ، ولا راوٍ عَدْل ،

(١) ابن الأنبارى فى الإنصاف ١ : ٢٠٩ : «أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز دخول اللام فى خبر «لكنَّ» النقلُ والقياسُ : أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها ، قال الشاعر :

« ولكنني من حبِّها لعميد » .

وأما القياس ، فلأن الأصل فى «لكنَّ» إنَّ ، زيدت عليها «لا» والكاف ، فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا . . » .

وفى النسخة «هـ» : «ذلك» بدل : «لكن» .

(٢) فى «ب» : «وأمَّا ما» .

(٣) شرح المرادى ١/ ٣٤٣ .

(٤) من «أ» ، و«ج» .

(٥) صدره :

« يلومونني فى حُبِّ ليلى عواذلي »

من الطويل ، وهو بلانسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٢٩ والأشباه والنظائر ٤ : ٣٨ والإنصاف ١ : ٢٠٩ وتخليص الشواهد ٣٥٧ والجنى الدانى ١٣٢ ، ٦١٨ وجواهر الأدب ٨٧ وخزانة الأدب ١ : ١٦ ، ١٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ والدرر ٢ : ١٨٥ ورصف المبانى ٢٣٥ ، ٢٧٩ وسر صناعة الإعراب ١ : ٣٨٠ وشرح الأشمونى ١ : ١٤١ وشرح شواهد المغنى ٢ : ٦٠٥ وشرح ابن عقيل ١٨٤ وشرح المفصل ٨ : ٦٢ ، ٦٤ وكتاب الالمامات ١٥٨ .

والشاهد فيه جواز دخول اللام على خبر « ولكنَّ» عند الكوفيين .

(٦) ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ : ٢٩-٣٠ : «فلا حُجَّةَ فيه لشذوذه ، إذ لا يعلم له تَتِمَّةٌ ، ولا قائل ، ولا راو عدل يقول : سمعت ممن يوثق بعربيته ، والاستدلال بما هو هكذا فى غاية من الضعف ، ولو صَحَّ إسناده إلى مَنْ يُوثَق بعربيته لوُجِّه ، فجعل أصله ؛ ولكن إنني ، ثم حذفت همزة إن ؛ ونون لكن ، وجيء باللام فى الخبر ؛ لأنه خبر «إن» ، أو حمل على أن لامه زائدة كما زيدت فى الخبر قبل انتساخ الابتداء » .

ولو صَحَّ لَوُجِّهَ «بجعل»[1] أصله : ولكن إنني، ثم حذفت همزة إن ونون « لكن » ، أو حمل على أن لامه زائدة .

وناقشه [٥٤/ ب] أبو حيان بأنه أقرَّ أنه قول بعض العرب ، وإذا أقر بهذا لم يقدح عدم «تعيين»[2] قائله ، كأبيات مجاهيل فى كتاب سيبويه ، ولا يضر جهل التتمة لحصول الشاهد دونها ، وأما نقل العدل ، فكفى بالكوفيين عدولاً .

د : خلافًا لخطاب المارديّ[3] فى «منع»[4] دخولها مع «قد»[5] ، هو خطاب ابن يوسف المارديّ ، صاحب كتاب : «الترشيح»[6] ، قاله أبو حيان .

ق : إن واللام معًا للتأكيد ، «ولذا»[7] كرهوا ملاصقتها ، فلما اضطروا لها غيروا «إن» بإبدال همزتها «هاء»[8] ، فقالوا[9] :

---

(١) فى «هـ» : «بجواز» .

(٢) فى «ب» : «تبيين» .

(٣) هو خَطَّاب بن يوسف بن هلال المارديّ ، من أهل قرطبة ، وسكن بَطَلْيُوس ، له شعْر فيما يُدَنِّر ويؤنث ، وكتاب الترشيح فى النحو كبير ، واختصر الزاهر لابن الأنبارى ، تُوفى سنة ٤٥٠هـ . وفى بعض المصادر : « المازرى » مكان «المارديّ» . مواضع ترجمته : بغية الوعاة ١ : ٥٥٣ وتكملة الصلة ١ : ٤٢ وكشف الظنون ٥٠٧ و٩٤٨ ومعجم المؤلفين ٤ : ١٠٣ .

(٤) من «جـ» .

(٥) شرح المرادى ١/ ٣٤٥ .

(٦) كتاب الترشيح فى النحو للمارديّ ، وهكذا ورد اسم الكتاب فى المصادر التى ترجمت لمؤلفه، ولكن حاجى خليفة فى كشف الظنون ١ : ٥٠٧ ذكر أنه «التوشيح» بالواو وليس بالراء، وقد يكون من أخطاء الطبع .

(٧) فى «أ» و«ب» و«جـ» : «فلذا» .

(٨) من «جـ» .

(٩) من الطويل ، وهو لمحمد بن سلمة فى لسان العرب ١٣ : ٣٩٣ (لهن) ، ١٥ : ١٧٣ (قذى) ولرجل من بنى غير فى خزانة الأدب ١٠ : ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١ ، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٣١ والبسيط ٢ : ٧٨٥ والأشباه والنظائر ٢ : ١٤٤ وأمالى الزجاجى ٢٥٠ والجنى الدانى ١٢٩ وجواهر الأدب ٨٣، ٣٣٣ وشرح المفصل ٨ : ٦٣، ٩ : ٢٥، ٤٢١٠ ولسان العرب ١٣ : ٣١ (أنن) ومجالس ثعلب ١ : ١١٣ ، ٢ : ٤١٣ ومغنى اللبيب =

ألا يا سنَا برق على قُلَل الحِمَى لهنَّك من بَرْق علىَّ كريمُ

كما أبدلوا ألف «ما» حين اجتمعت مع مثلها فى قوله :

«مهما لِىَ الليلةَ مهما ليهْ»[1] .

واقتضى قوله : «ما كرضيا» جواز دخولها على «ليس» ، وهذا لا يسوغ ؛ لكراهة اجتماع لامين ، ولعله لم «يحترز منه»[2] اتكالاً على علة امتناع دخول اللام

= ١ : ٢٣١ والمقرب ١ : ١٠٧ والممتع ١ : ٣٩٨ وهمع الهوامع ١ : ١٤١ . وفى الخصائص ١ : ٣١٥ قال ابن جنّى : « وعليه قوله - فيما رووينا عن محمد بن سلمة عن أبى العباس» . . البيت ، يقصد المبردَ .

والشاهد فيه قوله: «لهنَّك» يريد «لإنك» فأبدل الهمزة هاءً ، وقُدِّمت لام التوكيد على «إنَّ» مع الجمع بين حرفى التوكيد .

(١) عجزهُ :

« أوْدَى بنَعْلَىْ وسِرْبالِيَهْ »

والرجز من قصيدة لعمرو بن ملقط ، ينظر فى المغنى ١٤٦، ٤٣٧ وشرح شواهده ١ : ٣٣٠- ٣٣٢، ٢ : ٧٤٤، ٧٤٥ وشرح المفصل ٧ : ٤٤ وهمع الهوامع ٢ : ٥٨ وخزانة الأدب ٣ : ٦٣١، ٤ : ١٦١ ولسان العرب ١٧ : ٤٤٠ والدرر ٢ : ٧٤ وشرح عمدة الحافظ ١ : ٢٨٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ : ١٥٣ .

قال ابن مالك فى شرح العمدة بعد أن ساق هذا الرجز : «فاستفهم بـ«مهما» أراد : مالىَ الليلة ، ثم استأنف قوله : « أوْدَى بنعْلَىَّ وسِرْبالى » أى هلك نَعْلاىَ وسربالى ، فزاد الياء فى الفاعل ، كما زيدت فى قولهم : كفى بزيد رجلا ، والأصل : مالىَ مالىَ ، ثم وُصل «ما» بـ«ما» وأبدل من الألف الأولى هاءً ؛ ليخفَّ اللفظ ، وهذا هو الأصل فى الشرطية » .

واعترضه ابن هشام فى المغنى ٤٣٧ فى مبحث «مهما» فقال : «الثالث - من استعمالات مهما - الاستفهام ، ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلوا عليه بقوله :

مهما لِىَ الليلةَ مهمالَيْهْ أوْدَى بنَعْلَىَّ وسِرْبالِيَهْ

فزعموا أن «مهما» مبتدأ و«لىَ» الخبر ، وأعيدت الجملة توكيدًا ، وأودى بمعنى هلك ونعلىَّ فاعل والباء زائدة مثلها فَى «كفى بالله شهيدا» ، ولا دليل فى البيت لاحتمال أن التقدير «مَهْ» اسم فعل بمعنى «اكْفُفْ» ، ثم استأنف استفهامًا بـ«ما» وحدها .

والشاهد فى الرجز قوله : «مهما» حيث أبدل ألف «ما» الأولى هاءً .

(٢) فى «ب» : «يحتجّ له» .

على أدوات النفى ، «وهو»[1] الفرار من اجتماع لامين فى أكثر الأدوات ، كـ : لا ولم ولن ، «حملاً على البواقى»[2] .

قلت :بل اندرج فى قوله : « ما قد نُفيا » .

وتصحبُ الواسطَ معمولَ الخبرْ والفصلَ واسماً حلَّ قبله الخبرْ

الرواية عند «ق» « حَلَّ قبله خبرٌ » قال : الأول معرفة والثانى نكرة ، وهذا القدر يخرج القافية عن عيب الإيطاء عند الأخفش ، «رحمه الله تعالى»[3] .

ووصلُ «ما» بذى الحـــروف مبطلُ إعمالهـــا وقد يُتَّقى العَمَلُ

ق :أى : قد يبقى قياساً كما فى التسهيل[4] ، وحمله ابنه على السماع[5] [٥٥] «وبالله التوفيق»[6] .

وجـــازَ رفـــعُك مـــعطوفاً على منصـــوبِ إنْ بعـــد أنْ تســـتكمـــلا

وأُلحِـــقَـــتْ بـــإنَّ لـــكـــنَّ وانْ من دون ليـــت ولـعـلَّ وكـــــانْ

قال فى التسهيل[7] :« والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمى والزجاج والفراء » .

---

(١) فى «هـ» : «وهى» .

(٢) فى «أ» : «وحمل البواقى عليه» ، وفى «ب» ، و «جـ» ، «د» ، و «هـ» : «وحمل البواقى» ، وانظر العبارة فى شرح الشاطبى ١/ ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

(٣) ساقطة من «ص» و «أ» ، و «هـ» ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٤٢٧ ، والإيطاء : إعادة كلمة الرويّ لفظاً ومعنى دون أن يفصل بين الكلمتين المكررتين سبعة أبيات فأكثر .

(٤) فى التسهيل : « وتلى «ما» ليت ، فتعمل وتهمل ، وقَلَّ الإعمال فى « إنما » وعُدِم سماعُه فى « كأنما » و « لعلما » و «لكنما» ، والقياس سائغ » .
فى الشرح : « وتتصل «ما» الزائدة بليت ، فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع . . . » .
« شرح التسهيل ٢ : ٣٢ ، ٣٨ » .

(٥) شرح ابن الناظم ص٧٠ وشرح الشاطبى ١/ ٤٢٨ .

(٦) ساقطة من «ص» ، و «أ» ، و «هـ» . (٧) شرح التسهيل ٢ : ٤٧ .

ق :ووجه المنع عند الجمهور فى النعت أن الغرض «منه»[1] بيان المنعوت ليصح الإخبار «عنه»[2] ، فحقُّه أن يكون «قبل»[3] الخبر ، فإن جاء بعده فعلى نية التقديم «والتأخير»[4] ، والحمل على الموضع لايكون إلا بعد تمام الكلام ، وكذا سائرها .

وهذه المسألة كانت سبب عَمَى الأعلم ، سأله بعض نحاة عصره : لِمَ جاز اعتبار الموضع فى العطف دون النعت ، فتكلَّف إيراداً ، وكان رَمِدَ العينين ، فنزل الماء فيهما ، فعَمِى .

وصرح «المصنف»[5] بنفى البواقى فقال : « من دون ليت ولعل وكأنْ » تنكيتاً على الفراء – «رحمه الله تعالى»[6] – ونظيره : «فجئ بها مثلوَّةً لاتاليةً»[7] .

وخُـفِّـفَـتْ إنْ قَـلَّ العـمـلُ وتَلزم اللامُ إذا مـــا تُهْمَـــلُ

وربما اســـتُـغْـنِيَ عنهـــا إن بدا مـــا ناطقٌ أراده مُـعـتـمـدا

والفـعل إن لم يكُ ناســخـاً فـلا تلفـيـه غـالبـا بإنْ ذى مُـوصَـلا

ق :أى : وتلزم اللام قـيـاسًا ، « وإن أمن اللبس »[8] ، وربما استغنى عنها سماعًا إن أُمِن ، ولذا لم يقل مثلاً : « وتلزم اللام غالبًا » « على عادته »[9] .

---

(١) من «جـ» ، وبقية النسخ : «به» .

(٢) فى «ب» : «به» .

(٣) فى «د» : «بعد» .

(٤) من «أ» .

(٥) ساقطة من «جـ» .

(٦) ساقطة من «ص» و «أ» ، و «هـ» .

(٧) شرح الشاطبى ١/ ٤٣٤ .

(٨) ساقطة من «ب» .

(٩) ساقطة من «ب» ، و«جـ» ، و «هـ» ، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٤٤٠ .

وإنْ تخـفّف أنْ فـاسـمـهـا اسـتكنْ واخـبـرَ اجـعلْ جـملةً من بعـد أنْ
وإن يكن فـعـلاً ولم يكن دُعَا ولـم يكنْ تصـريفُـه ممتنعَـا
فـالأحـسنُ الفـصلُ بقـد أو نفي أوْ تنفـيسٍ أوْ لو ، وقليلٌ ذِكْـرُ لَـوْ

ق :«وقد»[1] فسره ابنه بأن «ذكر»[2] لو قليل فى كتب النحو ، «وهو صحيح»[3] ، ولذا لم يقل : «فصل لو» .

وخُـفّفتْ كـأنْ أيضاً قُوِى منصـوبُهـا ، وثابتاً أيضاً رُوِى

د :أما لعل فلا تخفّف ، أى لايحذف «منها»[4] أحد المضاعفين[5] ، قيل : اكتفاءً بحذف اللام الأولى فى قولهم فى بعض لغاتها : «عَلَّ» ، وأما ليت فلا تضعيف فيها .

ق :يشعر قوله : «رُوِى» أن ثبوته سماع لاقياس ، وفى التسهيل وشرحه ، وهو نص سيبويه ، أن إعمالها مخصوص بالشعر[6] ، وقد غفل الناظم هنا عما هو أمكن مما قاله فى :

« صوت الحمار اليجدَّع »[7]

(١) ساقطة من «هـ» .
(٢) فى «جـ» : «ذكره» .
(٣) ساقطة من «ص» ، وانظر : ابن الناظم ص٧٣ وشرح الشاطبى ١/ ٤٤٦ .
(٤) فى «د» «لا يحذف أحد المضاعفين» ، وفى «أ» «ب» و«جـ» «لا يحذف فيها أحد المضاعفين» والصواب : لا يحذف منها أحد المضاعفين ، وبذلك يستقيم السياق .
(٥) شرح المرادى ١/ ٣٦٠ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢ :٣٩، ٤٥، ٤٦ والكتاب ٣ :١٦٤ .
(٧) تمامه :
يَقُولُ الخَنَا وأبْغَضُ العجم ناطقاً إلى ربِّنا صوت الحمار اليُجَدَّعُ
من الطويل ، وهو لذى الخرق الطُّهَوى ، واسمه : دينار بن هلل ، وفى المؤتلف للآمدى أن اسمه قرط ، شاعر جاهلى فى تخليص الشواهد ١٥٤ وخزانة الأدب ١ :٣١، =

= ٥ :٤٨٢ والدرر ١ :٢٧٥ وشرح شواهد المغنى ١ :١٦٢ ولسان العرب ٨ :٤١ (جدع) والمقاصد النحوية ١ :٤٦٧ وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ١ :٢٠١ وشرح التحفة الوردية ١١٧ والإنصاف ١ :١٥١ وتذكرة النحاة ٣٧ ونوادر أبى زيد ٦٧ وهمع الهوامع ١ :٨٥ .

والشاهد فيه قوله : «اليُجَدَّع» حيث وصلت «أل» بالفعل المضارع تشبيهًا له بالصفة ؛ لأنه مثله فى المعنى ، وهذا ضرورة عند النحويين ولكن ليس ضرورة عند ابن مالك حيث قال فى شرح التسهيل ١ :٢٠٢ : «. وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة ؛ لتمكُّن قائل الأول أن يقول :

ما أنت بالحكم المرضى حكومته

ولتمكن قائل الثانى أن يقول :

إلى ربنا صوت الحمار يُجَدِّعُ

. . . فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ، ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار» .

(١) شرح الشاطبى ١/ ٤٤٨ .

ونحوه ، ونعمّا فعل[1] . انتهى .

وراجع ما تقدم فى قوله :

« وكونها بمعرب الأفعال قَلْ » .

وقوله :

« ومن مضارع لكان منجزم » .

* * *

لا التي لنفي الجنس

عَمَلَ إنَّ اجـــعلْ لا فى نَـكِـرَهْ ... مُـفـــردةً جـــاءتْ أو مُكَرَّرَهْ

فانصبْ بها مضافًا أو مضارعهْ ... وبعـد ذاك الخـبـــر اذكـــرْ رافـعَهْ

د : وأما «نحو»(1) « لا هيثم الليلة للمطي »(2) ، فمؤوَّل بنكرة(3) ، وهو من أبيات الكتاب ، وقد أغفله العينى ، ونظيره : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده(4) ، « وقضية ولا أبا حسن لها(5) » ، «وأما البصرة فلا بصرة لكم»(6) ، وقول أبى سفيان : «إن لنا عُزَّى ولا عُزَّى لكم»(7) .

قال فى التسهيل(8) : «وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة ، فيعامل معاملتها [٥٦/ أ] بعد نزع ما فيه أو «فيما»(9) أضيف إليه من ألف ولام ، ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير ولا اسم إشارة خلافًا للفراء» .

---

(1) فى «ب» : «قوله» .

(2) سبق تخريجه وبيان الشاهد فيه ص ٢٨٢ .

(3) شرح المرادى ١/ ٣٦١، ٣٦٢

(4) انظر : القسطلانى ٩ : ٤٤١ والبخارى ، باب الإيمان ٣، ٣١ ومسلم فى باب الفتن ٧٥، ٧٦ والترمذى فى باب الفتن ٤١ وأحمد بن حنبل ٢/ ٢٣٣، ٢٤٠، ٣١٣، ٤٦٧، ٥٠١، ٥/ ٩٢، ٩٩ .

(5) الكتاب ٢ : ٢٩٧ والمفصل فى علم العربية ص٧٧ وشرح المفصل ٢ : ١٠٣، ٤ : ١٢٣ . ويراد الإمام على بن أبى طالب ، والمعنى : لا قاضى ولا فاصل مثل أبى حسن لها ، وقال ابن يعيش : «والمراد : ولا مثل أبى حسن ، ولولا ذلك لم يجز أن تعمل فيه «لا» ؛ لأن «لا» يختص عملها بالنكرات . . .» .

(6) هو قول لبعض العرب : انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٨٠ والمفصل فى علم العربية : ٧٧ ، وهذا القول ساقط من النسخة «ب» .

(7) شرح التسهيل لابن مالك ١ : ١٧٤، ٢ : ٦٧ .

(8) شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٦٤ .

(9) من شرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٦٤ ، وفى النسخ المخطوطة : «ما» .

«وفى»(1) شرحه : «قوله عن قدر» : «لا مثل هيثم» «أو لا»(2) مسمًّى بهذا الاسم ، أو لا واحد من مسميات هذا الاسم»(3) .

د : الثانى : أن يتصل(4) ، يؤخذ هذا من قوله : « عمل إنَّ » مع قوله : « وبعد ذاك الخبرَ اذكر رافِعَهْ » .

د : الثالث : أن يقصد نفى الجنس على سبيل الاستغراق(5) ، هذا مُصَرَّح به فى الترجمة .

ق ويتناول قوله : «في نكرةٌ» الاسم والخبر نحو(6) :

---

(1) فى «ج» : «وردفى» ، وكذا فى «د» ، و«هـ» .

(2) فى «د» : «ولا» .

(3) شرح التسهيل ٢ : ٦٧ .

(4) فى التسهيل ٢ : ٦٤ : « إذا انفصل مصحوب «لا» ، أو كان معرفة ، بطل العمل بإجماع » ، وانظر : شرح المرادى ١/ ٣٦٢ .

(5) المرادى ١ : ٣٦٢ : « . . فإذا استكملت هذه الشروط عملت عمل «إن» مفردة ، نحو : لا رجل فى الدار ، ومكررة نحو «لاحول ولا قوة» .

(6) صدره :

« وردٌ جازِرهم حَرْقًا مُصَرَّمَةً »

من البسيط ، وهو لحاتم بن عبد الله الطائىّ فى ملحق ديوانه ٢٩٤ والمقدمة الجزولية ٢٢١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٥٧ ، وشرح ابن الناظم على الألفية ص٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١ : ٥٧٣ ولأبى ذؤيب الهذلى فى ملحق شرح أشعار الهذليين ص١٣٠٧ وشرح شواهد الإيضاح ٢٠٥ وشرح المفصل ١ : ١٠٧ ، وشَكَّكَ ابن يعيش فى نسبته ، فقال فى شرح المفصل جـ١ : ١٠٧ «أنشده لحاتم ، وما أظنُّه له ، قال الجرمىّ : هو لأبى ذؤيب الهُذَلى ، وقبله :

هَلَّا سألتَ هـداك الله مـا حَسَبِى ... عنـد الشتاء إذا ما هَبَّت الريحُ

وَرْدٌ جـازِرُهُمْ حَرْقًا مصـرَّمَةً ... ولا كـريم من الولدان مصـبـوحُ

وينسب لرجل من بنى النبيت فى المقاصد النحوية ٢ : ٣٦٨، ٣٦٩ وبلا نسبة فى الملخص فى ضبط قوانين العربية ١ : ٤٩٩ وتخليص الشواهد ٤٢٢ ورصف المبانى ٢٦٦، =

« ولا كريمَ من الوِلْدانِ مصبوحُ»

ولا يعنى بقوله : « وبعد ذاك الخبر اذكر «رافعه»[1] أنه لا يحذف ؛ لقوله : «وشاع في ذا الباب إسقاطُ الخبرْ» ، «وبالله تعالى التوفيق»[2] .

وركِّبِ المفـــرد فـــاتحًا كَـلا حـــول ولا قـــوةَ والـثـانى اجْـمَـلا
مـــرفـــوعًا او منصـــوبًا او مـــركِّبًا وإن رفـــعت أوّلا لاَ تنصـــبـــا

ق :يشعر «كلامه»[3] أن سبب البناء التركيب ، ولم يجْر له ذكر فى باب البناء أول الرَّجز ، فإمَّا أن يقال : إنما تكلم هناك على البناء المستدام لا العارض فى بعض الأحوال «كهذا»[4] ، وإما أن «يدعى»[5] دخوله فى الافتقار ؛ إذ كل من جزئى المركب مفتقر إلى الآخر ، ثم قد يحتمل أن يكون قوله : «فاتحًا» قيدًا مقصودًا «يخرج»[6] به المثنى والمجموع على حدّه ، أخْذًا برأى «المبرد»[7] والزجاج ، «ثم فى

= ٢٦٧ وشرح الأشمونى ١ : ١٥٤ وشرح ابن عقيل ٢٠٩ والكتاب ٢ : ٢٩٩ ولسان العرب ٤ : ٤٥٢ (صرر) والمقتضب ٤ : ٣٧٠ والإيضاح العضدى لأبى على الفارسى ١ : ٢٤٠ .
وقال شيخ المحققين عبد السلام هارون عن هذا البيت فى هامش جـ٢ : ٢٩٩ : «والبيت ملفّق من بيتين فى ديوان حاتم ، وهما :

وَرُدٍ واردهم حَـــــرْقٌ مُصَرَّمَةٌ فى الرأس منها وفى الأشلاء تصليحُ
إذا اللقـــاح غَدَتْ مُلْقى أصـرتها ولا كريم من الوِلْـدان مصبـــوحُ

والشاهد فيه قوله : «مصبوح» حيث ذكر خبر «لا» ؛ لأنه لم يكن عُلِّم ، فإذا لم يُعلَم يجب ذكره ، ويجوز أن يكون «مصبوح» نعتًا لاسمها محمولاً على الموضع ، والخبر محذوف لعلم السامع ، وتقديره : «موجود» .

(١) من «هـ» .
(٢) ساقطة من «ص» و«أ» ، و«هـ» وانظر شرح الشاطبى ١/ ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٢ .
(٣) فى «أ» : «قوله» .
(٤) من «ب» و«جـ» : «هكذا» .
(٥) ساقطة من «ب» .
(٦) فى «ب» : «ليخرج» .
(٧) المقتضب ٤/ ٣٦٦ .

كلامه إشارة إلى أن شرط الإلغاء التكرار ، وذلك أنه قال فى الإعمال»[1] :

« مفردةً جاءتْك أو مكررهْ »[2]

ثم لم يذكر الإلغاء إلا مع التكرار ؛ إذ قال : « والثاني اجعـلا » كذا وكذا ، ثم قال :

«وإن رفعتَ أوّلاً لا تنصبا [٥٦/ب]

أى : لا تنصب الثانى ، فإنما جوز الإلغاء فى مسألة التكرار ، ولو كان عنده جائزًا بإطلاق لم يحتج إلى فرضه مع التكرار ، ثم الرفع « إما »[3] على الإلغاء أو إعمال « ليس » ، فلذا استعمل كلامه على ثنتى عشرة مسألة ثنتان ممنوعتان وعشرة جائزة[4] .

وقد رفع شيخنا أبو عبدالله بن الفخار فى شرح الجمل ما يتصور فى «لا» على الجملة من المسائل الجائزة إلى مائة وإحدى وثلاثين مسألة ، سمعناها كلَّها منه ، «رحمه الله»[5] .

ومُفْرَدًا نعـــتًا لمبنىٌّ يلى فـافـتحْ أو انصبَنْ أو ارفعْ تعـدلِ
وغـيـرَ مـا يلى وغـيـرَ المفـردِ لا تبنِ وانصبْـه أو الرفعَ اقـصـدِ

د :« فى نعت المعرب وجهان : الرفع ،والنصب مطلقًا ، وقد وهم من منع الرفع ، هذا الوهم»[6] نَسَبَهُ أبو حيان لبعض الأصحاب ، وهو نحو قول

(١) ساقطة من «ب» .
(٢) ساقطة من «ب» .
(٣) ساقطة من «د» .
(٤) شرح الشاطبى ١/ ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٦ .
(٥) فى «أ» ، «ب» ، و«جـ» ، و«د» : «رضى الله عنه» وانظر شرح الجمل لابن الفخار ص٢٦٤
(٦) شرح المرادى ١/ ٣٦٧ .

«ابن برهان»[1] .

ق :ذهب إليه ابن عصفور فى بعض تقاييده[2] ، وهو غير صحيح ، وخلاف مذهب سيبويه[3] والمحققين ، كالسيرافى وابن خروف والشلوبين وتلامذته : ابن أبى الربيع[4] وابن الضائع «وغيرهما خلا ابن عصفور»[5] ، فإذا جعلت قوله : «المبني» صفة النعت اقتضى أن هذه الأوجه إنما تجوز إذا تَبِعَ مبنيًا ، وفهم منه أنه إذا تبع معربًا رجع لأصل النعت ؛ إذ لم يدخل تحت قوله : «وغير ما يلي وغير المفرد» ،

(١) فى «ب» و«جـ» : «ابنُ هانى» ، وابن برهان هو : عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم ابن بَرْهان ، بفتح الباء ، أبو القاسم الأسَدىّ العكبرىّ النحوى .

صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب ، وكان زاهدًا ، عَرَفَ الناسُ منه ذلك ، وإلا كانوا رَمَوْهُ بالحجارة لهيبته ، وكان يتكبَّر على أولاد الأغنياء ، وكان أول أمره مُنَجِّمًا ، فصار نحويا ، وكان حنبليًا ، فصار حنفيا ، وكانت فى أخلاقه شراسة على مَنْ يقرأ عليه . . مات فى جمادى الآخرة سنة ٤٥٦هـ .

والعكبرىّ : نسبة إلى «عُكْبَرا» بضم أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح الباء الموحَّدة ، ثُمدُّ وتقصر ، بُلَيْدة من ناحية دُجَيل ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ» مراصد الاطلاع ٢ : ٩٥٣» .

انظر : بغية الوعاة ٢ : ١٢٠-١٢١ والأعلام ٤ : ٣٢٦ وإنباه الرواة ٢ : ٢١٣-٢١٥ والبداية ١٢ : ٩٢ والبلغة ١٣٣ وشذرات الذهب ٣ : ٢٩٧ وكشف الظنون ١١٤ ومعجم المؤلفين ٦ : ٢١٠ والنجوم الزاهرة ٤ : ٧٥ ونزهة الألباء ٤٢٨ - ٤٢٩ .

وانظر التذييل والتكميل ٢/ ٧٧ب .

(٢) فى المقرب ١ : ١٩١ : «وإذا أتبعتَ الاسم فى هذا الباب ، فإن كان معربا فإن أتبعته بغير بدل، أو عطف نسق ، جاز لك وجهان : النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع ، نحو قولك : «لا مثلَك عالمًا» ، بنصب عالم ورفعه . . » .

(٣) الكتاب ٢ : ٢٨٨- ٢٩١ ، ٣٠٩ .

(٤) الملخص ١ : ٥٠١-٥٠٤ .

(٥) ساقطة من «جـ» .

وهذا «مثل»[1] قول ابن عصفور ، وخلاف رأى «الناظم»[2] فى غير هذا النظم ، وإذا جعلته معمولاً «لِيَلِى» على حدّ [٥٧/ أ] «للرؤيا تعبرون»[3] كان المعنى : أن النعت إذا كان مفردًا واليًا لمنعوت مبنى جازت الأوجه الثلاثة ، فتحرَّر بذلك من غير المفرد وغير الوالى ، «والوالى»[4] غير المبنى ، «فإنها»[5] لا تجوز فيها تلك الأوجه كلها ، وقد قال على إثره : « وغير ما يلي وغير المفرد» إلى آخره ، فبيَّن أن الوجهين فى ذلك سائغان الرفع والنصب ، «ومن»[6] جملة ما يدخل فيه أنْ يلى النعت غير المبنى، وكأنه قال : وغير الوالى «مبنيًا» ، وغير المفرد يجوز فيه الوجهان ، وغير الوالى»[7] يشمل الوالى غير مبنى ، والذى لم يَلِ المبنى ، بل فصل بينهما ، وقدَّم الناظم المرجوح وهو البناء فى قوله :

« فافتحْ أو انصبنْ أو ارفعْ »

لأنه لم يحصل بالتفاوت اليسير ولم يجعل للتقديم مزية ، ولكن لو قال : «فارفع أو انصبن أو افتح تعدل » لكان أحسن[8] .

قلت :ولو قال :

والنعت مفرد يلى ما قد بُنِى	فافتح وبالنصب أو الرفع اعتنِ
وغير واليه وغير المفرد	إلى آخره . . . . .

(١) ساقطة من «ب» .

(٢) من «أ» ، وفى بقية النسخ : «ابن الناظم» ، وانظر شرح عمدة الحافظ ١ : ١٥٧ .

(٣) سورة يوسف : الآية ٤٣ .

(٤) ساقطة من «ب» .

(٥) فى «أ» : «فإنه» .

(٦) فى «ب» و«د» : «من» .

(٧) ساقطة من «د» .

(٨) شرح الشاطبى ١/ ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠ .

لحرر الفصلين ، والله تعالى أعلم .

وقد أجاد بعض مَنْ لقيناه ، حيث اختصر البيتين فى بيت شامل للفصلين ، فقال :

وارفع أو انصب مطلقًا نعت اسم لا ... والفتح زِدْ إن أفردا واتصلا

والعطفُ إن لم تتكرّرْ لا احْكُمَا ... له بما للنعت ذى الفصل انتمى

د :«أما»[1] البدل الصالح لعمل «لا» وعطف البيان عند من أجازه فى النكرات ، «فهما»[2] كالنعت المفصول[3] ، مثّل المصنف البدل الصالح [٥٧/ ب] لعمل «لا» بقولك : «لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة ، ولا مال له دينارًا ولا درهمًا» ، ومثل غير الصالح بقولك : لا أحد فيها زيد ولا عمرو ، فلا يجوز فى «زيد وعمرو» إلا الرفع حملاً على الموضع[4] .

أبو حيان :ومنه «لا إله إلا الله»[5] .

د :وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع ، مثاله : «لا ماءَ ماءَ باردًا لهم»[6] .

وأعْطِ لا مع همزة استفهامِ ... ما تستحقُّ دونَ الاستفهامِ

---

(١) فى «ه» : «إنما» .
(٢) ساقطة من «د» .
(٣) شرح المرادى ١/ ٣٦٨ .
(٤) ابن مالك فى شرح التسهيل ٢: ٦٩ : «وللبدل فى هذا الباب النصب باعتبار عمل «لا» إن كان صالحًا لعملها ، نحو : لا أحد فيها رجلاً ولا امرأةً ، ولا مال له دينارًا ولا درهمًا ، والرفع باعتبار عمل الابتداء ، نحو : لا أحد فيها رجلٌ ولا امرأةٌ ، ولا مال له دينارٌ ولا درهمٌ ، فلو لم يصلح البدل لعَمَلِ «لا» تعيَّن الرفع نحو : لا أحد فيها زيدٌ ولا عمرو» .
(٥) شرح المرادى ١/ ٣٦٩ .
(٦) ابن مالك فى شرح التسهيل ٢: ٧٠ : «وإذا كُرِّر اسم «لا» المركَّب معها دون فصل جاز تركيب الأول والثانى كما ركّب الموصوف والصفة ، وجاز فيه النصب ، وذلك كقولك : لا ماءَ ماء بارداً» ، وانظر فتح الرب المالك : ٣٩٠ وشرح عمدة الحافظ ١: ١٥٩ ، ١٦٠ .

د :«وذهب الخليل وسيبويه[1] والجرمى ومن وافقهم إلى أنها تعمل فى الاسم خاصة ، ولا خبر لها[2] نظيره ما قيل فى قولهم : «حسبك يَنَم الناس» أنه مبتدأ لا خبر له ، «وكل صانع وما صنع» على «قول»[3] ، وكما قيل فى «لو» التى للتمنى ؛ إنها لا جواب لها ، فإذا قيل : إلا ما كان كلامًا مؤلفًا من حرف واسم بمنزلة يا زيد «واللهم»[4] ، عند من قال به ، وهذا كله التفات إلى المعنى «ولا يتْبع اسمه «إلا»[5] على اللفظ[6] ، أى «لا»[7] يعتبر فى «تابع»[8] اسمها معنى الابتداء كما لا يعتبر فى اسم «ليت» .

د :«وقد ذهب بعضهم إلى أن التى للعرض ليست مركبة»[9] ، هو أبوحيان مصرّحًا بمخالفة ظاهر كلام النحويين .

د :«وأما التى «للاستفتاح»[10] فهى غير مركبة على الأظهر[11] ، قطع أبو حيان ببساطة الاستفتاحية والتنبيهية[12] ، وقال ابن هانئ : وزعم الزمخشرى[13] أنها مركبة ، وهو بعيد .

---

(١) الكتاب ٢: ٣٠٦-٣٠٩ .
(٢) شرح المرادى ١/ ٣٧٢ .
(٣) ساقطة من «أ» .
(٤) فى «ب» : «والأمر» .
(٥) ساقطة من «ج» .
(٦) شرح المرادى ١/ ٣٧٢ .
(٧) ساقطة من «د» .
(٨) فى «ب» : «توابع» .
(٩) شرح المرادى ١/ ٣٧٢ وانظر التذييل والتكميل ٢/ ١٨٠أ .
(١٠) فى «ب» : «للاستفهام» .
(١١) شرح المرادى ١/ ٣٧٢ .
(١٢) التذييل والتكميل ٢/ ١٨٠أ .
(١٣) الكشاف ١/ ١٨٠ .

وشاع فى ذا الباب إسقاطُ الخبرْ إذا المرادُ معْ سقوطه ظَهَرْ [٥٨/أ]

د : ولا فرق بين الظرف وغيره[1] خلافًا لمن فصَّل[2] .

أبو حيان : قال المصنف : « الحذف عند التميميين والطائيين واجب ، بشرط ظهور المعنى ، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقا ، يشير إلى الزمخشرى أو يشترط كونه ظرفًا ، يشير إلى الجزولى ، فليس بمصيب »[3] .

ق : وفى بعض النسخ : « إذا المراد » على الشرط ، وفى بعضها : « إذ المراد » على التعليل ، انتهى . والشرط أبين[4] .

* * *

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٤١٣ .

(٢) المقدمة الجزولية ٢٢٠ ، ٢٢١ ، وشرح المرادى ١/ ٣٧٣ .

(٣) ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ : ٥٦ : « ثم أشرت إلى حذف الخبر ، وهو على ثلاثة أقسام : ممتنع وجائز وواجب ، فالممتنع حذفه فى موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى . . وأما الجائز والواجب ، فحذف ما دلَّ عليه دليل ، كقولك : لا رجل ، لمن قال : هل فى الدار من رجل؟ وكقولك للشاكى : لا بأسَ ، تحذف ، فيهما ، من الأول ، وعليك ، من الآخر ، فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين ، ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيون ، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى ، ومن نسب إليهم الحذف مطلقاً أو بشرط كونه ظرفًا ، فليس بمصيب ، وإن رزق من الشهرة أوفر نصيب » .

وانظر : المفصل : ٨٢ والمقدمة الجزولية ٢٢٠ ، ٢٢١ والتذييل والتكميل ٢/ ٦٨ب .

(٤) شرح الشاطبى ١/ ٤٦٥ .

ظَنَّ وأخواتها

انصبْ بفعْل القلب جزأى ابتدا أعنى رأى خال علمت وجدا

ظنَّ حسبتُ وزعمتُ مع عَدْ حجا درى وجَعَلَ اللذْ كاعتقدْ

وهبْ تعَلَّمْ والتى كصَيَّرا أيضاً بها انصبْ مبتدأ وخبرَا

د : الأفعال التى مثل «صيَّر»«هنَّ»[1] ما دل على تحويل ، كصيَّر وأصار وجعل وردَّ واتخذ وتخذ[2] ، زيدَ على «ذلك»[3] «ترك» ، كقوله تعالى[4] : ﴿وتركنا بعضهم يومئذٍ يموج﴾ ، ومنه قول الشاعر[5] :

وربَّيْتُه حتى إذا ما تَرَكْتُهُ أخا القوم واستَغْنَى عن المَسْح شارِبُهْ

وضرب نحو : «ضربت الفضة خلخالاً» ، و «أكان» المنقولة من «كان» بمعنى «صار» كقولك : «أكَنْتُ زيداً عالمًا[6]» أى : صيَّرته عالمًا .

قال المصنف : «ولا أعلمه مسموعًا[7]» .

(١) فى «ب» و«جـ» «هى» .

(٢) شرح المرادى ١/ ٣٧٨ .

(٣) ساقطة من «أ» .

(٤) سورة الكهف : الآية ٩٩ : مكية ، وفى «هـ» : «وتركنا بعضهم يومئذ يوج فى بعض» .

(٥) من الطويل ، وهو لقُرْعان بن الأعرف فى الدرر ٢ : ٢٥١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٤٤٥ ولسان العرب ٣ : ١٢٢ (جعد) والمقاصد النحوية ٢ : ٣٩٨ وبلا نسبة فى شرح التحفة الوردية ١٩١ وابن الناظم ٧٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ : ٨٢ .

والشاهد فيه قوله : «تركته أخا القوم» حيث جاء الفعل«ترك» بمعنى التصيير فنصب المبتدأ والخبر مفعولين له .

(٦) ساقطة من «أ» .

(٧) ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ : ٨٣ : «وألحق ابن أفلح بأصار «أكان» المنقولة من كان بمعنى«صار» ، وما حكَمَ به جائز قياسا ، لكنى لا أعلمه مسموعا» .

ق: زيدَ على أفعال القلوب «ألفى» بمعنى وجد[1]، وقد ذكره فى التسهيل[2]، وسمع المعلَّقة بعين، وعرف بمعنى عَلِمَ، وأبصر بمعنى علم، وصادف وغادر وأصاب(٥٨ ب) وضرب مع المثَل، وأعلم وأرى وأخواتها إذا بُنِيَتْ للمفعول، ونعمَّا فعل الناظم فى إسقاطها، أما الأفعال المبنية للمفعول المتعدية إلى ثلاثة، «فلا»[3] تطرد فيها أحكام هذا الباب عنده؛ إذ مذهبه جواز نيابة المفعول الثانى، وأما باقيها، فالأظهر فى منصوبه الثانى الحال[4]؛ إذ[5] لم يكثر مجيئه معرفة، ولما كانت أفعال القلوب كثيرة عيَّن المراد منها، بخلاف أفعال التحويل، فإنه اكتفى بالإشارة إليها، إذْ لا يتخلَّف[6] عما ذكر فعْلٌ منها، ولا يدخل فيها ما ليس منها، وخرجت «صيَّر» من لفظه، إذ هى «شبيهة»[7] بها، ولكن اندرجت من جهة المعنى، إذ هى أحرى[8] مما شُبِّه بها[9].

وخُصَّ بالتعليق والإلغاء ما ... من قَبْل هَبْ والأمرَ هَبْ قد أُلزِما
كذا تعلَّم ولغير الماضِ منْ ... سواهما اجعلْ كُلَّ ما له رُكِنْ
وجَوِّزِ الإلغاء لا فى الابتدا ... وانْوِ ضميرَ الشأن أو لامَ ابتِدَا
فى موهمِ إلغاءَ ما تقدَّما ... والتزم التعليق قبل نَفْيٍ ما
وإنْ ولا لامُ ابتداءٍ أو قَسَمْ ... كذا، والاستفهام ذا له انْحَتَمْ

(١) ومثاله قوله تعالى فى سورة البقرة الآية: ١٧٠ ﴿وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بَلْ نَتَّبِعُ ما ألفَيْنا عليه آباءنا﴾ وفى سورة الصافات الآية: ٦٩ ﴿إنهم ألفَوا آباءهم ضالين﴾. وفى سورة يوسف الآية ٢٥ ﴿واستبقا الباب وقَدَّتْ قميصَه من دُبُرٍ وألفَيَا سيِّدَها لدى الباب ...﴾.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٧٦.

(٣) ساقطة من «ب».

(٤) فى «جـ»: «للحال».

(٥) فى «أ»: «إذا».

(٦) فى «أ»: «يختلف».

(٧) فى «د»: «مشتملة» وقد تكون تحريفاً من الناسخ، وفى «ب» و «جـ»: «مُشَبَّهة». وما أثبتُّه من «أ».

(٨) فى «ب» «إحدى».

(٩) فى «أ»: «يشبه بها»، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٤٦٩.

ق: مقصد الإلغاء أن تكون ذكرتَ الجملة على أن تطلق الإخبار بها «إطلاقًا»[1]، ثم تستدرك ذكر الشك أو اليقين، ومقصد الإعمال أن تبنى كلامك على الإخبار بما عندك من علم أو ظنٍّ، فلذا امتنع الإلغاء مع تقدم الفعل، لأن الابتداء به مُؤذِنٌ بالقصد إليه ابتداء، «ولا إبطاء»[2] بين «الابتدا» و «ابتدا»؛ لأن الأول لغوى(٥٩ أ) ومعرفة، والثانى اصطلاحى ونكرة، وتقدم البحث فى صدرية «لا» «يعنى»[3] عند قوله: «كذاكَ سَبْقُ خَبَرِ ما[4] النافيهْ»، ولكن ابنه قيَّد «إنْ ولا» هنا بأن يكون الفعل معهما مُضمَّنًا معنى القسم، فإن لهما حينئذ صدر الكلام[5]، نحو: ﴿وظنوا إن لهُمْ إلاَّ قليلاً﴾[6] وأحسب لا يقوم زيد»، ويدخل فى قوله: «والتزم التعليقَ قَبْلَ» كذا أيضًا التعليق عن الثانى فقط، نحو «علمتُ زيدًا مَنْ أبوه»، والأرجح حينئذ نصب الأول[7]. انتهى.

وانظر جملة المفعُولية من المغنى[8]، وما ذكره[9] «د» «فى معنى»[10] تعليق العلم بالاستفهام[11]، هو «مختصر»[12] من المسألة الخامسة والعشرين من مسائل «ألحقها»[13] أبو حيان فى شرح التسهيل.

(١) ساقطة من «ب».

(٢) ساقطة من «هـ».

(٣) ساقطة من «هـ».

(٤) ساقطة من «د».

(٥) ابن الناظم ص ٨٢: «ومنها: إن ولا النافيتان إذا كان الفعل قبلهما مُتضمَّنًا معنى القسم، لأن لهما إذْاك صدر الكلام، وذلك كقوله تعالى: «وظنوا إن لبثتم إلا قليلاً»، ومن أمثلة كتاب الأصول «أحسب لا يقوم زيد».

(٦) سورة الإسراء: الآية: ٥٢ وقوله: «إلا قليلاً» ساقطة من «أ» و «جـ» و «هـ».

(٧) شرح الشاطبى ١/ ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٨. (٨) المغنى ٥٣٨ ـ ٥٤٠.

(٩) فى «جـ»: «ذكر»

(١٠) ساقطة من «ب» و «جـ».

(١١) المرادى ١: ٣٨٤ ـ ٣٨٥: «.. فإن قلت: «ما معنى تعلق العلم بالاستفهام فى نحو علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو؟.

قلت: هذا كلام صورته الاستفهام، وليس المراد به الاستفهام، لأنه مستحيل الاستفهام عمَّا أخبر أنه يعلمه، وإنما المعنى: علمتُ الذى هو عندك من هذين الرجلين».

(١٢) فى «هـ»: «مسألة».

(١٣) فى «أ»: «ألفها».

قال: كان سأله عنها قاضى قضاة مصر أبو الفتح محمد بن على بن مطيع القشيرى.

تكميل: قال أبو حيان: وكنت ذكرت فى منهج السالك على ألفية ابن مالك أنه ظهر لى «أن»[2] من المعلقات «لعل»[2]، ومنه: ﴿وما يدريك لعل الساعة﴾[3]، ﴿وما يدريك لعله يزكى﴾[4]، ﴿وإن أدرى لعله فتنة لكم﴾[5] إلى أن وقفت لأبى على شىء من هذا.

فائدة: قال المكودى لما تكلم على «لا»[6] المعلقة ما نصه[7]: قال فى شرح التسهيل: من أمثلة ابن السراج: «أحسب لا يقوم زيد»[8]، قال ابن هانىء: يظهر أنه لم يَحْفَظ له مثالاً عن العرب، نثريًّا ولا شعريًا، وقد أنشدت عليه[9]:

فَعِشْ مُعْدَمًا أو مِتْ كريمًا فإننى ... أرى الموتَ لا يجرى من المَوْتِ هاربًا ٥٩ ب

(١) ساقطة من «د».

(٢) قال أبو حيان: «ومما ظهر لى أنه من أسباب التعليق «لعل»، وهو شىء أهمله النحويون، ولم أجد فيه نصًا لبصري ولا كوفى، والدليل على صحة ما ذهبت إليه، وأنه مسموع من لسان العرب، وإن لم ينبِّه النحويون عليه قوله تعالى: ﴿وإن إدري لعله فتنة لكم﴾».
«منهج السالك لأبى حيان ١٣٩».

(٣) سورة الشورى: الآية ١٧: وتمام الآية: «الله الذى أنزل الكتاب بالحق والميزان وما يدريك لعلَّ الساعة قريب».

(٤) سورة عبس: الآية ٣.

(٥) سورة الأنبياء: الآية ١١١: وتمام الآية: «وإن أدرى لعلَّه فتنة لكم ومَتَاعٌ إلى حين».

(٦) ساقطة من «أ».

(٧) شرح المكودى ص ٥٤.

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢: ٨٩ وأصول ابن السراج ١/ ١٨٢.

(٩) من الطويل، وهو لأبى النشناش النهشلى، فى ديوان الحماسة لأبى تمام ١/ ١٧٦، وفى الأصمعيات ١١٩ مع اختلاف فى بعض الألفاظ، وروايته:

فَعِشْ مُعْدَمًا أو عِشْ كريمًا فإننى ... أرى الموتَ لا يبقى من الموتِ هاربًا

وبلا نسبة فى شرح المكودى ص ٥٤.
والشاهد فيه أن «لا» فَصَلَت بين العاملين، لاين العمل ومعموليه.

قلت: إنما وقفت لابن هانىء على إنشاد البيت دون التنكيت على المصنف، فلعل ذلك فى بعض نسخه، وقد حدثنا أستاذنا أن ابن هانىء بعدما «شرح وقف على»[1] شرح المصنف[2] «للتسهيل»، فكان يقابله بشرحه، ويقول لأصحابه: «ناشدتكم الله أما شرحى «أمسُ»[3] من شرحه أو كلامًا هذا معناه، وفى البيت الأول سناد التأسيس، وتقدم تحريره فى قوله:

وسَمِّ معتلاً من الأسماء ما .....البيت.

لعِلْمِ عِرْفانٍ وظنٍّ تُهَمَهْ ... تَعْدِيةٌ لواحدٍ مُلْتَزَمَهْ
ولرأى الرؤيا انمِ ما لعَلِما ... طالبَ مفعولين من قبلُ انتَمَى

د: «قيل: وليس قوله: «ولرأى الرؤيا» بنصٍّ على المراد[4]»، نحوه لابن عقيل[5].

ق: والظاهر جواز الإلغاء والتعليق فى «رأى» الحلمية قياسًا، وعموم قوله: «ما لعلما» يقتضيه، وإنما أغفله النحاة لندوره قصداً واستعمالا[6].

ولا تُجِزْ هنا بلا دليلِ ... سُقوط مفعولين أو مفعولِ

د: «واختلف فى حذفهما اقتصارًا على مذاهب[7]، حجة المنع أن هذه الأفعال تجرى مجرى القسم، ومفعولاتها[8] كجوابه، بدليل تَلَقِّيها

(١) ساقطة من «هـ».

(٢) من «جـ».

(٣) فى «ب» و «جـ» «أحسن».

(٤) شرح المرادى ١/ ٣٨٧.

(٥) شرح ابن عقيل ١: ٤٤٠ ـ ٤٤١ وفتح الرب المالك ٣٠٥.

(٦) شرح الشاطبى ١/ ٤٨٤.

(٧) شرح المرادى ١/ ٣٩٠.

(٨) فى «ب» و«جـ»: «ومعمولاتها».

بما يُتَلَقَّى به القسم، نحو ﴿وظنُّوا ما لَهُمْ مِنْ محيصٍ[1]﴾ وحجة الجواز: ﴿أعنده عِلْمُ الغيبِ فهو يَرَى[2]﴾ ونحوه[3] وحجة الثالث: أن الاقتصار على «ظننت» مفيد «بالجواز» خلوه[4] «عن» «ظنَّ» بخلاف «علمت»، إذ لابُدَّ من علم، ولو ضروريًا، والرابع واضح.

قال الطِّيبي(٦٠): ومعنى «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ»[5]: «من يركن إلى الاستماع يخل المسموع صحيحًا»، وبالله التوفيق.

وكـتظنُّ اجـعلْ تقـولُ إنْ ولِي ... مـسـتـفـهَـمًـا به ولم يَنْفَصِلِ
بغيـرِ ظرفٍ أو بظرفٍ أو عَـمَلْ ... وإن ببعض ذي فَصَلْتَ يُحتَمَلْ
وأُجْـرِيَ الـقـولُ كظنٍّ مطلقًـا ... عند سُلَيْم نحو قُلْ ذا مُشْفِقًا

د:«وزاد في التسهيل: «مراده»[6] أن يكون حاضراً، وشَرَحَهُ: أن يكون مقصودًا به الحال[7]، ولم يشترطه غيره، وفيه نظر[8]، هكذا في بعض النسخ شَرَحَهُ بصيغة الماضي، أي فسَّره في شرحه، وبه يصحُّ الكلام

(١) سورة فصلت: الآية ٤٨.

(٢) سورة النجم: الآية ٣٥.

(٣) من «ب» و «جـ».

(٤) في «جـ»: «خلوك».

(٥) معجم الأمثال: ٧١٦، وقال الميداني: «يقال: خَلْتُ إخال، بالكسر، وهو الأفصح، وبنو أسد يقولون: أَخَالُ» بالفتح، وهو القياس، المعنى: مَنْ يسمعْ أخبار الناس ومعايبهم في نفسه يَخَلْ عليهم المكروه».

(٦) ساقطة من «ب» و «جـ».

(٧) شرح التسهيل ٢: ٩٣، ٩٥.

(٨) شرح المرادي ١/ ٣٩٣، ٣٩٤.

أبو حيان: وإنما اشترط غيره المضارع[1]، والمضارع يكون للحال وللمستقبل «بل»[2] الظاهر من حيث شرط الاستفهام «أنه»[3] يكون مستقبلاً، ألا ترى إلى قوله[4]:

أمـا الرَّحِـيلُ فَـدُونَ بَعْـدَ غَـدٍ ... فَـمَـتَى تَقُـولُ الدارَ تجـمَـعُنَا

فليس «المعنى»[5] على الاستفهام عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه، وإنما هو استفهام عن وقوع ظنه، لا استفهام عن الظن في الحال. انتهى.

وكذا استشكله ابن هانيء، وزاد «أن»[6] أبا الحسن بن الضائع وغيره عللوا تخصيص المضارع بعلة هي «على»[7] المستقبل أصدق منها على الحال، وهي أن المضارع يقوى فيه معنى الظن؛ إذا هو غير مُحَقَّق، وهي علة التزام الاستفهام.

(١) فتح الرب المالك ٣٠٧ وابن عقيل ١: ٤٤٦ وابن الناظم ٨٤.

(٢) ساقطة من «أ».

(٣) في «أ» و «جـ» و «هـ»: «أن».

(٤) من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٤٠٢ والمفصل ٢٦٠ وشرح جمل الزجاجي لابن هشام ٣٨٩ وخزانة الأدب ٢: ٤٣٩ وشرح أبيات سيبويه ١: ١٧٩ وشرح المفصل ٧: ٧٨، ٨٠ والكتاب ١: ١٢٤ ولسان العرب ١١: ٥٧٥ (قول) والمقاصد النحوية ٢: ٤٣٤ وبلا نسبة في لسان العرب ١١: ٢٧٩ (رحل)، ١٢: ٢٦٦ (زعم) والمقتضب ٢: ٣٤٩ والتذييل والتكميل ٢/ ١٠٦أ.

والشاهد فيه قوله: «تقول الدار تجمعنا» حيث استعمل الفعل «تقول» بمعنى «تظُنُّ» ونصب به مفعولين، أولهما قوله: «الدار»، وثانيهما جملة: «تجمعنا» ولم يقصد به الحكاية، ولولا ذلك لرفع «الدار» بالابتداء، وكانت جملة «تجمعنا» في محل رفع خبر، وكانت جملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول.

(٥) ساقطة من «ب».

(٦) ساقطة من «أ».

(٧) في «ب»: «عن».

قال: ولعل المؤلِّف لا يعلّل بهذا ، ورأى «أن»[1] «هذا»[2] القيد «أكثر»[3] فالتزمه ، وقوله: «**فمتى تقول: الدارَ تجمعنا**» معناه: «فمتى تجمعنا فيما تظن(٦٠ب) الآن، لا حتى يُقْطع ظنُّك».

ق: يرد على الناظم أنه لم يُنَبِّهْ على جواز الحكاية مع توفر الشروط، وأن قوله:

«وإن بعْضِ ذى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ»

حشو لا زيادة فيه[4] «على»[5] مفهوم ما قبله ، وأن «ظاهر»[6] قوله: «**وكتظن اجعل تقول**» كونه فى جميع الأحكام حتى التعليق والإلغاء، وهو خلاف قوله فى التسهيل: «والحاقه فى العمل بالظن» إلى آخره . . حيث قصر الإلحاق على العمل[8].

قلت: فعلى هذا لو قال مثلاً: بعد قوله[9]:

بغير ظرفٍ أو بظرْفٍ أو عَمَلْ ... ومَنْ حكَى «مع»[10] الشروط يُحْتَمَلْ
نَعَمْ ولا تُلْغِ ولا تُعَلِّقَا ... وكُلُّ قَيْدٍ عن سُلَيْمٍ أُطْلِقَا

لتخلص من ذلك، ولا يخفى أن الحكاية بخلاف الإلغاء، وأن «قولنا»[11]: «وكل قيد عن سُلَيم أطلقا» يقتضى منع التعليق والإلغاء عندهم أيضًا[12]، وجواز الحكاية، وقد صرح أبو حيان[13] بالثانى.

---

(١) من «ب».
(٢) ساقطة من «أ».
(٣) فى «جـ»: «أكثريا».
(٤) ساقطة من «أ».
(٥) فى «جـ»: «مع».
(٦) ساقطة من «أ».
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٩٣ حيث قال: «والحاقه فى العمل بالظن مطلقًا لغة سُلَيْم».
(٨) شرح الشاطبى ١/ ٤٩٠، ٤٩١.
(٩) ساقطة من «ب».
(١٠) فى «د»: «من».
(١١) من «جـ».
(١٢) من «جـ».
(١٣) التذييل والتكميل ٢/١٠٦أ

«أعْلَمَ وأَرَى»

إلى ثلاثةٍ رأى وعَلِمَا ... عَدَّوْا إذا صارا أرى وأَعْلَمَا
وما لمفعولَىْ علِمْتُ مطلقا ... للثانِ والثالث أيضًا حُقِّقا
وإن تَعَدَّيا لواحدٍ بلا ... هَمْزٍ فلاثنين به تَوَصَّلا
والثانِ منهما كثانى اثنَىْ كَسَا ... فهْو به فى كلِّ حكمٍ ذو التَّسَا
وكأرى السابقِ نبَّا أخبرا ... حَدَّثَ أنبا كذاك خَبَّرا

د: «أى»[1] للمفعول الثانى والثالث ما لمفعولى علمت «من»[2] جواز حذفهما [٦١أ] أو حذف أحدهما اختصارًا أو حذفهما معًا اقتصارًا[3]، أما حذفهما اقتصارًا ففيه المذاهب السابقة، والمناسب لظاهر الألفية أن يقال هنا : أو عدم حذفهما و حذف أحدهما اقتصارًا.

د: «خلافًا لمن منع الإلغاء والتعليق ولمن أجازهما، إن بُنِيَ الفعل للمفعول ، لا إن بُنى للفاعل»[4].

أبو حيان والمصنف[5]: «والتفصيل اختيار «الجزولى»[6] وابن هانئ، لأن المبنى للمفعول صار بمنزلة ظننت فى اللفظ، يعنى : لنصبه مفعولين فقط، بخلاف المبنى للفاعل ، قال : وهو ضعيف».

---

(١) من «أ».
(٢) من «جـ» ، وفى بقية النسخ : «من».
(٣) شرح المرادى ١/ ٣٩٥.
(٤) شراح المرادى ١/ ٣٩٥.
(٥) شرح التسهيل ٢ : ١٠٣ حيث قال : «ومنع قوم الإلغاء والتعليق فى أعْلَمَ وأرى وأخواتهما مطلقًا ، وخَصَّ بعضهم ذلك بالمبنى للفاعل، وهو اختيار الجزولى، والصحيح الجواز مطلقا . . .».
المقدمة الجزولية ٨٣ والتذييل والتكميل ٢ / ١١٠٩أ.
(٦) المقدمة الجزولية ص ١٤٣ .

د: «ومنع ابن خروف حذف الأول والاقتصار عليه»[1]، أى إثباته دون الأخيرين، وهذا عزو المصنف[2]، **وقال أبو حيان**: «ذهب سيبويه[3] إلى أنه لا يقتصر عنه ولا عليه، والأول فى «أعلم» كالفاعل فى «علم»، فكما لا يقتصر على الفاعل فى «علم»[4] كذلك لا يقتصر فى «أعلم»، وبهذا قال ابن البادَش[5] وابن طاهر وابن خروف والشلوبين وابن عصفور[6]، وهو قياس قول أبى الحسن الأخفش.

د: ومن تعليق «أرى»[7] «عن»[8] الثانى قوله تعالى[9]: ﴿**رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الموتَى**﴾[10].

---

(١) شرح المرادى ١/ ٣٩٦.

(٢) ابن مالك فى شرح التسهيل ٢: ١٠٠: «وزعم ابن خروف أنه لا يجوز حذف أول الثلاثة ولا الاقتصار عليه، ولا حُجَّة له على ذلك إلا اتِّباع ظاهر كلام سيبويه فى ترجمة تأوَّلها الأكثرون».

(٣) الكتاب ١: ٣٩ـ ٤١.

(٤) فى «ب»: «فى الفاعل على علم».

(٥) هو أحمد بن على بن أحمد بن خلف الأنصارىّ الغرناطىّ، أبو جعفر، المعروف بابن البادَش النحوىّ، عارف بالآداب والإعراب، إمام نحوىّ متقدم، راوية مُكْثر، أخذ عن أبيه، وأكثَرَ الروايةَ عنه، وشاركه فى كثير من شيوخه، كان عارفًا بالأسانيد، نقَّادًا لها، ألَّف الإقناع فى القراءات، لم يُؤلَّفْ مثاله. مولده فى سنة ٤٩١ هـ ووفاته فى سنة ٥٤٠ هـ.

انظر بغيه الوعاة ١: ٣٣٨ والأعلام ١: ٣١٦ وهدية العارفين ٨٤.

(٦) المقرب ١: ١٢١ ـ ١٢٢.

(٧) ساقطة من «هـ».

(٨) من «جـ»، وفى بقية النسخ: «على».

(٩) سورة البقرة: الآية ٢٦٠: والآية بتمامها: ﴿**وإذ قال إبراهيم رَبِّ أرِنى كيف تحيى الموتى قال أَوَلَمْ تؤمنْ قال بلى ولكن ليطمئن قلبى قال فَخُذْ أربعة من الطير فَصُرْهُنَّ إليك ثم اجعل على كل جبل منهن جزءًا ثم ادْعُهنَّ يأتينك سعيًا واعلم أن الله على كل شيء قدير**﴾.

(١٠) شرح المرادى ١/ ٣٩٧.

كتب أستاذنا أبو عبدالله الصغير على هذا المحل سماه تعليقًا، وقد تردد فى هذا المعنى الزمخشرى، واضطرب كلامه فيه[1]. انتهى، وهو إشاره لما فى الجملة الواقعة مفعولاً من الباب الثانى من المغنى[2].

د: «وزاد الأخفش: «أظن وأحسب وأزعم وأوجد»[3]، وذكر معها فى(٦١ب) التسهيل «أخال»[4].

ق: دخل فى قوله: «**إلى ثلاثة**» رأى العلمية والحلمية، لقوله تعالى[5]: ﴿**إذ يريكَهُمُ الله فى منامكَ قليلاً ولوْ أكثيراً**﴾[6]، ومعنى قوله: «**والثان منهما كثانى اثنىْ كسا**» **أن** الثانى غير الأول، «فلزم»[7] أن الأول غير الثانى، فأغناه ذلك عن أن يقول مثلاً: (ثم هما[8] هنا كمفعولى كسا).

فإن قيل: مقتضى قوله: «فهو به فى كل حكم ذو اتصاه» أنه لا يُملَّى عنه فعله، وليس كذلك.

فالجواب: أنه يتخرَّج على القول بنفى التعليق فى «التعدية»[9] لثلاثة، يعنى أن هذه

---

(١) المفصَّل ٢٦٢ وشرح الأنموذج للأردبيلى ١٤٩ ـ ١٥٠.

(٢) المغنى لابن هشام ٥٣٨.

(٣) شرح المرادى ١/ ٣٩٨.

(٤) شرح التسهيل ٢: ٧٦، وقال المرادى ١: ٣٩٨: «وزاد الأخفش أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد، ومستنده القياس».

(٥) سورة الأنفال: الآية ٤٣: وتمام الآية: «لفشلتم ولتنازعتم فى الأمر ولكن الله سَلَّمَ إنه عليم بذات الصدور».

(٦) شرح المرادى ١/ ٣٩٨.

(٧) فى «ص»: «فيلزم».

(٨) ساقطة من «هـ».

(٩) فى «ب» و «جـ» و «هـ»: «المتعدية».

مثلها أو أحرى منها، وَوَجْهُ المنع فى تلك عدمُ السماع[1].

قلت: قوله: (**والثان منهما كثاني اثنيْ كسا**)، يُغْنى عن«الشطر»[2] بعده، فلو عَوَّضَ الشطر الثانى بأن يقول مثلاً: (ومن يعلق هاهنا فما أسا) لكان أجود، وقد استثناه «المرادى»[3] أيضاً.

ق: «وتحرز»[4] بقوله: (**وكأرى السابق**) من (أرى) المعتدى إلى اثنين[5]

---

١) شرح الشاطبى ١/ ٤٩٣، ٤٩٨

٢) فى «أ» و «د»: «النظر».

٣) شرح المرادى ١/ ٣٩٧.

٤) ساقطة من «د».

٥) شرح الشاطبى ١/ ٥٠٠.

الفاعل

الفاعلُ الذى كمرفوعي أتى ... زيدٌ منيراً وجهُهُ نعْمَ الفتَى
وبعدَ فعلٍ فاعلٌ فإنْ ظَهَرْ ... فَهْوَ وإلا فضميرٌ استَتَرْ

قال فى التسهيل[1]: «وهو المسند إليه فعل أو مضمَّن معناه تام «مقدم»[2] فارغ غير مصوغ للمفعول».

د: «قيل: والتقديم حكم مختلف فيه، فلا ينبغى أن يُذْكَرَ فى الحد[3]، أشَار بهذا لقول أبى حيان: التقديم حكم من «أحكام»[4] الفاعل، فذكْرُه فى الحد لا يناسب، إنما(٦٢أ) يُحَدُّ بالأشياء الذاتية، ولأجل كونه حكمًا خَالفَ فيه الكوفيون، فأجازوا تأخيره، وذَكَرَ لهم شَواهد منها:[5].

«ما للجمال مشيُها وئيداً»

---

(١) شرح التسهيل ٢: ١٠٥.

(٢) ساقطة من«ب».

(٣) شرح المرادى ٢: ٣.

(٤) من «أ»، وفى بقية النسخ: «الأحكام».

(٥) عجزه: **«أجندلاً يحملن أم حديدا»**.

والرجز لِلزِبَّاء فى شرح التسهيل لابن مالك ٢: ١٠٨ وشرح عمدة الحافظ ١: ٨٤، وفيها: «سَيْرُهَا» «بدل مَشْيُها»، والبسيط ١: ٢٧٤ وأدب الكاتب ٢٠٠ والأغانى ٧: ٢٥٦ والدرر ٢/ ٢٨١ وشرح الأشمونى ١: ١٦٩ وشرح التصريح ١: ٢٧١ وشرح شواهد المغنى ٢: ٩١٢ وشرح عمدة الحافظ ١٧٩ ولسان العرب ٣: ٤٤٣ (وأد) ومغنى اللبيب ٢: ٥٨١ وللزبَّاء أو الخنساء فى المقاصد النحوية ٢: ٤٤٨ وبلا نسبة فى همع الهوامع ١: ١٥٩.

والشاهد فيه قولها: «مَشْيُهَا وئيدًا»، حيث قُدِّم الفاعل وهو قولها: «مشيُها» على عاملها وهو الصفة المشبهة«وئيدا»، وهذا ما قاله الكوفيون الذين أجازوا تقديم الفاعل على عامله، أما البصريون فخرَّجوا البيت على أن«مشيها» مبتدأ و«وئيدا» حال من فعل محذوف والتقدير: مشيها يظهر وئيدًا، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ، وهما قولها: «للجمال»، ويروى البيت بنصب«مشيها» وجرِّها، وعلى هاتين الروايتين فلا يوجد فى الرجز شاهد.

أى: وثيداً مشيُها، والفصل عنه بأنَّ«مشيُها» بدل من الضمير فى (للجمال)، لأنه خبر(ما) التى هى مبتدأ، وفى النوع السابع من «الجهة»[1] السادسة من الباب الخامس من المغنى: (مشيُها)» على رواية الرفع عند الجماعة مبتدأ حُذف خبره، وبقى معمول الخبر، أى: (مشيُها يكون وثيدًا) أو(يوجد وثيدًا)، ولا يكونَ بدل «اشتمال»[2] من الضمير المستتر فى الظرف، كما كان فيمن جَرَّه بدل اشتمال من (الجمال)؛ لأنه عائد على«ما»[3] الاستفهامية، ومتى أبْدِل«اسم»[4] من اسم الاستفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، «فكذا حكم ضمير الاستفهام»[5]، «ولأنه»[6] لا ضمير فيه راجع إلى المبدَل منه»[7].

د: «قد ذكر حذف الفاعل فى باب النيابة وباب التعجب»[8]، يشير بالثانى لقوله: «**وحَذْفَ ما منه تعجبتَ استُبِحْ**»[9] لتناوله الفاعل المجرور بالباء، نحو: ﴿**أَسْمِعْ بهم وأبصِرْ**﴾[10].

د[11]: وأما المصدر فلا يرد هنا؛ لأنه «إنما»[12] تكلَّم «هنا»[13] فى فاعل الفعل؛ إذ قال: (**وبعد فعْلٍ فاعلٌ**)[14].

---

(١) فى «أ» و «د» و«هـ»: «الجملة» وفى «ص» و«جـ» والمغنى ص ٧٤١ «الجهة».

(٢) فى المغنى ٧٥٨: «بَعْض».

(٣) من المغنى ٧٥٨، و «ص».

(٤) ساقطة من «جـ». (٥) ساقطة من «هـ». (٦) فى «أ» «وأنه».

(٧) المغنى ٧٥٨ وانظر التذييل والتكميل ٢/ ١١١ ب، ١١٣ ب.

(٨) شرح المرادى ٢/ ٥.

(٩) فى «د»: «وحذف مافيه تعجب نسخ».

(١٠) سورة مريم: الآية ٣٨.

(١١) شرح المرادى ٢/ ٦، وهذا القول ساقط من«هـ».

(١٢) ساقطة من «جـ». (١٣) من «د».

(١٤) ساقطة من «د».

ق: قوله: (**نِعْمَ الفَتَى**) «مثال»[1] زائد على ما أحال عليه فى التعريف بقوله: (**كمرفوعَيْ**) «يعنى»[2] بالتثنية، لكن أفاد به أنه ليس من شرط فعله التصرف، ولا من شرطه هو أن يكون فاعلاً معنى، وإنما يعتبر احتياج الفعل إليه لغةً، فمات زيد كأتى (٦٢ب) زيد «ولهذا»[3] «لم»[4] يحذفُوه من جهة معناه، بل بأحكامه اللفظية، وأمَّا «قلَّما فى نحو بيت الكتاب»[5].

صدتْ فأطْولتَ الصُّدودَ وقلَّما ... وِصَالٌ على طُولِ الصُّدود يَدُومُ[6]

فزعمت جماعة أنه فعل مكفوف بـ «ما»، ويمكن أن«يصير»[7] (قَلَّ) مع (ما) حرفًا نافيًا كـ(ما)، ولذا تستعمل للنفى المحض، وقيل: «ما» مصدرية فاعل، وقيل: «ما» زائدة، و«وصال»: فاعل[8].

---

(١) ساقطة من «جـ».

(٢) ساقطة من «د».

(٣) فى «ص»: «ولذا».

(٤) ساقطة من «أ».

(٥) ساقطة من «أ».

(٦) من الطويل، وهو للمرار الفقعسىّ فى ديوانه ٤٨٠ وإصلاح الخلل ٣٥٨ والأزهية ٩١ وخزانة الأدب ١٠: ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١ والدرر: ١٩٠٥ وشرح أبيات سيبويه ١: ١٠٥ وشرح شواهد المغنى ٢: ٧١٧ ومغنى اللبيب ١: ٣٠٧، ٥٨٢، ٥٩٠، وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢: ١٠٩ والملخص ١: ٥١٩ والإنصاف ١: ١٤٤ وخزانة الأدب ١: ١٤٥ والخصائص ١: ٤٣، ٢٥٧ والدرر ٦: ٣٢١ وشرح المفصل ٧: ١١٦، ٨: ١٣٢، ١٠: ٧٦ والكتاب ١: ٣١، ٣: ١١٥.

والشاهد فيه تأخير الفعل الذى كان ينبغى له أن يقع بعد«قَلَّما»، وأوقع بعده«وصالٌ»؛ لأن «قَلَّ» هنا مكفوفة بـ «ما» فلا تعمل فى الفاعل، وهو مرفوع بإضمار فعل يفسِّره«يدوم»، وجعل بعضهم«ما» بعد«قَلَّ» زائدة لا كافة، ورفع بها الفاعل.

(٧) فى «جـ»: «تصير». (٨) شرح الشاطبى ١/ ٥٠٦.

وجـــرِّد الفـــعل إذا مـــا أُسْنِدَا لاثنين أو جَمْعٍ كفَازَ الشُّهَدَا
وقـد يقـال: سَـعِـدَا وسَـعِـدُوا والفـعلُ للظاهرِ بعـد مُـسْنَدُ

د[1]: وحمل المصنف عليها قوله«عليه الصلاه والسلام»[2]: **(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار)**[3].

أخرجه مالك[4] فى موطئه.

ثم قال: لكنى أقول فى حديث مالك: إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مُختصر رواه البزار«مطوَّلاً مجرَّدًا»[5] فقال فيه:

«إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ...» انتهى.

---

(١) شرح المرادى ٢/ ٧.

(٢) فى «أ»: «صلى اللّه عليه وسلم»، وفى «هـ»: «عليه السلام».

(٣) رياض الصالحين ٦: ٢١٨ والجامع الصغير ٢: ١٣٢٩ والبخارى ٤: ١٣٨ والموطأ: باب السفر ص ٨٢، ومسلم ١٢: ٢٧٨ وروايته فى البخارى عن أبى هريرة: «الملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ...» وعنه أيضاً: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل»، وفى مسلم: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ...» ولهذا عَقب عليه الأشمونى ١: ٣٠٥ بقوله: أخرجه مالك فى الموطأ ثم قال: لكننى أقول فى حديث مالك: إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر، رواه البزار مطولاً مجرَّدًا، فقال: «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم»، وحكى بعض النحويين أنها لغة طيىء وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة.

(٤) هو الإمام مالك بن أنس، ولد فى سنة ٩٣هـ، على أصح الأقوال، كان متحفظا، شديد الاحتياط فى روايته، روى عن كثير من علماء المدينة، ولعل أشدهم أثراً فى تكوين عقليته العلمية التى عرف بها هو أبو بكر عبداللّه بن يزيد المعروف بابن هرمز المتوفى سنة ١٤٨ هـ، مات مالك بن أنس سنة ١٧٩ هـ.

انظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٣ والديباج المذهَّب ١٧ ووفيات الأعيان ١: ١٨٣ والكامل ٥: ١٩٤ وتجريد التمهيد لابن عبدالبر ١١٦.

(٥) فى «جـ»: «مختصراً مجوَّدًا».

هكذا رأيت«هذا الكلام»[1] فى عدة نسخ من المرادى، وهو كلام مختل نُسبَ فيه كلام«السهيلى»[2]لابن مالك وصوابه ما «نقل»[3] أبو حيان، ونصه قال السهيلى[4]:

«ألفيت فى كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجَوْدتها، كقول وائل بن حجر فى سجود النبى ـ صلى اللّه عليه وسلم[5]: **«ووَقَعَتَا ركبتاه «إلى»[6] الأرض قبل أن تقعا كفّاه»**، ومثل: **«يخرجن العواتق وذوات الخدور»**[7]، ونحو: **«يتعاقبون فيكم (١٦٣) ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»**[8] أخرجه فى الموطأ.

---

(١) ساقطة من «أ».

(٢) فى «أ»: «سيبويه».

(٣) فى «ب» و «جـ»: «قال».

(٤) نتائج الفكر فى النحو ١٢٦ ـ ١٢٨.

والسهيلى هو: عبدالرحمن بن عبداللّه بن أحمد بن أبى الحسَن ابن أصبغ بن الحسَن بن سعدون بن رضوان بن فتُّوح الخَثْعمىّ السُّهَيْلىّ، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، بارعًا فى ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية، نَحويًا، متقَدِّمًا، أديبًا، عالمًا بالتفسير وصناعة الحديث، ومن تصانيفه: الروض الأنُف فى شرح السيرة، وشرح الجمل لم يتم، والتعريف والإعلام بما فى القرآن من الأسماء والأعلام، وغيرها. توفى فى سنة ٥٨١ هـ.

انظر: بغية الوعاة ٢: ٨١ ـ ٨٢ والأعلام ٤: ٨٦ وإنباه الرواة ٢: ١٦٢ ـ ١٦٤ والبداية ١٢: ٣١٨ ـ ٣١٩ والبلغة ١٢٢ وطبقات القراء ١: ٣٧١ وكشف الظنون ٤٢١ و ٩١٧ و ١٩٢٤ ومعجم المؤلفين ٥: ١٤٧ ووفيات الأعيان ١: ٣٥١ ـ ٣٥٢.

والسهيلى: نسبة إلى سُهَيْل، وهى قرية بالقرب من مالقة فى الأندلس، ووادى سهيل: من كورة مالقة بالأندلس، فيه قُرًى.

(٥) أخرجه أبو داود ١/ ٥٢٥ وجامع الأصول ٥/ ٣٧٨.

(٦) فى «جـ»: «على».

(٧) البخارى ٢/ ٨.

(٨) سبق تخريجه، وانظر: الموطأ، باب السفر ٨٢.

فالألف«والواو»[1] والنون حروف، لكنى أقول فى حديث الموطأ: «إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولاً«مجرداً»[2] فقال فيه: «**ملائكة يتعاقبون فيكم**»[3]، «**إن لله ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**».

فملائكة على هذه الرواية بدل من الضمير فى (يتعاقبون) وفى آخره: (**أتيناهم وهم يصلُّون** «**وتركناهم**»[4] **وهم يصلون، فاغفر لهم اللهُمَّ يومَ الدينِ**».

وليس هذا فى حديث مالك، فدلَّ على أنه مختصرٌ«من ذلك الحديث»[5] انتهى كلام السهيلى.

أبو حيان: ودلَّ«على»[6] خلاف ما ذهب إليه المصنف فى قوله: «يتعاقبون فيكم ملائكة» من أنه على لغة«أكلونى البراغيث» حتى قال: وقد تكلم بها النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وعلى ما رواه البزار لا يكون النبى ـ صلى الله عليه وسلم«ـ[7] تكلَّم بها، و لأن قبله: «**إن لله ملائكة**» وكثيراً ما يقول المصنف: (على لغة يتعاقبون فيكم)[8] انتهى.

قلت: ما نسبه للبزار فى صحيح البخارى من غير طريق مالك فى باب ذكر الملائكة، قال فيه: «إن»[9] الملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

---

(١) ساقطة من «هـ».

(٢) فى «جـ» مجوَّدًا».

(٣) ساقطة من «د».

(٤) من «ب» و «جـ».

(٥) فى «د»: «من حديث مالك».

(٦) ساقطة من «هـ».

(٧) فى «ص» و «أ»: «عليه السلام».

(٨) ومن ذلك فى شرح التسهيل جـ١: ٥٠، ٢٧٢، جـ٢: ١١٦، جـ٣: ٩٩.

(٩) ساقطة من «أ» و «جـ».

ويرفعُ الفاعلَ فعلٌ أُضْمِرَا كمثل زيدٌ فى جَواب: مَنْ قَرَا

د: «الأولى مطابقة الجواب للسؤال»[1]، يعنى فى الاسمية والفعلية، وهذا هو الجارى على القاعدة النحوية، وقد (٦٣ب) عكس «ق»: «الأولوية»[2]، ولعله يعتضد بما ظهر من ذلك فى آيات قرآنية، كقوله تعالى[3]:

﴿ولئنْ سألتهم مَنْ خلق السموات والأرض ليقولُنَّ خلقهنَّ العزيزُ العليمُ﴾.

﴿قال مَنْ يحيى العظام وهى رميم * قل يحييها الذى أنشأها﴾[4].

وأما قوله[5]:

﴿ماذا أُحلَّ لَهُمْ قُلْ أحلَّ لكمُ الطيباتُ﴾.

فجملة السؤال فيه محتملة للفعلية.

وفى الباب الخامس من المغنى «الجهة»[6] السابعة أن يحمل «كلام»[7] على شىء ويشهد استعمال آخر فى نظر ذلك الموضع بخلافه[8]، كقول بعضهم فى: **﴿ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله﴾**[9]: إن اسم الله «سبحانه»[10] مبتدأ أو فاعل، والصواب الحمل على الثانى، بدليل: **﴿ولئن سألتهُمْ من خَلَقَ السَّمواتِ والأرضَ ليقولُنَّ خلقهُنَّ العزيزُ العليمُ﴾**[11].

---

(١) شرح المرادى ٢/ ٨.

(٢) فى «أ» و «ب»: «الأوليَّة»، وانظر شرح الشاطبى ١/ ٥١٥، ٥١٦

(٣) سورة الزخرف: الآية ٩.

(٤) سورة يس: الآيتان ٧٨، ٧٩.

(٥) سورة المائدة: الآية ٤.

(٦) فى «هـ»: «فى الجملة».

(٧) فى «د»: «الكلام».

(٨) المغنى لابن هشام ٧٧٣، ٧٧٦.

(٩) سورة الزخرف: الآية ٨٧.

(١٠) من «أ» و «ب».

(١١) سورة الزخرف: الآية ٩.

وفى خاتمة هذا «الباب»[1] : إذا دار الأمر بين كَوْن المحذوف «فعلا»[2] والباقى فاعلاً، وكونه مبتدأ «والباقى»[3] خبراً، فالثانى أولى، لأن المبتدأ عَيْنُ الخبر، فالمحذوف عَيْنُ الثابت، فيكون حذفًا كَلاَ حذف، فأما الفعل، فإنه غير الفاعل إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى، كـ **﴿يُسَبِّحُ له فيها﴾**[4] ، و**﴿كذلك يُوحِي إليك﴾**[5] و**﴿لِيُبْكَ يزيدُ﴾**[6] أو بموضع آخر يشبه، كقوله تعالى : **﴿ولئن سألتهم من خلقهم ليقولُنَّ الله﴾**[7] فلا يقدر : ليقولن : الله خلقهم، بل خلقهم الله، لجئ ذلك فى «مشبه»[8] هذا الموضع، وهو **﴿ليقولُنَّ﴾**[9] **خلقهنَّ العزيزُ العليمُ﴾**[10] ، وفى مواضع آتية على طريقته، نحو : **﴿قالت من أنبأك هذا قال نبّأنِيَ العليمُ الخبير﴾**[11] ، **﴿قال من يُحْيى العظام وهى رميمٌ * قُلْ يحييها الذى أنشأها﴾**[12] .

د: وتجوز المصنف فعبر عن الحذف بالإضمار[13] .

قلت: لو شاء ألاَّ يتجوز لقال :

ويرفع الفـاعلَ فـعلٌ حُـذِفَـا كـمثلِ زيدٌ فى جـواب: مَنْ وفـا

(١) فى «ب» و «جـ» و «هـ» : «الكتاب».
(٢) من «ب» و «جـ».
(٣) فى «هـ» : «والثانى».
(٤) سورة النور : الآية ٣٦.
(٥) سورة الشورى : الآية ٣.
(٦) جزء من بيت من الطويل، للحارث بن نُهيك، وتمامه :
لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ
والشاهد فى الشطر الأول، على أن «ضارعٌ» فاعل لفعل محذوف، فكأنه لما قال : لِيُبْك يزيدُ، فقيل له : مَنْ يَبْكيه؟ فقال : ضارعٌ، على معنى : يبكيه ضارعٌ.
(٧) سورة الزخرف : الآية ٨٧.
(٨) فى «أ» «شبه».
(٩) من «أ» و «جـ».
(١٠) سورة الزخرف : الآية ٩.
(١١) سورة التحريم : الآية ٣.
(١٢) سورة يس : الآيتان ٧٨، ٧٩.
(١٣) وذلك فى قوله : «ويرفعُ الفاعلَ فعلٌ أُضْمِرَا».
وانظر : شرح المرادى ٢/ ٨.

لطيفة: ورد علينا أيام كَوْنِنا بمكناسة الزيتون[1] ، كلاها الله تعالى، من أعيان مدينة «سلا»[2] الأديب المجيد أبو سعيد بن محمد بن أبى سعيد، فحاجانى، وذلك فى «زمن»[3] الشبيبة بقوله :

يا قارئ النَّحْو من ألفيةٍ جَمَعَتْ فى النحْو مُعْظَمَ ما فى النحو قَدْ قِيلاَ
إنْ كنتَ تفهمُها فَهْمًا تُجيدُ به أسرارَها حيثُ تَخْفَى والأقاويلا
فأى فعلٍ به قد جاء فاعلُه فِعلاً ومن فاعلٍ قد جاء مَفْعولاً

فألقى الله تعالى فى قلبى أنه أراد :

«ويرفع الفاعلَ فعلٌ»

فقلت «مجاوبًا»[4] :

فَدَتْكَ نَفْسى لقدْ أحسنتَ تَمْثِيلا وفُقْتَ كلَّ الورى يدًا وتَبْجِيلاَ
يا حُسْنَ أُحْجِيةٍ فى باب فاعلِها من بعدِ أربعةٍ فى النظمِ تَكْمِيلاَ

فأقرَّ أنَّه ما أراد إلا ذلك، وأظهر «استعظام»[5] العثور عليه .

وتاهُ تأنيثُ تَلِى المـاضِى إذا كـان لأنثَى كـأبَتْ هندٌ الأذَى
وإنمـا تَلْزَمُ فِـعْلَ مُـضْمَـرِ مُتَّصِلٍ أو مُـفْـهِمٍ ذاتَ حِـرِ

(١) فى مراصد الاطلاع ٣: ١٣٠٢ ـ ١٣٠٣ : «مكناسة بالكسر، ثم السكون، ونون، وبعد الألف سين مهملة، مدينة بالمغرب فى بلاد البربر . . . وقيل: وبالمغرب بلدة أخرى مشهورة، يقال لها: مكناسة الزيتون، حصينة مكينة فى طريق الميار من فاس إلى سَلاَ، على شاطىء البحر، فيه ميناء للمراكب، منها تُجْلَبُ الحنطة إلى شرقىّ الأندلس».
(٢) «سَلا»: ماضى السُّلُوّ. مدينة بأقصى المغرب، ليس بعدها معمور إلا مدينة يقال لها: غَرْنِيطوف . . . وسَلاَ على الزاوية، شماليُّها البحر، وغربيُّها نهر جار من الجنوب فى غربيّ المهدية».
«مراصد الاطلاع ٢ : ٧٢٤».
(٣) فى «جـ» : «زمان».
(٤) فى «ب» : «مجوابًا».
(٥) فى «أ» و «د» : «استعطاف».

د: «إذا أسند الفعل الماضى إلى مؤنث ولو بتأويل لحقته تاء ساكنة»[1] مثاله بتأويل
، بعض العرب: (فلان لغوب جاءته [٦٤ب] كتابى فاحتقرها) **سمعه أبو عمرو بن**
ء، فقال: أتقول: «جاءته كتابى»؟ فقال: «أليس بصحيفة»، قال: ما اللغوب؟ قال:
مق، حكاه **الجوهرى**[2].

أبو حيان: هذا قليل، «وقد»[3] جعلوا:

«سائلٌ بنى أسد ما هذهِ الصَّوْتُ»[4]

من أقبح الضرائر وإن كان الصوت مؤولاً بالصيحة.

د[5]: والحرِ فرج «المرأة»[6] ليست المرأة مخصوصة، بل قال **الشارح**: الحقيقى
ث: هو ما كان من الحيوان بإزائه ذكر،

شرح المرادى ٢/ ٩.
لصحاح ١/ ٢٢٠.
فى «هـ»: «وهم».
والبيت بتمامه:

يا أيها الراكب المزجى مَطِيَّتَهُ سائل بنى أسَدٍ ما هَذه الصَّوْتُ

والبيت من البسيط، وهو لرويشد بن كثير الطائى فى الدرر ٦/ ٢٣٩ وسر صناعة الإعراب ١١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٦٦ وشرح المفصل ٥/ ٩٥ ولسان العرب ٢/ ٥٧ (صوت)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٣، ٥/ ٢٣٧ والإنصاف ٧٧٣ والخصائص ٢/ ٤١٦ وخزانة الأدب ٤/ ٢٢١ والتذييل والتكميل ٢/ ١١٦أ.

والشاهد فيه قوله: «مَا هذه الصوتُ» حيث أنَّث المذكر للضرورة الشعرية.

شرح المرادى ٢/ ١٠.

فى «ب» «الرجل» وأصل: حر: حرح، فحُذفتْ لام الكلمة بدليل تصغيره على «حُرَيْح»، وجمعه على «أحراح» فحذفَتْ لامه، وهى الحاء اعتباطًا فبقى «كيد ودم»، وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء، وهو، بكسر الراء، فرج المرأة، لكن المراد هنا مطلق فَرْج مُعَدٍّ للوطء، ولو دبرًا كالطير».

«حاشية الخضرى ١: ١٦٣».

«كامرأة»[7] «ونعجة واتان»[7]، وكان شيخنا «العلامة»[7] **ابو عبدالله القورى** يستبشع هذا اللفظ، فلو أن المصنف قال:

«مُتَّصلٍ أو ما بتأنيثٍ حرِ»

لتنزَّه عنه، «أى»[4]: أو ما اتَّصف بتأنيث حقيقى.

وقـد يُـبـح الـفـصـلُ تركَ التـاء فى نحـو أتى الـقـاضى بنتُ الواقفِ
والحـذف معْ فـصـل بإلا فُـضِّـلا كـمـا زكى إلا فـتـاة ابن العـلا
والحـذف قـد يأتى بلا فـصـل ومعْ ضـمـيـر ذى المجاز فى شعر وقعْ

ق: فى قوله: «التاء فى» مع قوله: «الواقفِ» سناد التأسيس، كقوله:

أدعـــوك يا رب من النار التى أعـددت للكفـار فى القـيـامـة[5]

قال: ومما أنشدوا مما جاء على القياس قول **العجاج**[6]:

«فـمن»[7] **يعكفْنَ به إذا حَـجَـا عُكُفَ النَّبِـطِ يَلْعَبُـون الفُتْرُجَـا**

وتقدم بحث المكودى معه فى قوله:

«وسمِّ معتلاً من الأسماء ما»[8] . . . البيت.

---

(١) ساقطة من «هـ».
(٢) ابن الناظم ص ٩٠.
(٣) ساقطة من «د».
(٤) ساقطة من «أ».
(٥) شرح الشاطبى ١/ ٥٢١.
(٦) الرجز فى جمهرة اللغة لابن دريد ١/ ٣٢٥ وشرح الحماسة للتبريزى ٣/ ٩٩، والاشتقاق ص ١٠٤.
(٧) فى «ب» و «جـ»: «فهن».
(٨) ساقطة من «جـ».

وما قاله **المكودى** صحيح ابن أبى **الربيع**، إن قيل: لا ضرور **فى قوله**[1]

«ولا أرضَ أبْقَلَ إبقالَها»

إذ لو شاء الشاعر لقال: «أبقلت إبقالها» [٦٥أ] بالنقل

قلنا: لعل النقل ليس من لغته[2]. انتهى.

وهذا يدل على أن «أرضَ»[3] عنده مبنى على الفتح، وإلا كان فى البيت نقل آخر، والسؤال شبيه بما تقدم فى قوله:

«وكونُها بمعْرَبِ الأفعال قَلْ»

والتاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السالِمِ منْ ... مذكَّرٍ كالتاء معْ إحدى اللَّبِنْ
والحَذْفُ فى نَعْمَ الفتاةُ استحسَنُوا ... لأن قَصْدَ الجِنْس فيه بيِّنْ

---

(١) من المتقارب، وهو لعامر بن جوين فى فتح الرب المالك ٣٢٤ وتخليص الشواهد ٤٨٣ وخزانة الأدب ١: ٤٥، ٤٩، ٥٠ والدرر ٦: ٢٦٨ وشرح التصريح ١: ٢٧٨ وشرح شواهد الإيضاح ٣٣٩، ٤٦٠ وشرح شواهد المغنى ٢: ٩٤٣ والكتاب ٢: ٤٦ ولسان العرب ٧: ١١١ (أرض)، ١١: ٦٠ (بقل) والمقاصد النحوية ٢: ٤٦٤ وبلا نسبة فى نتائج الفكر للسهيلى ١٣٠ وشرح للتسهيل لابن مالك ٢: ١١٢ وشرح التحفة الوردية ٢٠٥ وشرح ابن الناظم ٩١.

والشاهد فيه قوله: «ولا أرض أبقل إبقالها»، والقياس: أبقلت ابقالها»؛ لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض»، وهى مؤنث مجازىٌّ، فحذف التاء ضرورة.

(٢) ابن أبى الربيع فى البسيط ١: ٢٦٥ ـ ٢٦٦: «فإن قلتَ: ليس فى هذا ضرورة، ألا ترى أنه لو قال: «ولا أرض أبقلت ابقالها» لم ينكسر الشعرُ، ونقْلُ حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفُها قياسى، وقد قرئ به.

الجوابَ: النقل ليس من لغات جميع العرب، فهذا الشاعر ليس من لغته النقل، فلحا لم يكن من لغته اضطر إلى حذف التاء، وأجرى الضمير مجرى الظاهر...».

(٣) فى «ص» و «أ» و «ب» «ولا أرض».

د: ويستثنى من ذلك «البنون» فحكمه حكم المكسَّر؛ «لتغيّر»[1] واحده[2].

قال فى **التسهيل**[3]: وحكمها مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء «والإماء»[4]، وعليه «بيت»[5] **الكتاب**[6]:

قالتْ بنو عامرٍ خالُوا بنى أسدٍ ... يا بُؤْسَ للجهلِ ضَرَّارًا لأقوامِ

ق: «وكذا السنون والأرضون ونحوهما»[1].

---

(١) فى «جـ»: «لتغير».
(٢) شرح المرادى ٢/ ١٤.
(٣) شرح التسهيل ٢: ١١٠.
(٤) فى «جـ»: «الآباء».
(٥) فى «هـ»: «بنو».
(٦) من البسيط، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ٨٢ وشرح الجمل لابن أبى الربيع ٢: ٨٥٣ والملخص ١: ٢٨١ والإنصاف ١: ٣٣٠ وتذكرة النحاة ٦٦٥ وخزانة الأدب ٢: ١٣٠ ـ ١٣٢، ١١: ٣٣، ٣٥ والدرر ٣: ١٩ وسر صناعة الإعراب ١: ٣٣٢ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٢١٨ وشرح شواهد الإيضاح ٤٥٨ والشعر والشعراء ١: ١٠١ والكتاب ٢: ٢٧٨ ولسان العرب ١٤: ٢٣٩ (خلا) وبلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢: ١١٣ وشرح الجمل لابن أبى الربيع ١: ٢٢٧.

وفى البيت شاهدان:

الأول: وهو الذى سيق البيت من أجله، قال عنه ابن أبى الربيع فى الملخص ١: ٢٨١، ٢٨٢: «وليس فى هذا حجة؛ لأن «بنى» وإن كان جمعًا سالمًا، فهو شبيه بالجمع المكسَّر؛ لأن الواحد «ابن» وليس «بَنُون» بجارٍ عليه، وإنما هو جمع لواحد لم يستعمل، فلذلك قال: **قالت بنو عامر**...».

فالشاهد على هذا فى قوله: «قالت بنو عامر» بتأنيث الفعل «قالتْ»؛ لأنه أسند إلى جمع ملحق بالسالم، وهو «بنو»، ومثاله: **«قالت الأعراب آمنّا»**.

والثانى: فى قوله: **«يا بؤسَ للجهلِ»** يريد: يا بُؤْس الجهلِ، فأقحم اللام بين المتضايفين توكيدًا للإضافة.

د : «و(أل) فى (الفتاة) جنسية»[٢] قد استوعب الكلام عليها «فى»[٣] قوله : (مقارِنَىْ أل) أو مضافين لِمَا قارنها)[٤] .

لو قال هنا :

والتَّـاءُ فى المُـضَـارِعِ كـالتَّـاءِ ... فى المـاضى إلا الوَضْعُ فى ابتـداءِ

لكان كقوله فى التسهيل[٥] : («وتساويها»[٦] فى اللزوم وعدمه «تاء»[٧] مضارع غائبة).

والأصْلُ فى الفـاعلِ أن يتَّصِـلا ... والأصْلُ فى المفعول أنْ ينفصِلاَ
وقـد يُجـاءُ بخِـلافِ الأصْلِ ... وقد يَجِى المفعولُ قَبْلَ الفِعْلِ

ق : «ويحتمل أن يريد بالمفعول فى البيتين المفعول به، وهو الجارى على الألسنة ويحتمل أن يريد كل مفعول»[٨] .

(١) شرح الألفية للشاطبى ١/ ٥٢٧ .
(٢) شرح المرادى ٢/ ١٥ .
(٣) فى «ب» : «عنه» .
(٤) ابن مالك فى التسهيل ٣ : ٨ : «فاعل نعم وبئس فى الغالب ظاهر بالألف واللام، أو مضاف إلى المعرَّف بهما، مباشراً أو بواسطة . . .» .
وقال فى شرحه ٣ : ٨ - ٩ : «الغالب فى فاعل نعم وبئس أن يكون مُعَرَّفًا بالألف واللام، أو مضافًا إلى المعرف بهما، أو مضاف إلى المضاف للمعرَّف بهما، أو ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز . . .» .
(٥) شرح التسهيل ٢ : ١١٠ حيث قال : «وتساويها فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة، ونون التأنيث الحرفية» .
(٦) فى «أ»، «ب» ، «جـ» : «ويساويها» .
(٧) فى «د» : «ياء» .
(٨) فتح الرب المالك ٣٢٨ وابن الناظم ٩١ وشرح الأشمونى ١ : ٣١٣ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢ : ١٥ وشرح أبى إسحاق على الألفية ١/ ٥٣٣ .

وأخَـرِ المـفـعـولَ إن لبس حـذِر ... أو اضمِـرِ الفاعل غير منحصر
ومـا بإلاَّ أو بإنمـا انْحَـصَـرْ ... أخِّرْ وقد يُسْبَقُ إن قَصْدٌ ظَهَرْ
وشـاعَ نحـوُ خـاف ربَّه عُـمَـرْ ... وشـذَّ نحـوُ زانَ نورُه الشَّـجَـرْ

د : «التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها»[١] ، علق عليه شيخنا «الأستاذ»[٢] **أبو عبدالله «الصغير»**[٣] ما نصه :

«لأن»[٤] المبتدأ والخبر اختُلِفَ أيهما المسند والمسند إليه، «فأحدهما»[٥] أحقُّ بهذا الاعتبار . انتهى، وأبْين منه التعليل بأن المبتدأ والخبر واقعان على ذات واحدة، بخلاف «الفاعل»[٦] والمفعول .

د : «الانفصال لا يجوز مع إمكان الاتصال، فى غير المواضع المستثناة»[٧]، يريد فى قوله : **وصِلْ أو افْصِلْ هاءَ سلنيه «وما»**[٨] . . . . . إلى آخره .

د : «وأنشد» ، يعنى **المصنف** على نحو **«زان نورُه الشجرُ»** ستة أبيات، وأنشد غيره أبياتًا أخَرَ»[٩] .

(١) المـرادى ٢ : ١٧ : «ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين فى الآية الكريمة (يقصد قوله سبحانه : «فما زالت تلك دعواهم») جواز مثل ذلك فى «ضرب موسى عيسى» لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها، وذلك واضح، فلو زال الالتباس بقرينة معنوية نحو : «ولدتْ هذه هذه» تشير بالأولى إلى الصغرى، أو بقرينة لفظية، نحو : ضربتْ موسى سُعْدَى» جاز القديم» .
(٢) ساقطة من «ب» و «جـ» .
(٣) ساقطة من «ب» .
(٤) ساقطة من «ب» .
(٥) من «جـ» وبقية النسخ : «فأحرهما» .
(٦) فى «أ» والأصل : «الفعل» .
(٧) شرح المرادى ٢/ ١٩ .
(٨) من «د» .
(٩) شرح المرادى ٢/ ٢٠ .

أبو حيان: قال **أبو جعفر النحاس**[1]: فأمَّا مَا أنشده «**أبو عبيدة**»[2]:

لمـا عَـصَى أصـحابُه مُـصْـعَـبَـا أدْى إليـه الكيلَ صـاعًـا بصـاعْ[3]

فهذا لا يجوز عند أهل النظر فى شعر ولا غيره، ورواية **الأصمعى**[4]:

(١) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى، يعرف بابن النحاس، أبو جعفر النحوى المصرى، من أهل الفضل الشائع، والعلم الذائع، رحل إلى بغداد، وأخذ عن الأخفش الأصغر، والمبرد، ونفطويْه والزجاج، وعاد إلى مصر، وسمع بها النَّسائى وغيره، وصنَّف كتبًا كثيرة منها: إعراب القرآن، ومعانى القرآن، والكافى فى العربية، والمقنع فى اختلاف البصريين والكوفيين، وشرح المعلقات، وغيرها، توفى فى سنة ٣٣٨هـ.

انظر: بغية الوعاة، ١: ٣٦٢ وإنباه الرواة ١: ١٠١ ـ ١٠٤ والأعلام ١: ١٩٩ والبداية ١١: ٢٤٢ والبلغة ٢٩ وحسن المحاضرة ١: ٢٢٨ وشذرات الذهب ٢: ٢٤٦ وطبقات الزبيدى ٢٣٩ ونزهة الألباء ٣٦٣ ـ ٣٦٥ ومعجم الأدباء ٤: ٢٢٤ ـ ٢٣٠ ومعجم المؤلفين ٢: ٨٢ والنجوم الزاهرة ٣: ٣٣٠.

(٢) فى «أ»: «أبو عبدالله».

(٣) من السريع، وهو للسفاح بن بكير فى الخزانة ١/ ٢٨٩، ٢٩٠، ٦/ ٩٧ وبلا نسبة فى الخزانة ١/ ٢٧٩ ولسان العرب ١٥/ ١٤٨ (فجا).

والشاهد فيه إفراد الضمير فى «إليه»، مع أنه راجع إلى الأصحاب، قصدًا إلى كل واحد منهم.

(٤) هو عبد الملك بن قُرَيْب بن على بن أَصْمَع، الباهلىّ، والأصمعى، أبو سعيد، أحد أئمة اللغة والأخبار والغريب والنوادر، روى عن أبى عمرو بن العلاء، وقرة بن خالد، ونافع بن أبى نعيم، وشعبة، وحماد بن سَلَمَة وخَلَق، وكان بخيلاً ويجمع أحاديث البخلاء.

ومن تصانيفه: غريب القرآن، خلق الإنسان، الأجناس، الأنواء، الهمز، المقصور والممدود.. وغيرها كثير.

ولد سنة ١٢٥هـ وتوفى سنة ٢١٠هـ.

انظر: بغية الوعاة ٢: ١١٢ ـ ١١٤ وأخبار النحويين البصريين ٧٢ ـ ٨٠ وإنباه الرواة ٢: ١٩٧ ـ ٢٠٥ وبروكلمان ٢: ١٤٧ ـ ١٤٨ وتاريخ بغداد ١٠: ٤١٠ ـ ٤٢٠ وشذرات الذهب ٢: ٦٣ ـ ٨٣ وطبقات الزبيدى ١٨٣ ـ ١٩٢ وطبقات القراء ١: ٤٧٠ ومعجم المؤلفين ٦: ٨٧ والنجوم الزاهرة ٢: ١٩٠ ونزهة الألباء ١٥٠ ـ ١٧٢ وهدية العارفين ٦٢٣ ـ ٦٢٤ وتاريخ العلماء النحويين ٢١٨ ـ ٢٤٤.

«لما عصى المصعبَ أصحابُه» والبيت **لأبى العباس السفاح**، وأنشد **هشام**[1]:

جَـزَى ربُّه عنى عـدىَّ بنَ حـاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقَد فَعَلْ

وهذا البيت مصنوع، «نَحَلَهُ»[2] **عمرو بن كلثوم**[3]، وقال **هشام** فيه: «وهذا من متاع الشعراء»[4].

ق: قوله: «**أو أُضْمِرَ الفاعلُ غيرَ منحصرٍ**» يدخل فيه ما كان من الفاعلين ضميرًا منفصلاً غير محصور، فإنك [٦٦أ] إذا قلت: ضرب زيدًا إما عمرو وإما أنا، وأكرمك إما أنا وإما زيد، أو قلت: إن أكرمك لزيد، وإن أرضاك لهو، «فهذا»[5] «كله»[6] وما أشبهه **قد أضمر فيه الفاعل غير منحصر، مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول، بل لا يجوز، وبهذا اعترضه فى التسهيل شيخنا الأستاذ أبو سعيد بن لب**[7].

(١) من الطويل، وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ١٩١ والخصائص ١: ٢٩٤ وله أو لأبى الأسود الدؤلى فى خزانة الأدب ١: ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧ والدرر ١: ٢١٧ وللنابغة أو لأبى الأسود أو لعبدالله بن همارق فى شرح التصريح ١: ٢٨٣ والمقاصد النحوية ٢: ٤٨٧ ولأبى الأسود الدؤلى فى ملحق ديوانه ٤٠١ وتخليص الشواهد ٤٩٠ وبلا نسبة فى شرح الجمل لابن هشام ١٩٩ وأوضح المسالك ٢: ١٢٥.

والشاهد فيه قوله: «جزى ربُّه عنِّى عدىَّ» حيث عاد الضمير فى الفاعل «ربُّه» إلى المفعول «عَدِىَّ» والمفعول متأخر لفظًا ورتبة، وهذا ممنوع عند جمهور النحاة، وأجازه بعضهم.

(٢) ساقطة من «هـ».

(٣) هو عمر بن كلثوم، شاعر جاهلى، من أصحاب المعلَّقات السبع، ومطلع معلقته:

آذنتنا ببينها أسماءُ رُبَّ ثاوٍ لا يُمَلُّ منه الثَّواءُ

كان من أشراف العرب، مات قبل الإسلام بإحدى وخمسين سنة. هدية العارفين ١/ ٨٠٢.

(٤) التذييل والتكميل ١/ ١٧٧أ.

(٥) ساقطة من «أ».

(٦) ساقطة من «أ» و«ب».

(٧) شرح الشاطبى ١/ ٥٣٦.

ق: «والمنحصر قد تقدَّم أنه يريد به ما وَلِيَ أداة الحصر»[1]. انتهى.

ابن هانىء: هذا «على»[2] ما تقدم من إطلاق المحصور على ما بعد «إلا»، وغيرُه من النحاة يقول: إن المحصور ما قبل إلا، وهو الصحيح، ولا نزاع فى المعنى، وإن وقع الخلاف فى العبارة، ومن كونه لم يُبيَّن وجه اصطلاحه فيه يُوهِمُ اختلاف المعنى، فأشكل الموضع جدًا.

(١) شرح الشاطبى ١/ ٥٣٦.
(٢) ساقطة من «أ».

النائبُ عن الفاعل

يَنُوبُ مفعولٌ به عن فاعلٍ ... فيما له كنيلَ خيرُ نائلِ

د: «قد يحذف الفاعل لغرض لفظى، كالإيجاز، والتفعيل، والتوافق، والتقارب، أو معنوى كالعلم، والجهل، والإبهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه أو عليه»[1]، مثال الإيجاز: ﴿ومن عاقب بمثل ما عُوقِبَ به ثم بُغِيَ عليه﴾[2]، ومثال التفعيل، وهو إقامة وزن الشعر:

«عُهِدتُ مُغِيثًا مُغْيِثًا مَنْ أجَرْتَهُ»[3]

ومثال التوافق فى إعراب القوافى خوفًا من الإقواء أو الإصراف، قول الشاعر[4]:

وما المرءُ إلا كالشِّهابِ وضوئه ... يَحُورُ[5] رمادًا بعدَ ما هو ساطعُ
وما المالُ والأهلون إلا وديعةٌ ... ولابُدَّ يومًا أن تُرَدَّ الودائعُ»[6]

(١) شرح المرادى ٢/ ٢١.
(٢) سورة الحج: الآية ٦٠. والآية بتمامها: «ذلك ومَنْ عَاقَبَ بمثل ما عوقب به ثم بُغِيَ عليه لينصرنَّه الله إن الله لعَفُوٌّ غفور».
(٣) عجزه:
«فلم أتَّخذْ إلا فناءَكَ مَوْئلا»
من الطويل، وهو بلا نسبة فى توضيحَ المقاصد والمسَالك ٢: ٥٨ وابن الناظم ١٠٤ وأوضح المسالك ٢: ١٨٩ وتخليص الشواهد ٥١٣ وشرح الأشمونى ١: ٢٠٢ وشرح التصريح ١: ٣١٦ والمقاصد النحوية ٣: ٢.
والشاهد فيه قوله: «مُغِيثًا مُغْيِثاً مَنْ أجرتَه» حيث تَقَدَّم عاملان، وكلاهما اسم فاعل صالح للعمل فى المعمول، وهو قوله: «من أجرتَه»، وفى كل منهما ضمير مستتر هو فاعله، وقد أعمل الثانى لقُربه، فنصب به «مَنْ» على المفعولية، وأعمل الأول فى ضميره، وحذف هذا الضمير؛ لأن فى ذكره إعادةً على متأخر لفظاً ورتبةً من غير ضرورة، ولو أمكنه إعمال العامل الأول لقال: «عُهِدتُ مُغِيثًا مُغْيِثَه مَنْ أجرتَه».
(٤) منَ الطويل، وهما للبيد فى ديوانه ١٦٩ والمقدمة الجزولية فى النحو ١٤١ وحماسة البحترى ٨٤ والدرر ٢: ٥٣ ولسان العرب ٤: ٢١٧ (حور) وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ١: ١١٠.
والشاهد فيه قوله: «يحور رمادًا» حيث جاءت «حار» كـ «صار» معنى وعملاً، وهذا شاهد البيت الأول، وشاهد البيت الثانى قوله: «تُرَدَّ الودائع» حيث حذف فاعل الفعل «تُرَدَّ» وبناه للمجهول، لأنه لو ذكر الفاعل لاختَلَّ النظم.
(٥) فى «أ»: «تحول».
(٦) فى «ب»: «ولا بُدَّ من يوم ترد فيه الودائع»، وفى «هـ»: «ولابد من يوم ترد الودائع».

ومثال التقارب فى الإسجاع لئلا «تبعد»[1] القرينة عن أختها بَعداً تنفر منه الطباع [٦٦ب]، وتَمُجُّه الأسماع قول **الحريرى**[2] **فى المقامات**[3]:

«ما طلع هلالٌ وسُمِعَ إهْلالٌ»[4]

ومثال العلم به: ﴿**وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً**﴾[5]، ومثال الجهل به: «نبتٌ بكذا»، إذا لم «تعرف»[6] من نبَّاك.

وقد سلَّم **أبو حيان**[7] **وابن هانئ والمرادى** اندراجه فى الغرض المعنوى، وهو المتبادر.

---

(١) فى «أ»: «تتعدى».

(٢) هو القاسم بن على بن محمد بن عثمان البصرى، الإمام أبو محمد الحريرى، ولد فى حدود سنة ٤٤٦هـ، وقرأ على الفضل القَصَبانىّ، وكان غايةً فى الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، وتصانيفه تشهد بفضله وتُقرُّ بنُبْله.
ومن تصانيفه: دُرة الغواص فى أوهام الخوَّاص، والملحة وشرحها ورسائله وديوان شعره، مات بالبصرة فى سادس رجب سنة ٥١٦هـ.
انظر: بغية الوعاة ٢: ٢٥٧ ـ ٢٥٩ والأعلام ٦: ١٢ وإنباه الرواة ٣: ٢٣ ـ ٢٧ وشذرات الذهب ٤: ٥٠ ـ ٥٣ ومعجم الأدباء ١٦: ٢٦١ ـ ٢٩٣ ومعجم المؤلفين ٨: ١٠٨ والنجوم الزاهرة ٥: ٢٢٥ ونزهة الألباء ٤٥٣ ـ ٤٥٧ وكشف الظنون ١٧٨٧.

(٣) هو كتاب للحريرى قال عنه الزمخشرى: **أقسم بالله وآياته، ومشعر الحج وميقاته أن الحريرى حَرِى بأن نكتب مقاماته.**
«كشف الظنون ١٧٨٧».

(٤) قال الحريرى فى المقامات ص ٣٠٤: «ما لَمَعَ آل، وسَلَعَ رال، وطَلَعَ هلال، وسمع إهلال».
والإهلال: هو رفع الصوت عند رؤية الهلال، أو هو التلبية.

(٥) سورة النساء: الآية ٢٨: والآية بتمامها:
﴿يريد الله أن يخفِّف عنكم وخُلِق الإنسانُ ضعيفاً﴾.

(٦) فى «أ»: «يُعرف».

(٧) التذييل والتكميل ٢/ ١٢٠ب.

وقال شيخ شيوخنا **أبو عبدالله بن العباس**[1] **فى شرح اللامية**[2]: «الظاهر أن قوله **فى التسهيل**[3]: «قد يترك الفاعل لغرض لفظى أو معنوى» غير «حاصر»[4]؛ لأن حذفه للجهل به مغاير لهما».

ومثال الإبهام قول مُخْفِي صدقته: «**تَصَدَّقَ بصدقة على مسكين**»، ومثال تعظيم الفاعل بصَوْن اسمه عن مقارنة اسم المفعول قول رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم[5]: «**مَنِ ابْتُلِيَ منكم بهذه «القاذورة»**»[6]، ومثال التحقير: «**طُعِن عُمر وقُتِل الحسين ـ رضى الله تعالى**[7] **عنهما**».

ومثال الخوف منه قول خائف من **الحجاج**: «قُتِل ابن عُمر»، ومثال الخوف عليه قولُ والد قاتلِ زيد: «قُتِل زيد»، ومن المعنوى أيضاً إيثار غرض السامع فى عدم ذكر الفاعل لخوف عليه أو منه أو كراهة سماع ذكره.

---

(١) هو محمد بن العباس بن محمد بن عيسى العبادى، شهر بابن العباس التلمسانى، كان إماماً فقيهاً، متفنناً فى علوم، كان من أكابر علماء تلمسان، وأكبر أئمة وقته بها، وله تآليف، كشرح لامية الأفعال فى التصريف، وشرح جمل الخونجى، والعروة الوثقى فى تنزيه الأنبياء عن فرية الإلقا، وغير ذلك. توفى سنة إحدى وسبعين وثمانمائة.
انظر: كشف الظنون ١٥٣٦ والضوء اللامع ٧: ٢٧٨ وهدية العارفين ٢: ٢٠٥ ومعجم المؤلفين ١٠: ١٢١ وشجرة النور الزكية ١٦٤ ونيل الابتهاج ص ٥٤٧.

(٢) وشرحه للأمّية يسمى: «تحقيق المقال وتسهيل المنال فى شرح لامية الأفعال» وأوله: «الحمد لله الذى تفرد فى صفاته وأفعاله... » إلخ، فرغ منها سنة (٨٥١هـ). (تكشف الظنون ١٥٣٦).

(٣) شرح التسهيل ٢/ ١٢٤.

(٤) فى «أ»: «حاضر».

(٥) الحديث: «من بلى منكم بهذه القاذورات»، أخرجه الإمام مالك فى كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا، وروى: «من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله».. الحديث، انظر: الزرقانى على الموطأ ٤: ١٢، وفى الجامع الصغير ١/ ٩٣: «اجتنبوا هذه القاذورات التى نهى الله تعالى عنها، فمن ألمَّ بشىء منها فليستتر بستر الله...».

(٦) فى «أ»: «القاذورات».

(٧) ساقطة من «ص» و «هـ».

قال أبو حيان في شرح التسهيل: وقد نظمتها في أرجوزتي المسمّاة «نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب»، فقلت [٧٦ أ]:

وحـذْفُـهـا للخَـوْف والإبهـامِ ... والوَزْن والتـحـقـيـرِ والإعظامِ
والعِلْمِ والجَهْل «والاختصارِ»[1] ... والسَّـجْعِ والوِفـاقِ والإيثـارِ

قال: وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: «هذا من هَذَيان المتأخرين، ولا فرقَ بين طلب علة ذلك وطلب علة بناء الفعل للفاعل»[2]، انتهى.

وفي آخر الباب الخامس من **المغني** «أن هذا»[3] تطفُّل من النحويين على صناعة البيان[4].

وأوّلَ الفعلِ اضْمُمَنْ والمتّصلْ ... بالآخرِ اكسرْ في مُضي كوُصِلْ
واجعلْه في مضارعٍ مُنْفتحًا ... كينْتَحي المَقولُ فيه يُنْتَحَى
والثاني التالي تا المطاوعهْ ... كالأوّلِ اجعله بلا مُنازَعَهْ
وثالثُ الذي بهَمْزِ الوصلِ ... كالأولِ اجعلَنْهُ كاستجلِ

د: «الأولى أن يقال: مزيدًا أوله تاء معتادة[5]» أي عوضًا من تاء المطاوعة.

---

(١) في «أ»: «الاحتقار».

(٢) التذييل والتكميل ٢/ ١٢١أ.

(٣) ساقطة من «هـ».

(٤) ابن هشام في المغنى ٨٥٣: «... وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول، أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه، ونحو ذلك، فإنه تطفُّل منهم على صناعة البيان، ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جرْيًا على عادتهم، وأنشد متمثّلاً:

وهل أنا إلا من غُزَيّةَ إن غَوَتْ ... غَوَيْتُ، وإنْ ترشُدْ غُزَيّةُ أرشُدِ

بل لأني وضعتُ الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعًا...».

(٥) شرح المرادي ٢/ ٢٤.

قلت: فلو قال مثلاً:

«والثاني»[1] التالي تا الزيادهْ ... «فاضمُمْ بماضٍ»[2] انْ تكُنْ معتادهْ

لحافظ على طرده ولم يُخلّ بعكسه؛ إذ دخل في المعتادة تاء المطاوعة، كتعلَّم، والتَّكلف كتحكَّم، والتجنب كتأثَّمَ، والصيرورة كتأيَّمت المرأة، والاتخاذ كتبنّى الصبي، وغير ذلك، وخرج بها غير المعتادة كترمس الشيء بمعنى رمسه أي دفنه[3]، وهذا أولى من «إصلاح»[4] «ق» إذ قال:

«والـثـانـي» التـالـي تا زائدهْ ... فاضْمُمْ ففي الضَّمِّ تمامُ الفائده [٦٧ب]
واكسرْ أو اضمم فا ثلاثي أُعِلْ ... عينًا وضُمّ جا كَبُوعٍ فاحتملْ
وإن بشكْلٍ خيفَ لبسٌ يجْتنبْ ... وما لباعٍ قد يُرَى لنحو حَبْ
وما لفا باعٍ لما العين تلي ... في اختار وانقاد وشبِّهْ يَنْجَلِي

د: «ومعنى الإشمام هنا شَوْبُ الكسرة شيئًا من صوت الضمة»[5]، احترز بقوله: «هنا» من إشمام الوقف الذي لا يُسْمَع، وبذا فسَّره **الداني**[6]، ونقله **أبو حيان عن الشلوبين** «عنه، وزاد»[7]:

---

(١) في «د»: «والثالث».

(٢) في «ب»: «كالأول اجعلَنْهُ»، وفي «جـ» و «هـ»: «كالأول اجْعَلْهُ».

(٣) الجوهري ٢/ ٩٣٣: «رمستُ عليه الخبر كتمته، ورمستُ الميت وأرمسته دفنته».

(٤) في «جـ»، و«د»: «اصطلاح»، وانظر شرح أبي إسحاق على الألفية ٢/ ٩.

(٥) شرح المرادي ٢/ ٢٥.

(٦) الداني في التيسير: «والباقون أي: غير أبي عمرو والكوفيين، لم يَرِدْ عنهم في ذلك شيء، واستجباب أكثر شيوخنا من أهل الأداء أن يوقف عندهم بالرَّوْم والإشمام أيضاً، وفُهِمَ من قوله: «أكثر» أن غير الأكثر من أهل الأداء يقصرُ الأخذ بالرَّوم والإشمام على مَنْ ورد عنهم النص والرواية بهما».

«التيسير للداني ص ٥٩ والوافي في شرح الشاطبية: ١٢٠».

والداني هو عثمان بن سعيد بن عمرو الداني الأموي ولد سنة ٣٧١هـ وتوفي سنة ٤٤٤هـ.

(٧) ساقطة من «أ»، وانظر: التوطئة ص ٢٦٠.

«والدليل على أنه مسموع قول **سيبويه**»[1]: «وسمعنا من العرب من يُشم الضَّمَّ»[2].

د: «ولهذا قيل: ينبغى أن يسمَّى رَوْمًا»[3]، نقله **أبو حيان** عن أبى **الحكم بن عذرة**[4] فى كلام طويل.

د: «والأقرب ما حرره بعض المتأخرين»[5] فقال: كيفية اللفظ أن «يتلفظ»[6] على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازًا لا شيوعًا، جزء الضمة مُقدَّم وهو الأقل، يليه جزء الكسرة، وهو الأكثر، ومن ثم تمحَّضت الياء، مُرَادُه ببعض المتأخرين

---

(١) ساقطة من «أ».

(٢) سيبويه ٤ : ١٧١ :

«وأما الإشمام فليس إليه سبيل، وإنما كان «ذا» فى الرفع؛ لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك فى أىّ موضع من الحروف شئتَ، ثم تَضُمُّ شفتيك؛ لأن ضمَّك شفتيك كتحريك بعض جسدك، وإشمامك فى الرفع للرُّؤية، وليس بصوت لاذن . . .»

«وانظر: الكتاب ٤ : ٣٤٣، ٣ : ٩٥».

(٣) «وحقيقة الرَّوْم أن تُسْمِع كُلَّ قريب منك مُصْغٍ إلى قراءتك حركة الحرف المحرَّك فى الوصل بصوت خَفِىٍّ حال كونك واقفًا على هذا الحرف، وهذا معنى قول صاحب التيسير: هو تضعيفك الصوتَ بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتًا خفيًا يدركهُ الأعمى بحاسة سمعه».

«الوافى ١٢٠ ــ ١٢١ والتيسير ص ٥٩ وشرح المرادى ٢/ ٢٥».

(٤) هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصارى، الأوسىّ، الخضراوىّ، أبو الحكم، كان نحويا نبيلاً حاذقًا، ثابتَ الذهن، وقَّاد الفكر، ولد سنة ٦٢٢هـ، وأخذ عن أبى العلاء إدريس القرطبى، وابن عصفور وغيرهما، ومن تآليفه: المفيد فى أوزان الرَّجز والقصيد، والإغراب فى أسرار الحركات فى الإعراب، كان حيًا سنة ٦٤٤هـ.

انظر: بغية الوعاة ١ : ٥١٠.

(٥) المرادى ٢ : ٢٥.

(٦) فى «ب»: «يلفظ».

«**الجعبرى**»[1]، وتمام كلامه: وتنظير **مكى** له بالإمالة[2] يوهم الشيوع.

د: «وما ذكره من اجتناب» الشكل[3] الملبس لم يتعرض له سيبويه، بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقًا[4]، ويؤيد ما حكاه ذو الرمة[5] عن أَمَة بنى فلان: «غِثْنَا ماشينا»؛ لأنه يقال: غيث القوم.

الجوهرى: الغيث: المطر، وقد غاث الغيثُ الأرضَ: أصابها، وغاث الله «البلد»[6] يغيثها غَيْثًا، وغيثت الأرضُ[٦٨] تُغاثُ غَيْثًا، فهى «أرض»[7] مغيثة ومغيوثة.

قال ذو الرمة: قاتل الله أمة بنى فلان، ما أفصحها، قلت «لها»[8]: كيف كان المطر عندكم؟

---

(١) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل، أبو العباس الخليلىّ، المشهور بالجعبرىّ، ولقبه ببغداد تقىّ الدين، وبغيرها برهان الدين، قال الذهبى: هو شيخ الخليل، له التصانيف فى القراءات والحديث والأصول والعربية والتاريخ، منها: شرح الشاطبية، والرائية، والتعجيز، وغير ذلك، مات فى رمضان سنة ٧٣٣هـ، وقد جاوز الثمانين.

انظر بغية الوعاة ١ : ٤٢٠ ــ ٤٢١.

(٢) «الإمالة لغة: التعويج، يقال: أملتُ الرمح ونحوه، إذا عوَّجتُه عن استقامته، وتنقسم فى اصطلاح القراء قسمين: كبرى وصغرى، فالكبرى أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مفرط، وهى الإمالة المحضة، وتسمى الإضجاع، وإذا أطلقت الإمالة انصرفت إليها.

والصغرى هى ما بين الفتح والإمالة الكبرى، وتُسمَّى التقليل، وبيْن وبيْن، أى بين لفظى الفتح والإمالة الكبرى».

انظر: الوافى ٩٧ وتحبير التيسير ٦٦ ــ ٧٣ والمغنى فى توجيه القراءات العشر المتواترة ١ : ١١٥ ــ ١١٦.

(٣) ساقطة من «أ».

(٤) شرح المرادى ٢/ ٢٧.

(٥) شاعر مشهور، وانظر ما حكاه فى صحاح الجوهرى ١/ ٢٨٩.

(٦) فى «جـ»: «البلاد».

(٧) فى «ب» و «جـ»: «أيضًا».

(٨) ساقطة من «أ».

فقالت: «غَثَّنَا ماشئنا»[1].

ق: وقد كَمَّلَ شيخنا **أبو سعيد بن لب**[2] كلام **الناظم** «هنا»[3]، ونكت عليه فى مخالفة **سيبويه** فقال:

مثـال مـا الضَّمُّ للبَسِ مُجتنبْ ... فيـه تطاولتَ فطُلْتَ فى الغلبْ
ومثل زُرتَ واجتنبْ كسرَ الذى ... يانىَّ عين مثلَ دنتَ يا «قذى»[4]
كـذا إذا كَسْرٌ بواو قـد أُصِلْ ... فى نحو خاف خفْتُ للمفعول قُلْ
وسيبويه لم يُرِدِ اللبسَ إذا ... عارَضَ وجهًا مُوجِبًا أن يُنْبَذَا[5]

أبو حيان والصحيح المنقول عن العرب قول **سيبويه**

إذا قالتْ حَذَامِ فَصَدِّقوها ... فإن القَولَ ما قالتْ حَذَامِ[6]

---

(١) الصحاح ١/ ٢٨٩.

(٢) هو فرج بن قاسم بن أحمد بن لب ـ وقيل: ليث ـ أبو سعيد الشلبىّ الغرناطىّ، كان عارفًا بالعربية واللغة، مُبرِّزًا فى التفسير، قائمًا على القراءات، مشاركًا فى الأصلين والفرائض والأدب، جيد الخط والنظم والنثر، قعد للتدريس ببلده على وُفُور الشيوخ، وولى الخطابة بالجامع، وكان مُعظَّمًا عند الخاصَّة والعامَّة.
صنَّف كتابا فى الباء الموحَّدة، وتوفى سنة ٧٨٨هـ.
انظر بغية الوعاة ٢: ٢٤٣، ٢٤٤.

(٣) ساقطة من «ب».

(٤) فى «ص»: «فتى».

(٥) شرح الشاطبى على الألفية ٢/ ١٢، ١٣.

(٦) من الوافر، وقد اختُلف فى نسبته إلى قائل، فهو للجيم بن صعب فى شرح التصريح ٢: ٢٢٥ وشرح شواهد المغنى ٢: ٥٩٦ والعقد الفريد ٣: ٣٦٣ ولسان العرب ٦: ٣٠٦ (رقش) والمقاصد النحوية ٤: ٣٧٠ وله أو لوشيم بن طارق فى لسان العرب ٢: ٩٩ (نصت)، وبلا نسبة فى كتاب الجمل فى النحو للخليل ص ١٧٨ وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١.
والشاهد فيه قوله: «حَذَامِ» حيث جاء هذا الوزن مبنيًّا على الكسر، على وزن «قَطَامِ»

ابن هانىء:

ولم يقيد النحاة «هذه»[1] اللغات بأمن اللبس، **سيبويه** فمن دونه.

ق: «على أن» **المازنى** أشار إلى[2] أن بعض العرب يجتنب اللبس[3]، فارتكب **الناظم** مذهبًا لا قائل به؛ إذ رَدَّ جميع اللغات إلى لغة قليلة لم يذهب لها النحاة»[4].

وقـابلٌ من ظَرْفٍ أو من مَـصـدَرِ ... أو حـرْفِ جَـرٍّ بنيـابة حَـرِى
ولا ينوب بعضُ هذى، إن وُجِـدَّ ... فى اللفظ مَـفـعـولٌ به وقَـدْ يَرِدْ

د: «ومذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع، ولما كان الحرف ملازمًا للمجرور اكتفى بذكره»[5].

أبو حيان: مذهب جمهور البصريين أن المجرور فى موضع رفع بالفعل، كما «أنك»[6] إذا [٦٨ب] قلت: ما قام من أحد، فالمجرور بـ«من» فى موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم فى ذلك أن يكون الجر بحرف زائد نحو: ما ضرب من أحد، أو غير زائد نحو: سير بزيد، خلافًا لمن فصَّل، **كالفراء**، ومذهبه فى حرف الجر غير الزائد أنه فى موضع رفع، كما أن الفعل فى (زيد يقوم) فى موضع رفع، وهذا ينبنى على قولهم: مررت «بعمرو»[7]، فمذهب البصريين أن المجرور فى «موضع»[8] نصب، فإذا بُنِىَ للمفعول كان المجرور[9] فى موضع رفع[10].

وذهب **الفراء** إلى أن «حرف»[11] الجر فى موضع نصب، فلذلك ادعى أنه إذا بُنِىَ للمفعول كان حرف الجر فى موضع رفع.

---

(١) ساقطة من «هـ».

(٢) ساقطة من «ب».

(٣) المنصف ١: ١٠.

(٤) شرح الشاطبى ٢/ ١٢، ١٣.

(٥) شرح المرادى ٢/ ٣١.

(٦) ساقطة من «ب».

(٧) فى «جـ»: «بزيد».

(٨) فى «ص» و «أ»: «محل».

(٩) ساقطة من «ب»، و«هـ».

(١٠) التذييل والتكميل ٢/ ١٢٢ب.

(١١) فى «أ»: «حروف».

د: وظاهر «قوله»[1] فى **الكافية والتسهيل** أن النائب هو الجار والمجرور معًا[2].

أبو حيان: وهذا لم يذهب إليه أحد غيره[3].

د: قيل: ولا «أُولويَّة»[4] لشىء منها، وقيل: المصدر أولَى، وقيل: المجرور أولَى.

وقال الشيخ أبو حيان: «ظرف المكان أولَى» بعد ما حكى هذه المذاهب «وعلَّلها»[5] اختار هذا وعلَّله بأن المجرور مُقَيَّد بحرف الجر[6]، وقد اختُلِفَ فى جواز نيابته، وأن المصدر والزمان فى الفعل دلالة عليها؛ إذ هما مدلولاه بخلاف ظرف المكان، فإن دلالته عليه دلالة لزوم «كدلالة المفعول به»[7]، فهو أقرب إلى المفعول به من سائرها.

ق: وتحرَّز بقوله: «فى اللفظ» من الموجود معنى فقط، حيث يكون الفعل متَعديا محذوفَ المفعول.

ومن مسائل هذا الباب مسألة الجمل [٦٩أ] المنتشرة إلى تفاريع كثيرة، يمرِّن أشياخ العربية بها طلبتهم، وأصولها أربع: «**الأولى**»[8]:

(١) فى «ب» و«جـ»: «كلامه».
(٢) قال فى شرح التسهيل ٢: ١٢٤: «قد يترك الفاعل لغرض لفظى أو معنوى، جوازًا أو وجوبًا، فينوب عنه جاريًا مجراه فى كل مَا لَهُ: مفعول به، أو جار ومجرور، أو مصدر...».
وانظر: شرح المرادى ٢/ ٣١.
وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩.
(٣) التذييل والتكميل ٢/ ١٢٢ب.
(٤) فى «ب»: «أولوية»، وانظر شرح المرادى ٢/ ٣٢.
(٥) ساقطة من «ص» و«أ» و«جـ»، و«هـ».
(٦) التذييل والتكميل ٢/ ١٢٦ب.
(٧) فى «أ» و«جـ» و«هـ»: «كدلالته على المفعول به».
(٨) ساقطة من «هـ».

أعطى بالمعطى دينارين ثلاثون دينارًا، فأعطى «هنا»[1] له مفعول واحد، وهو ثلاثون، ومجرور وهو بالمعطى، فيجب على ما ارتضى الناظم أن يقام الثلاثون فيرفع، وأما المعطى فله مفعولان:

أحدهما: الضمير المستتر فيه، «وهوالعائد على ألْ»[2].

والآخر: الدينااران، فلك إقامة أيهما شئتَ، «وإن»[3] أقمت الأول قلت: أعطى «بالمعطى»[4] دينارين ثلاثون دينارًا، وإن أقمت الثانى قُلت: أعطى بالمعطاهُ دينارا ن ثلاثون «دينارًا»[5]، فتظهر الضمير، لأنه «ضمير»[6] نصب، وإن شئتَ حذفته، فقلت: أعطى بالمعطى دينارا ن ثلاثون دينارًا، «**والثانية**: أعطى المعطى به دينارا ن ثلاثين»[7]، «**والثانية**: أعطى المعطى به دينارا ن ثلاثين دينارًا، فأعطى له مفعولان: المعطى والثلاثون، فلك أن تقيم أيهما شئت، والمعطى له مفعول وهو الدينارا ن، ومجرور وهو به، فليس لك «فيه»[8] إلا إقامة المفعول، فتقول: أعطى المعطى به دينارا ن ثلاثين دينارًا، على إقامة المعطى لا أعطى، وتقول: أعطى المعطى به دينارا ن ثلاثون دينارًا، على إقامة الثلاثين، إذ قد حكى الناظم جواز إقامة الثانى فى باب «كسا» بعد هذا.

والثالثة: أعطى بالمعطى به دينارا ن ثلاثون دينارًا، فأعطى له مفعول، وهو الثلاثون، ومجرور، وهو بالمعطى «به»[9]، والمعطى أيضًا له (٦٩ ب) مفعول، وهو الدينارا ن، ومجرور وهو به، فلا يجوز هنا على ما ارتضاه إلا وجهٌ واحد، فتقول: أعطى بالمعطى به دينارا ن ثلاثون دينارًا.

(١) ساقطة من «أ».
(٢) ساقطة من «ب».
(٣) فى «جـ»: «فإن».
(٤) فى «أ»: «بالمعطاه».
(٥) ساقطة من «أ» و«ب».
(٦) فى «هـ»: «مضمر».
(٧) زيادة مكررة من «أ».
(٨) ساقطة من «جـ»
(٩) ساقطة من «جـ».

والرابعة: اعطى المعطى دينارين ثلاثين دينارا، فلك هنا اربعة اوجه:

أحدها: إقامة الأول لكل واحد منهما، وهو المعطى لأعطى، والضمير «للمعطى»[1]، فتقول: أعطى المعطى دينارين ثلاثين دينارًا.

والثاني: إقامة الثانى لكل واحد فتقول: " أعطى المعطاه ديناران ثلاثون دينارًا، وإن شئتَ حذفتَ الضمير فقلتَ: أعطى المعطّى ديناران ثلاثون دينارًا

والثالث: إقامة الأول للأول والثانى للثانى، فتقول: أعطى المعطّى أو المعطاه ديناران «ثلاثون»[2] دينارا.

والرابع: إقامة الأول للثانى، والثانى للأول، فتقول: أعطى المعطى دينارين ثلاثون دينارًا، ثم يَتَفرَّع بحسب الإفراد والتثنية والجمع، وبحسب التذكير والتأنيث على اللغة المشهورة، وعلى لغة «**يتعاقبون فيكم الملائكة**»[3].

وقد يضاف «لذلك»[4] مذهب من أجاز نيابة غير المفعول به مع وجوده، وغير ذلك.

وعن أبى الحسن بن الخضار[5] من أئمة سبتة أنه كان إذا وصل هذه المسألة فى إقراء الجمل يَخُصُّ طلبته أن يأخذوها عن غيره؛ لكونه لم يأخذها عن شيخ؛ تحرجًا لا قصورًا، فإنه كان إمام عصره[6] ـ رحمه الله ـ «تعالى»[7].

(١) فى «هـ» «للمفعول».

(٢) فى «هـ»: «ثلاثين».

(٣) فى «ب» و «جـ» و «هـ»: «ملائكة». وقد سبق تخريجه ص ٣٨٢.

(٤) فى «ب»: «إلى ذلك».

(٥) أبو الحسن بن الخضار هو: على بن محمد أبو الحسن التلمسانى الضرير، الكتامى، المعروف بابن الخضار، إمام مقرئ، نزل سبتة وأقرأ بها، قرأ على علىّ بن عبد الكريم بتلمسان، وقرأ عليه أبو إسحاق الغافقى. غاية النهاية ١/ ٥٧٩.

(٦) شرح الشاطبى ٢/ ٢٢، ٢٣، ٢٤.

(٧) ساقطة من «هـ».

وباتّفاقٍ قد ينُوب الثانِ منْ ... باب «كسا» فيما التباسُهُ أمِنْ[1/٧٠]
فى باب «ظن وأرى» المَنْعُ اشتَهَرْ ... ولا أرى منعاً إذا القَصْدُ ظَهَرْ
وما سِوَى النائبِ مما عُلقا ... بالرافعِ النَّصْبُ له مُحَقَّقا

ق: فى قوله: «**قد ينوب**» تنبيه على «قلته، فنيابة الأول أكثر»[1].

(١) فى «جـ»: «قلة نيابة الأول»، وفى «هـ»: «فنيابة الأول كثير»، وانظر شرح الشاطبى ٢/ ٢٥.

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثانى إن شاء الله تعالى
ويبدأ بباب «اشتغال العامل عن المعمول»
أعاننا الله على إتمامه

فهرست الجزء الأول

الموضـــوع	الصفحة
إهـــــداء	٥
مقدمة	٧
القسم الأول : الدراسة	١١
الفصل الأول : ابن غازي	١٣
- اسمه ، ونسبه ، ومولده	١٥
- شيوخه	١٦
- تلامـذته	٢٦
- تآليفه	٣٣
- شعره	٤٢
- مذهبه الفقهى	٤٣
- وفـاته	٤٥
الفصل الثانى : الكتاب	٤٧
- توثيق عنوانه ، وبيان موضوعه ، وتاريخ تأليفه	٤٩
- توثيق نسبته إلى مؤلفه	٥٠
- عرض مادة الكتاب وطريقة المؤلف فى التأليف	٥١
- قيمة الكتاب ومكانته	٥٢
مصادر الكتاب ونقوله	٥٣
الفصل الثالث : الألفية والدراسات التي دارت حولها	٥٥
- تعريف الألفية وسبب نظمها وأصلها	٥٧

الموضـــوع	الصفحة
- أهمية الألفية فى الدرس النحوى	٥٨
- شـروحهـا	٥٨
- أول شارح لها	٥٩
- شروح الألفية المطبوعة والمخطوطة والمفقودة	٦٠
- حواشى الشروح المطبوعة والمخطوطة والمفقودة	٨٨
- شروح شواهد شروح الألفية المطبوعة والمخطوطة والمفقودة	١٠٢
- تعليقات على الألفية وعلى بعض شروحها	١٠٥
- إعـراب الألفيـة	١٠٧
- تصـحيح الألفيـة	١٠٩
- تكملة الألفية	١٠٩
- معارضة الألفية	١٠٩
- تشطير الألفية	١١٠
- نثر الألفيـة	١١٠
- تقييدات على الألفية	١١٠
- اختصـار الألفية	١١١
- تهذيب لبعض شروح الألفية	١١٢
- تقريرات على بعض شروح الألفية وحواشيها	١١٣
- التنكيت على الألفية	١١٤
- نسخ الكتـاب	١١٦
- منهج الكتـاب	١٢٢
- نماذج من المخطوطات	١٢٥

الموضـــوع	الصفحة
القسم الثانى : شرح الألفيـة	١٤٥
- الكلام ومـا يتـألف منه	١٥٦
- المعرب والمبنى	١٨٨
- النكرة والمعرفة	٢٣٣
- العَـلـم	٢٤٧
- اسم الإشـارة	٢٦٣
- الموصـــول	٢٦٥
- المعرف بأداة التعريف	٢٧٥
- الابتـداء	٢٨٤
- كان وأخواتها	٣٠٧
- ما ، ولا ، ولات ، وإن ، المشبهات بليس	٣٢٧
- أفعـال المقـاربة	٣٣٤
- إن وأخـواتهـا	٣٤٢
- لا التى لنفى الجنس	٣٥٨
- ظن وأخـواتهـا	٣٦٧
- أعـلـم وأرى	٣٧٥
- الفـاعل	٣٧٩
- النائب عن الفـاعل	٣٩٧
فهرس موضوعات الجزء الأول	٤١١